

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تَحوُّلات البِنى النحويّة
دراسة في التطوُّر النحويّ

إعداد الطالب
خلف عايد إبراهيم الجرادات

بإشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في اللغة والنحو، قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة 2009م

الإهداء:

إلى مَن حالت هذه الدراسة بيني وبينه
واستأثرت بوقتي دونه
وأولّهم وأَوْلاهُم زينةُ حياتي الدنيا
مصعب، وأسامة، وهديل، ودانة
وأمُّهم.
أهدي هذا الجهد

خلف عايد الجرادات

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله أوّلاً وأخيرا، صاحب الفضل والمنّة الّذي يسّر لي إتمام هـذا العمل، أمّا من الناس فإنّي أشكر مشرفي الفاضل، الأستاذ الدكتور يحيـى عبابنـة، الّذي رافَقْتُهُ في صُحْبَة هذه الرسالة حَوْلين كاملين، فكان طيّـب المعـشر، طيّـب الصفات، ذكيّ الإشارات، لم يألني نصحاً، ولم يضن بعلم. وما هذه الدراسة إلاّ مـن نتائج فكره، تمخّضت نواتها بعد دراسات وافرة قام بها، وأخرى أشرف عليها، فلمّا آنسها أرشدني إليها، فشددتُ رحالي نحوها، ثمّ تتبّع خطاي فيها قراءةً وتقويماً، حتى استوت على سوقها.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الّذين تحمّلوا عناء قراءة الرسـالة وتـصويب الخلل حيث فاتني.

وأشكر أيضاً الصديقين الفاضلين: الدكتور أحمد الـصعوب، والأسـتاذ حامـد الجرادات، لما لهما من فضل يُذكَر فيشكر في مساعدتي في بعض الأمـور الفنيّـة المتعلّقة بهذه الدراسة كالترجمة، والتدقيق.

خلف عايد الجرادات

فهرس المحتويات

المُلخّصُ

تحوُّلات البُنى النحويّة

دراسة في التطوُّر النحويّ

خلف عايد إبراهيم الجرادات

جامعة مؤتة، 2009م

هذه دراسة في التطوُّر النحويّ، تقوم على البنى النحويّة المتعـددة اسـتعمالاً، المتمثِّلة بوجود تراكيب استعماليّة ثانويّة تجري في الاستعمال إلى جانب التراكيب الشائعة، على اختلاف في درجات تداول هذه التراكيب، إذ تتساوى أحياناً مع التراكيب الرئيسة، شيوعاً واستعمالاً، وتقصر أحياناً دونها بدرجات متفاوتة.

وَصَنَّفتْ المعياريّة هذه التراكيب إلى تراكيب قياسيّة مطّردة نسبيّاً، فأقامت عليها قواعد النحو، وَوَجَّهَتْ سائر البنى الاستعماليّة على الضرورة الشعريّة، أو الشذوذ النحويّ، أو اللهجات العربيّة، وغير ذلك.

وتتبنّى هذه الدراسة فرضيّةً مغايرة تنبثق من التطوُّر النحويّ، وهي أنّ هذه البنى قد تحوّل بعضُها من بعض استعماليّاً، وأنّ تفاوتها إنّما هو في درجة تداولها واستعمالها، أمّا تعدُّدها فإنّه يأتي في المرحلة الّتي يتحوّل فيها التركيب إلى تركيب نحويّ آخر، يجري بادئ الرأي مع الأوّل في الاستعمال ، ويدخلان في مرحلة صراع استعماليّ، تداوليّ، إلى أن يسود أحدهما على الآخر، وقد تختلف نتيجة السيادة في بيئة استعماليّة أخرى، وقد يجريان معاً حيناً طويلاً في بيئتين استعماليّتين مختلفتين قبل أن يسود أحدهما ويتنحّى الآخر.

وقد انقسمت الدراسة على ثمانية فصول، كان التمهيد والفصلان الأوّل والثاني إطاراً نظريّاً: وقفت فيها عند تعريف حقيقة التحوُّل، والدراسات السابقة فيه، وموقف النظريّات اللغويّة القديمة والحديثة منه. وسائر الفصول تطبيقيّة: بسطتُ فيه المسائل التي جرى فيها التحوُّل، وانقسمت على ستّة اتجاهات: الوصل والفصل، والإعراب، والأدوات النحويّة، والحذف والزيادة، والمطابقة، والإضافة. وكل اتّجاه حوى مسائل فرعيّة عديدة.وختمت الدراسة بخاتمة سجّلت فيها أبرز نتائجها وتوصياتها.

Abstract

Transformations of Syntactic Structures: A Study of Syntactic Development

Khalaf Ayed I. Aljaradaat
Mu'tah University, 2009

This study, which is devoted to syntactic development, is based on syntactic structures that have multiple usages. These structures are exhibited through secondary structures used besides common structures, inspite of the existence of varying degrees of the commonality of such structures. That is, secondary structures may be equal to major structures in commonality and use sometimes and go below them other times.

The Arabic Standard Approach classified these structures into standard structures that work in a function relatively, so that it based syntactic rules on these structures and ascribed the other used structures to poetic necessity, syntactic exception, Arabic dialects, and others.

The current study adopts a different hypothesis coming out of syntactic development. This hypothesis states that these structures may have transformed from each other in use and that its variation may be in the degree of use and commonality, and its multiplicity may come when a syntactic structure transforms into another one. At the beginning, they are simultaneously used and, then, they go through a stage of conflict in use and commonality till one of them wins over the other. The result of mastery may be different in another environment of use. The structures may be simultaneously used for a long time in two environments of use before one wins and the other falls.

This study comes in two main parts: A theoretical and an applicational ones. The theoretical part examines the nature of transformation, previous studies, and the standout of linguistic theories, traditional and modern ones. The applicational part presents issues where transformations have taken place in six directions: relating and detaching, parsing, syntactic tools, deletion, addition, concord, and attaching. Every direction contained many secondary issues. The study concluded with showing the main results and recommendations.

المقدّمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله محمّد، الّذي طوى له اللغة فصاحةً وبياناً، ووهبها خلوداً لا ينبغي للسان، بعد أن أُنزِل عليه قرآنه، ومسّها بيانه. وبعدُ.

فإنّ تعدّد البنى النحويّة الاستعماليّة ظاهرة واسعة وبارزة في العربيّة، استوقفت النحاة والدارسين قديماً وحديثاً. وأبرز نظر جال في هذه الظاهرة هو النظر المعياريّ، الّذي جعل من البنى الشائعة المطّردة بنىً قياسيّة، تمثّل الفصحى، وصنّف سائر البنى تصنيفات شتّى: كالضرورة والشذوذ والتوسُّع والعدول واللهجة، وغير ذلك.

وتقف هذه الدراسة على المشكلة ذاتها، وهي مشكلة تعدّد البنى النحويّة، ولكن بنظر مختلف، هو ما أُطلِق عليه في هذه الدراسة (تحوُّلات البنى النحويّة). إذ تقوم هذه الدراسة على فرضيّة أنّ البنى النحويّة المزدوجة أو المتعدّدة ما هي إلاّ تحوُّلات جرت على البنى ذاتها تحت وطأة الاستعمال، فتحوّلت من بنية إلى أخرى، وتعدّدت.

وتعدُّدها هذا يأتي في مرحلة غامضة وشائكة من مراحل التطوُّر اللغوي، فالبنى الّتي يبدأ الاستعمال بالتحوُّل عنها لا تفنى فجأةً، وهذه هي المرحلة الّتي تزدوج فيها البنى وتتعدّد؛ لأنّه بعد أن تظهر بوادر التحوُّل يغدو الأمر بيد الاستعمال والتداول، فيُهمِلُ بُنيَةً ويُسَوِّدُ أخرى في بيئة استعماليّة ما، وقد يجري العكس في بيئة أخرى، وقد تجري البنيتان معاً في الاستعمال حيناً من الدهر قبل أن تُحيَّد إحداهما وتسود الأخرى، وكلٌّ ما تقدّم يحدث من غير ما قصدٍ ولا وعيٍ من مستعمل اللغة.

فالتحوُّل فكرة تنهض على التطوُّر اللغوي الّذي لا ينفكُّ عن الاستعمال والتداول، وتعدُّد البنى النحويّة ما هو إلاّ نتيجة لذلك.

إنّ أبرز تفسير أو تأويل قوبلت به هذه الظاهرة هو حملها على اختلاف المعنى، وتعدُّد الأغراض الدلاليّة، خلطاً لها مع البنى الّتي هي كذلك، ولكنّ التعدُّد على مستوى اللغات(اللهجات) كان شاهداً عتيداً على أنّه تعدّد استعمالي لا دلاليّ، إذ لا فرقَ دلاليَّ بين: ما هذا بشرٌ، وما هذا بشراً، على سبيل المثال، فالأوّل منهما لغةٌ تميميّةٌ، والثاني لغةٌ حجازيّةٌ. وما اللغات إلاّ امتدادٌ للتحوُّلِ.

لقد نهضت هذه الدراسة على نصوص وشواهد لغويّة مستعمَلة في عصر الاحتجاج المحدّد زماناً ومكاناً، وتجاوزت مصادر الدراسة ومراجعها المائتين، ما بين قديم وحديث، وتنوّعت ما بين مصادر أُخِذَت منها النصوص والشواهد الموثّقة الصحيحة، وأخرى تناولت هذه النصوص والشواهد على مذاهب شتّى.

فكان من مصادرها المصنّفات النحويّة، والمصادر اللغويّة المختلفة من دواوين ومجموعات شعريّة، وكتب قراءات، وتفسير، ودراسات معاصرة مختلفة ومتنوعة.

وبعد أن توافرت لي المادة أجلت فكري في هذه النصوص دراسة وتحليلاً لأكشف عن علاقة التحوُّل فيما بينها، ورضتها على التحول فارتاضت له، وكان هذا هو محور عملي ومَصَبُّ جهدي. وكنت أحشد المذاهب والآراء القديمة والحديثة الّتي تُوَثِّق العُرى ما بين نصّ الشاهد والتحوُّل، وقد أسعفتني إشارات القدماء كثيراً من حيث شيوع الاستعمال أو قلّته، أو ترتيبه زمنيّاً، وكان بعضها لا يخلو من إشارات تاريخيّة قيّمة. ووقفت عملي على الشواهد المستعملة صارفاً النظر عن الشواهد المصطنعة تمثيلاً وتقديراً.

وانقسمت الدراسة على تمهيد، وثمانية فصول، كان التمهيد والفصلان الأوّل والثاني إطاراً نظريّاً للدراسة، وقفت في التمهيد على ماهيّة التحوُّل والدراسات السابقة فيه، وخلصت إلى أنّ التحوُّل حقيقة لغويّة تقف وراء تعدّد البنى وتنوُّع اللهجات، وتشكُّل اللغات.

وفي الفصل الأوّل وقفت مع النظريّة اللغويّة العربيّة القديمة والتحوُّل، محاولاً أن أحَرِّر شواهد التحوُّل وأفُكَّها ممّا حُمِلت عليه، فما حُمل منها على الضرورة وهو كثير بيّنت أنه ليس كذلك، وأنّ حملها على الضرورة كان من آثار المنهج المعياريّ، وكذا الأمر في الشذوذ النحوي، ثمّ بيّنت العلاقة بين التحوُّل وما حُمِل على لغات العرب، وأنَّه لا تعارض بين اللغة(اللهجة) والتحوُّل، بل إنّ اللغات ما هي إلاّ من صور التحوُّل، وكذا الأمر مع مسألة الأصل والفرع، فبيّنت أنّ الدراسة معنيَّة بالأصل الاستعماليّ وليس القياسيّ.

ثمّ بيّنت ما بين التوسع والتحوُّل من علاقة وأنّهما متقاربان، غير أنّ التوسع لا يقدِّم تفسيراً لمشكلة الدراسة.

ووقفت في الفصل الثاني على النظريّات اللغويّة الحديثة وعلاقتها بالتحول، فأظهرت ما بين مبادئ سوسير في علم اللغة والتحوُّل من توافق، ثمّ خلصت إلى أنّ فكرة الصراع المنبثقة من فكر تشومسكي هي مرحلة من مراحل التحوُّل، ونتيجة من نتائجه، وبيّنت ما بين العدول والتحوُّل من تقارب واختلاف، ثمّ عقدت مقارنة تبدي وجه المفارقة بين التحوُّل والتحويل في نظريّة تشومسكي، وأنّه ما من علاقة بين الاثنين وإن تقارب المصطلح، ثمّ كشفت عن وجه الصلة بين التحوُّل والتداوليّة في جانب الاستعمال الذي هو ركن أساسي في كليهما.

أمّا سائر الفصول فكانت تطبيقيّةً، عقدتها لمسائل التحوُّل النحويّة، الّتي وجدت أنّ ما فيها من ازدواجية وتعدُّد إنّما هو تحوّل.

فكان الفصل الثالث للفصل والوصل، إذ كان رائد التحوُّل في مسائل كثيرة، والرابع للمسائل الّتي كان وجه التحوُّل فيها إعرابيّاً، إذ حَمَلتُ تعدّد الأوجه الإعرابيّة في عدد من المسائل على التحوُّل الاستعماليّ، لأنّها كانت استعمالات ولغات متوازية، مُنَحِيّاً الاختلاف الدلالي الّذي ألمح إليه النحاة، كما وقفت في هذا الفصل عند تحوّل العلامات الإعرابيّة، وكان الفصل الخامس من نصيب الأدوات النحويّة وتحوُّلاتها: بِنْيَةً، ووظيفةً، وعَمَلاً.

وفي الفصل السادس وقفت عند التحوُّل نحو الحذف والزيادة، وناقشت جنوح الاستعمال نحو حذف العناصر اللغويّة في أشكال متعددّة، كالحركة، والحرف، والأداة، والضمير، وغيره، وجنوحه نحو الزيادة في أشكال أخرى.

وكان الفصل السابع للتحوّل والمطابقة بنوعيها: في النوع والعدد، وتبيّن لي أن الاستعمال يجنح نحو التخفُّف من التأنيث، ما وسعه ذلك، كما يجنح إلى التخفُّف من علامات المطابقة ما استغنى التركيب عنها.

أمّا الفصل الثامن والأخير، فكان للتحول والإضافة، وخلصت فيه إلى أنّ الاستعمال يجنح نحو الإضافة حيثما استقامت، لما فيها من تخفُّف من التنوين أو النون، كما أنّ فيها سبكاً ووصلاً بين مفردات التركيب.

وسجّلت في خاتمة الدراسة أبرز ما فيها من نتائج وخلاصات وتوصيات.

إنّ التحوُّل لا يمكن فصله عن البعد الزمنيّ، ولكنّني لمّا وقفته علـــى التراكيـــب الاستعماليّة المتعدّدة الّتي كانت قيد الاستعمال توجّه تلقاء المنهج الوصفيّ مبتعداً عن المنهج التاريخيّ إلى أن وقع موقعاً حرجاً بينهما، فكانت الدراسة وصـــفيّة تحليليّـــة دون الاستغناء عن الأثر التاريخيّ فيها، فلم أتتبّع التراكيب تاريخيّاً فيهـــا لأرصـــد تحوُّلاتها عَبْرَ عصور متطاولة، ولكنّني اكتفيت بالوقوف عند المستعمل منها يوم أن سُمِعَت اللغة وسُجِّلَت لِيُبْنى نحوها.

وقد ساقتني الدراسة إلى مضايق صعبة لم يكن تذليلها يسيراً، أبرزها: أنّني كنت غالباً لا أظفر بدليل واضح أتبيّن منه اتجاه التحوُّل، وأيَّ التركيبين تحوَّل عن الآخر، وكانت عقبةً كؤوداً في وجه الدراسة، إذ كانـــت إشـــارات النحـــاة قليلـــةً إلـــى أيّ الاستعمالين كان أصلاً تاريخيّاً للآخر، وإذا ما ذكروا كلمة الأصل، فإنّهم غالباً مـــا يعنون بها الأصل القياسيّ، وشتّان بينهما في الكشف عن وجه التحـــوُّل ووجهتـــه، فالأصل القياسيّ مبني على شيوع الاستعمال واطّراده، وهي مسألة تداوليّة، لا علاقة لها بالأصل التاريخيّ الّذي يكشف مباشرةً عن التحوُّل ووجهته.

ومن هذه الصعوبات امتداد التحوُّل على مساحة الاستعمال اللغويّ، ممّـــا وسّـــعَ ميدان الدراسة، وجعلها حافلة بالمسائل.

تمهيد

التحوُّل، حقيقته والدراسات السابقة فيه

1.1: حقيقة التحوُّل وماهيّته:

المراد بالتحوُّل في هذه الدراسة هو انتقال الاستعمال بالتركيب النحويّ من حال إلى حال على صعيد البنية التركيبيّة. وهو شكل من أشكال التطـوُّر النحـويّ فـي التراكيب، وهو بهذا المعنى يُفَسِّر العلاقة بين التراكيب الّتي تترادف على المعنـى ذاته، والوظيفة ذاتها، فيكون التركيبان متساويين في المعنـى والوظيفـة النحويّـة، لكنّهما مختلفان في الشكل أو البنية النحويّة، فالتحوُّل تغيُّر في البنية السطحيّة[1].

ويأتي هذا التحوُّل في اللغة والنحو على شكل تركيبَيْن مترادفَيْن، يتّخذ أحـدُهما صفة السيادة لاطّراده وشيوعه، ويجري الآخر إلى جانبه على أنّه اسـتعمال بـديل لطائفة من العرب، تَقِلُّ أو تَكثُر، ويشير النحاة إلى ذلك غالباً بقولهم: ومن العـرب من يقول كذا، ممّا يجعلنا أمام استعمالين تركيبيّين يختلف فيهما الشكل دون المعنى.

ثمّ إنّ هذين التركيبين إمّا أن يتساويا - تقريباً - شيوعاً واستعمالاً، أو أن يطغـى أحدهما على الآخر، وقد يَسْتَقِلُّ أحدُهما عن الآخر مكانيّاً، فيصبح لغةً خاصّة لبعض قبائل العرب.

وتعدّدت المذاهب والآراء في طبيعة العلاقة بين التركيبين، من حيـث كونهمـا منفصلَيْن نشأة وأصلاً، أو مرتبطين بعلاقة أصل بفرع، أو أنّ أحدهما اتّساع فـي الآخر، أو عدول عنه، وغير ذلك.

وتَتَبنَّى هذه الدراسة فكرة أنّ أحدهما قد تحوّل إلى الآخر أو عنـه، وهـذا هـو المُراد بهذا المصطلح في هذه الدراسة، وقد لا يقف الأمر عند تركيبين اثنين تحـوّل أحدهما إلى الآخر أو عنه، بل يتجاوزه إلى ثلاثة تراكيب أو أربعة، يباري بعـضها بعضاً استعمالاً، هي في حقيقتها تركيب واحد تنقَّل به الاستعمال في هذه المراحل.

وقد قيّدتُ النظر إلى التحوُّل في هذه الدراسة في التراكيـب الّتـي كانـت قيـد الاستعمال والتداول في عصر الاحتجاج اللغويّ، أي في كلّ شكلين للتركيب الواحد

---

(1) انظر: بشر، كمال،(د.ت)، **علم اللغة الاجتماعيّ(مدخل)**، د.ط، القاهرة: دار غريب. 182

أو أكثر، تحوّل أحدهما إلى الآخر أو عنه، وكانا لا يـزالان يجريـان معـاً فـي الاستعمال. قال الفرّاء عند قولـه تعـالى﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾[1]:« الكـلام العربيّ هكذا بالباء، وربمـا طرحـت العـرب البـاء، فقـالوا: اعتـصمت بـك واعتصمتك»[2]، وأشار ابن السرّاج إلى بعض الأزواج من التراكيب الّتـي تجـري معاً، مثل: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[3]، واختار من الرجال، وسميّته زيـداً، وسميّته بزيد، وأستغفر الله ذنباً وأستغفر الله من ذنـب...[4]، فهـذه الأزواج مـن التراكيب، وما شابهها، لا أرى إلاّ أنّ أحدَهما تحوّل من الآخـر أو عنـه؛ لأنّهـا متساوية معنىً. لكنّنا لو مضينا في تَتَبُّع الأمثلة لوجدنا بعضَها يشيعُ، وبعضَها ينـدُر أو يقِلُّ، وبعضَها يصبح لغةً قديمةً مهجورةً، أو أصلاً غير مـستعمل. وكـلّ هـذه التدرُّجات إنما تؤيّد فكرة التحوُّل، كما سيأتي في مبحث اللغة(اللهجـة)، إذ يتحـوَّل التركيب إلى تركيب آخرٍ، ويجريان معاً بادئ الرأي، ثـمّ يتولاّهمـا الاسـتعمال، ويسيحان في اللغة، فيشيع أحدُهما أو يسود في بيئة لهجيّة ما، وقد ينحـسر الآخـر ويتّجه للاضمحلال.[5]

2.1 التحوُّل من طبيعة اللغة:

أشار كثير من علماء اللغة، قدامى ومحدثين، إلى أنّ التحوُّل من طبيعة اللغـة، فابن جنّي فسَّر بعض المظاهر الصرفيّة الّتي تحدث في اللغة، علـى أنَّهـا تحـدث للانتقال من حال إلى حال ليس إلاّ، وقال:« فإنّ المحبوب إذا كَثُرَ مُلَّ، وقد قال النبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّم: يا أبا هريرة زُرْ غِبّا تَـزْددْ حُبَّـا»[6]، وقـال فـي موضـع

---

(1) آل عمران 103

(2) الفرّاء، يحيى بن زياد، 207هـ(1983م)، **معاني القرآن**، ط3، بيروت: عالم الكتب 228/1

(3) الأعراف 155

(4) انظر: ابن السرّاج، أبو بكر، محمّد بن سهل، 316هـ(1985م)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسّسة الرسالة 178/1

(5) انظر: باي، ماريو، (1970م)، **لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطوّرها**، ترجمة: صلاح العربيّ، د.ط، القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكيّة 42

(6) ابن جنّي، عثمان، 392هـ(د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النجّار، د.ط، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة 87/1، وانظر الحديث في: الهيثميّ، علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد**، دار الفكر، د.ت، 235/8، ورقمه 13345

آخر:«وهذا ونحوه، ممّا يدلّك على تنقُّل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغوُّلها وتغيُّرِها»[1]

فاللغة بطبعها سرعان ما تأنف من الإقامة على حال، ولعلّها تدرك أنّ سِرَّ حياتها في هذا الطبع، كما هو مراد عبدالسلام المسديّ في قوله:«ظاهرة الحياة في اللغة تتناسب تناسباً طرديّاً مع ملامح التغيُّر والاستحالة فيها»[2].

ويعزو (نولدكه) سبب تَكوُّن اللغات الساميّة وتَشَعُّبها من اللغة الأمّ إلى هذا التغيُّر والتنوع، زيادةً على اتّساع رقعة اللغة[3]. ويقول ماريو باي: «إنّ الاتّجاه الطبيعيّ للّغة، وبخاصّة في صورتها الدارجة أو المتكلَّم بها، هو اتّجاه يبعدها عن المركز، أو ما يمكن أن يُسمّى اتّجاهاً طرديّاً مركزيّاً... فاللغة تميل إلى التغيُّر، سواء خلال الزمان أو عبر المكان إلى الحدّ الّذي لا توقف تيّارَه العوامل الجاذبة نحو المركز»[4] وتُعَدُّ هذه الخاصيّة الأساس في كلّ تغيُّر لغويّ.

واتّجاه الطرد المركزيّ هو ما فسّره كمال بشر بالاتّجاه « نحو التنويع والانقسام، والجذب المركزيّ اتّجاه نحو التوحيد والتخلُّص من الفروق اللغويّة»[5].

ويبدو لي أنّ من أشكال التنويع تعدّدَ التراكيب على الحالة الواحدة، وهو تعدّد لا يأتي من فراغ؛ لأنّ «الواقعة اللغويّة تُفَسَّر على أنّها نتاج تغيُّر لواقعة مبكِّرة»[6].

ويَعُدُّ سابير اللغةَ نتاجاً تاريخيّاً ينحدر بعضه من بعض، وأنّ أساس التغيُّرات هو التباينات الفرديّة العشوائيّة(الّتي ليس لها اتّجاه)، لكنّ التغيُّرات لها اتّجاه يتّخذه المتكلِّمون دون وعيٍ، أو قصد. كما لا يوجَد منحنى طبيعيّ تسير وفقه هذه التغيُّرات، وهو ما يعنى عدم إمكانيّة التنبؤ علميّاً بالاتّجاه الّذي ستسلكه اللغة في تغيُّراتها بناءً على تغيّرات قد حصلت.[7]

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 387/1

(2) المسدّي، عبدالسلام،(1981م)، **التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة**، د.ط، ليبيا، وتونس: الدار العربيّة للكتاب 95

(3) انظر: نولدكه، تيودور،(د.ت)، **اللغات الساميّة**، تخطيط عامّ، ترجمه عن الألمانيّة: رمضان عبدالتوّاب، د.ط، القاهرة: مكتبة دار النهضة 10

(4) باي، ماريو،(1983م)، **أسُس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب 71

(5) بشر، علم اللغة الاجتماعي 139

(6) هبشن، كلاوس،(2003م)، **القضايا الأساسيّة في علم اللغة**، ترجمه: سعيد حسن بحيريّ، ط1، القاهرة: مؤسّسة المختار 12

(7) Sapir, E, **LANGUAGE**, An Introduction to the Study of Speech. a Harvest Book, Harcourt, Brace World, Inc. New Yor. P 155

وقد ربط النحاة بين التغيُّر (التحوُّل) وكثرة الاستعمال، فأشاروا إلـــى أنّ كثـــرة الاستعمال مَدْعاةٌ إلى التحوُّل، فالخليل يعزو تصرُّف العرب بحذف إحدى نُونَيْ (إنيّ وكأنّي، ولعلّي، ولكنّي) إلى كثرة الاستعمال، الّذي اجتمع مع استثقال التـــضعيف[1]، وقال سيبويه:« فالعرب ممّا يُغَيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[2]

وهذا النظر يفسّر ما سبقت الإشارة إليه من قول كثير من العلماء المحـــدَثين إنّ اللغة متغيُّرة بطبيعتها، فالتغيُّر مرهون بكثرة الاستعمال، قال عبد السلام المـــسدي: «يَتَّسق قانون التناسب الطرديّ بين الاستعمال والتغيُّر»[3]، استناداً على قـــول ابـــن جنّي:«وهم لِمَا كَثُرَ في استعمالهم أشدُّ تغييراً»[4].

ولا يعتقدُ فندريس بوجود لغة مشترَكة ثابتة، تلك هي الّتي حاول النحاةُ رســـمها بالقواعد، وسمّى هذه الحالة لغة اصطناعيَّة، توضَع بجانب اللغة الطبيعيّة، وَشَبَّه ذلك بتكوُّنِ طبقة جليد على سطح نهر« فالجليد يستعير مادته من النهر، وإذا رأى الجليدَ أحدُ الأطفال ظَنَّ أنَّ النهر غير موجود... وهذا خداع فالماء تحت طبقـــة الجليـــد لا يزال يجري»[5]، أي أنّ تيار اللغة لا يتوقف عن الجريان، وتقنين اللغة وتقعيدها هو طبقة الجليد في مثاله، والصراع قائم ودائم بين القواعد واللغـــة، لأنّ تيّـــار اللغـــة المتدفّق لا تحكمه القواعد.

وقد جلّى فندريس عمق الصراع القائم بين النحو واللغة، بقوله: إنّ المثلَ الأعلى للنحو أَنْ يكون لكُلّ وظيفة عبارةٌ، وعبارة واحدة لكُلّ وظيفة، ولتحقيق هذا المثـــل يجب أن تكون اللغة ثابتة ثبوت الجبر، حيث يبقى الرمز ثابتاً منـــذ أن يُـــصَاغَ أوّلَ مرّة، لا يتغيُّر في جميع العمليات، ولكنّ اللغة الانفعاليّة تنفذ فـــي اللغـــة النحويّـــة، وتسطو عليها وتفككها، ولا تنفكُّ الانفعاليّة تكسو عبارة الفكر المنطقيّة وتُلوِّنُها ، فكلّ

---

(1) انظر: سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، 180هـ،(د.ت)، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبدالسلام هارون، د.ط، بيروت: عالم الكتب 369/2
ابن السرّاج، الأصول 122/2

(2) سيبويه، الكتاب 196/2

(3) المسدّي، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة 95

(4) ابن جنّي، عثمان، (2004م)، المحتَسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجّار، عبدالفتّاح إسماعيل شلبي، د.ط القاهرة: وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السُنّة، 37/1

(5) فندريس،ج،(د.ت)، **اللغة**، تعريب: عبدالحميد الدواخلي، محمّد القصّاص، د.ط د.م. 343

جملة تختلف عن الأخرى، وفق طرق كثيرة، فلا يوجد مطلقاً واقعتان لغويّتان تتماثلان تماثلاً تامّاً، والسبب: ظروف دائبة على التعديل من أحوال انفعاليّتنا.[1]

وقال تمّام حسّان:« وما اختيار مرحلة بعينها من مراحل اللغة للدراسة، وافتراض أنّ هذه المرحلة ثابتة استاتيكيّة غير ديناميكيّة إلاّ فكرة منهجيّة خالصة، لا تمثّل سلوك اللغة بقدر ما تمثّل وسيلة المنهج»[2]

3.1 بين التحوُّل والتطوُّر:

أصبح مصطلح التطوُّر اللغويّ متداولاً على نحو واسع في الدراسات اللغويّة الحديثة، وقد برز في الدراسات اللغويّة التاريخيّة، والدراسات الوصفيّة الحديثة، أمّا مصطلح التحوُّل الّذي أسعى إلى ترسيخه في هذه الدراسة فقد أشارت إليه بعض الدراسات، لكنّه لم يَشِع شيوع مصطلح التطوُّر، وقد اتّسع مصطلح التطوُّر حتّى أصبح يرادف مصطلح التغيُّر، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنّه كان في بدايته مرتبطاً بكلمة (طور)، والتطوُّر: الانتقال تدريجيّاً من طور إلى طور، ويقع ضمن هذا الانتقال تحوُّلات متلاحقة.[3]

إنَّ التحوُّلَ في التراكيب جزء من التطوُّر وفرع عليه، فالتطوُّر عمليّة واسعة على المستويين: الأفقيّ (التاريخيّ)، والعموديّ (الوصفيّ)، فالتطوُّر يتناول الأطوار الّتي مرّت بها التراكيب المستعمَل منها والمتروك، وقد يصل به الأمر إلى الإفادة من لغات أخرى من فصيلة اللغة المدروسة في المقارنات والموازنات، ومن خير الأمثلة على ذلك عمل برجشتراسر في كتابه(التطوُّر النحويّ).

كما أنّ التحوُّل الّذي أسعى إليه مقتصر على تراكيب اللغة الّتي كانت قيد الاستعمال، في بيئات استعماليّة مختلفة على امتداد اللغة، في مُدّةٍ زمنيّة قصيرة نسبيّاً.

---

(1) انظر: فندريس ، اللغة 202 (بقليل من التصرف)

(2) حسّان، تمّام،(د.ت)، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة 89

(3) انظر: قدّور، أحمد،(1994م)، العربيّة الفصحى ومشكلة اللحن، دمشق: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، مجلد69، جزء1، ص 34

ويبدو أنّ مصطلح التطوُّر لا يزال متأثِّراً بنظريّة النشوء والارتقـاء لِ(دارون وسبنسر)[1]، أي أنّ عمليّة التطوُّر هي السير في الأطوار نحو الأفضل، في حين أنَّ التحوُّل وصف موضوعيّ، فهو أقرب إلى ملامسة جوهر العمليّة اللغويّة. وقد نفـى رمضان عبدالتوّاب أن تكون كلمة (تطوّر) تفيد حكماً تقييميّاً بالحسن أو القبح[2]. وهذا صحيح إلى حدٍّ كبير، لكنّنا لا نستطيع أن نفصل ما بين التطـوُّر والإيحاء بالارتقاء دلاليّاً.

إنّ معظم الدراسات الأجنبيّة تميل إلى مصطلح (التغيُّر)، كما يشير بعض الدارسين، وهو قريب من التحوُّل؛ لأنّه- زيادة على ما مرّ- يشير إلى التغيُّر الّذي لا يكون مقصوداً من الفرد أو الجماعة، لذلك يحدث دون وعي الناطقين باللغة.[3]

4.1 التحوُّل والتدرُّج في الاستعمال:

يمكن أن نرصد من عبارات النحاة في كثير من المواضع أنّ الاستعمال يتـدرّجُ من حال إلى حال في التراكيب، فقول أبي حيّان- مثلاً -:« إنّ أكثر العـرب علـى استخفاف الفتحة في الواو والياء في قولنا: لن يرميَ، ولن يغزوَ»[4] إنَّما يشير قطعاً إلى حالين في هذا التركيب: التحريك بالفتحة، وحذفها، والأكثـر علـى التحريـك، والقليل على حذفها، وهما استعمالان جاريان في كـلام العـرب، وأقـربُ تفـسير لاختلافهما على هذا الوجه- فيما أرى- هو تدرُّج الاستعمال فيهما، فشاع أحـدهما وقلَّ الآخر. والقليلُ إمّا أنّه كان في طريقه إلى الاندثار، إن كان الاستعمال مُـدبِراً عنه، أو إلى الشيوع، إن كان مقبلاً عليه.

وفي اللغة شواهد يأتي الاسم المنقوص فيها مُعْرَباً بالحركات الظاهرة، ولعلّه كان كذلك في أوّلِ أمره، ثمّ سقطت الضمة والكسرة منه للاستثقال، وتدرّج الأمر إلى أنْ أُسْقِطَتْ كلّ الحركات الإعرابيّة منه في بعض اللهجات.[5]

---

(1) انظر: زكريّا، ميشال،(1986م)، **الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة(النظريّة الألسنيّة)**، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات278

(2) انظر: عبدالتوّاب، رمضان، (د.ت)، **التطوُّر اللغويّ: مظاهره وعلله وقوانينه**، د.ط القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي 9

(3) انظر: قدّور، العربيّة الفصحى ومشكلة اللحن، ص 35

(4) الأندلسي، أبو حيّان، محمّد بن يوسف، 745هـ(1983م)، **تفسير البحر المحيط**، ط2، بيروت: دار الفكر 237/2

(5) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة ، (د.ت)، **العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث**، د.ط د.م 232

وعقد ابن جنّي باباً في الخصائص، سمّاه (في تدريج اللغة) وتَرْجَمَهُ بأنْ يُــشْبِهَ شيءٌ شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأوّل، ثمّ يُرَقَّى منه إلى غيـــره.[1] ومن التدريج قولهم:« هذا حضرُ موتٍ بالإضافة، على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه، ثمّ تدرّجوا من هذا إلى التركيب، فقالوا: هذا حضرَموتُ، ثمّ تدرجوا مــن هذا إلى أنْ صاغوهما جميعاً صياغة المفرد، فقالوا: هذا حضرموتٌ»[2]

وأورد أبو حيّان أنّ « أهل الحجاز يظهرون خبر(لا) فيقولون: لا رجلَ أفــضلُ منك، ويحذفونه كثيرا فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ ولا بأسَ، أي: لك، وعليك، وبنــو تميم لا يثبتونه أصلاً»[3]، وهذا تحوّل تدريجيّ نحو حذف الخبر والاســتغناء عنــه، وصلت تميم إلى غايته، والحجازيّون دونهم فيه.

وفسَّر بعض الدارسين اختلاف الأدوات، مثل: ما، وإلاّ، وفاء السببيّة، ومنــذ أو مذ، بين الحجاز وتميم، إعمالاً وإهمالاً، على أنّ مَن أهملها(وهم تميم) لــم يكتمــل الأسلوب عندهم، في حين أنّ إعمالها عند الحجازيّين إنَّما هو إشارة إلـــى اكتمـــال أسلوبها عندهم[4]. وهو نَظَرٌ يؤيّد فكرة التحوُّل الّذي تسير فيه هذه الأدوات.

5.1 التحوُّل والمعيارية:

إنّ غرض النحاة من النحو حَتّم عليهم أن تكون المعياريّة سبيلهم في بناء صرح النحو الشامخ، وليس عدلاً أن نحاكم منهجهم بمنهج آخـــر يختلــف عنـــه غرضـــاً وأسلوباً، أمّا التحوُّل(موضوع الدراسة) فقد جرى بمـــا لا تـــشتهي المعياريّـــة؛ لأنّ المنهج المعياريّ يعارض أيَّ تغيُّر يخرج على القياس والقاعدة. فكثيرٌ ممّا حُكِم عليه في المنهج المعياريّ بأنّه لحنٌ أو شاذٌّ أو قليل أو ضرورة أو نادرٌ، إنّما كـــان فـــي طور من أطوار التحوُّل[5]، ويعودُ أغلبُ خلافات النحاة، وتعدّد مذاهبهم الّتي تحفــل

---

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص 347/1

(2) ابن جنّي، الخصائص 355/1

(3) الأندلسيّ، أبو حيّان،(1997م)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم 241/5

(4) انظر: المطلبي، غالب،(1978م)، **لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة**، د.ط، العراق: منشورات وزارة الثقافة والفنون 250

(5) انظر: قدّور، أحمد (1996م)، **مصنّفات اللحن والتثقيف اللغويّ حتى القرن 10هـ**، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة 61 ، 70

بها مصنّفاتهم إلى أنّهم لم ينظروا إلى تلك المسائل من باب التحوُّل أو التطوُّر، وإنّما نظروا إليها من جهةٍ معياريّةٍ محضة.

وقد اعتذر ابن جنّي لما يمكن أن يُعَدَّ تحوُّلاً، وبَرَّأ اللغةَ منه، قال:« فـإن قلـت: زعمت أنّ العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظـاهرة الخـلاف في(ما) الحجازيّة والتميميّة... قيل: هذا القَدْر من الخلاف لقلّته ونزارته مُحتَقَرٌ غير محتَفَلٍ به، ولا معيج عليه، وإنّما هو في شيء من الفروع يَسيرٌ، فأمّا الأصول، وما عليه العامّة والجمهور فلا خلاف فيه..»[1]. وعلى الرغم من قوله هذا، فالمُختَلَف فيه ليس قليلاً، إذ لا تكاد أيّةُ مسألة من مسائل الاستعمال اللغويّ تخلو من أوجه متعدّدة فيها، وما سيأتي من أمثلة في مسائل التحوُّل دليل على ذلك.

إنّ مشكلة المعياريّة مع التحوُّل تبرز فقط لحظة بناء القاعدة الّتـي لا تقبـل إلاّ المتَّفق المطَّرِد، أمّا في غير ذلك فإنّ نَظَرَ النحاة ومذاهبهم في كثير مـن المـسائل المحمولة على التحوُّلِ كان نظراً علميّاً سديداً، وتحليلاً يتّفـق ووصـفيّة التطـوُّر والتحوُّل. غير أنّ بعض النحاة رفض فكرة التحوُّل من أساسها في بعض مـذاهبهم، فقد غلّطَ الجرميُّ سيبويه مُنكراً عليه أن يكون أصل: دخلت البيت، هو: دخلت فـي البيت، إذ يقول الجرميّ:« دخلت البيت، لم يُحذَف منه حرف الجرّ، ولكن من الأفعال ما يتعدّى بحرف جرّ وبغير حرف جرّ، نحو: جئتك، وجئت إليك»[2]، أي أنّ كُلاًّ من الجملتين أصل قائم برأسه، ولم يتحوّل الاستعمال من الأولى إلى الثانية.

وفي وَقفَةٍ لابن جنّي مع مذهبٍ للخليل في لغة إلزام المثّنى الألف، نحو: مررت بأخواك، أنكر ابن جنّي أن ينتقل العربيّ في لغته من حال إلى حال. مُوجِّهاً مـذهب الخليل الّذي يَعُدُّ ذلك من إبدال الياء ألفاً، كما في لغة من يقول: ياءس في ييأس، إلى أنّه:« يريد أنَّهم أبدلوا ياء أخوَيْك في لغة غيرهم ممَّن يقولها باليـاء، وهـم أكثـر العرب، فجعلوا مكانها ألفاً في لغتهم استخفافاً للألف، فأمّا في لغتهم هم فلا، وذلـك أنَّهم لم ينطقوا قطُّ بالياء في لغتهم، فيبدلوها ألفاً... فإن قلت: فلعلّ الخليل يريـد أنَّ مَن قال: مررت بأخواك قد كان مرّةً يقول: مررت بأخويك(كالجماعـة)، ثـمّ رأى

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 243/1، 244

(2) سيبويه، الكتاب 160/1 (هامش المحقق رقم 2)

فيما بعد أنّ قلب هذه الياء ألفاً للخفّةِ أسهل عليه وأخفُّ، كما قد تجد العربيّ ينتقل لسانه من لغته إلى لغة أخرى، قيل :إنّ الخليل إنّما أخرج كلامه على ذلك مخرج التعليل لِلُغَة مَنْ نطق بالألف في موضع جرّ التثنية ونصبها، لا على الانتقال من لغة إلى أخرى... (ثمّ قال): لم يكونوا قبلها (أيْ قبل نُطْق المثنّى بالألف مطلقاً) على ضعف قياس ثمّ تداركوا أمرهم فيما بعد، فَقَوِيَ قياسُهم، وكيف كانوا يكونون على ضعف القياس، والجماعةُ عليه. أَفَتُجمِعُ كافّةُ اللغات على ضعف ونقص حتّى ينبغ نابغ فيهم فَيَردَّ لسانَه إلى قوّة القياس دونهم»[1].

وكلام ابن جنّي السابق في هذه المسألة يصدق على التحوُّل بعد أن يتِمَّ ويستقرّ في الاستعمال، ويصبح من الصعب على كلّ صاحب لغة أن يغيّر لغته على وعي منه وقصد، وإنّما يسمع لغة غيره، فيصوغها على ما تقتضي لغته[2]. ومن هنا وجّه قول الخليل التوجيه المذكور. وقول الخليل- في الوقت نفسه- يفسّر التحوُّل الّذي جرى لحظة حدوثه. أمّا في اللحظة الأولى للتحوُّل وهي الّتي انقسم فيها التركيب إلى اثنين، بأن تحوّل إلى شكل آخر، من جَرّاء استعمالٍ نَدَر دون قصد واعٍ، فتكاثر الاستعمال عليه، وصار الأصل والفرع يجريان معاً- فهذا ما لم يَطْرُقه خيالُ ابن جنّي في سابق قوله، ولم يحمل قول الخليل عليه، على الرغم من أنّه قال بانتقال لسان العربيّ من لغة إلى أخرى، وهو أبعد من ذلك، وقال أيضاً بمبدأ التدريج الّذي سبقت الإشارة إليه.

ولحظة التحوُّل الّتي أشرت إليها لحظة غير واعية عند مستعمل اللغة، ولا شعوريّة حتّى يُقَيِّم فيها إن كان انتقل إلى القياس الأضعف أو القياس الأقوى؛ لأنّه محكوم بعوامل أخرى كثيرة، والدليل على ذلك أنّ أغلب النحاة أجمعوا على أنّ القياس في (ما) التميميّة هو الوجه، وأنّ الحجازيّة فرع عليها ، فهل معنى ذلك أنّ الحجازيّين انتقلوا من القياس الأقوى إلى الأضعف؟

وللأخفش في المسألة السابقة مذهبان: أحدهما يوافق مذهب الخليل المتقدّم، والآخر:«أن يكون كانت العرب قِدماً تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعاً، إلاّ أنّ

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 14/2، 15

(2) انظر: ابن جنّي، الخصائص 15/2، وعبارة ابن جنّي: شاع (النصب والجر بالياء) على أسماع بلحارث فراعوه، وصنعوا لغتهم فيه.

الياء كانت أقيس للفرق، فكَثُر استعمالها، وأقام الآخرون على الألف»[1]، وفي مذهبه الثاني هذا لم يفسّر التحوُّل بقدر ما وصف المرحلة التالية له، وهي مرحلة الاستعمال والتداول، لأنّه انطلق من أصالة التركيبين.

إنّ المنهج المعياريّ على ما استوفى من جهود عظيمة في النحو ما زالت تواجهه مشكلة تعدّد الوجوه الإعرابيّة في التراكيب. فالكثير من مسائل النحو وشواهده لا تخلو من هذا المظهر، وهو ورود الشاهد على غير وجه من الإعراب، وجُلُّ جهد النحاة توجّهَ في هذا إلى تعليل هذه الحركة، وحملها على وجهٍ يحتمل تلك الحالة الإعرابيّة. وكثيرٌ منهم ربَطَ بين الحالة الإعرابيّة والمعنى أو السياق، وهذا الأمر على قدر من الوجاهة، ولكنّه لا يستقيم في كثير من الحالات والشواهد، حين لا يختلف المعنى على وجهي الإعراب الواردَيْنِ به، كما سيأتي.

وقد تبيّن أنّ كثيراً من تعدّد الوجوه يمكن أن يكون نتيجة لحركة التحوُّل في اللغة، فالوجهان الإعرابيّان قد يمثّلان مرحلتين من مراحل تحوّل التركيب، وهاتان المرحلتان: إما على المستوى الزمنيّ، بأنْ تَحوَّل الوجه الإعرابيّ إلى وجه آخر مع مرور الزمن، أو على مستوى امتداد اللغة أفقيّاً: بأنْ تَحوَّل الوجه الإعرابيّ في بيئات لغويّة(لهجيّة)، ولمّا يمتدّ بعد إلى سائر اللغة، فَبَدتْ عند جَمْعِ اللغة تلك الازدواجيّة.

إن غياب النظرة الوصفيّة والتمسك بالمعياريّة جعلت بعض الباحثين في هذا العصر يدرس كثيراً من مظاهر التحوُّل على أنّها مشكلات نحويّة لمّا تجد حلاًّ بعد. وهو اعتراف بعجز المعياريّة عن تفسير هذه المشكلات كما يُسَمِّيها[2]، وهي المسائل ذاتها الّتي يمكن تفسيرها في ضوء التحوُّل من غير ما تَكَلُّفٍ.

والمنهج المعياريّ نفسه هو الّذي يقف وراء جَمْع السيوطيّ بعضَ هذه المسائل على باب في الأشباه والنظائر سمّاه (تقارض اللفظين)[3]، ويعني به إعطاء اللفظ حكم الآخر، مثل: إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، نحو: فإن لا تراه

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 16/2

(2) انظر: الطويل، محمّد،(2002م)، **مشكلات نحويّة**، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق 22 وما بعدها.

(3) انظر: السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ(1984م)، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 163/1

فإنه يراك، وإعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال، وإعطاء (ليس) حكم (مـــا) في الإهمال عند انتقاض النفي بإلاّ، كقولهم (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) وغير ذلك من المسائل المشابهة.

وفكرة التقارض هنا لها جانبان: جانب يمثِّل نَظَراً وصفيّاً دقيقاً، يرصد التغيُّـــر الّذي أصاب تلك الكلمة نحويّاً (من حيث العمل)، ومن ثمّ فهو يشير إلى العلاقة بين التركيبين اللذين تحرَّكَتْ فيهما الكلمة.

وجانب آخر معياريّ يتمثّل بفكرة الاقتراض، الّتي هي في حقيقة مفهومها تسويغ للخروج عن القاعدة، وترسيخ لفكرة المعياريّة؛ لأنّه لا يقول بانتقال اللفــظ أو الأداة تطوُّراً أو تحوُّلا، فالنظر المعياريّ ينطلق من أنّ لكُلِّ تركيــب ولكــلّ أداة وظيفـــةً وحدوداً لا يتجاوزانها، وإن كان غير ذلك فالتعليل يبحث لها عن مخرج، ومن هنـــا جعلوا ما تقدّم تقارُضاً.

6.1 الدراسات السابقة في التحوُّل:

التحوُّل في النظام النحويّ بطيء قياساً بأنظمة اللغة الأخرى: الصوتيّة والدلالية والصرفيّة.[1] فهو أقلُّ ظهوراً منها.ولعلّ هذا هو السبب في قلّـــة الدراســـات الّتـــي تناولت موضوع التحوُّل في التراكيب النحويّة، وإن تناثرت الإشـــارات إليـــه فـــي المصنَّفات القديمة والدراسات الحديثة. ولم أعثر على دراسة وقفت عليه واختــصتّهْ بالبحث إلاّ ثلاث دراسات أوشكت أن تواقعه، سأقف عليهـــا مُبيِّنـــاً وجـــه الاتّفـــاق والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة؛ لأطمئنّ على أنّ دراستي ارتادت مجـــالاً غيـــر مطروق، وسلكت مسلكاً غير مأهول.

1- الدراسة الأولى بحث لنهاد الموسى[2]، تناول فيه التطوُّر النحويّ تَناوُلاً عامّاً، واقَفاً على أبرز مسائله وقضاياه، وتلتقي هذه الدراسة معه في بعض النقـــاط، ويفترق عنها في أغلبه. فمن وجوه الالتقاء:

---

(1) انظر: دي سوسير، فردينان، (1985م)، **علم اللغة العام**، ترجمه: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك المطّلبي، د.ط، بغداد: دار آفاق عربيّة 110، وافي، علي،(د.ت)، **علم اللغة**، ط9، القاهرة: دار نهضة مصر 176، بشر، علم اللغة الاجتماعي 174، الرمالي، العربيّة والوظائف النحويّة 93

(2) الموسى، نهاد،(1972م)، في التطوُّر النحويّ وموقف النحويّين منه، عمّان: الجامعة الأردنية، **مجلّة كلية الآداب**، المجلّد3، العدد2، 5-31

أ- أنّه كان يحرص على أن يبيّن اتّجاه التطوُّر، وهي مسألة ذات شأن في فكرة التحوُّل؛ لأنّها تبيّن اللاحق من السابق في التركيبين، أو المـُتحوَّل عنه والمـُتحوَّل إليه.

ب- عدّ اختلاف اللهجات من أعراض التطوُّر، وهو أمر يؤيّد فكرة التحوُّل.

ج- نبَّه إلى مسألة الأطوار الزمنيّة في الظواهر النحويّة، وهي أطوار حادثة تتولّد في اللغة اتّساعاً استجابة لحركة الحياة.[1]

د- استعمل مصطلحات التطوُّر والتغيُّر والانتقال على أنها مصطلحات مترادفة، فكأنّهُ بذلك قد وضع يده على مصطلح التحوُّل وفكرته، وإنْ لم يَجْرِ على قلمه.[2]

أما نقاط الافتراق بين بحثه وهذه الدراسة فيمكن إجمالها في ما يأتي:

ذَكَرَ أنّه يبقى الأصل والفرع، أو الطور السابق والطور اللاحق، يدوران في الاستعمال، ولكن في وظيفتين نحويّتين متمايزتين. وهذا مكمن خلاف جذريّ بين بحثه ودراستي. فالتطوُّر عنده أوسع مجالاً زمنيّاً من فكرة التحوُّل عندي، حتّى يمكن وصف بحثه بأنه بحث تاريخي في جانب كبير منه؛ لأنّه تحدث عن أصول بعيدة، مثل: أصول الأعلام المنقولة، وذكر انتقال بعض الأفعال الناقصة إلى أدوات استثناء، مثل: ليس،ولا يكون، وذكر الانتقال من المصدر إلى الذات، ومن المصدر إلى ظرف الزمان، ومن المصدر إلى اسم الفعل.[3]

فحديثه عن التطوُّر يشمل (النقل) الّذي يعني اختلاف الدلالة النحويّة- الوظيفيّة بين الحالتين، وهذا سيؤول في النتيجة إلى أحد أمرين: إمّا أن تبقى الصيغتان الأولى والثانية ولكن بمعنيين نحويّين مختلفين، وليس هذا من التحوُّل الّذي أعنيه، أو أن تندثر الأصليّة، ويشيع استعمال الفرعيّة، وتحل محلَّها بوظيفة جديدة، وغالباً ما يكون الأوّل – في هذه الحالة- تقديريّاً، أو نظريّاً، وقد يمثِّل أصلاً بعيداً، لكنّه غير مستعمَل في اللغة حين جَمْعِها وروايَتِها، ولستُ معنيَّاً بهذا في كلا الحالين؛ لأنّه

(1) الموسى، في التطوُّر النحويّ 8

(2) انظر: الموسى، في التطوُّر النحويّ 8

(3) الموسى، في التطوُّر النحويّ 9، 10

يخرج عمّا أدرتُ دراستي عليه. ثمّ توسّع في بحثه إلى أمور أخرى ليس هنا مجال عرضها، مثل : موقف النحاة من التطوُّر، وعدم الأخذ به، وأثر ذلك على النحو.[1]

2- ثانية هذه الدراسات بحث ليحيى عبابنة[2]، درس فيه فكرة الخروج من الرفع أو الجرّ إلى النصب على الاختصاص أو المدح أو الذمّ أو الترحُّم، وما شابه ذلك من أساليب انفعاليّة، ثمّ كيف أنّ الكلمة تتنوّع حركتُها تِبْعاً لتنَوُّعِ الأسلوب الّذي جاءت فيه، فكثير من الشواهد القرآنيّة والشعريّة رُوِيت على روايتين إعرابيّتين: رفع ونصب، أو جرّ ونصب... وهذا إنَّما هو في حقيقته- على حسب رأي الباحث- تحوُّل أسلوبيّ أدّى إلى تغيير الحركة الإعرابيّة. ومن أمثلة ذلك:كلمة(والصابرون) على قراءتين في الآية الكريمة ﴿ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[3]، فعلى قراءة الرفع (والصابرون) تكون من باب العطف على (الموفون)، وهو أسلوب خبريّ، وعلى قراءة النصب (والصابرين) تكون تحوُّلاً أسلوبيّاً من الخبر إلى مدح الصابرين، وليس عطفاً لها على الموفين، وحسب.[4]

ويكاد هذا البحث لا يخالط دراستي إلاّ في اليسير؛ لأنّ التحوُّل فيه لم يقف عند التطوُّر الشكليّ المحض، ولكنّه مقرون باختلاف المعنى والسياق.

3- ثالثة هذه الدراسات كتاب منشور بعنوان:« التحوُّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع»[5]. والكتاب قائم على الفكرة الّتي سبقت في بحث يحيى عبابنة إلى حدٍّ ما، إذ يرصد فيه العلاقة بين المعنى والحركات الإعرابيّة، فتغيُّر المعنى التركيبيّ يتبعه تغيُّر الحركات الإعرابيّة، وقد يكون العكس، فقضية الكتاب يمكن إجمالها بأنّه يرى أنّ التركيب إذا تغيّرتْ حركاته تغيَّر معناه، وهو

---

(1) انظر: الموسى، في التطوُّر النحويّ 11- 18، 24، 26

(2) عبابنة، يحيى،(1993م)، أثر التحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيّة والشواهد الشعريّة، إربد: **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويّات، المجلّد11، العدد1، ص9-42.

(3) البقرة 177، انظر: أبو حيّان، البحر 7/2، ابن خالويه، 370هـ(د.ت)، القراءات الشاذّة، د.ط د.م، دار الكندي 11، والنصب: قراءة الجماعة، والرفع: قراءة الحسن والأعمش وغيرهم.

(4) انظر: عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبيّة 9-42

(5) أحمد، عبدالعبّاس،(2001م)، **التحوّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع**، د.ط، أبو ظبي: المجمع الثقافيّ.

تحوّل من معنى إلى معنى، ولكلِّ معنى سياق ومقام. ومن أمثلة ذلك قوله تعـالى: ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا ﴾[1]، إذ أورد القراءتين في الآية:

1- يرحمنا ربُّنا: على أنّ (ربُّنا) فاعل، على سبيل الإخبار بالجملة.

2- ترحمنا ربَّنا: على أنّ (ربَّنا) منادى منصوب، وترحمنا: للخطاب.

وقد عدّ المؤلف ذلك تحوُّلاً من الرفع على الإخبار إلى النصب بالنداء على معنى التضرُّع، ثمّ ذهب إلى أنَّ القراءة على النداء أوفق،ثمّ ختم المسألة بقوله:« والنصب يكشف عن التحوُّل في المعنى؛ لما فيه من إقرار المشركين بالعبوديِّة لله سبحانه»[2].

ومن البيِّن أنّ مُرادَه بالتحوُّل هنا أقرب معنى إلى الاختيار، أو تفضيل القارئ أو المتكلّم وجه النصب على الرفع؛ لما فيه من مناسبة للموقف السياقيّ. وعلـى هـذا فبحثه ليس بينه وبين دراستي صلة.

إنّ الاختلاف في الأوجه الإعرابيّة بين التراكيب- فيما يبدو لي- ما كان المعنى حاضراً ليس تحوُّلاً شكليّاً؛ لأنّ القصديّة فيه قائمة والوعي حاضر. فإن سُمِّيَ هـذا تحوُّلاً فهو تحوّل آنيٌّ أو مؤقّت؛ لأنّه مرهون بغرض معنويّ أو بلاغيّ، وهو غيـر التحوُّل الّذي أنشده.

إن التحوُّل الّذي أنشده هو ما كان اتّجاهاً أو ظاهرةً يسير فيها الاستعمال، فهـو أقرب إلى التغيُّرات التاريخيّة؛ لأنّه تحوّل مقيم نسبيّاً، وهو تحوّل غير واعٍ، فيخرج منه تقليب التراكيب على الأوجه الإعرابيّة لغرضٍ ما.

---

(1) الأعراف 149 ، انظر: أبو حيّان، البحر 392/4، 394، معاني القرآن للفراء 393/1، قرأ حمزة والكسائيّ وغيرهم: ترحمنا، والجمهور: يرحمنا، بالياء.

(2) أحمد، التحوُّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع 50، 51

الفصل الأوّل

التحوُّل والنظريِّة اللغويّة العربيّة القديمة

إنّ إطلاق مصطلح النظريّة على جُهد اللغويّين والنحاة العرب العلميّ الواسع إطلاقٌ مجازيٌّ، يستدعيه التبويب المنهجيّ للدراسة؛ لأنّ جهدَهم أوسع من أن تحيط به نظريّة واحدة، فهو متنوّع الجوانب والأبواب.

وسأقف في هذا الفصل على أبرز هذه الجوانب الّتي دخلت على التحوُّل من أبواب متفَرِّقة؛ إذ رأى بعضهم شواهد التحوُّل على أنّها ضرورة، ومنهم مَن رآها شذوذاً لغويّاً، ومنهم مَن رآها اتّساعاً، وغير ذلك.

1.1 الضرورة الشعريّة:

كانت الضرورة محملاً سهلاً لكثير من الشواهد الشعريّة الّتي خالفت القياس والقواعد، كما حُمِل عليها كثير من الشواهد الّتي تمثّل استعمالات أو لغات إلى جانب اللغة الفصيحة، واشتدّ الخلاف قديماً وحديثاً على هذه الشواهد بينَ مَن عدّها لغاتٍ جاءت على سعة واختيار، ومَن حملها على الاضطرار بدافع من المنهج المعياريّ[(1)]، الّذي يشُقُّ عليه مخالفة المطّرد.

وها أنا ذا أعيد القول فيها؛ لأفصلَ بين شواهدها وشواهد التحوُّل، إذ لا ينبغي لي أن أبنيَ رأياً في التحوُّل على ما هو ضرورةٌ، كما لا ينبغي لي أنْ أُسلِّم بأنّ كلَّ ما حُمِل على الضرورة ليس للتحوُّل فيه نصيب، يشدُّ أزري في ذلك أنّ كثيراً من مظاهر الضرورة التي ذهب إليها النحاة جاءت في غير الشعر.[(2)]

1.1.1 مفهوم الضرورة:

انقسم النحاة في تعريف الضرورة على مذهبين[(3)]:

---

(1) انظر: الجندي، أحمد علم الدين، (1977م)،الصراع بين القراء والنحاة، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، مجلّد39، ص: 128، 129 .

(2) انظر: الجندي، الصراع بين القراء والنحاة، 128، 129.

(3) انظر: السيوطيّ، (1987م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم(بالاشتراك مع عبدالسلام هارون في الجزء1، 2)، ط2، بيروت: مؤسّسة الرسالة 332/5، البغداديّ، عبدالقادر بن عمر، 1093هـ،(1979م)، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، ط2، مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب 33/1، ابن عبدالحليم، محمّد سليم بن حسين، 1138هـ(2000م)، **موارد البصائر لفرائد الضرائر**، تحقيق: حازم سعيد يونس، ط1، عمّان: دار عمّار 61، الآلوسيّ، محمود شكري،(1998م)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرحه: محمّد بهجت الأثريّ، ط1، القاهرة: دار الآفاق العربيّة 5

1. مذهب الجمهور: وهو أنّ الضرورة ما وقع في الشعر ممّا لا يجوز نظيره في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن.
2. مذهب ابن مالك ومَن تَبِعَه، وهو أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة[1]. وقد نسبه بعضهم إلى سيبويه[2].

وخلاصة مذهب الجمهور: أنّ كلّ ما خرج في الشعر عن القياس فهو ضرورة. وخلاصة مذهب ابن مالك ومن تابعه: أنّ ما خرج في الشعر عن القياس، إن وافق لغة فهو ليس ضرورة، وإنّما استعمال واختيار.

إن توسيع الضرورة الّذي جاء به مذهب الجمهور، مع الحرص على القواعد المعياريّة، دعا كثيراً من النحويّين إلى حَمْل أغلب الشواهد الشعريّة الّتي لم تتّفق والقواعد النحويّة المطّردة على الضرورة، وصارت الضرورة مخرجاً سهلاً لكُلّ من ضاق بشاهد تعارض والقاعدة النحويّة، ومن هذه الثغرة أُتِيَ مذهبُ الجمهور.

وممّا يؤيّد ذلك أنّهم أوردوا أبياتاً على الضرورة، تبيّن عند إرجاع النظر فيها أنّها ليست كذلك، بل هي خروج عن القياس، ومن ذلك قول الحطيئة:

يا دارَ هِندٍ عَفَتْ إلاّ أثافيها   بينَ الطويِّ فَصَاراتٍ فَوادِيها[3]

إذ زعموا أنّ إسكان(أثافيَها) ضرورةٌ، ولكنّ البيت من البسيط فلو جاءت الكلمة بالنصب، على الأصل، ما انكسر البيت، ولكانت تفعيلة الضرب فَعِلُن، وهي أشهر في البسيط من فَعْلن الّتي لجأت الضرورة إليها، على زعمهم.

ومنه أيضاً قول النابغة:

فَبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرَشْنَني   هَراساً به يُعْلى فراشي ويُقشَبُ[4]

---

(1) انظر: العدوانيّ، عبدالوهاب محمّد،(1990م)، **الضرورة الشعريّة**، دراسة لغويّة نقديّة، د.ط، جامعة الموصل: كليّة الآداب 68

(2) انظر: الأندلسي، أبو حيّان، محمّد بن يوسف، 745هـ ،(1998م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبدالتوّاب، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي 2377، الآلوسي، الضرائر 5

(3) انظر: الحطيئة، جرول،(د.ت)، **ديوانه**، بشرح أبي الحسن السكّريّ، تصحيح: أحمد بن الأمين الشنقيطيّ، د.ط، مصر: مطبعة التقدّم 111، ابن عصفور، علي بن مؤمن، 669هـ،(1980م)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيّد إبراهيم محمّد، ط1، د.م، دار الأندلس للطباعة والنشر 92، والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب 306/3

(4) انظر: الذبيانيّ، النابغة،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف 72، ابن عصفور، ضرائر الشعر 146

على أنّه أوصل الفعل (فرش) إلى مفعوله الضمير بلا جارٍ ضـــرورةً، لكنّـــه لا فرق عروضيّاً بين فَرَشْنَني، وفَرَشْنَ لي، فكلاهما ضَرْبٌ للطويل (مَفاعِلُن)، فالنابغة حذف الخافض سعةً لا اضطراراً، ممّا يدلّ على أنَّها كانت لغةً معروفة استعملها.

أما مذهب ابن مالك ومن وافقه فقد ضيّق الضرورة فيما لـــيس للـــشاعر منـــه مناص، ولا يمكن حمله على لغة من لغات العرب، فكلّ شـــاهد يخـــالف القاعـــدة المطّردة، إن وُجِدَ أنّه يوافق لغة من اللغات المستعملة- ولو كانت قليلة الاستعمال أو نادرة- فهو اختيار وليس اضطراراً؛ لأنّ الشاعر وافق فيه لغة، ولا يعـــدم شـــواهد فصيحة أخرى تعضده ، فكيف يكون ضرورة ما هذا حاله؟

وقد اعترض أبو حيّان على مفهوم ابن مالك هذا للضرورة زاعماً أنّ ابن مالـــك لم يفهم قول النحويّين في ضرورة الشعر قال:« فقال(أي ابن مالك) في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأنّ قائله متمكّن من أن يقول كذا، ففهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال إنَّهم لا يُـــلْجَئون إلى ذلـــك؛ إذ يمكـــن أن يقولوا: كذا. فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنّه ما من ضرورة إلاّ ويمكـــن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنّما يَعْنون بالضرورة أنّ ذلك مـــن تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصَّة به...»[1].

ولا أتّفق مع أبي حيّان في توجيهه كلام ابن مالك هذا الوجه؛ لأنّ حقيقة مـــذهب ابن مالك كما تبدو من نصوصه هي أنّ كثيراً ممّا حُمِل على الضرورة هـــو فـــي حقيقته ليس كذلك؛ لأنّه مستعمل في الاختيار نثراً وشعراً وقراءات قرآنيّة، فالشاعر ليس مضطرّاً إليه إن جاء به، إذ لو كان مضطرّاً لكان بوسعه أن يغيّـــر عبارتـــه، ويقول كذا وكذا تخلُّصاً من حَرَج الضرورة، ولكنّه جاء به موافقاً لغةً من اللغـــات المستعملة، وإن كانت نادرة وقليلة الشيوع. قال ابن مالك عند وقوفه علـــى دخـــول (أل) على المضارع:« وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لإمكـــان أن يقول الشاعر: صوت الحمار يُجَدَّعُ، وما من يرى للخِلِّ والمُتَقَصَّع، وإذا لم يفعلـــوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»[2]. فما وافَقَ لغـــةً

---

(1) السيوطيّ ، الأشباه والنظائر 268/1

(2) ابن مالك، جمال الدين، محمّد بن عبدالله، 672هـ ،(1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيّد، محمّد بدوي المختون، ط1، مصر: هجر

وأَيَّدتُه شواهد نثريَّةٌ وشعريّة لا يمكن أن يُحْكَم عليه بالضرورة على مذهب ابن مالك، أمّا ما لم يوافِق لغةً، ولا تؤيّده شواهد، واضطُرَّ الشاعر إليه فهذه هي الضرورة الحقيقيّة الّتي ألجئ الشاعر إليها.

وممّا يُقَوِّي مذهب ابن مالك هذا أنّ كثيراً من النحاة المتقدّمين والمتأخّرين كانوا يختلفون في شواهد كثيرة بين أن تكون ضرورةً أو لغةً. ولكن ما يؤخذ عليه أنّه أخرجَ من الضرورة كُلَّ ما وافق لغةً مُستَعمَلة خارج الشعر، من غير مراعاةٍ للجانب العروضيّ في البيت. وقد وجدت من خلال تَتَبُّعي لكثير من شواهد الضرورة أنَّ كثيراً ممّا حُمِلَ على الضرورة هو ضرورةٌ عروضيِّة فعلاً، ولكنّها في الوقت ذاته توافق لغةً مُستَعمَلة من لغات العرب، كقول عامر بن الطفَيْل:

فمَا سَوّدتني عامرٌ عن قَرابَةٍ   أبى الله أنْ أسمُو بِأمٍّ ولا أَبِ[1]

إذ عدّ بعضهم إسكان واو(أسمو) وهو منصوب ضرورةً، وجعل بعضهم ذلك لغةً[2]. وتسكين الواو في هذا البيت ضرورة من حيث الوزن، إذ لو حُرِّكت الواو لانكسر الوزن، لكنّ إسكان الواو والياء في مثل هذا جاء في شواهد عديدة، منها قراءات قرآنيّة. فهو ضرورة في البيت، وافقت لغة وسعةً خارجه.

وأرجِّح أنّ لسيبويه مذهباً مستقلاًّ - وإن جعله بعضهم أساساً لمذهب ابن مالك كما سبقت الإشارة- وخلاصته: أنّ ما خَرجَ في الشعر عن القياس هو ضرورة (عروضيّة) يوافق في الأغلب لغة من لغات العرب. والمُعتَمَد في مذهب سيبويه على قوله:« ليس شيء يُضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً»[3]، وثمرة قوله في سياقه الّذي جاء فيه أنّ الضرورة قد تدفعهم إلى الخروج عن المستوى القياسيّ، ولكنّها لا تبلغ منزلة الخطأ؛ لأنّ لها وجهاً مقبولاً يمكن فهمُه من إشارات سيبويه

للنشر 202/1. وانظر: الآلوسي، الضرائر 5

(1) انظر: العامريّ، عامر بن الطفيل،(1982م)، **ديوانه**، بشرح أبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، رواية أبي العبّاس ثعلب،د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ص 13، البغدادي، خزانة الأدب 344/8

(2) العدواني، الضرورة الشعريّة 322، وانظر: ابن يعيش، موفّق الدين، يعيش بن علي، 643هـ،(د.ت)، **شرح المفصّل**، د.ط، بيروت: عالم الكتب 101/10 ، البغدادي، خزانة الأدب 343/8

(3) سيبويه ، الكتاب 32/1.

على أنّه: تشبيه شيء بشيء، مثل صَرْف ما لا ينصَرِف، وحَذْف ما لا يُحْــذَف، أو ردُّ الشيء إلى أصله، أو مدُّ القصير، وغير ذلك[1].

قال السيرافيّ مؤكِّداً هذا المذهب:« اعلم أنّ الشعر... استُجيزَ فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان، وغير ذلك، ما لا يُسْتَجازُ في الكلام مثلُه، وليس في شيء من ذلــك رَفْعُ منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلّم فيه لاحِناً، ومتى وُجِدَ هذا في الشعر كان ساقطاً مُطَّرَحاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر»[2]. ثم ذكر سبعة أوجه للضرورة، وهي:« الزيادة والنقصان، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيــث المــذكّر، وتــذكير المؤنّث»[3]، وذكر العكبريّ أنّ أغلب الضرائر هي رجوع إلى أصل متروك[4].

وبناءً على مذهب سيبويه المتقدّم يزول التناقض بين ما ذكره العدواني مــن أنّ: « شواهده (أي سيبويه) في باب ما يحتمل الشعر من كتابه كافية للتدليل علــى هــذه الفكرة عروضيّاً بشكل واضح، ذلك أنّ التحليل المقطعيّ لتلك الشواهد... يَقِفُنا على مقدار الحاجة إلى لفظ الضرورة فيها»[5]، وما ذكرته خديجة الحديثي من أنّ كثيــراً من الشواهد الّتي اعتمد عليها سيبويه في الدلالة على جواز استعمال لغويّ مُعيَّن في الشعر دون الكلام، لم تقترن بإشارته إلى اضطرار الشاعر عند تكلُّمِه بها[6]. فكــلُّ واحدٍ منهما نظر إلى جانبٍ من مذهبه.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 26/1- 28، السيرافيّ، أبو سعيد، 386هـ،(1985م)، **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبدالتوّاب، ط1، بيروت: دار النهضة العربيّة 34.

(2) السيرافيّ ، ضرورة الشعر 34

(3) السيرافيّ ، ضرورة الشعر 34

(4) العكبريّ، عبدالله بن الحسين، 616هـ،(1995م)، **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبدالإله النبهان، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر 97/2، وانظر العدواني، الضرورة الشعريّة 189

(5) العدواني، الضرورة الشعريّة 68

(6) العدواني، الضرورة الشعريّة 67 ، وانظر: الحديثي، خديجة ،(1974م)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، د.ط، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت 307.

2.1.1 بين اللغة والضرورة:

إنّ أغلب الأوجه السابقة الّتي حُمِلت الضرورة عليها هي لُغاتٌ من مُستَعمَلِ كلام العرب، يؤيّد ذلك ما نقله النحّاس عن الأخفش أنّه قال:« ليس شيء يُضْطَرّون إليه إلاّ وهم يرجعون فيه إلى لغة بعضهم»[1]. وقال الأعلم عند بعض الضرائر:«... هي لغة لغيره ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة »[2].

وجاء عن الخليل أنّه يُجَوِّز للشعراء- ممّا يُجَوِّز- أن يجمعوا بين لغات الشعر[3]. وحين وقف العدوانيّ على توافُق الضرورة والقراءة القرآنيّة، عزا ذلك إلى توارُد الشاعر والقارئ على الوجه اللهجيّ بالمُصادَفة المحضة، مُتَمَسِّكاً بأنّ هذا التوافُق لا يرفع صفة الضرورة عن الشعر الّذي جاءت فيه[4].

والآراء المتقدِّمة لا تَخرُج عن رأي الجمهور في الضرورة، وإن تواردت على أنّ الضرورة قد توافق لغة من لغات العرب.

ومن الدارسين منَ يرى أنّ بعض استعمالات اللهجات المرفوضة تَسَرَّبت إلى اللغة المشتركة، فَعَدّوا ما جاء منها شاذّاً أو ضرورة[5]، وهذا القول يتّفق مع مذهب ابن مالك المتقدّم.

ويفسِّر الأخفش بعض لغات العرب الّتي توافقت والضرورة على أنَّ هذه لغة الشعراء؛ لأنّهم قد اضطُرّوا إليه في الشعر، فَجَرَتْ ألسنتُهم على ذلك في الكلام.[6] وكأنّه بهذا يقول بتطوّر اللغة، وتحوُّلها، ولكنّه ينسب منشأ هذا التحوُّل في هذه اللغات الّتي وافقت الضرائر إلى الضرورة في الشعر، ولهذا المذهب حظّ من الوجاهة، وآية ذلك اختلاف النحاة في تداخل الضرورة بين الشعر والنثر فيما سيرد من شواهد، ومنها ما أنشده سيبويه على الضرورة، وهو قول أبي الأسود الدؤلي:

---

(1) النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد، 338هـ ، (د.ت)، **شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلّقات**، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة 103/1

(2) الشنتمريّ، الأعلم، يوسف بن سليمان، 476هـ ، (1992م)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة 485

(3) القيراوانيّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن عليّ الحصريّ، 453هـ،(د.ت)، **زهر الآداب وثمر الألباب**، تحقيق: زكي مبارك، ط4، بيروت: دار الجيل 687/2

(4) العدواني، الضرورة الشعريّة 342

(5) أنظر: عبداللطيف، محمّد حماسة،(د.ت)، **الضرورة الشعريّة في النحو العربيّ**، د.ط د.م، مكتبة دار العلوم ، 75

(6) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 120/1، ابن عصفور، ضرائر الشعر، 25، عبد اللطيف، الضرورة الشعريّة في النحو العربي 155

فألفيته غيرَ مُسْتعتِبٍ   ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلا[1]

إذ عدّ سيبويه أنّ حذف التنوين من (ذاكر) اضطرار وليس استخفافاً[2].

فهذه الضرورة الّتي جاءت في البيت توافق اتّجاها قد سرى في اللغة، وهو حذف التنوين استخفافاً في مثل هذه التراكيب؛ لأنّ النظام الصوتي للّغة العربيّة يضيق بالتقاء الساكنين شعراً ونثراً، وهو في الشعر أظهر ضيقاً، وحذف التنوين في هذه الحال أخفُّ من تحريكه بالكسر. وقد عدّ الجرميّ أنّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة[3]، وعليها قُرِئ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[4]، بدون تنوين (أحد)، وذكر أبو حيّان أنّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجَد في الشعر[5]. وعليه يمكن أن يكون مذهب الأخفش المتقدّم مؤيّداً بهذا، وهو أنّ هذه الظاهرة (أو الضرورة) قد انتقلت من الشعر إلى النثر، فأصبح الشعر والنثر فيها سواء؛ لأنّها تخفيف صوتيّ، فمن عدّها ضرورة اعتَدَّ بوجودها في الشعر، ومن عدّها لغةً اعتَدَّ بوجودها في النثر، وقد تجلّى ذلك في حذف تنوين العلَم الموصوف بابن، حتّى إنّ ابن عصفور عدّه في العلّم الموصوف بابن تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، أمّا ما عدا ذلك فهو ضرورة[6]، وعدّه البغداديّ واجب الحذف في العَلَم الموصوف بابن، وما عدا ذلك فهو حذف لالتقاء الساكنين، هو غير جائز إلاّ في الشعر.[7]

وأنكر السيرافيّ أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين للضرورة، قال:« وحذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر لالتقاء الساكنين»[8]، وقال:« حدّثني غير واحد من أصحابنا عن أبي العبّاس محمد بن يزيد أنّه سمع عمارة بن عقيل يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ

---

(1) انظر: السكريّ، الحسن بن الحسين، 275هـ (1980م)، **ديوان أبي الأسود الدؤليّ**، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين،ط1، بيروت: مؤسّسة إيف للطباعة والتصوير 54، وهو من شواهد سيبويه 169/1، وانظر: البغدادي ، الخزانة 375/11

(2) انظر: سيبويه ، الكتاب 169/1

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 179/6

(4) الإخلاص 1 ، 2، انظر: أبو حيّان، البحر 134/3، 468، 528/8، القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، 437هـ، (1987م)، الكشف عن وجوه القراءات **السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، بيروت: مؤسّسة الرسالة 291/2، وهي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن عليّ، ونصر بن عاصم، وغيرهم، والمشهورة بتنوين أحد.

(5) انظر: أبو حيّان ، البحر المحيط 528/8

(6) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 106

(7) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 375/11

(8) السيرافيّ ، ضرورة الشعر 104

سَابِقُ النَّهَارِ﴾[1] فقلت له لو قلت: سابقٌ النهارَ، فقال: لو قلت سابقٌ النهارَ لكان أوزن، يعني أثقل»[2]، وأنشد السيرافيّ بيت حسّان:

أو من بَني زُهْرَةَ الأخيارِ قد علِموا　　　أو مِن بَني خَلَفِ الخُضْرِ الجَلاعِيـــدِ[3]

بحذف التنوين من (خَلَف)، وذكر قراءة أبي عمرو بن العلاء﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾[4]، ويذكر«أنّه اسم عربيّ، وأنّه حُذِف التنوين منه لالتقاء الساكنين، فهذا أبـــو عمرو بن العلاء يختاره على غيره، ويفسّره هذا التفسير، فكيف يدخل في ضــــرورة الشعر؟»[5].

وتداخُل الضرورة مع لغة من لغات العرب يُعَدُّ مـــن أبـــرز مـــشكلات بـــاب الضرورة، وقد حاول ابن عصفور أن يوفّقَ بين أن تكون المسألة ضرورةً أو لغـــةً مُستَعمَلة في السعة والاختيار، فيرى أنّ كون المسألة وردت فـــي لغـــة أو لهجـــة مُستَعمَلة لبعض العرب فإنّ ذلك لا ينقض أن تكون ضرورةً؛ لأنّها ضرورة بالنسبة لسائر من لا يتكلّم بهذه اللغة؛ لأنّها لا تأتي عندهم إلاّ في الشعر، قال:« فـــإن قلـــت كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش ... أنّه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميـــع مـــا لا ينـــصرف، وحكـــى الزجّاجيّ في نوادره مثل ذلك، فالجواب: أنّ صرف ما لا ينصرف في الكلام إنَّمـــا هو لغة لبعض العرب... وأمّا سائر العرب فلا يجيزون صرف شـــيء منـــه فـــي الكلام، فلذلك جُعِل من قبيل ما يختصُّ به الشعر»[6]

ووافقه في ذلك الآلوسي الّذي أورد عن أبي سعيد القرشيّ في أرجوزته في فـــنِّ الضرائر:

---

(1) يس 40، انظر: أبو حيّان، البحر 337/7، النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد، 338هـ،(1977م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، د.ط، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني 722/2، وهي قراءة عمارة بن عقيل، والمشهورة بإضافة سابق إلى النهار.

(2) السيرافيّ ، ضرورة الشعر 100، وانظر : ابن جنّي ، الخصائص 125/1 (وقد خالف السيرافيّ في مفهوم أوزن، قال: أوزن : أي أقوى وأمكن)

(3) انظر: الأنصاريّ، حسّان بن ثابت،(1929م)، **شرح ديوانه**، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، د.ط، مصر: المكتبة التجاريّة الكبرى ،134، السيرافيّ ، ضرورة الشعر 103

(4) التوبة 30، انظر: أبو حيّان، البحر 31/5، القيسيّ، الكشف 501/1، وهي قراءة ابن كثير ونافع، وغيرهم، عن أبي عمرو بن العلاء والمشهورة بتنوين(عزيرٌ).

(5) السيرافيّ ، ضرورة الشعر 104

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر، 25

وَرُبَّما تُصادِفُ الضرورةْ بعضَ لغات العرب المشهورةْ[1].

وقد أورد ابن عصفور في غير موضع من كتابه (الضرائر) أبياتاً حملها على الضرورة، على أنّ ما عُدَّ ضرورة فيها قد جاء في سعة الكلام، ولكنّ مجيئه في الكلام أقَلُّ من الشعر، فلذلك عدّها من الضرورة.

فقد عدّ زيادة كان من الضرائر وأورد عليها مجموعة شواهد[2]، ثمّ قال:« وقد تزاد في سعة الكلام، ومنه قول قيس بن غالب البدريّ: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكَمَلة من عبس، لم يوجد كان مثلهم، يريد لم يوجد مثلهم. إلاّ أنّ ذلك لا يحسن إلاّ في الشعر»[3] وكذا الأمر عندما أورد من الضرائر زيادة اللام على المفعول[4]، وكذلك عندما أورد إبدال حروف الجرّ من بعضها ضرورة، قال:« وإنّما أورد هذا النوع في الضرائر، وإن كان قد جاء في الكلام؛ لأنّ مجيئه في الشعر كثير واسع، ومجيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه»[5].

ومذهب ابن عصفور هذا ترجمة عمليّة لمذهب الجمهور السابق ذكره، وهو إمعان منه في المعياريّة والتقعيد، وإخضاع اللغة للقياس.

ولا يَضُرُّ هنا إنْ حُمِلَت الضرورة على لغة، إن كانت قليلةً أو نادرةً إذا ما نظرنا إلى اللغة على أنَّها غير ثابتة، بل متحركة في تطوّر مستمر، سريعاً أو بطيئاً. فالشواهد القليلة الّتي لم يعتدّ بها المُقَعِّدون، إمَّا أن تكون نهاية مرحلة تَطَوُّريّة من مراحل اللغة، تُرِكت وتُحُوِّل عنها إلى ما أصبح شائعاً مطّرداً، ولكنّ هذه الشواهد بقيت؛ لأنّ الظواهر اللغويّة لا تختفي فجأة، وإمّا أن تكون بداية مرحلة تَطَوُّرِيِّة تحوّلت إليها اللغة، ولكنّها في بداياتها،لم تكتمل بعد، ولمّا تطّرد في مجال واسع.[6]

---

(1) انظر: الألوسي، الضرائر ، 24

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر 77

(3) ابن عصفور، ضرائر الشعر 78

(4) ابن عصفور، ضرائر الشعر 67

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر 239

(6) انظر: عبدالتوّاب، رمضان،(1982م)، **بحوث ومقالات في اللغة**، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي 57

3.1.1 الضرورة والخطأ:

ذهب ابن فارس إلى أنّ الضرورة خطأ وخروج عن جادّة الصواب النحويّ، إن تجاوزت قصر الممدود والتقديم والتأخير والاختلاس...، قال:« وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صَحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربيّة وأصولها فمردود» وقال:« فأمّا لحنٌ في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك»(1).وقد حكم على ضرورات في شواهد مشهورة بأنَّها غلط وخطأ(2)، وغرضه من ذلك هو وضع الضرورة في موضعها، فهي إن تَعَدّت أصول العربيّة كانت خطأ عنده، ولكنّ الضرورة أوسع من مذهبه هذا؛ لأنّها تخرج على الأوجه الّتي اتّفق عليها النحاة.

وممّا يندرج في هذا المذهب قول ابن قتيبة عند وقوفه على بيت الفرزدق:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ   من المال إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ(3)

إذ قال:« إنّه رفع آخر البيت ضرورةً، وأتعب أهلَ الإعراب في طلب العلّة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يُرْضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أنّ كلَّ ما أتوا به احتيال وتمويه»(4)، فمثل هذا البيت ضرورة حقّاً، ولا يحتمل التأويل على غيرها، ووجّه محمد حماسة هذا على أن الشعراء كانوا أكثر احتفالاً بحركة القافية من الحركة الإعرابيّة، وهو توجيه يحاول تخفيف وطأة الخطأ النحويّ الواضح(5).

وممّن ذهب من القدماء هذا المذهب، أو قريبا منه، أبو هلال العسكريّ(6) والجرجانيّ(7).

---

(1) ابن فارس، أحمد بن زكريّا، 395هـ،(د.ت)، **الصاحبي**، تحقيق: أحمد صقر، د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه 468

(2) ابن فارس، الصاحبي 469

(3) انظر: الفرزدق، همّام بن غالب،(1983م)، **شرح ديوان الفرزدق**، تحقيق: إيليّا حاوي، ط1، بيروت: دار الكتاب اللبنانيّ، مكتبة المدرسة 117/2، البغدادي، خزانة الأدب 144/5

(4) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، 276هـ،(د.ت)، **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، د.ط، مصر: دار المعارف 36

(5) عبداللطيف، الضرورة الشعريّة 397، 401

(6) العسكريّ، أبو هلال، الحسن بن عبدالله، 395هـ،(1984م)، **الصناعتين، الكتابة والشعر**، تحقيق: مفيد قميحة، ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة. 168، 169

(7) انظر: الجرجانيّ، القاضي، علي بن عبدالعزيز، 366هـ،(د.ت)، **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، علي محمّد البجّاوي، د.ط، بيروت: دار القلم 4-10

ويذهب رمضان عبد التواب من المحدثين مذهب ابن فارس المتقدّم، فهو يرى أنّ كثيراً من الضرورات إنَّما هي من باب الخطأ النحويّ، وإن تأوَّل المتــأوِّلون لهــا وجهاً، وذلك مثل بيت الفرزدق السابق، وإقواء النابغة(1):

زعم البوارحُ أنّ رحلتنا غَداً   وبذاك خَبَّرَنا الغرابُ الأسودُ(2)

ورأيه صواب، ولكن لا يستقيم إلاّ مع الضرورات المشابهة لِما تقدّم وهي قليلة، أما سائر الشواهد الكثيرة فلا يمكن حملها على الخطأ النحويّ. وخلاصة رأيه فــي هذه المسألة يوافق ما ذهب إليه محمد حماسة عبد اللطيف الّــذي ســبق، وهــو أنّ الشاعر قد تضطرُّه المحافظة على الوزن إلى أن يخالف اللغة المألوفة(3).

وخلاصة القول: إنّ الضرورة هي خروج من المستوى القياسيّ أو النموذجيّ أو المعياريّ للقواعد النحويّة، فإن كان يستدعيها النظام الشعري(العروض والقافيــة)، ولا توافق أيَّ استخدام لغويّ خارج على القواعد المعياريّة، فهي ضرورة حقّاً، ومن ثمّ فهي ليست من شأني في هذا المقام .

أما إن وافقت الضرورة لغة من لغات العرب المستعملة، سواء أكانت قليلــة أم نادرة أم شائعة، أو كانت تمثّل توسُّعاً في الاستعمال اللغويّ، اضطُرَّ الشاعرُ إليه، أو كان مختاراً، فإنّها طلبتي؛ لأنّها تمثّل والحال هذه مثالاً ناصعاً على التحوُّل والتطوُّر النحويّ الّذي ألتمسه في الشواهد.

إنّ إشكاليّة الضرورة تصدر عن شدّة اختلاطها باللغات والاستعمالات، حتّى آلت أغلب الضرائر إلى لغات، أو وافقتها، وقد أجريتُ إحصاءً لما له علاقة بهذه الدراسة من مسائل الضرورة النحويّة من مصادرها الأساسيّة، وبلغت ثلاثين مسألةً، كانــت الضرورة في أربعٍ وعشرين مسألة(80%) منها إمّا لغة مُستَعمَلة، أو موافقة للغــة مُستَعمَلة.

---

(1) انظر: عبد التواب، رمضان،(1983م)، **فصول في فقه اللغة**، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي 163، 194

(2) انظر: النابغة، ديوانه 89، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد، ورويّ القصيدة مكسور

(3) انظر: عبد التواب ، فصول في فقه اللغة، 174

2.1 الشذوذ النحويّ:

1.2.1 مفهوم الشذوذ:

ليس هناك من فرق كبير بين معنى الشذوذ لغةً واصطلاحاً، فشذ الشيء يعني انفرد عن الجمهور وندر[1].

وقد شاع مصطلح الشاذّ في المصنَّفات النحويّة ليقابل المطّرد، فالقاعدة النحويّة بُنِيَت على المطّرد المتتابع، وما ندر عن ذلك وخرج عن نظائره سُمِّي شاذّاً، جاء في اللسان:« وسمّى أهل النحو ما فارق ما عليه بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً»[2].

وقد ولد هذا المصطلح بتأثير المنهج المعياريّ الّذي وضع للّغة قواعد تحكمها، وما خرج عن هذه القواعد كان يطلق عليه شاذٌّ أو نادرٌ أو قليلٌ أو شاردٌ أو خطأ أو ضرورة، وغير ذلك من نحو هذا.[3]

وكلُّ هذه مصطلحات مرادفة للشاذِّ، فهي لا تختلف عنه كثيراً سوى ما اجتهد به بعض النحاة، مثل ابن هشام الّذي وضع مقادير نسبية لأشهرها، قال:«... فالمطّرد لا يَتخلَّف، والغالبُ أكثر الأشياء، ولكنّه يَتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر»[4].

والظاهر من مفهوم الشذوذ حتّى هذا الحدِّ أنّه ما جمع القلّةَ والنُدرَة، زيادةً على مخالفة القياس، قال ابن السرّاج:« فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الّذي يشذّ منه، فلا يطّرد في نظائره...فمتى وجدت حرفاً مخالِفاً لا شكَّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذّ...»[5].وقال محمد الخضر حسين:« إنَّهم(أي النحاة) لمّا استقرأوا كلام العرب وجدوه قسمين: قسم اشتهر

---

(1) انظر:ابن منظور،جمال الدين، محمّد بن مكرم، 711هـ،(د.ت)، **لسان العرب**، د.ط، بيروت: دار صادر ، شذذ 494/3

(2) ابن منظور، لسان العرب، شذذ 494/3، وانظر: السيوطيّ ، (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى، علي محمّد البجّاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، د.م، دار الفكر 227/1

(3) انظر: السيوطيّ، المزهر 233/1

(4) السيوطيّ، المزهر 234/1

(5) ابن السرّاج، الأصول 56/1

استعماله، وكَثُرَتْ نظائرُه، فجعلوه قياسا مطّرداً، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقِلّته وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ»[1].

وإذا ما تابَعْنا مفهومَ الشذوذ نجده قد تطوّر عند بعضهم إلى ما خالف القياس قلَّ أو كَثُرَ، أورد السيوطيّ عن بعض النحاة:« اعلم أنّ المراد بالشاذِّ في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلّة وجوده وكَثْرَته»[2]. فلم يَعُد الشذوذ متعلِّقاً بكثرة الاستعمال أو قلَّتِه، وإنّما بموافقة القياس. ولم يَعُد ينفع عند النحاة شيوع الاستعمال في فرعٍ إن خالف أصلاً، ومثال ذلك الأعداد من ثلاثمائة إلى تسعمائة، إذ الأصل القياسيّ فيها عند النحاة أن تكون ثلاث مئين، أو ثلاث مئات، وإفراد مائة معها محكوم عليه بالشذوذ عندهم على كثرته واطّراده[3]؛ لأنّه خالف قاعدة عامّة في تمييز العدد كَبُرَ على النحاة مخالفتُها.

إنّ ما وسَمَه النحاة بالشاذِّ ما هو إلاّ استعمال من استعمالات اللغة يقِلُّ أو يكثُر تبعاً للاستعمال وتحوُّلاته.

2.2.1 موقف النحويّين من الشذوذ:

ينبئ مصطلح الشاذّ ومرادفاته عن موقف النحاة منه، فالشاذُّ عند أغلبهم نادر قليل لا يُقاس عليه، ومنهم من تعدّى ذلك، ووسمه بالخطأ واللحن، وأورد ياقوت الحموي في معجمه:« أنّ الكسائيّ كان يسمع الشاذّ الّذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه، حتّى أفسد النحو»[4]، ويرى بعضهم أنّ الشاذَّ فرعيّاتٌ وجزئيّاتٌ مُشكِلة، شذّت عن الأصل والقواعد الكليَّة[5].

---

(1) حسين، محمد الخضر،(د.ت)، دراسات في العربيّة، د.ط، 33

(2) السيوطيّ، الأشباه والنظائر 257/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 209/1، ابن يعيش، شرح المفصّل 21/6

(4) الحمويّ، ياقوت،(د.ت)، **معجم الأدباء**، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ. 183/13

(5) الآلوسي، الضرائر 27

فالشاذُّ عند كثير من النحويّين ليس ما خرج عن بابه وانفرد ووسم بالقلة والندرة، فحسبُ، ولكنّه أيضاً ما يقابل الفصيح حتّى وُصِفَ بالغريب والحوشيِّ[1] أحياناً، واتّفق جمهورهم على أنّه لا يُقاس عليه.

ووقف ابن جنّي في بعض مسائله بين القياس وكثرة السماع، ثمَّ أدار المسألة على وجوهها، فأخذَ بالقياس، ولم يشفع للسماع كثرته[2]. غير أنّه لم يَحتَمل أن يتجاهل قوَّة السماع، فعاد في موضع آخر فرجّح السماع على القياس في مسألة (ما) الحجازيّة، فالتميميّة أقوى قياساً منها عندهم، لكنَّ الحجازيّة أَسْيَرُ استعمالاً، فقال:«إذا استعملت أنت شيئا من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كَثُر استعمالُه، وهو اللغة الحجازيّة»[3]، غير أنّه ترجيحٌ يسمح باستعمال ما استعملوا دون أن يُتَّخذَ أصلاً للقياس عليه[4].

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أنّ النحاة، لا سيّما البصريُّون بالغوا حين بنوا القواعد والأصول على الشائع، ورمَوا ما جاوزَ ذلك بالخطأ، فنسبوا الشذوذ إلى بعض الاستعمالات الّتي وردت في القرآن الكريم[5].

لكنّنا لا نعدم أن نجد نحاةً كان موقفهم من الشاذّ علميّاً دقيقاً، بأن أطلقوا على ما كانت تلك حاله تسمية لغات، وهي تسمية تتّفق وواقع الحال مع كثير ممّا حُكِم عليه بالشذوذ والندرة وعدم الفصاحة، إذ ذكر القفطيّ:« أنّ عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوّبَه وهذّبَه، وسمّى ما شذَّ عن الأكثر لغات»[6]. وجاء في طبقات الزبيديّ:« قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وَضَعْتَ ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف

(1) السيوطيّ، المزهر 233/1، الآلوسي، الضرائر 27

(2) ابن جنّي، الخصائص 27/2، 28

(3) ابن جنّي، الخصائص 124/1

(4) ابن جنّي، الخصائص 99/1

(5) أنيس، إبراهيم،(1975م)، **من أسرار اللغة**، ط5، مصر: مكتبة الأنجلو المصريّة 9

(6) القفطيّ، أبو الحسن، علي بن يوسف، 642هـ(1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربيّ 375/2

تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حجّة؟ قال: أعمل على الأكثـر، وأُسَـمِّي مـا خالفني لغاتٍ»[(1)]، وربما يُلَّخص هذا القول القيِّم مشكلة الشذوذ برمّتها.

ولعلّ هذه النظرة للشاذِّ كانت عند مُتقدِّمي النحويّين، مثل الخليل وسيبويه، يقول أحد الدارسين:« فالخليل وسيبويه لا يَرُدّان قراءةً، بل يقبلانها ويعيدانها إلـى لغـات العرب، بل كان الخليل يعتدّ بها كثيراً، فيقيس عليها أحياناً»[(2)].

3.2.1 الشذوذ والقاعدة المعياريّة:

أرجع محمد حماسة عبداللطيف نشأة الشذوذ إلى ثلاثة عوامل[(3)]:

أ- التقعيد بناء على الأكثر في محاولة الاطّراد.

ب- تَدَخُّل القياس المنطقيّ في التقعيد.(الشاذّ ما خالف القياس)

ج- اختلاف اللهجات نسبيا عن الفصحى.

وعليه يمكن القول: إنّ الشذوذ مشكلةٌ معياريَّةٌ. وقد أثنى إبراهيم أنـيس علـى موقف الكوفيّين، واصفاً إيّاه بالأقرب إلى السماع منه إلى القياس؛« لأنَّهم يَعْتزّون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامّة، ولكن ليحولوا بين من يقول إنّ هذا النص ضعيف أو شاذّ»[(4)].

وقد دفع المنهج التصنيفيّ الصارم الّذي يقسم اللغة إلى مطّرد وشاذّ عالماً مثـل أبي عمرو بن العلاء إلى أن يقول: إنِّي لأسـتحيي مـن الله أن أقـرأ[(5)]:﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾[(6)]، مع أنّها قراءة أكثر أئمّة الأمصار، وهي لغة معروفة عند العرب لبني الحارث وكنانة، يلزمون المثّنى الألف في كلّ أحواله[(7)].

---

(1) الزبيديّ،أبو بكر، محمّد بن الحسن، 1205هـ،(د.ت)، **طبقات النحويّين واللغويّين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف 39

(2) الصغير،محمود،(1999م)، القراءات الشاذّة وتوجيهها النحويّ، ط1، دمشق: دار الفكر 111

(3) انظر: عبداللطيف، الضرورة الشعريّة 118

(4) أنيس ، من أسرار اللغة 25

(5) القرطبيّ، محمّد بن أحمد، 671هـ،(1985م)، الجامع لأحكام القرآن، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ 216/11

(6) طه 63، انظر: أبو حيّان، البحر 255/6، الزجّاج، إبراهيم بن السريّ، 311هـ،(1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب 361/3)، وهي قراءة أبي جعفر والحسن والكسائي، وغيرهم كثير، وفي المصحف(إن) مخففة.

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 130/3

لقد اختلف النحاةُ على مسائل كَثُرتْ شواهدُها من غير أن تبلغ حدَّ الاطِّراد بين أن تكون شاذّة أو قياسيّةً، ومن ذلك إضمار (أنْ) الناصبة وإبقاء عملها، إذ أورد ابن عصفور مجموعة شواهد شعريّة ونثريّة على ذلك، ولكنّه ذهب إلى أنَّ ذلك لا يجوز في سعة الكلام، ولا يُقاسُ عليه لشذوذه[1]. وجاء على هذه المسألة قراءة الحسن(تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدَ)[2]، وقراءة الأعرج (وَيَسۡفِكَ ٱلدِّمَآءَ)[3]، بنصب(أعبد، ويسفك) والمشهور رفعهما. ونظراً لهذه الشواهد ذهب الكوفيّون وبعض البصريّين إلى القياس عليها[4]، ولكنّ الجمهور أبى، قال أبو حيّان:« والصحيح قصره على السماع؛ لأنّه لم يَرِد منه إلاّ ما ذكرناه، وهو نَزَرٌ، فلا ينبغي أن يُجْعَل ذلك قانونا كليًّا يُقاس عليه، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً»[5]. ممّا يعني أنّ ما جاء في الأبيات والكلام المسموع جميعه شاذٌّ في نظر النحاة، ولم تشفع له الشواهد العديدة من شعر ونثر،ولا القراءات؛ لأنّه خالف القاعدة والقياس الّذي لا يجيز إضمار (أن) الناصبة وإبقاء عملها.

وقول أبي حيّان السابق: فلا يجوز الحذف...، هو حكمٌ معياريّ يقصر سلطانُه دون شواهد الاستعمال المذكورة الّتي خرجت عليه.

إنّ هذه المسألة ما هي إلاّ نتيجة من نتائج التحوُّل في الاستعمال، إذ أخذ الاستعمال يتحوّل- كما يبدو - نحو حَذْف أن تَخَفُّفاً، ولكنَّ هذا الاتّجاه لم يَشِع، ولم يَسُد على الأصل الّذي هو عدم حذف أنْ (فَرَضاً) حتّى زمان تقعيد اللغة ، فوجدَ النحاة الاستعمالين معاً، وهما: إثبات أنْ وحذفها، ووجدوا أنّ الأكثر استعمالاً وشيوعاً هو إثبات أن، فبنوا القاعدة عليه، وأصدروا حكماً على الآخر بأنَّه شاذّ، يُحْفَظ ولا يُقاس عليه. وهذا التحليل ينسحب على أغلب مسائل الشذوذ.

---

(1) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر151، 152

(2) الزمر 64، انظر: أبو حيّان، البحر 439/7، ابن خالويه، شواذّ القراءات 131

(3) البقرة 30، انظر: أبو حيّان، البحر 142/1، ابن خالويه، شواذّ القراءات 4

(4) انظر، البغدادي، خزانة الأدب 119/1

(5) السيوطيّ، همع الهوامع 143/4

4.2.1 الشذوذ والتحوُّل:

ذكر رمضان عبد التواب في تفسيره الأمثلةَ الشاذّة أموراً ثلاثة:

إمّا أن تكون تلك الشواذُّ بقايا حلقة قديمة ماتت واندثرت، وهو ما يُسَمِّيه الركام اللغويّ، وإمَّا أن يكون هذا الشاذُّ بدايةً وإرهاصاً لتطوّرٍ جديد لظاهرة من الظواهر، تَسُودُ حلقةٌ تاليةٌ، وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة، وإمّا أن يكون ذلك شيئاً مُستعاراً من نظام لغويّ مجاور.[1]

وهذا التفسير يتّفق مع مقولة تكاد تكون يقينيَّة عند علماء اللغة المعاصرين، وهي أنّ اللغة كائن حيٌّ يتطوّر[2]، ويتغيُّر بفعل الزمن، وينتقل من حال إلى حال، وهذا هو مُنطلَق فكرة التحوُّل.

إنّ كثيراً من أمثلة الشذوذ تصلح مثالاً ناصعاً للتحوُّل، كما أنَّه من السهل تفسيرها التفسير اليسير المقنع على فكرة التحوُّل. فأيَّةُ مسألة في اللغة، أو ظاهرة نحويّة - هنا- لا يمكن أن تستقرّ على حالها زمناً طويلاً دون أن يمسَّها التغيُّر والتحوُّل، فالشذوذ من الأبواب الّتي تزخر بهذه الأمثلة؛ لأنّ النحاة كانوا يرصدون فيه كلّ تركيب انحرف مساره عن بابه.

إن جوهر مسألة الشذوذ يتمثّل بوجود استعمالين لغويّيْنِ متزامنين، أحدُهما اطَّردتْ فيه القاعدة، واستقام عليه القياس، وهو الأكثر، والآخر خرج عن تلك القاعدة؛ لأنّه مخالف لما عليه الأوّل، وهو الأقلُّ. ومن خلال النظر إلى وجه الخلاف بين الاستعمالَيْن نلمح الصلة القويَّة بينهما، ممّا يعني أنّ أحدهما قد تحوّل عن الآخر، أو أنَّ أحدهما صورة متغَيِّرة للآخر.

ففي قول سيبويه- مثلاً -:« قال بعضهم: ذهبتُ الشامَ، يُشَبِّهُهُ بالمُبهَم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهَبُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام»[3]، قال السيرافيّ شارحاً قوله:« فكان من حكم الشام أن لا يُستَعمَل ظرفاً؛ لأنّه اسم لبقاع بعينها، فلمّا قالت العرب ذهبت الشام حذفوا حرف الجرّ، وهو في علمنا أنّ ذلك

---

(1) انظر: عبد التواب، بحوث ومقالات 57

(2) انظر: زيدان، جرجي،(1988م)، اللغة العربيّة كائن حيّ، ط2، بيروت: دار الجيل. 9، 10

(3) سيبويه، الكتاب 35/1

شاذّ، خارجٌ عن القياس الّذي ذكرناه، إذ كان حكمه أن نقول: ذهبت إلى الشام، وهو الأكثر في كلامهم»[1].

إنّ ما حُكِمَ عليه بالشاذّ في النصّ المتقدّم هو ببساطة تركيبٌ قد تحوّل عن التركيب القياسيّ الشائع الّذي ذكروه، وهو تَعدِيةُ الفعل بحرف الجرّ. فقولهم إنّه الأكثر يدلّ على أنَّه الشائع المطّرد في كلامهم، ولكنَّ بعض الاستعمال بدأ يتخَفّفُ من حرف الجرّ وَيُعَدّي الفعل مباشرةً. فنظر النحاة إلى قلّة هذا وحكموا بشذوذه؛ لأنّه خالف الأكثر الّذي هو من دون حذف الجارِّ، وقلّته الّتي جعلت النحاة يحكمون عليه بالشذوذ إنَّما تشير إلى أنّ هذا الاستعمال طارئٌ على هذا التركيب، وأنَّ هناك تحوُّلاً نحو التخلّص من حرف الجرّ؛ لوضوح المعنى، وللتخَفُّفِ منه.

وذكر سيبويه أيضاً:« وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات»[2]، وقال ابن يعيش:« هذا وإن كان القياس إلاّ أنه شاذّ في الاستعمال»[3]وقيل إنّ الشعراء قد تستعمله للضرورة[4]، وجاء على ذلك بعض الشواهد الاستعماليّة من الشعر[5].

والقياس الّذي ذكره النحاة مؤيَّداً بالشواهد يشير إلى أنّ الأصل المتحوّل عنه هو ما ذُكِرَ من جمع المائة مع الأعداد من ثلاثة إلى تسعة، ولكنّ كثرة استعمال هذه الأعداد في الكلام، وثِقَل الجمع أدّيا إلى تحوّل الاستعمال نحو إفراد المائة مع العدد، وهو ما شاع وساد، وإن كان خلاف القياس في المسألة، وما الشواهد المذكورة إلاّ دليل على ذلك الأصل المتحَوَّل عنه، نَدَرتْ عن اطّراد التحوُّل في المسألة، وبقيت شاهدة على حالها قبل التحوُّل، وما قيل إنّه ضرورة، فهو يدعم الأمر ولا ينقضه؛ لأنّ الضرورة في كثير من الأحيان تكون رجوعاً إلى أصل مهجور كما مَرّ في بابها.

---

(1) السيرافيّ، (1986م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق:رمضان عبدالتوّاب، محمود حجازي، محمّد هاشم عبدالدايم، د.ط، مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب 295/2

(2) سيبويه ، الكتاب 209/1

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل 23/6

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل 23/6

(5) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب 370/7، ابن يعيش، شرح المفصّل 23/6

وقد ذهب معظم النحاة إلى أنّ (لا) المشبهة بليس تعمل عمل ليس شذوذاً[1]، قال الرضي:« وقد ذكرنا في المرفوعات أنّه لم يثبت إعمال (لا) عمل ليس، وأولى لـــي حمل ذلك على الضرورة والشذوذ»[2]، وقال في موضع ثانٍ:« وجميع النحاة جَوَّزوا إعمال لا عمل ليس على الشذوذ»[3]، وأمّا ابن هشام فقال فيها:« وأمـــا لا فإعمالهـــا عمل ليس قليل»[4]، نحو:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا وَلا وَزَرٌ ممّا قَضَى اللهُ واقيا[5]

ومن الواضح أنّ حمل لا على ليس كان في بداياته، ولذلك حُمِلَ علـــى الـــشذوذ والقلّة، وهذا يعني أنّ هناك اتّجاهاً تحوُّلياً شرع يدُبُّ في (لا)، بحملها علـــى لـــيس؛ لتقاربهما في النفي، وهو ما حدث مع ما الحجازيّة عندما شُبِّهَتْ بليس، ولكنّ الأمر في (لا) لم يَشِعِ بعدُ، كما هو الحال في ما الحجازيّة، وكان في بداياته. يدلّ على ذلك قلّة شواهده، فَحَمَلَه النحاة على الشذوذ، ومَن كانت عبارته دقيقةً منهم قال إنّه قليلٌ، ولو تَسَنّى لهذا التحوُّل أن يمضي لاكتمل- رُبَّما- في (لا)، ولكنّ التحوُّل قد يحـــدث في بيئة لهجيّة محدّدة، وقد يمتَدُّ لبقيّة النظام اللغويّ، وأحياناً قد يبقى زمناً طويلاً في تلك البيئة؛ لأسبابٍ ليس هذا مَحَلَّ تفصيلها. والأمثلة على هذا كثيـــرة ســـتأتي فـــي مواضعها.

3.1 التحوُّل واللغة(اللهجة):

تحفل مصنّفات النحو واللغة بكثير من اللغات المستعملة إلى جانب الفـــصحى أو المشتركة، فكثيراً ما ينصُّ النحاة على القاعدة ويقرِّرونها، ثمّ يتبعونها بذكر لغـــة أو

---

(1) انظر: الدجنّي، فتحي،(د.ت)، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ**، د.ط، الكويت: وكالة المطبوعات 503

(2) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، 646هـ،(1985م)، **الكافية في النحو**، شرح: رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي(686هـ)، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة 258/1

(3) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 270/1

(4) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، 761هـ ، (د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت:المكتبة العصريّة 204/1

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 204/1، المراديّ، الحسن بن قاسم، 749هـ.(1992م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمّد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 292، والبيت غير منسوب.

استعمال خاصّ لبعض العرب، إلى جانب تلك القاعدة العامّة الّتي بُنِيَت على الكثير المطّرد.

ويُعَدُّ وجود هذه اللغات إلى جانب تراكيب شاعت واطّردت من أبرز المشكلات الّتي واجهت المعياريّة، الّتي تقوم على ضبط تراكيب اللغة بقواعد وقوانين.

والأمثلة على هذه اللغات الّتي زاحمت القواعد أكثـر مـن أن تُحْـصَى. روى الزبيديّ:« قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العـلاء: أخبرنـي عمـا وضعت ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلُّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسـمِّي مـا خـالفني لغات»[(1)]

ومن دلالات هذا النصّ: أن ليس كلُّ المستعمل انتظم في القواعد، وقد ندَّ عنهـا لغات واستعمالات موازية في الوقت نفسه لما انتظم فيها، وهذه الاستعمالات الّتـي خرجت عن القواعد عولِجت تحت أبواب كثيرة، منها: الشاذّ، والضرورة، والنـادر والقليل، واللغة، وغير ذلك.

وكان العلم بهذه اللغات ممّا يتفاضل به العلّماء، روى الزجّاجيّ:« جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده، فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني أنّـك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنّك تجيز: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) بالرفع، قال: فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عُمَر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميميّ إلاّ وهو يرفع... قال أبو عمرو بن العـلاء لأبـي خيرة: كيف تقول: حفرت إراتك؟ فقال: حفرت إراتَك، قال: فكيف تقول: استأصـل الله عِرقاتِهم أو عِرقاتَهم؟ فقال: استأصل الله عِرقاتَهم. فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لانَ جلدك يا أبا خيرة، يقول: أخطأت.قال أبو العباس: وهـي لغـة لـم تبلـغ أبـا عمرو...»[(2)]

---

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين 39

(2) الزجّاجيّ، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، 340هـ(1984م)، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، د.ط الكويت: سلسلة تصدرها وزارة الإعلام 4، 5

وقد كان لهذه اللغات صدى واسع في القراءات القرآنيّة، حتّى ذهب الفرّاء إلى أنّ «القرآن يأتي باللغتين المختلفتين».[1] وكم كانت هذه اللغات باعثاً لخلاف واسع بين النحاة، فانظر مثلاً إلى ما أورده الأزهريّ عن اختلاف النحاة في خبر (ما): « وما ذَكَرَه من وُجوب الرفعِ مُطلقاً في الخبر المُنتَقِضِ نَفْيُه هو قول الجمهور، والثاني: جواز النصب مطلقاً، وهو قول يونس، والثالث: جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً، وهو قول الفرّاء، والرابع: جواز النصب بشرط كون الخبر مُشَبَّهاً به، وهو قول بقيّة الكوفيّين...»[2]. ومن الواضح- في مثل هذا وشبهه- أنّ كُلّ مذهبٍ يستند إلى استعمال من الاستعمالات، أو لغةٍ من اللغات.

وقد نُسِبَت كثير من هذه اللغات إلى قبائلها ومواطنها، وانقسام اللغات بين أهل الحجاز وتميم شائع وكثير في كتب النحو واللغة[3]. ولم يقتصر أمر اللغات على هاتين الطائفتين الكبيرتين، بل نَسَب النحاةُ كثيراً من اللغات إلى قبائل أُخَر ، كخَثْعَم وأزْدِ السراة[4]، وبلحارث[5]، وكنانة وربيعة وغيرها[6].

وهناك لغات كثيرة نصّ عليها النحاة دون أن ينسبوها لأهلها، إمّا لأنَّهم لم يهتمُّوا لِعَزوها، أو لأنّ مَنْ استعملها لم تكن قبائل أو مناطق محدّدة[7]. وغالباً ما يشير النحاة إلى ذلك بقولهم: إنّ بعض العرب يقول[8]، أو ومن العرب مَن يقول[9]، أو لغة لبعض العرب[10].

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن، 74/3، وانظر: الجندي، **اللهجات العربيّة في التراث**، د.ط، د.م، الدار العربيّة للتراث 182

(2) الأزهريّ، خالد بن عبدالله، 905هـ.(د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، د.ط، د.م، دار الفكر 196/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 57/1، 59، 328، 373، 319/2، ابن السرّاج، الأصول 61/1، 165، المبرّد، أبو العبّاس، محمّد بن يزيد، 285هـ،(1994م)، **المقتَضَب**، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، د.ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث 202/3، الفرّاء، معاني القرآن 479/1، ابن جنّي، المحتَسب 109/1، أبو حيّان، التذييل والتكميل 299/4، السيوطيّ، همع الهوامع 126/5، الراجحيّ، عبده،(2007م)، **اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة**، ط1، عمّان: دار المسيرة 183.

(4) انظر: ابن السرّاج، الأصول 192/1، ابن جنّي، الخصائص 370/1

(5) الأزهريّ، شرح التصريح68/1، الشاطبيّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى،790هـ،(2007م)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط1، مكّة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، معهد البحوث الإسلاميّة 163/1

(6) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 133/1، وانظر: السامرّائيّ، إبراهيم ، (1995م)، **النحو العربيّ في مواجهة العصر**، ط1، بيروت: دار الجيل 209

(7) انظر: سيبويه ، الكتاب314/1، 391، ابن السرّاج، الأصول 418/1، الشاطبيّ، المقاصد الشافية 311/2

(8) انظر: ابن السرّاج، الأصول 418/1، سيبويه ، الكتاب314/1، 391، الشاطبيّ، المقاصد الشافية 311/2

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 273/1

(10) السيوطيّ، همع الهوامع 107/4، الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب 485 ، وانظر: عبداللطيف، ضرورة الشعر 230

وقد أصدر النحاةُ مجموعةً من الأحكام على هذه اللغات، فقد وصفوا بعض اللغات بأنّها كثيرة[1]، أي شائعة الاستعمال، وأنّها أكثر كلام العرب[2]، ووصفوا بعضها بأنّه أجود من بعض[3]، كما وصفوا بعضها بالفصيح[4]، وبعضها بالشهير[5]، والقليل[6] والقبيح[7]، ونحو ذلك.

ومدار أحكامهم التقييميّة هذه مبنيٌّ على أمر شيوع اللغات وسعة تداولها، وعلى قربها أو بعدها من القياس، قال ابن جنّي:« وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحقَّ بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فَتُقَوِّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدُّ أُنْساً بها... فأمّا أن تقلَّ إحداهما جدّاً وتكثر الأخرى جدّاً فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً»[8].

وبناءً على ما سبق فإنَّ ما كَثُر استعماله وتداوله إنَّما قطع شوطاً بعيداً في التحول زماناً ومكاناً أو هما معاً، وما قلّ استعماله أو ندر إنَّما ينبئ عن حداثة عهده بالتحوُّل، فما يزال في بداية طريقه في الاستعمال والتداول. وقد يشير من جهة أخرى إلى أنَّه في آخر عمره الاستعماليّ؛ لأنّه في هذه الحالة مُتَحوَّل عنه في كثير من مساحة الاستعمال إلى قرينه الآخر الّذي سيقابله بالضرورة من حيث الحكم الكميِّ: شيوعاً وندرةً، أو كَثْرَةً وقِلَّةً.

---

(1) سيبويه، الكتاب 192/2، الأنباريّ، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمّد، 577هـ،(د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، مصر: المكتبة التجاريّة الكبرى 111/1

(2) سيبويه ، الكتاب 436/1، الفرّاء، معاني القرآن 304/1 ، 326 ، 401، أبو حيّان، البحر المحيط 237/2

(3) سيبويه ، الكتاب 82/1، 271

(4) سيبويه ، الكتاب 155/1، وانظر: ابن السرّاج، الأصول 50/2، السيوطيّ، همع الهوامع 53/1، وانظر: عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث 232

(5) الشاطبيّ، المقاصد الشافية 269/2

(6) سيبويه ، الكتاب 147/1، ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن عبدالرحمن، د.ط، العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، إحياء التراث الإسلاميّ 192 ، أبو حيّان، التذييل والتكميل 280/4، وانظر: إبراهيم، حسن إبراهيم،(1983م)، **سيبويه والضرورة الشعريّة**، ط1، القاهرة 167

(7) الفرّاء، معاني القرآن 184/2 ، وانظر: الدجنّي، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي 295

(8) ابن جنّي، الخصائص 10/2

وقد كان من الواضح في إشارات النحاة تلك العلاقة الوثيقة الّتي أقاموهـا بـين الشيوع والفصاحة، حتّى إنّ أبا حيّان لم يحمل القرآن إلاّ علـى اللغـة الفـصيحة الكثيرة؛ لأنّ ذلك هو أفصح الكلام- كما يقول- وينزِّهُه عمّا سواه.[1]

لكنّ السيوطيّ لا يرى من علاقة بين الكثرة والفصاحة، يقول:« وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلَّتِه، وإنّما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلّة[2]، وإنَّ ما كَثُر استعماله أعرف وآنس؛ لطول العادة له»[3].

وقد وُجِّهت انتقادات منهجيّة من بعض المحدَثين للربط بين كثـرة الاسـتعمال والفصاحة، على اعتدادهم بذلك الربط علميّاً ومنهجيّاً، منها أنّ اعتبار القلّة والكثـرة ليس في مجال لهجة واحدة، محدّدة البيئة والزمن، ولكنّه في لغات متعـدّدة البيئـة، مختلفة الزمان والمكان، تخضع لظروف غير موضـوعيّة، منهـا عـدد القبيلـة، وشهرتها، وحظّ الراوي من الأخذ منها[4]. ومن هنا اعتدّ بعضهم بالقيـاس معيـاراً للفصاحة[5]، ولم يَجِد بعضهم مُسَوِّغاً للمفاضلة بين لغة(لهجة) وأخرى[6]. وهو مـا أُرَجِّحُه؛ لأنّ شيوع الاستعمال مسألة تداوليّة لها ظروفها الخاصّة.

وممّا يدعم فكرة التحوُّل تلك الإشارات إلى صفة القِدَم في بعض اللغات مقابـل لغةٍ عاقبتها هي أحدث منها، وهي إشاراتٌ تاريخيّة قيّمـة فـي موضـوع تحـوُّل الاستعمال، ومن ذلك أنّ الزمخشريّ وصف إعمال (ما) عمل ليس باللغة الحجازيّة القدمى[7]، وذكر بعض الدارسين أنّ إعراب المثنّى بالألف مطلقاً لغة قديمة لـبعض العرب[8].

---

(1) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط 88/1

(2) جاء قوله هذا في بعض حديثه عن لغات عين المضارع صحيح الآخر بين الضم والكسر، وأن الكسر أكثر استعمالاً. ولكن ظاهر عبارته المشار إليها أن هذا حكم عام عنده.

(3) السيوطيّ، المزهر 207/1

(4) عيد، محمّد،(د.ت)، **المستوى اللغويّ للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، د.ط، القاهرة: عالم الكتب 82

(5) انظر: دمشقيّة، المنطقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي 25، 26، 30

(6) انظر: الجندي، اللهجات العربيّة في التراث 182، حسن، عبّاس،(1966م)، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، د.ط، مصر: دار المعارف 32

(7) أبو حيّان، البحر المحيط 304/5

(8) الجندي، اللهجات العربيّة في التراث 61، وانظر: المطلبي، غالب،(1978م)، **لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة**، د.ط، العراق: منشورات وزارة الثقافة والفنون 252، السامرّائيّ، إبراهيم ، النحو العربي في مواجهة العصر 209، الأصمعيّ، عبدالملك بن قريب، 216هـ،(د.ت)، **الأصمعيّات**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، عبدالسلام هارون، ط3، مصر: دار المعارف 287، عون، حسن،(1952م)، **اللغة والنحو**، دراسات تاريخيّة وتحليليّة ومقارنة، ط1، الإسكندريّة 58

وذهب بعضهم إلى أنّ الاستعمال التميميّ في الفعل (عسى) أقدم من الاستعمال الحجازيّ[1].

ومن جهة أخرى تدور إشارات في مصنّفات النحو إلى وجود استعمالين لــبعض التراكيب دون الإشارة إلى أنّ أحدهما استعمال عامٌّ معتَمَد، والآخر لغة إلى جانبــه، وليس في أحدهما غاية في المعنى تختلف عمّا قبله، من ذلك ما رواه ســيبويه عــن العرب في الوصف بـِـ(بنت) في غير النداء، نحو: هذه هندٌ بنت عاصم، بــالتنوين، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط.[2]، وذكر الفرّاء أنّ العرب تقول:« هزَّ به وهزَّه، وخذ الخطام وخذ بالخطام، ... وامدد بالحبل وامدد الحبل»[3].

ويمكن تفسير هذه الإشارات وما شاكلها، وهو كثيرٌ، على أنَّها كانت بداية تحوُّلٍ في تلك التراكيب،إذ ينقسم استعمال التركيب إلى استعمالين يجريان معاً، لكنّ أحدهما لم يستقلّ عن الآخر بعد؛ لأنّه- كما يبدو- حديث عهد بالتحوُّلِ ، ولم يَشِع في بيئــة خاصّة حتّى يصبح لغة تُنسَب إلى قبيلة أو منطقة، ولو مرّ عليه حينٌ مــن الــدهر، وشاع في بيئة ما، لَذَكَرهُ النحاة على أنَّه لغة تُنسَب لأهلها.

ولعلّ هذا ما دعا(رابين) إلى الاعتراض على نسبة أيِّ تركيبٍ بديل عن العربيّة الفصيحة إلى اللهجات، يقول:« فأيُّ تركيب كان مخالفاً لأيِّ قاعدةٍ نحويّــة صــرفيّة لسبب ما، يمكن أن يوجَد في أيِّ لهجة أو نصٍّ لفرد من قبيلة ما، غالبــاً وببــساطة يُعْلَن أنّه استعمال لهجيٌّ»[4].

ثمّ بيَّن المشكلة الّتي تنتج عن ذلك، وهي ظهور تراكيب مخالفة في أيِّ مكان من اللغة، فلو كان لهجة لكان في منطقة محدّدة. وهذا يؤيّد ما أرمي إليه مــن أنّ هــذه استعمالات متحوّلة، لم تتبنّها بعد بيئة مكانيّة ما لتصبح لهجة.

وقد فطن تمّام حسّان إلى أنّ النحاة« درسوا هذه اللهجات في أطوار متعدّدة مــن نُمُوِّها، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلــة أخــرى مــن تطــوّر

---

(1) المطلبي، لهجة تميم 235

(2) السيوطيّ، همع الهوامع 57/3

(3) الفرّاء، معاني القرآن 165/1

(4) رابين، تشيم،(2002م)، **اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة**، ترجمه وقدّم له: عبدالكريم مجاهد، ط1، بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر 46

اللغة»[1]، وقد يكون من أمثلة ذلك ما ذكروه من لغات في (كِلا) ، من حيث إضافتها، فالمشهور: إعرابها إعراب المثنّى إذا أضيفت إلى ضمير،وقصرها مع الظاهر، ولغة كنانة إجراؤها مجرى المثنّى مطلقاً، أُضيفَتْ إلى المضمَر أو الظاهر، ولغة بلحارث بن كعب: إجراؤها مجرى المقصور مطلقا.[2]

وهذه اللغات لا أجد لها تفسيرا إلاّ أنها تحوُّلات من حال إلى حال، لكنّ كلّ تحوّل سار في قبيلة أو منطقة ما. والتحوُّل لا يحدث في وقت واحد، ولا يغشى كُلَّ مستعملي اللغة، ولكنّه يتدرج زمانيّاً ومكانيّاً.

إنّ ما سَبَق من تعدّد اللغات وتَنَوُّعِها كَثْرةً وقِلَّةً، وأحكام النحاة عليها، واختلافهم فيها، إنما يمثّل تمثيلاً حقيقيّاً حركة التطوُّر اللغويّ[3] الّتي كانت اللغة تسير فيها، والتحوُّل أساسها. واختلاف اللهجات يمثّل أعراض تطوّر يلعب المكان دوراً بارزاً فيها – كما يقول نهاد الموسى.[4]

لذلك كان من الصعب النظر إلى استقلال اللهجات عن الفصحى؛ لأنّه لا يمكن الفصل بين اللغة ولهجاتها إلاّ بعد أن تمعن اللهجة بالانفكاك، والسير بعيداً عن اللغة الأمّ، وحتّى في هذه المرحلة يبقى الفصل نسبيّاً.فاللهجة ليست نظاماً جديداً في اللغة، بل هي شكل آخر لنظام موجود، وهو شكل جاء بالتحوُّل في أغلبه، ولعلّ هذا ما دعا تمّام حسّان إلى القول بأنّ اللهجة شَكْلٌ من أشكال تنفيذ اللغة، ثمّ ذهب إلى أنّ «اللهجة ظاهرة ديناميكيّة، واللغة ظاهرة استاتيكيّة؛لأنّ اللهجة تنفيذ واللغة أساس، ومن هنا كانت الدراسات التاريخيّة للّغة – كما يقول - دراسة لتاريخ اللهجة إن شئت الصواب».[5]

وقد ذكر عدد من الدارسين أنّ أيَّ لغة يصعب عليها الاحتفاظ بوحدتها، فما تلبث أن تتشعّب إلى لغات ولهجات، وذكروا لذلك عوامل، وهي عوامل خارجيّة، مثل:

---

(1) حسّان، تمّام (1979م)، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ط2، مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب 14

(2) انظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية 163/1، الأزهريّ، شرح التصريح 68/1

(3) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم،(1983م)، **التطوُّر اللغويّ التاريخيّ**، ط3، بيروت: دار الأندلسيّ للتوزيع 29، رابين، اللهجات العربيّة القديمة 36

(4) انظر: الموسى، في التطور النحوي 7

(5) حسّان ، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة 186، 187

الانعزال، والصراع اللغويّ، والهجرات، وغير ذلك[1]، ولكنّهم أغفلوا التركيز على عامل داخليّ في اللغة نفسها، هو خضوع اللغة لسلطان التحوُّل الّذي تُوَجِّهُــه تلــك الظروف والعوامل الخارجيّة[2]، فاللغة لا تبقى على حال مدّةً طويلةً، وسرعان مــا تتغيَّر وتتبَدَّل وتتحوّل. لكنّ عاملاً مثل الانعزال يجعل تحوُّلات كلٍّ بيئة مستقلّة عن الأخرى، فَيُكرِّس تعدّدَ اللهجات وتباينها[3]. قال ولفنسون:« ويجب ألاّ يغيب عن بالنا أنّ من طبيعة اللغات أن تكون دائمة التغيُّر، فلا يمكن أن تقف على حالة واحدة زمناً طويلاً... وإلى هذه الطبيعة الملازمة للغات ترجع تلك التغيُّرات الّتي حــدثت فــي مناطق الجزيرة العربيّة، لم تكن عُرضَةً لأنّ يتسرَّب إليها التأثير الأجنبــيّ»[4]. ولا يمكن إغفال عامل التحوُّل؛ لأنّه جوهريّ في العمليّة، قال فندريس:« عندما يُحــسَب حساب الظروف الخارجيّة في تكوين اللهجات، يبقى أنّ هذه الظروف تستند جوهريّاً إلى التطوُّر الطبيعيّ لعناصر اللغة»[5]؛ لذلك عزا بروكلمان تــشكُّل اللغــات إلــى تحوُّلات اللهجات، فاللهجة إذا استقلّت وانعزلت، واستمرّ فيها التحوُّل فإنّها مع مرور الزمن ستبتعد عن اللغة الأمّ، وتصبح لغة قائمة بذاتها.[6]

وأهمية هذا الكلام أنّ التحوُّل هو العمليّة الجوهرية الّتي تسري في اللغات فتحيلها إلى لهجات، ثمّ تصبح هذه اللهجات لغات تحت ظروف معيّنة.[7]

4.1 التحوُّل والأصل والفرع:

ليس الغرض من هذا المبحث الوقوف عند الأصل والفرع على إطلاقهما، فهــو مبحث واسع في النحو، له علاقة بأصول التفكير النحويّ، والقياس، وقد اختلط فــي

---

(1) انظر: أنيس، (د.ت)، **في اللهجات العربيّة**، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة 21، 22، وافي، علي،(د.ت)، **علم اللغة**، ط9، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر 172

(2) انظر: وافي، علي، (د.ت)، **اللغة والمجتمع**، د.ط القاهرة: دار نهضة مصر 159- 161

(3) انظر: أنيس، في اللهجات العربيّة 38، بشر، علم اللغة الاجتماعي 142

(4) ولفنسون،أ،(د.ت)، **تاريخ اللغات الساميّة**، د.ط، بيروت: دار القلم 190

(5) فندريس، اللغة 327

(6) انظر: بروكلمان، كارل،(1977م)، **فقه اللغات الساميّة**، ترجمه عن الألمانيّة: رمضان عبدالتوّاب، د.ط، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض 14

(7) انظر: بروكلمان، فقه اللغات الساميّة 14، وإبراهيم السامرّائيّ، التطور اللغوي التاريخي 26، فريحة، أنيس،(1973م)، **معجم الألفاظ العاميّة**، د.ط بيروت: مكتبة لبنان (صفحة أ من المقدمة)

المصنّفات النحويّة الأصل الافتراضيّ بالأصل الحقيقي، سواء أكان أصلاً تاريخيّاً [1] أم أصلاً مستعملاً. وغرضي هنا أن أكشف عن علاقة التحوّل بين التراكيب من خلال ما ذكره النحاة من أصالة تركيب وفرعيّة آخر في الاستعمال. وأبيّن أنّ الأصالة والفرعيّة، على هذا المعنى، لا تختلف في جوهرها عن فكرة التحوّل في شيء، فمسألة الأصالة والفرعيّة- إن ثبتت- ستكون من أقوى الأدلّة على التحوّل بين التراكيب. وليس أدلُّ على التحوّل من كون أحد التركيبين أصلاً استعماليّاً، والآخر فرعٌ له. بل ما التحوّل إلاّ هذا.

وأشار النحاة إلى وجود تراكيب تُعَدُّ أصلاً لتراكيب أخرى، عَرَضَتْ لهذا الأصل عوارض، ودَخَلت عليه دواخل أزالته عن أصله وغيَّرته [2]. فيكون التركيب المغَيَّر فرعاً لذلك الأصل.

وأرى أنّ مصطلح الأصل الّذي ذكره النحاة هنا مصطلح نسبيّ، وإن لم يشيروا هم لذلك؛ لأنّ اللغة حلقات متتابعة، يتحوّل بعضها من بعض، وتتوالد تراكيب من تراكيب بالتحوّل وغيره، فما عُدَّ أصلاً ربَّما كان فرعاً يوماً ما، وما يُعَدُّ فرعاً في وقت ما قد يصبح أصلاً، وهكذا دواليك.

وقد استند النحاة إلى بعض المعايير للاستدلال على أصالة ما عدّوه أصلاً، وفرعيّة ما عدّوه فرعاً، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- اعتمد النحاة معيار كثرة الاستعمال وقلّته: فالأكثر شيوعاً هو الأصل، والأقلُّ فرع عليه، ومن ذلك أنَّهم ردّوا على ابن مالك مذهبه، في أنّ السين فرع على سوف «بأنَّها لو كانت فرعاً... لكانت أقلَّ منها استعمالاً» [3] وأجاب بعضهم عن ردِّهم هذا، بأنَّه قد يفوق الفرعُ الأصلَ. [4]

---

(1) انظر: عبداللطيف، ضرورة الشعر 371

(2) انظر: المبرّد، المقتضب 45/2، ابن السرّاج، الأصول 181/2

(3) السيوطيّ، همع الهوامع 377/4

(4) السيوطيّ، همع الهوامع 377/4

وذهب الشلوبين إلى أنّ اللغة الفصيحة الكثيرة أصل للّغة القليلة[1]، وقال ابن خروف:«والكثرة دليل أصالة، والقلّة دليل فرعيّة»[2]، وردّ عليه أبو حيّان بأنّ«هذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع وتقلُّ الأصول»[3]، وقال عبد الصبور شاهين:« من اليسير التعرف على الأصالة والفرعيّة حين نستعين بشهرة النطق وكثرة الاستعمال»[4]. والصحيح أنّ هذا المعيار غير مُحكَم، وسرعان ما تَدَاعى عليه ما ينقضه من مثل أقوال النحاة المتقدّمة، من أنّ الفرع قد يفوق الأصل، وكذلك ردّ أبي حيّان على ابن خروف. يزاد على ذلك ما سيأتي في رقم (4) من أنّ ما عُدَّ أصلاً مهجوراً أو متروكاً هو نادر في الاستعمال، وفرعه أكثر شيوعاً منه. فالكثرة والشيوع لا ترتبط بأصل، ولا القلّة ترتبط بفرع، وإنّما هي مسألة تداوُل واستعمال، لا يُستَدلُّ منها على الأصل من الفرع. ويبدو أنّ مَن وَضَعَ هذا المعيار إنَّما كان يريد الأصل القياسيّ، أو الأصل الّذي قامت عليه القاعدة، وهو أمر مختلف عمّا نناقشه هنا، من أصل استعماليّ أو تداوُليّ أو تاريخيّ. وليس بخافٍ أنّ الأصل القياسيّ أصلٌ مُصطَنعٌ.

2- ما وافق الوضع أصل لما خالفه، ومثال ذلك: إذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل؛ لأنّ المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، لكن إذا جاء الجواب ماضياً فدلالة الماضي مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه.[5]

3- الثقيل أصل للخفيف: استدلّ الكوفيّون على مذهبهم في أنّ السين فرعُ (سوف) بأن(سوف) لمّا كَثُرَ استعمالها أصابها الحذف، بدليل أنّه صَحَّ عن العرب: (سو أفعل)،(سف أفعل)، كما أنّ السين تدلّ على ما تدلّ عليه سوف[6]، وكُلُّ هذا

---

(1) الشلوبين، أبو علي، عمر بن محمّد، 654هـ،(1994م)، **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو العتيبيّ، ط2، بيروت: مؤسّسة الرسالة 351/1

(2) أبو حيّان ، التذييل والتكميل 122/1

(3) أبو حيّان ، التذييل والتكميل 122/1

(4) شاهين، عبدالصبور،(1987م)، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ، أبو عمرو بن العلاء**، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي 238

(5) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 69

(6) انظر: الأنبا ري ، الإنصاف في مسائل الخلاف 646/2

يدلّ على فرعيّتها على (سوف) من قِبَل أنّ الجنوح إلى الخِفَّةِ(التخفيف) من قـــوانين التطوُّر الشائعة.

4- استدلّ كثير من النحاة على أنّ ممّا خَرَجَ عــن الاســتعمال مـــن الـــشاذّ أو الضرورة، إنَّما خرج تنبيهاً على أصل متروك، وذلك مثـــل وقـــوع خبـــر(جعـــل) الإنشائية جملة فعليّة مصدّرة بـــ(كلّما)، وحقُّه أن يكون فعلاً مضارعاً، كغيرها من أفعال باب المقاربة، فَيُقَال: جعلت أفعل كذا، ولا يُقال: جعلت كلّما شئت فعلت، « فما جاء هكذا(على الصورة الأولى من دون كلّما)، فهو موافق للاستعمال المطّرد، وما جاء بخلافه فهو مُنَبِّهٌ على أصل متروك»[1]، وكذا الأمر في مجيء خبر عسى اسماً مفرَداً، مثل: إنّي عَسيتُ صائماً[2]، فهو من باب التنبيه على أصل متروك.[3]

5- بنى النحاة – في بعض المسائل- الأصل على اختصاص الحروف وعدمه، إذ حكموا بأنّ(ما) التميميّة هي الأصل، والحجازيّة فرع، وذلك أنّ حـــقَّ (مـــا) ألاّ تعمل؛ لأنّها تدخل على الأسماء والأفعال، وهذا الأصل فيها موافق لحالتها التميميّة، أما في اللغة الحجازيّة فهي فرع على هذا الأصل، تشبيهاً لها بليس.[4]

وبعدُ، فإنّ مسألة الأصل والفرع ومعاييرها السابقة لتدلُّ دلالة واضحة على تَنَبُّه النحاة وشعورهم بمسألة التحوُّل في التراكيب، وأنّ تحديد الأصل من الفرع فيها إنَّما يُحَدِّدُ اتّجاه التحوُّل الّذي كان يسير فيه الاستعمال.

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح 135

(2) هذه الجملة جزء من شطرٍ مرجوز لرؤبة، وهو: لا تكثِرَنَّ إنّي عسيتُ صائما، انظر: البروسي، وليم بن الورد،(د.ت)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، د.ط، الكويت: دار ابن قتيبة 185.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح 135

(4) انظر: ابن السرّاج، الأصول 97/1

وقد حمل النحاة مسائل كثيرة على الأصل والفرع: وجُلُّها هي المسائل ذاتها الّتي تَجلّى فيها التحوُّل، فمنها: تنوين اسم الفاعل وإضافته، على أنّ الأصـــل التنـــوين، وإضافته بعد حذف التنوين أو النون تخفيفاً إضافة غير محضة هـــي فـــرع لـــذلك الأصل، على خلاف بين النحاة[1].

ومنها: أنّهم عَدّوا(ما) التميميّة أصلاً للحجازيّة[2]، وذهبوا إلى أنّ الأمر بـــاللام للمخاطب، مثل (لتقم)، هو الأصل في الأمر، وقالوا إنّهم حذفوا اللام مـــع حـــرف المضارعة للتخفيف، عندما كثرت في الاستعمال.[3] كما ذهبوا إلى أنّ الأصل عـــدم نزع الخافض، وفرعه هو التحوُّل إلى نزعه من بعض التراكيب.[4]، وذكر ســـيبويه أنّ قول العرب: يا أخانا زيداً، أصل لقول قوم: يا أخانا زيدُ.[5]، وذهبوا أيضاً إلـــى أنّ الأصل في المعتلّ التحريك رفعاً وجرّاً[6]. وذكر مكيّ ابن أبي طالـــب أنّ تمـــام الحركات هو الأصل، وحذفها فرع[7]، كما ذكر أنّ العطف بإعادة حرف الجرّ هـــو الأصل، والعطف بدونه فرع[8]، وغير ذلك من المسائل.

5.1 التحوُّل والاتّساع:

الاتّساع يشبه أن يكون توسيع طوق القاعدة الّتي سعى النحو إلى إحكامها علـــى الاستعمال، أو هو كلّ زحزحة تمسّ التركيب مُنحَرِفَةً به عن المستوى القياســـيّ أو

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 166/1، النحّاس، إعراب القرآن 312/1، الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، 538هـ(د.ت)، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، د.ط، د.م، الدار العالمية للنشر 414/1، أبو حيّان، البحر المحيط 424/8، القيسيَ، مكيّ بن أبي طالب،437هـ ، (1987م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، بيروت: مؤسّسة الرسالة 490/1، العبّادي، أحمد بن قاسم،994هـ(1983م)، **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، تحقيق: محمّد حسن عوّاد، ط1، عمّان: دار الفرقان، 38-42.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 57/1، المبرّد، المقتضب 188/4، ابن السرّاج، الأصول 55/1، برجشتراسر،ج،(1994م)، **التطوُّر النحويّ للغة العربيّة**، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبدالتوّاب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي 174

(3) انظر: المبرّد، المقتضب 43/2،الفرّاء، معاني القرآن 469/1، ابن السرّاج، الأصول 174/2، الأنبا ري، الإنصاف 524/2، الزمخشري، الكشاف 242/2، الحلبيّ، السمين، أحمد بن يوسف، 756هـ(1986م)، **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، ط1، دمشق: دار القلم 224/6، السيوطيّ، الأشباه والنظائر 75/1، الصغير، القراءات الشاذّة 447.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 38/1، المبرّد، المقتضب 341/2، ابن يعيش، شرح المفصّل 63/7، الشاطبيّ، المقاصد الشافية 144/3

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 184/2، 185

(6) انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر 59، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعريّة 200.

(7) انظر: القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات السبع 241/1

(8) انظر: القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات السبع 370/1

المثاليّ، وذلك بخروج أحد العناصر عن وظيفته النحويّة الملازمة له أصـــلاً إلـــى وظيفةٍ أخرى على سبيل الاتّساع في الاستعمال، ومن أمثلة ذلك انتقال الظرف إلـــى المفعول به، أو انتقال الاسم المجرور إلى النصب على نزع الخافض.

ولعلّ مقولة فندريس(النحو الأمثل) تصلح أن تكون أساساً لفكرة الاتّساع، وهـــي تعني أنّ النحو يسعى إلى أن« تكون لكُلِّ وظيفةٍ عبارةٌ، وعبارةٌ واحدةٌ لكُلِّ وظيفـــةٍ نحويّةٍ، ولتحقيق هذا يجب أن تكون اللغة ثابتة ثبوت الجبر، حيث يبقى الرمز منـــذ أن يصاغ أوّلَ مرّة ثابتاً لا يتغيَّر في جميع العمليّات...»[1]، وهيهاتَ ذلك في اللغـــة الّتي لا تدوم على حال، فجعل النحاة يرصدون كلّ تحرك عن المـــستوى المثـــاليّ المتمثِّل بالقاعدة، ويفسِّرونه على وجه من الوجوه، ومنها الاتّساع.

وعلى الرغم من عدم إغفال النحاة هذا المصطلح منذ سيبويه إلاّ أنّهم لم يُقَيِّـــدوه بحدٍّ جامع مانع، غير أنَّهم كانوا يشيرون في توجيه بعض الـــشواهد والاســـتعمالات إلى أنَّها من باب الاتّساع.

وعقد له ابن السرّاج باباً في(الأصول) بعد باب الحذف، وعدّ الاتّساع ضرباً من الحذف، ثمّ بَيّن الفرق بينهما، وخلاصته: أنَّك في الاتّساع، إن حَـــذفتَ فإنَّـــك تقـــيم المتوسَّع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، فتقيم المضاف إليه مقام المـــضاف، أو تجعل الظرف مقام الاسم، والحذف هو إسقاط لفظ من التركيب، وقـــد يبقـــى أثـــره (عمله) دون أن يقوم مقام المحذوف شيء.[2]

وقد أشار ابن السرّاج إلى كثرة الاتّساع في الكلام وشيوعه، قائلاً:« الاتّساع أكثر في كلامهم من أن يُحَاطَ به»[3]، وعدّ منه بابي المفعول له والمفعول معه، إذ كان من حقِّهما أن لا يفارقهما حرف الجرّ، فدلَّ ترك العرب لذلك على أنَّهما بابان وُضِعا في غير موضعهما، وأنّ ذلك اتّساع منهم فيهما.[4]

---

(1) فندريس، اللغة 202

(2) انظر: ابن السرّاج، الأصول 255/2

(3) ابن السرّاج، الأصول 255/2

(4) انظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر 19/1

وعقد السيوطيّ في الأشباه والنظائر باباً للاتّساع مستدركاً على النحاة أنَّهم لم يخصُّوه بباب مستقلٍ في مصنفاتهم عدا ابن السرّاج.

ومن خلال وقوف النحاة عند الاتّساع وإشاراتهم إليه يمكن تقسيمه على ثلاثة أقسام:

1- ما يمكن حمله على المجاز ، وقد أطلق عليه بعضهم التوسّع في المعنى[1]، وذلك مثل:﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[2]، ووجه التوسّع عندهم في هذا أنَّه أقام المضاف إليه مقام المضاف توسُّعاً، «والأصل: واسأل أهل القرية»[3].

وقد قصر بعض الدارسين الاتّساع على الانزياح في المعنى، لأنّه لا يظهر أي انحراف مباشر في قواعد التركيب.[4]

ويمكن أن يُحْمَل على ما تقدّم قول ابن السرّاج من أنّ «العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتّساعاً واختصاراً، مثل: جئتك مَقْدمَ الحاجّ، وخفوقَ النجم، وصلاة العصر، فيُقَدّر أنّ المراد بهذا: جئتك وقت مقدم الحاجّ ...»[5]، ولو ورد هذا الاستعمال المقَدَّر في لغة العرب لكانت المسألة من باب التحوُّل إلى الحذف تخفيفاً، ولكنّ التركيب الّذي ذكره هو تقدير يقتضيه المعنى، ومن ثمّ يكون التركيب إلى المجاز أقرب منه إلى الاتّساع، والمجاز فيه أنَّه ذكر الحدث وأراد وقته. وأورد ابن عطيَّة:« وحذفُ المضاف هو عين المجاز وعظمه- هذا مذهب سيبويه وغيره من أهل النظر- وليس كلُّ حذف مجازاً»[6]

2- ما هو اتّساع ليس إلاّ، وذلك مثل توسُّع العرب في خبر المبتدأ حتّى يكون استفهاماً، إذ قرّرَ النحاة أنَّ خبر المبتدأ لا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً، وما شابه ذلك، ولكنَّ العرب اتّسعت في كلامها فقالت: زيدٌ كم مرّةً رأيتَهُ؟[7]

---

(1) السيوطيّ، الأشباه والنظائر 23/1

(2) يوسف 82

(3) الجرجانيّ، عبدالقاهر، 471هـ.(1978م)، أسرار البلاغة، د.ط، بيروت: دار المعرفة 362

(4) انظر: برامو، بو شعيب،(2006م)، ظاهرة الحذف في النحو العربيّ_ محاولة للفهم، **مجلة عالم الفكر**، المجلد34، العدد3.، ص 57

(5) ابن السرّاج، الأصول 193/1

(6) الأندلسيّ، ابن عطيّة، عبدالحق بن غالب، 546هـ،(1993م)، **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمّد، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 271/3

(7) انظر: ابن السرّاج، الأصول 72/1

وقد يكون منه توسيع وظيفة العنصر نحويّاً، وهو ما سمّاه جرجي زيدان (تَفنُّناً عربيّاً)، فالباء، كما يقول، لا تُستعمَل أصلاً إلاّ للظرفيّة على اعتبار أنَّها كانت مشتقّةً من بيت، وما بقي من معانيها الكثيرة ليس إلاّ تَفنُّناً عربيّاً.[1]

ويبدو أنّ التوسُّع في القسمين السابقين توسُّعٌ خاصٌّ بالمعنى، وتطـوُّر الدلالـة، والاتّساع في الأساليب، ومن ثمّ فإنِّي لست مَعْنِيّاً به في مقامي هذا.

3- ما له صلة وثيقة بالتحوُّل، وهو بغيتي هنا، ومـن أبـرز أمثلتـه الاتّـساع بالظرف، وهو من أكثر أمثلة الاتّساع دوراناً عند النحاة. وهو أن تجعـل الظـرف مفعولاً به، مثل: صمت رمضان، ورمضان صمته، أو نائب فاعل، مثل: صيدَ عليه يومان، أو خبراً مرفوعا، مثل: أخطبُ أيّامِ الأميرِ يومُ الجمعة، وغيـر ذلـك.قـال سيبويه:« وزعم يونس أنَّ ناسا من العرب يقولون:

أَنُصْبٌ للمنيِّة تَعْتَرِيهِمْ رجالي أم هُمُ دَرَجُ السيولِ[2]

فجعلهم هم الدرج، كما تقول: زيدٌ قصدُك، إذا جعلت القصد زيداً...»[3]

وقال ابن السرّاج:« وكلُّ ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسـماً، وأن يكون ظرفاً، فلك أن تنصبه نصب المفعول به على السعة، تقـول: قمـتُ اليـومَ ، وقعدتُ الليلةَ، فتنصبه نصب زيد إذا قلت: ضربتُ زيداً، ويتبيّن لك هذا في الكنايـة أنَّك إذا قلت: قمت اليومَ، فتنصبه نصب المفعول على السعة، فكنَّيت عنـه، قلـت: قُمْتُه، وإذا نصبته نصب الظروف، قلت: قمتُ فيه. وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسمَّ فاعله»[4]، وقال الأنباريّ في آية الفاتحة:« ويوم الـدين ظرف جُعِل مفعولاً على السعة، فلذلك أُضيفَ إليه»[5]

والاتّساع في مثل هذا لا يختلف عن التحوُّل في شيء؛ لأنّ نصب الظرف علـى المفعول به أخفّ من نصبه على الظرف، فالظرف يحتاج إلى تقدير(في) معنىً، أو

---

(1) انظر: زيدان، جرجي،(1987م)، **الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربيّة**، ومعه تاريخ اللغة العربيّة، ط1، بيروت: دار الحداثة 81

(2) انظر: إبراهيم بن هرمة، **ديوانه**، تحقيق: محمّد جبّار المعيبد، د.ط، النجف الأشرف: مطبعة الآداب 192، وجاء البيت فيه برفع(درج)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب416/1، انظر: البغداديّ، الخزانة 424/1

(3) سيبويه، الكتاب 416/1

(4) ابن السرّاج، الأصول 193/1، 194

(5) الأنباريّ، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمّد، 577هـ ، (1969م)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقاء، د.ط، القاهرة: دار الكتاب العربيّ 35/1

إبرازها في حالة الضمائر، فجنح الاستعمال إلى معاملة الظرف معاملة المفعول به لتشابه الموضعين وتقاربهما. وحين لاحظ النحاة ذلك قالوا إنّ العرب اتّسعت بالظرف فأقامته مقام المفعول به، وما هو إلاّ التحوّل في الاستعمال من حالٍ إلى حالٍ.

وممّا يُرَجِّحُ أنّ الأمر تحوّلٌ فيما سمّاه النحاة اتّساعاً في الظرف، أنّ سيبويه أورد التركيب على كلا الاستعمالَيْنِ (الظرف، والمفعول به)، ثمّ قال:« كلّ ذلك عربيّ جيّد»[1]، ممّا يعني أنّ الوجهين ما يزالان قيد الاستعمال بعد التحوّل الّذي جرى، كما هي حال كثير من مسائل التحوّل الّتي وقفت عليها في هذه الدراسة.

وكذلك الأمر في: عبدالله أخطبُ ما يكون يومَ الجمعة، بنصب يوم على الظرف، قال سيبويه:« ومن العرب مَن يقول: أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة، كأنّه قال: أخطبُ أيام الأمير يومُ الجمعة على سعة الكلام»[2]،وعدّوا من هذا قراءة زيد بن علي ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[3] برفع أسفل، إذ اتّسع بالظرف فجعله نفس المبتدأ[4]، أي الركبُ أشدُّ تَسَفُّلاً منكم[5]، وقال الأخفش:« ولو شئت قلت:(أسفلُ منكم) إذا جعلته الركبَ، ولم تجعله ظرفا»[6].

ومن أمثلة الاتّساع الّتي يتّفق فيها مع التحوّل، الاتّساع في نزع الخافض، إذ عدّت طائفة من النحاة المنصوب على نزع الخافض توسُّعاً.[7]، ولا يخفى وجه التحوّل في نزع الخافض، فالتركيب تحوّل إلى حذف الخافض كما سيأتي بيان ذلك.

ويشير سيبويه إلى اتّساع وقع في حروف الاستفهام- هو في حقيقته تحوّل كما أراه- وهذا الاتّساع هو أنهم ابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك.[8]، وكلمة الأصل هنا تدلّ على حركة التحوّل الّتي تمّت في تركيب الاستفهام، إن كان المراد

---

(1) سيبويه، الكتاب 85/1

(2) سيبويه، الكتاب 402/1، وانظر: 409/1

(3) الأنفال 42، النصب قراءة الجماعة، والرفع قراءة زيد بن عليّ (البحر 500/4، وإعراب القرآن للنحاس 678/1)

(4) انظر: السامرّائيّ، خليل إبراهيم،(2006م)، **قراءة زيد بن عليّ**، دراسة نحويّة ولغويّة، ط1، بيروت، مؤسّسة الرسالة 99

(5) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 411/1

(6) الأخفش، سعيد بن مسعدة، 215هـ،(1985م)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبدالأمير محمّد أمين الورد، ط1، بيروت: عالم الكتب 546/2

(7) انظر: ابن السرّاج، الأصول 170/1، السيوطيّ، همع الهوامع 153/3، الرمالي، العربيّة والوظائف النحويّة 151

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 98/1

به الأصل الاستعماليّ، وإن كان المراد به الأصل القياسيّ فإنّها تدلّ على أنّ نظـــرة النحاة للاتساع إنما هي بالنسبة للقاعدة والقياس.

وقد ربط أحد الباحثين بين الاتّساع والتداوليّة،وسمّى عمل سيبويه في الكتاب بأنّه عمل تأسيسيّ لتداوليّة يمكن تسميتها بتداوليّة الاتّساع والتجوُّز، وهذه التداوليّة هـــي وجه من وجوه التطوُّر والتحوُّل والانتقال[1]. فلا غرو في هذا الصراع المتأصّل بين القواعد من جهة، والاستعمال واللغة من جهة أخرى.

وممّا يؤكّد طبيعة الاتّساع التطوّريّة- التحوُّلية أنّه وثيق الصلة بكثرة الاستعمال، والإشارات إلى الربط بين كثرة الاستعمال والتغيُّر والاتّساع أكثر من أن تُحْصَى.[2]

لذلك لم يكن بوسع النحاة- على تمسّكهم بالقواعد وحرصهم عليها- إلاّ الاعتراف بهذا الخروج الّذي يَتَفلَّت من عقال القواعد، قال ابن السرّاج:«وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتّسعت المذاهب فيه»[3].

---

(1) انظر: مقبول، إدريس،(2006م)، **الأسس الإبستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه**، ط1، عمّان: جدارا للكتاب العالميّ، إربد: عالم الكتب الحديث 382

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 163/2، 196، 197، 204، 117/3 ، وانظر: عبد المقصود، حسن،(2005م)، الاستئناف في كتاب سيبويه(درس في النحو والدلالة)، القاهرة: **مجلة علوم اللغة**، المجلد 8، عدد 1، ص 66

(3) ابن السرّاج، الأصول 66/1

الفصل الثاني

التحوُّل والنظريّات اللغويّة الحديثة

1.2 التحوُّل ومبادئ سوسير:

يعدّ فريديناند دي سوسير من أبرز مؤسسي علم اللغة الحديث، وما تزال المبادئ الّتي وضعها فيما أُثِر عنه من محاضرات في علم اللغة تشكّل أسساً متينة وقويّة لكثير من الدراسات والنظريّات الحديثة.

ومن إشاراته العامّة الّتي لها صلة بموضوع التحوُّل:

1- الثبات والتغيُّر للعلامة اللغويّة: تنبه سوسير إلى فكرة الثبات والتغيُّر الّتي تقع اللغة تحت تأثيرهما[1]، إذ إنّها تتشبّث بثباتها من جهة، ولكنّها لا تستطيع مقاومة عوامل التغيُّر من جهة أخرى، ومن هذه المفارقة تنبجس فكرة التحوُّل.

ويؤكّد سوسير أنّ هاتين الحقيقتين تعتمد كلٌّ منهما على الأخرى: «العلامة عُرضَةٌ للتغيير؛ لأنّها تخلِّد نفسها»[2]، مشيراً إلى أنّ الّذي يسيطر في كلّ التغيُّر هو ثبات الجوهر القديم.

وممّا يجعلني أربط بين هذه الإشارات والتحوُّل أنّ ما أشار إليه يؤكّد أنّ العمليّة في التغيُّر هي تحوّل؛ لأنّ اللغة تتشبّث بأنظمتها غاية التشبُّث، في حين أنّها لا تستطيع مقاومة التغيُّر كليّةً، فيحدث ما هو بين الأمرين، وهو الزحزحة أو التحوُّلات الّتي تصيب- فيما تصيب- الشكل النحويّ، وهي تحوُّلات وتغيُّرات تدريجيّة تحتاج فترات متطاولة من الاستعمال حتّى يبتعد فيها الفرع عن الأصل.

ويجعل سوسير هذا التغيُّر حتميّاً؛ لأنّه كما يقول قانون عالميّ، ولا يوجد سبب لإخراج اللغة منه؛ لأنّ الزمن يغيّر كلَّ شيء، وفي سبيل توضيح ذلك رَسَمَ هذه العلاقة ذات الأركان الثلاثة بين اللغة وجماعة المتكلِّمين والزمن على النحو التالي[3]:



(1) انظر: دي سوسير، علم اللغة العامّ 93

(2) دي سوسير، علم اللغة العامّ 93

(3) دي سوسير، علم اللغة العامّ 96

إنّ العلاقة بين المكونات الثلاثة تجعل التغيُّر حتميّاً؛ لأنّ اللغة دائمــاً تخــضع لعاملَيْن لا يَفْتُران: الاستعمال(جماعة المتكلمين) والزمن، وما التحوُّل(أو التغيُّر) إلاّ فِعلُ الاستعمال والزمن في اللغة.

2- يفرّق سوسير بين اللغة نظاماً ثابتاً – نسبيّاً – والكلام، وهو الفعل الفــرديّ لاستعمال ذلك النظام.ومن ثمّ يرى أنّ جميع أنواع التغيُّر – بما فيها التحوُّل- تنبــع من الكلام، وكلّ تغيُّر يبدؤه عدد من الأفراد قبل أن يقبله عامّــة النــاس، فيــدخل الاستعمال العامَّ، وبذلك يكون قد انتقل من الكلام إلى اللغة[1]. بل إنّه أرجَعَ تطــوّر اللغة إلى الكلام:« يكون الكلام هو السبب في تطوّر اللغة، فالانطباعات الّتي نحصل عليها من الإصغاء إلى الآخرين تَتَجمَّع، فَتؤدّي إلى تحوير السلوك اللغويّ عندنا»[2].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنّ التحوُّل يبدأ فرديّاً، ثمّ يصبح حقيقة مــن حقــائق النظام اللغويّ، ولا يحالف النجاح دائماً الصيغ الجديدة للكلام[3]، ومن ثمّ تُهْمَل، ولا تدخل نظام اللغة. ثمّ يشير إلى لحظتين مميزتين في تاريخ كلّ صيغة: اللحظة الأولى الّتي تظهر فيها الصيغة في استعمال الأفراد، واللحظة الثانية: الّتــي تــصبح فيهــا الصيغة حقيقة من حقائق اللغة.[4] وهو ما ينطبق تماما على التحوُّل.

3- أرجع سوسير التغيُّرات أو التحوُّلات الّتي تحدث في القواعد خاصّــةً إلــى عاملين اثنين[5]: أوّلهما: الحقيقة الصوتيّة، إذ يعزو كثيراً من التغيُّرات التركيبية إلى تغيُّرات صوتيّة بالأساس. وثانيهما: القياس، ويعزو إليه جميع التغيُّرات الاعتياديّــة غير الصوتيّة، والمقصود بالقياس هنا المحاكاة، ويكون أحياناً مــن قبيــل القيــاس الخاطئ، كما سمّاه بعضهم[6]، وهو ما يحدث غالباً للمتشابه من التراكيب، حتّى لــو كان الشبَهُ مُتَوهَّماً.

---

(1) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 115

(2) دي سوسير، علم اللغة العامّ 38

(3) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 116

(4) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 116

(5) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 164، 184

(6) انظر: عبدالتوّاب، التطور اللغوي 68

4- من مبادئ سوسير أنّه يجعل من مجالات علم اللغة: تحديد القُوَى الّتي تعمل بصورة دائمة وعامَّة في جميع اللغات، واستنتاج القواعد العامّة منها[1]، ويبدو لي أنّ التحوُّل مظهر من مظاهر هذه القوى الّتي تؤثِّر في اللغات وتطوُّرِها، كما أنّ التحوُّل قد يكون أحياناً أثراً من آثار هذه القوى، وذلك بالنظر إلى عوامله، وهي ما بين داخليّة وخارجيّة.

2.2 التحوُّل والصراع بين التراكيب:

يلتقي الصراع والتحوُّل على الشواهد ذاتها، وهي شواهد تعدُّد البنى النحويّة، غير أنّهما يختلفان في النظر إليها، وهو ما جعلني أفرد للصراع هذه الوقفة، ولعلّه يكفي في هذا المقام أن أستعرض دراسة كانت قد ألمّت بموضوع الصراع واستقلّت به[2]؛ للكشف عمّا بين الفكرتين من اتّفاق واختلاف.

فقد أدارَ صاحبُ الدراسةِ دراستَهُ على فكرة الصراع بين التراكيب النحويّة الّتي تبدو مزدوجة استعماليّاً، وهي فكرة مأخوذة – كما أشار - من تشومسكي في تعديلاته الأخيرة على النظريّة التوليديّة- التحويليّة، كان تشومسكي قد نشرها في كتابه(The Minimalist Program)، وتقضي بالتخلُّص من فكرة البنية العميقة والبنية السطحيّة، ومن ثمّ فإن البنى المتّفقة في المعنى، والمتغايرة في الشكل بِنىً مستقلٌّ بعضها عن بعض، لا يرتبط الزوج المتقابل منها بعلاقة أصل وفرع، بل إنّ كلاًّ منهما أصل قائم بذاته، والعلاقة بينهما إنَّما هي علاقة صراع، ميدانه التداول والاستعمال اللغويّ حتّى يغلب أحدهما الآخر.

لقد تناول الباحث هذه الفكرة وبسطها على التراكيب الواردة في كتاب سيبويه، ويكاد يحمل كُلَّ البنى الاستعماليّة المتعدّدة شكلاً، على مسألة الصراع.

إنّ الدراسة المشار إليها سلكت بفكرة الصراع مسلكاً جَعَلَها تفارق فكرة التحوُّل، وذلك باعتمادها إلغاء تشومسكي فكرة أن تكون إحدى البنى المتداولة أصلاً لغيرها

---

(1) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 24

(2) الكناعنة، عبدالله،(2004م)، **الصراع بين التراكيب النحويّة، دراسة في كتاب سيبويه**، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم اللغة العربيّة وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

من البنى اللغويّة، بل إنّه عدّ كلّ بنية أصلاً مستقلاًّ في ذاته، وأنّ هذه البنى المتقاربة قد تداولها الاستعمال اللغويّ عبر العصور، وأنَّها سارت جنباً إلى جنب إلى أن استقرّت على صورتها النهائيّة بالكيفية الّتي نراها في اللغة.[1]

ويبدو لي هنا أنّ ما يعنيه تشومسكي بنفي الأصالة والفرعيّة إنما يَنْصَبُّ على التحويل النحويّ المحض، أي لم تتحوّل إحدى البنيتين تحوُّلاً نحويّاً من الأخرى، حتّى تكون إحداهما أصلاً للأخرى، والأخرى على ذلك فرع لها. يدلّ على ذلك المثال التالي الّذي ذكره الباحث، وهو: « 1- جاءَ محمّدٌ، 2- محمّدٌ جاءَ »[2]، فعلى حسب النظريّة التحويليّة قبل التعديل الأخير تكون الجملة(1) أصل للجملة(2).

ونفي الأصالة والفرعيّة- الّذي جاء في تعديل تشومسكي المشار إليه- في مثل هذين التركيبين يبدو وجيهاً من جهة الاستعمال والتداول؛ لسببٍ بسيطٍ، وهو أنَّ دلالة الجملة (1) تختلف عن دلالة الجملة (2) اختلافاً يسيراً، ومعنى ذلك اختلاف في الوظيفة وفي المقام التداولي، فما من سبب يدعو إلى جعل إحدى الجملتين تحويلاً للأخرى. وأمّا القول بوجود صراع بين التركيبين السابقين- كما يركن الباحث إلى ذلك- فيبدو لي أنّه أمر بعيد؛ لما أشرت إليه من اختلاف في الدلالة، إذ يمكن أن نقول: إنّ اختلاف الدلالة ينفي الصراع بين التركيبين؛ لانتفاء العلاقة بينهما.

أمّا ما يصدق عليه منطق الصراع فهو المثال الّذي أورده الباحث[3] من أسلوب الاختصاص، وهو:

1- اللّهُمَّ اغفر لنا أيَّتهُا العصابة.

2- نحن العربَ أقرى الناس للضيف.

فهما- كما يقول -:« استعمالان موجودان في البيئات اللغويّة المختلفة، وقد اُسْتُعْمِلا جنباً إلى جنب، فاستطاع أحدهما(وهو التركيب الثاني) أن يسود على الآخر(وهو التركيب الأوّل)»[4].

---

(1) انظر: الكناعنة، الصراع بين التراكيب، المقدمة: ن

(2) الكناعنة، الصراع بين التراكيب ص 12

(3) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 13

(4) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 13

وهذا نظر صائب، وتحليل وجيه، يصدق عليه منطق الصراع، كما يصدق عليه نفي أن يكون أحدهما أصلاً للآخر. غير أنّ الفرق واسع بين هاتين الجملتين والجملتين اللتين سبقتا من جهة العلاقة بين كلِّ زوجٍ منهما، فالعلاقة في الأوليَيْن علاقة نحويّة من منظور تحويليّ، والعلاقة في الأخيرتين علاقة تداوليّة استعماليّة. وهذا التفريق أساسيّ وجوهريّ في مسألة الصراع؛ لأنّه فيما يشبه الجملتين في الحالة الأولى لا يوجد صراع بينهما لاختلاف المعنى، والوظيفة المقاميّة، لذلك فإنّي أخالفه في كثير من الأمثلة الّتي حملها على علاقة الصراع، وهي مختلفة الدلالة نسبيّاً.[1]

وحين أورد من الجمل ما يمكن حمله على الحالة الثانية، وهي البنى المزدوجة استعماليّاً، حملها على علاقة الصراع، وهو أمر وارد فيها، ولكنّ ما لا أتّفقُ معه فيه هو أنّه أثبت الصراع من حيث نفى الأصالة والفرعيّة فيما بينها. فالأصالة والفرعيّة الّتي نفاها تشومسكي من خلال تجاهل البنية العميقة والبنية السطحيّة إنَّما هي أصالة وفرعيّة نحويّة محضة، إذ لم تأتِ جملة: محمد جاء، من: جاء محمد، على سبيل التحويل النحويّ، كما هو العهد في أمثلة لا حصرَ لها في نظريّة تشومسكي قبل التعديل الأخير عليها، والجديد أنّ كلاًّ منهما بنية مستقلّة، لا علاقة لإحداهما بالأخرى؛ لأنّ الدلالة والتداول دخلا في اعتبارات النظريّة في تعديلاتها المتلاحقة.

ولا يمكن أن نحمل على ذلك تلك الشواهد التي ليست الأصالة والفرعيّة فيها نحويّة، بل استعماليّة، ومثال ذلك أنّه لو نظرنا في التركيبين: ما هذا بشرٌ، وما هذا بشراً، وهما استعمالان ل(ما)، الأوّل تميميّ، والثاني حجازيّ، فلا يستقيم أن نقول نحويّاً - على حسب النظريّة التحويليّة- إنّ الثاني منهما متحوّل عن الأوّل، وإنّما تحوّل الاستعمال في بعض البيئات اللغويّة من الاستعمال الأوّل إلى الاستعمال الثاني؛ لأسباب ليس هذا محلَّ ذكرها. فالأصالة والفرعيّة نحويّاً هنا غير متوفرة، أمّا من ناحية التغيُّر (التحوُّل) فلا يمكن نفيها وإحلال الصراع محلّها.

---

(1) انظر: الكناعنة، الصراع بين التراكيب: 20، 21، 24، 27، 33، 35، 36، 48، 65، 81، 83، 130. وغيرها.

والنظر من جهة التحوُّل والتغيُّر لا يجعل فكرة الصراع تنفكُّ عن فكرة التحوُّل، ولكنّهما حالان مختلفان ومتّصلان في حياة التراكيب، والأغلب في الصراع أن يكون من مستلزمات التحوُّل، ونتيجة من نتائجه؛ لأنّه يأتي في مرحلة تالية لمرحلة التحوُّل، إذ ما يلبث التركيب أن يتحوّل إلى شكلٍ آخر، ويدخل الاستعمال بشكلَيْه الأوّل والثاني، أو الأصلي والفرعي، حتّى تنهض عمليّة الصراع الاستعماليّ بينهما إلى أن تنتهي بسيادة أحدهما على الآخر، لا سيّما إذا كان ميدان الاستعمال بيئة لغويّة واحدة. وأسباب السيادة تتنوّع بين لغويّة وغير لغويّة، والصراع لا يفسّر تعدّد البنى النحويّة، ولا يقوم على نفي التحوُّل عنها.

والباحث ينفي فكرة الأصالة والفرعيّة كليّةً في تفسير هذا التعدّد، لأنّه يعوزها الحكم اليقيني- كما يقول- ويرى أنّ الأقرب هو حملها على الصراع القائم على أنّ تركيباً أكثر تداولاً من تركيب، وهما في صراعٍ حتّى يتغلَّب أحدهما على الآخر[1]. يقول:« وأمّا أن يكون أحدهما الأصلَ، فهو أمر مقبول عند الحديث عن البنية السطحيّة والبنية العميقة، أمّا إذا أخذنا التداول اللغويّ بعين الاعتبار فإنه من الصعب القول إنّ أحدَ الاستعماليين أصلٌ للآخر»[2]

واعتمد الباحث أيضاً في نفي الأصالة والفرعيّة الاستعماليّة على إشارات النحاة إلى درجة التداول في التراكيب المزدَوَجة، فإذا ما كان التركيبان متداوَلَيْن بالتساوي تقريباً، وهو ما يشير إليه النحاة غالباً بجوازهما، دون تفضيل أحدهما على الآخر، كان يخلص من ذلك إلى أنّ أحد النمطيْن ليس منقلباً عن الآخر أو متحوِّلاً عنه[3]. فقد أورد عن سيبويه:« وتقول: إنّ فيها زيداً قائماً، وإن شئتَ رفعتَ، على إلغاء فيها»[4]، وعَقَّبَ عليه بقوله:« إنّ هذا النص يشير إلى أنّ العربيّة تقبل في مستواها الفصيح النمطين معاً، دون أن يكون أحدهما أصلاً للثاني، أو فرعاً عليه، ودون

---

(1) انظر: الكناعنة، الصراع بين التراكيب ، 14

(2) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 15

(3) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 39

(4) سيبويه، الكتاب 132/2

وجود ما يشير إلى تدريج تفضيليّ لهمـــا، فكأنَّهمـــا واردان فـــي التـــداول بـــنفس الدرجة»[1].

وحين قال سيبويه عن رفع المشغول عنه ونصبه:« فالنصب عربيّ كثير، والرفع أجود»[2] قال الباحث: «وهذا الحكم يعني أنّ الاستعمالين موجودان في العربيّة جنباً إلى جنب، دون أن يكون أحدهما أصلاً للثاني، ولكنّ النمط المرفـــوع محكـــومٌ لـــه بالأفضليّة من وجهة نظر تداوليّة محضة»[3]، غير أنّه يبدو لي أنّ ســـيبويه جـــوَّد الرفع من ناحية القياس، أمّا من ناحية التداول فقد ذكر كثرة النصب، ومن ثمّ فحُكْمُ سيبويه هذا لا يمكن الاستخلاص منه نفي الفرعيّة والأصالة، لا نصّاً ولا ضِمناً، بل إنّه قد يُفهَم من النصّ تَأسُّف سيبويه على قلّة تداول الرفع، الّذي هو الأجود قياســـيّاً، والتحوُّل إلى النصب في الاستعمال والتداول، وهذا يؤيّد التحوُّل ولا ينفيه.

إنّ الصراع يفسِّر سيادة أحد النمطين على الآخر في نهاية الأمر، أمّا تـــساويهما تداوليّاً واستعماليّاً فهو أمر منوط بتسجيل اللغـــة، إذ يكـــشف عـــن واقـــع هـــذين الاستعمالين حين سُمِعَت اللغة وسُجِّلَتْ، فأصبحت نصوصاً ثابتةً. وتفاوت درجـــات التداول والاستعمال بين التركيبين مرحلة تالية لمرحلة التحوُّل؛ لأنّهـــا مـــن عمـــل الاستعمال والتداول بعد أن تمّ التحوُّل، وهي تسجيل وتأريخ لمرحلة الصراع بينهما، إذ لا ينفكُّ فيها مظهر الصراع عن مظهر التحوُّل، فكلاهما مـــن وجـــوه التـــداول والاستعمال، ولا ينفي أحدهما وجود الآخر.

وقد استقصى الباحث البنى المزدوجة والمتشابهة استعماليّاً في كتـــاب ســـيبويه، وحملَ كلَّ ما استقصاه من هذه التراكيب على فكرة الصراع، مثل: الـــصراع بـــين الابتداء بالمعرفة والابتداء بالنكرة، والصراع في لغة أكلوني البراغيث (بين إفـــراد الفعل، أو إسناده إلى ضمير الفاعل)، والصراع بين رفع الفاعل أو نصبه تمييـــزاً، والصراع في (ما) حجازيّةً أو تميميّةً، والصراع في باب إنّ وأخواتها(مـــن حيـــث

---

(1) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 48

(2) سيبويه، الكتاب 82/1

(3) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 107

رفع الاسم ونصبه)[1]، وفي باب لا النافية للجنس(من حيث حذف الاسم أو ذكره) ، والصراع بين الرفع على الابتداء أو النصب على المفعول المطلق(مثل: سمعٌ وطاعةٌ، وسمعاً وطاعةً)، والصراع بين الأوجه الإعرابيّة(الرفع والنصب) في أبواب:المدح والذم، والشتم، والاختصاص، والاشتغال[2]، وغير ذلك.

إنّ ما استقصاه يدلُّ بوضوح على أنّ الازدواج بين هذه التراكيب استعماليّ وليس نحويّاً، وبناءً عليه فلا يمكن نفي فكرة الأصالة والفرعيّة بينها؛ لأنّها أثر التحوُّل.

3.2 التحوُّل والعدول:

أقام المحدثون هذا المصطلح بناء على إشارات من القدماء استعملوا فيها هذه الكلمة دون أن تستَقرَّ عندهم مصطلحاً. ولكنّهم التقطوا هذه اللفظة لمّا رأوا القدماء يستعملونها وصفاً لطريقة من طرق سلوك اللغة، وجعلوها عنواناً يشير إلى قضيّة أو ظاهرة من ظواهر اللغة، تلك هي (العدول)، الّتي تدور في مجمَلها على ترك الأصل القياسيّ، والعدول عنه إلى الفرع.

وقد وسّع المحدثون هذه الظاهرة، وتقصّوا أمثلتها، وحملوا عليها كثيراً من المسائل، وقد وجدت أنّ العدول يختلط بالتحوُّل اختلاطاً واسعاً من حيث المفهوم ومن حيث المسائل، فكان لا بدّ من الوقوف عليه؛ لبيان وجوه التقارب ووجوه الاختلاف بينهما.

من إشارات القدماء للعدول قول الأنباريّ في ألف المثنّى:« إنّ القياس كان يقتضي أن لا تتغَيَّر، كقراءة من قرأ ﴿ إِنّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾[3]، على لغة بني الحارث بن كعب، إلاّ أنَّهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس».[4]

---

(1) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 20، 28، 45، 49،

(2) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 55 ،56، 70، 87- 107

(3) طه 63، سبق تخريجها ص 33

(4) الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف 36/1

والإشارة الثانية ما ألمح إليه ابن جنّي من أنّ العرب قد تستغني بلفظٍ عن لفظ، كاستغنائها عن مجيء خبر كاد وعسى اسماً مفرداً - وهو الأصل الاستعماليّ كما يبدو - بلفظٍ آخر، هو الفعل[1].وفي هاتين الإشارتين يتّفق العدول والتحوُّل.

أمّا المحدَثون فقد عَقَد تمّام حسّان فصلاً في كتابه (البيان في روائع القرآن) لِما سمّاه(الأسلوب العدوليّ) في القرآن الكريم، استهلّه بتوضيح العدول عن الأصل صوتيّاً وصرفيّاً ونحويّاً، فالعدول عن الأصل النحويّ هو الخروج عن القاعدة المقرّرة، فإذا كانت القاعدة - مثلاً - هي عدم الابتداء بالنكرة، فإنّ الخروج عن ذلك إذا اطّرد في حالات معيّنة يكون عدولاً، وهو عدولٌ يُقاس عليه، ويُقْبَل من الفصيح وغيره.[2]

إن تمّام حسّان بقوله هذا يقف عند المرحلة الّتي تمّ فيها التحوُّل، وشاع في الاستعمال حتّى اندثر المـُتحوَّل عنه أو كاد، وهي نهاية مراحل التحوُّل. لذلك قال: «الأسلوب العدوليّ خروج عن أصل، أو مخالفة لقاعدة، ولكنّ هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبيّ قدراً من الاطّراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول الّتي يُقاس عليها»[3] ، وكونه يقف عند المرحلة النهائيّة من مراحل التحوُّل(متمثّلة بالعدول عنده)؛ فإنّه يختلط الأصل الاستعماليّ بالأصل الافتراضيّ، كما يصبح حظّ القاعدة كبيراً في هذا الأصل؛ لأنّ الحالة المفترضَة صارت أصلاً والاستعمال المتداوَل صار خروجاً عليها.

وقال تمّام حسّان:« الأصل في الاستعمال استصحاب الحال، سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، ولكنّ العرب درجت على تصحيح حالات معيّنة من العدول عن الأصل، وأعطتها من الاعتداد بها ما رقى بها إلى مستوى الصواب المُعتَمِد على قاعدة»[4].

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 391/1، وانظر: عبداللطيف، الضرورة الشعريّة 370

(2) انظر: حسّان، تمّام ، (2000م)، **البيان في روائع القرآن**، دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنصّ القرآنيّ، ط2، القاهرة: عالم الكتب 75/2، 76

(3) حسّان، البيان في روائع القرآن 77/2

(4) حسّان، البيان في روائع القرآن 13/1

واتّسعت دائرة العدول عنده لتشمل التحوُّل وغيره من الأساليب، كالمطابقة،والتضمين، والمجاز، والتقديم والتأخير، والالتفات، والتغليب، والحذف، وغير ذلك من حالات نحويّة وبلاغيّة.

فالعرب لا تُخَطِّئ واحداً من هذه الأساليب، وإن كانت كلُّها عدولاً عن أصل.[1]

ويُلاحَظ أنّ تمّام حسّان يشترط في الأسلوب العدوليّ الاطّراد، فإن لم تطّرد المسألة عدّ ذلك من قبيل الرخصة، فقد فرَّق- مثلاً- بين نزع الخافض مع أنّ وأنْ وغيرهما، فهو معهما أسلوبٌ عدوليّ؛ لأنّه مطّرد، في حين أنّ نزع الخافض مع الاسم المفرد رُخْصَةٌ[2]. وفي هذه النقطة تبدو المفارقة واسعة بين العدول والتحوُّل؛ لأنّ كلا الأمرين تحوُّلٌ من وجهة نظر هذه الدراسة، ولكنّ أحدهما تمّ واستقرّ، والآخر ما يزال في طور أدنى من ذلك. فجريان الأصل المعدول عنه إلى جانب الفرع المعدول إليه حالة لا يسمح بها العدول، ويجعلها من قبيل الرخصة.

وثمة فارق آخر، وهو أنّ العدول يُعْنى بالدرجة الأولى بالأصل النحويّ(القاعدة)، وكثير من هذه الأصول قياس أو افتراض، في حين أنّ الأصل عند التحوُّل هو أصلٌ استعماليّ متداوَل.

وما يؤيِّد أنّ مراد تمّام حسّان من العدول الأسلوبيّ يوافق في جزء كبير منه مرادي من التحوُّل أنّه عدّ العدول ممّا ينطبق عليه معيار الصواب العرفيّ وليس النحويّ، فالعدول - كما يقول- ينبغي أن يُخَطَّأ بمعايير القواعد النحويّة؛ لأنّه خروج عن أصل الوضع، أو أصل القاعدة، إلاّ أنّه لم يوجَد أحدٌ من النحاة قدمائهم ومحدثيهم يَصِمُه بوَصمَة الخطأ، وربُّما كان ذلك لشيوعه في كلام أصحاب السليقة.[3]

إنّ كلامه هذا ينطبق تماماً على التحوُّل، فهو في كثير من مسائله تحوّل عن أصل الوضع، لكنّ أصل الوضع في التحوّل أصلٌ استعماليّ وليس افتراضيّا جاء به القياس، ثمّ يتحوّل الاستعمال بالتراكيب غير آبهٍ بالحدود الّتي رسمتها القواعد، ويُترَكُ الأمر للاستعمال والتداول، فهو الّذي يفرض سلطانه، وليس القاعدة، وهذا

---

(1) السابق، حسّان، تمّام، (1985م)، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، ج 56، ص 66-68

(2) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 246/1

(3) انظر: حسّان، درجات الصواب والخطأ 66

الاستعمال والتداول هو ما علَّل به تمّام حسّان فيما تقدّم عدم اعتراض النحاة على العدول لشيوعه في كلام الفصحاء.

إن التحوُّلَ والعدولَ كلاهما يصف الاستعمال وتَنَقُّلَه بالتركيب من حال إلى حال، ولكنَّ العدول يفترض غالباً أنّ الحال القياسيّة هي الأصل(النحويّ- القاعدي) الّذي كان يجب أن يقف الاستعمال عنده، ولكنّه عدل إلى شكل تركيبيّ آخر يعدّ فرعاً بالنسبة إلى ذلك الأصل.

والخلاصة: أنّ العدول والتحوُّل متشابهان إلى حدٍّ كبير، والفرق الجوهريّ فيما بينهما يكمن في الأصل المعدول عنه، أو المتحوّل عنه، فهو في العدول أصلٌ قياسيّ، لكنّه في التحوُّل أصلٌ استعماليّ شواهده لا تزال ماثلة.

4.2 التحوُّل والرخصة النحويّة:

يعرّف تمّام حسّان الرخصة بأنّها:« تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتّكالاً على أمن اللبس، فإن لم يُؤمَن اللبس نُسِب الكلام إلى الخطأ، لا إلى الترخّص، ومرتكز الرخصة... تضافر القرائن؛ لأنّ تعدُّد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى، لأنّ غيرها يمكن أن يُغْني عنها، فيكون الترخّص بتجاهل التمسُّك بهذه القرينة»[1]

و ضرب مثلاً لذلك، وهو قول العرب: خرقَ الثوبُ المسمارَ، فقد تُرخِّص بالعلامة الإعرابيّة اعتماداً على قرينة التضامّ، وهي تعلُّق خرق بالمسمار.[2]

والرخصة على هذا فرع العدول، والفرق بينهما كما بيّن تمّام حسّان: أنّ العدول مطّرد، والرخصة سلوك فرديّ، أو مغامرة فرديّة كما يُسَمِّيها[3]، فالرخصة مرهونة بمحلِّها، لا تصلح لأن يُقاس عليها، وتنحصر وظيفتها- من ثَمَّ- في تفسير ما نسبه الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه، ولا تُبَرَّر بها أخطاء المحدثين[4]. والعدول يدخل اللغة؛

---

(1) حسّان، البيان في روائع القرآن12/1، وانظر: درويش، شوكت،(2004م)، الرخصة النحويّة، د.ط، عمّان: وزارة الثقافة 54

(2) حسّان، البيان في روائع القرآن 12/1

(3) حسّان، البيان في روائع القرآن /246، 77/2، 104

(4) حسّان، البيان في روائع القرآن 12/1

لأنّه شائع مطّرد، ولأنّه صار سلوكاً اجتماعيّاً في اللغة، حتّى كاد أن يُعَدَّ من الأصول الّتي يُقاس عليها.في حين أنّ الرخصة كما وصف حالةٌ فرديّةٌ.

ومن الأمثلة الّتي قدَّمها تمّام حسّان لذلك، قوله تعالى﴿ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1]، إذ عَطَف الصابرين على (الموفون) من قبيل الترخُّص بالعلامة الإعرابيّة؛ لعدم حاجة المعنى إليها، فالمعنى بالعطف مستَغنٍ عنها، فَتُرخِّص بها.[2] ومثله قوله تعالى:﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ عطفاً على ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾[3]

وحمل على الترخّص بالعلامة الإعرابيّة- أيضاً- قوله تعالى﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[4]، وذلك لدلالة القرائن على أنّ (هذان) اسم إنّ، فَتُرُخِّصَ بالعلامة الإعرابيّة لأمن اللبس، ولإيجاد نوع من المناسبة الصوتيّة بين اسم إنّ وخبرها.[5] ويبدو لي أنّه أصاب في توجيه هذه الآية، وإن حملها كثير من النحاة والمفسرين على لغة من يُلزِم المثنّى الألف مطلقاً[6].

ويبدو أنّ كثرة شواهد الترخُّص في العلامة الإعرابيّة تشير إلى اتّجاهٍ استعماليٍّ نحو التخلّص من العلامة الإعرابيّة، وهو في هذا يلتقي مع التحوُّل، فيكون بذلك آليّة من آليات التحوُّل. فالترخُّص هو الوجه الفرديّ للتحوُّل، فإذا ما تَعَدَّدَ وشاع خرج من الترخُّص وصار تحوُّلاً.

إنّ ما يذكره تمّام حسّان من أنّ حذف أداة الاستفهام هو من الترخّص اعتماداً على نغمة الكلام، أو على قرينة أخرى[7]، مثل﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾، وقوله تعالى ﴿ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾[8]، وقوله تعالى﴿قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡ﴾[9]، إنّما يتّسع

---

(1) البقرة 177

(2) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 56/1

(3) النساء 162، وانظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 257/1

(4) طه 63، سبق تخريجها ص 33

(5) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 257/1

(6) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 133/1، وانظر: السامرّائيّ، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 209

(7) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 243/1

(8) البقرة 124

(9) طه 71

على الترخّص؛ لأنّه أصبح يُشَكِّلُ اتّجاهاً تحوُّليّاً نحو الاستغناء عـن أداة الاسـتفهام لحضورها في السياق، فهو ليس أَمْراً فرديّاً من كثرة شواهده، وقد تَجـاوَزَ دائـرة الترخّص الضيّقَة إلى سعة التحوُّل. والأمر نفسه في حذف الفاء من جواب الشرط[1] إذ لو بقي الأمر مقصوراً على شاهد أو شاهدين لكان في دائرة الترخّص.

وكون الرخصة حالة فرديّة فمن غير المناسب أن نحمل عليها ظـواهر لغويّـة ممتدّة وواسعة في اللغة، مثل: حَمْلِ كُلِّ ظرفٍ في اللغة العربيّة على معنى(فـي)، وكلِّ مفعول لأجله على معنى اللام، وقطع النعت الّذي عدّه بعضهم ترخُّـصاً فـي القرينة الإعرابيّة. وحَذف العلامة الإعرابيّة حيث وُجِدَتْ[2].

فهذا كما قَدَّمتُ أوسع من أن يكون ترخُّصاً على شروط الترخّص، وتعريفه الّذي تقدّم. فالأمثلة الّتي ذُكِرَتْ يمكن النظر إليها على أنَّها حركـة تطوُّريّـة فـي هـذه التراكيب.

ومن المسائل الّتي حملها بعض الدارسين على الرخصة ولا أرى أنّهـا كـذلك، وإنّما هي تحوّل: حذف النون من (الّذين)، وتعريـف الحـال، ودخـول أل علـى المضارع، وغيرها.

وحملوا كذلك مسألة عدم المطابقة تذكيراً وتأنيثاً على الترخّص، مـع أنَّ هـذه مسألة واسعة وشائكة تتنازعها عوامل عديدة، قد يكون الترخّص أحـدَها، أمّـا أن تُحْمَل برُمَّتها عليه فيبدو لي أنّ ذلك من مغالاة كلّ صاحب نظريّة بنظريته، وإمعانه في حشد المسائل لها. وممّا يؤيّد ذلك أن تمّام حسّان عدّها أسلوبا عدوليّاً وليست من باب الترخُّص.[3]

وركن بعضهم إلى الحذف وعدّ عدم ذكر المحذوف ترخـصاً حتّـى لـو كـان المحذوف بناء على التقدير والتأويل ولم يكن استعمالاً. ومن أمثلة ذلك: ديارَ مَيَّـةَ، كأنّه قال: اذكر ديارَ مَيَّةَ[4]. على أنه حذف (اذكر) ترخصاً.

---

(1) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 245/1

(2) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 247/1، درويش، شوكت، الرخصة النحويّة 249، 250، تركي، فايز صبحي،(2006م)، الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، الرياض: مركز الملك فيصل، **مجلة الدراسات اللغويّة**، المجلد8، العدد2، ص 94-108.

(3) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 103/2، 104

(4) انظر: درويش، الرخصة النحويّة 265- 167

وخلاصة ما تقدّم أنّ دائرة الرخصة أو الترخّص هي كما جاءت عند تمّام حسّان في بداية هذا المبحث، ولكنّ توسيعها لتنتظم مسائل كثيرة وواسعة يخرجهـا عـن حقيقتها ؛ ويحمل المسائل على غير محملها.

5.2 التحويليّة عند تشومسكي والتحوُّل:

غرضي من هذا المبحث هو الكشف عن الفرق بين التحوُّل، وهو موضوع هذه الدراسة، والتحويل عند تشومسكي في نظريّته التوليديّة التحويليّة.

ويضيق المجال هنا عن التفصيل في هذه النظريّة، إذ إنّها شَـكَّلت ثـورة فـي الدراسات اللسانيّة الحديثة، غير ما أثارته من جدل ودراسات حولها، لها وعليهـا، منذ ظهورها عام 1957م إلى يومنا هذا، وفي مراحلها التطوّريّة المتتالية، وتعديلات تشومسكي المستمرّة عليها.

وسأكتفي بجانب من جوانب هذه النظريّة، أو مُكَوِّن من مُكَوِّناتها وهو(التحويل)؛ لأبرهن على أنّه يفارق موضوع التحوُّل مفارقة جوهريّة ، وأنّ دراسـتي هـذه لا يعنيها التحويل على حسب المفهوم الّذي جاء به تشومسكي؛ لاختلاف وجهـة هـذه الدراسة وسبيلها عن التحويل هناك. فالتحويل قواعد نحويّة، والتحوُّل تغيُّر لغويّ.[1]

ويختلف التحوُّل في هذه الدراسة عن التحويل عند تشومسكي من أوجه عدة:

1- التحوُّل هو تغيُّر غير واعٍ، وهو ذو طابع جماعيّ أو مجتمعيّ؛ لأنّه اتّجـاه يغلب على كثير من التراكيب استعماليّاً، فيحيلها إلى شكل آخر باختلاف يسير- في الغالب- على مستوى الشكل الخارجيّ، في حين أنّ التحويل: نظريّة لغويّة تركيبيّة تخصّ عمليّات معيّنة تحدث للجملة في ذهن المتكلّم، وهي في طور تشكُّلِها من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة.[2]

والتوليد والتحويل ركنان أساسيّان قامت عليهما نظريّة تشومـسكي واتّخـذتهما عنواناً لها ، والفرق واسع بين عمليّتي التحوُّل والتحويل؛ لأنّه فرق بـين النظريّـة

---

(1) استوحيت هذا الفرق من خلال لقاء مع الأستاذين: د. حسام المبيضين، د. محمد الخوالدة – قسم اللغة الإنجليزية- جامعة مؤتة، في 2008/12/22م.

(2) انظر: الوعر، مازن،(1988م)، **قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث**، ط1، دمشق: دار طلاس 81، 106

والأداء، كما هو ظاهر عبارة أحد الدارسين، إذ يقول:« ركّز تشومسكي على ما يمكن أن يفعله المتكلّمون باللغة، ولم يركّز على ما كان قد قاله المتكلمون».[1]

إن التحويل عند تشومسكي ينصَبُّ على عمليّة بناء الجمل داخل الذهن البشريّ، فيمكن أن يُقال عنه إنّه تحويل داخليّ، يجري في العقل قبل أن تظهر الجملة في بنيتها السطحيّة، وهو أمر مختلف عن التحوّلات الّتي تصيب التراكيب في ميدان الاستعمال بعد أن يطول العهد بها فَتتحَوّل إلى شكل آخر على المستوى الشكليّ دون المعنى. وقد أشار بعض الدارسين إلى ابتعاد تشومسكي عن هذا السبيل، بقوله:« لم يعالج تشومسكي في نظريّته الذهنيّة قضيّة التغيُّر اللغويّ والتفرُّع اللهجيّ... ولكنّه عالج قضيّة التغيُّر اللغويّ على المستوى الفرديّ(Performance) والمستوى الذهني فقط (Competence) »[2]

2- إن التحويل عند تشومسكي جزء من نظريّة نحويّة تُبْنَى على القواعد النموذجيّة، وهو أمر يباين التحوُّل الّذي يلتمس انحرافات التراكيب وَتَفلُّتِها في الاستعمال عن طوق القواعد. وقد ألمح تشومسكي إلى أنّ ما يخرج عن اطّراد القواعد يقف عقبة في وجه نظريّته اللغويّة، لأنّ الاطّراد يخدم نظريّته الّتي تسعى إلى الكشف عن البنية اللغويّة في العقل والذهن، وهي بنية موحّدة وعميقة، كما يحاول أن يظفر مسعاه بذلك.[3]

وفي هذه النقطة بالذات وُجِّهت انتقادات لاذعة لنظريّته، منها: أنّ تشومسكي استخدم المثاليّة الّتي أبعدت اللغة عن موضوعها، فاضطُرَّ إلى تجاهل تنوُّع اللغة وتغيُّرها، وافتراضُه أنّ المجتمعات اللغويّة متجانسة مخالفٌ للواقع.[4]

وأورد صبري السيّد عن (كامبل) قوله:« إنّ من المستحيل تفسير التغيُّر اللهجيّ في الوقت الّذي ندافع فيه عن هدف النحو التحويليّ في الحقيقة النفسيّة»[5]

---

(1) الوعر، قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث 115

(2) الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، 106

(3) انظر: تشومسكي، نعوم، (د.ت)، **جوانب من نظريّة النحو**، ترجمة: مرتضى جواد باقر، د.ط، العراق: جامعة البصرة 29

(4) انظر: مور، تيرينس، وكارانغ، كريستين،(1998م)، **فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجّاج، مراجعة: سلمان الواسطي، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامّة(آفاق عربيّة)، ص 19

(5) السيّد، صبري،(1989م)، **تشومسكي، فكره اللغويّ وآراء النقاد فيه**، د.ط، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، ص: 317

وذكر السيّد أيضاً أنّ من هذه الانتقادات:« ما الّذي يقوله النحو التحـويليّ عـن الجمل الّتي تخرق قواعدها بصورة متتالية؟ إن كلّ ما يقوله هو أن يعلن أنّها مُعتَلَّة الصياغة، ولكن ماذا لو نطق بها الناس رغم هذا؟ ... إنّ النحو التحويليّ ليس فـي طريقة للتكيُّف مع أيِّ تغيُّر في القواعد»[1]

وهذه الإشارات المتقدِّمة جميعها تكشف لنا عن بُعْد الشُقَّة ما بين التحويـل فـي النظريّة التحويليّة والتحوُّل.

وقد أومأ تشومسكي ذاته إيماءةً خفيِّة إلى ما هو قريب من أمر التحوُّل، وموقف التحويل منه، وذلك عند حديثه عن قوانين إعادة الترتيب الأسلوبيّ(ظاهرة النـسق الحر للكلمات)، ذاهباً إلى أنَّها تختلف عن التحويلات النحويّة الأكثر عمقا في النظام النحويّ، قال:« ويمكن الاحتجاج في الحقيقة بأنّ القوانين الأولى(أي الأسلوبية) هـي ليست قوانين من القواعد بقدر ما هي قوانين أداء»[2]

ثمّ بَيَّن أنّ هذه الظاهرة - على أهميَّتها- ليس لها صلة ظاهرة بنظريّـة البنيـة النحويّة.

وسواء أكان يقصد بكلامه السابق أمثلة التحوُّل أم ما هو قريب منها، فإنه باعـد بينها وبين التحويل النحويّ في المُحَصِّلة.

3- إن التحويل في نظريّة تشومسكي من حيث الموقع يتوَسَّط البنيتين: العميقـة والسطحيّة، كما أنّ له موقعا آخر- ستأتي الإشارة إليه- في التحويلات الّتي تجري على الجملة النواة (Kernel sentence).

وتتضافر إشارات تشومسكي وإشارات من وقف من الدارسين عند نظريّتِه على أنّ القوانين التحويليّة هي المسؤولة عن تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحيّة فـي أغلب الجمل، وذلك بعد الدور الّذي تقوم به القوانين التوليديّة فـي إنـشاء البنيـة العميقة، وعلى ذلك يتلَخَّص دور القوانين التحويليّة في تحويل الجملة مـن بنيتهـا العميقة إلى البنية المادية المنطوقة، وهي البنية السطحيّة بالحـذف أو الإضـافة أو الاستبدال أو الترتيب، قال تشومسكي:«المُكوِّن النحويّ يتكَوَّن من أساس يُوَلِّد البنـى

---

(1) السيّد، تشومسكي، فكره اللغويّ وآراء النقاد فيه 289

(2) تشومسكي، جوانب من نظريّة النحو 152

العميقة، وقِسماً تحويليّاً يرسم صلةً بينها إلى بنى سطحيّة..»[1]، وقال أيضاً:« من الوظائف الرئيسة للتحويلات هي أن تقلب بنية عميقة مجرّدة تُعَبِّر عن محتوى الجملة إلى بنية سطحيّة ذات طابع ماديّ تبيّن شكل الجملة »[2] وقال جرهارد هلبش:« تشتقُّ التحويلاتُ البنيةَ السطحيّةَ من البنية العميقة»[3].

أمّا الموضع الثاني للتحويل في نظريّة تشومسكي التحويليّة فيقع فيما سمّاه الجملة النواة، في الطور الأوّل من نظريّته[4]، عندما قسَّم الجمل إلى نوعين: جملة نواة، وجملة مشتقَّة، ثمّ يوضح ذلك بذكر الجمل الأربع الآتية:

1- John ate an apple.
2- Did john eat an apple?
3- What did john eat?
4- Who ate an apple?

حيث يعدّ الجملة الأولى هي الجملة النواة أو الجملة الأوّليِّة، وسائر الجمل الثلاث مُشْتَقَّةٌ منها[5]، واشتقاقها هذا بوساطة التحويل، وهنا يقسم التحويلات إلى تحويلات إلزاميّة(إجباريّة) وتحويلات اختياريّة، وما يُمَيِّز الجمل النواة أو الأوليِّة أو البسيطة أنَّها لم تخضع إلاّ إلى تحويلات إلزاميّة، وهي التحويلات الأساسيّة الّتي تقع بين البنية العميقة والبنية السطحيّة، وقد تتعلّق هنا بالنوع والعدد، أمّا التحويلات الاختياريّة فهي التحويلات الّتي تجري بعد التحويلات الإلزاميّة وتجعل الجملة أكثر تعقيداً،مثل تحويل الجملة إلى: النفي، أو الاستفهام، أو التقديم والتأخير في عناصر الجملة، أو تحويلها من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول...[6]

وجوهر الخلاف بين هذا التحويل والتحوُّل هو أنّ هذا التحويل يجري بقصدٍ ووعيٍ؛ لأنّه ينطوي على معنى مختلف، أو يحمل وظيفة مختلفة؛ فمن الممكن النظر

---

(1) تشومسكي، جوانب من نظريّة النحو 172

(2) تشومسكي، جوانب من نظريّة النحو 173

(3) هلبش، جرهارد،(2003م)، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ترجمه: سعيد بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق 504

(4) انظر: تشومسكي، (1987م)، **البنى النحويّة**، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام- دار الشؤون الثقافيّة 95، ليونز، جون،(1985م)، **نظريّة تشومسكي اللغويّة**، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 153

(5) انظر: : تشومسكي، البنى النحويّة 95، ليونز، نظريّة تشومسكي اللغويّة 153

(6) انظر: التوني، مصطفى زكي،(1988م)، المدخل السلوكيّ لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة، جامعة الكويت: **حوليّات كليّة الآداب**،10، رسالة 64، ص73

إلى الجمل السابقة على أنَّها جمل مستَقِلٌّ بعضُها عن بعض؛ لأنّ كلَّ جملة منها لها خصوصيّة في المعنى، ووظيفة تخالف فيها الأخرى، وإن تقاربت جميعاً في المعنى العامّ الّذي انطلق من الجملة النواة، ولعلّ هذا ما استقرّ عليه تشومسكي في تطويراته الأخيرة لنظريته، خاصّةً في كتابــه(The Minimalist Program)، إذ نفـــى أن تكون هذه الجمل متحوّلاً بعضها عن بعض.[1]

والتحويل الّذي جرى في هذه الجمل يباين التحوّل؛ لأنّ التحوّل لا يعدو أن يكون انتقال الاستعمال بالجملة من شكل إلى شكل دون مساس بالدلالة، وهو ما سأناقــشه في النقطة التالية.

4- من أوجه المفارقات بين التحوّل والتحويل أنّ الدلالة محايــدة تمامـــاً فـــي التحوُّل، في حين أنَّها ليست كذلك في التحويل، وإن كانت التحويليّة فـــي بـــداياتها سعت جاهدة إلى ترسيخ هذا المفهوم، مرتكزةً في ذلك على الدلالة العامّة، فقـــالوا: « يجب أساساً مع التحويلات أن يظلَّ المحتوى المعلوماتيّ الدلاليّ للجملة ثابتاً، وما يمكن أن يتغيُّر هو الحالة النحويّة»[2]، وقال آخر:« توصف التحويلات النحويّة بأنَّها محايدة من حيث الدلالة »[3]، أيْ أنّ التحويلات شكليّة – نحويّة محضةٌ، وهو الأمر الّذي لم يصمد أمام مراجعات تشومسكي لنظريته وتطويره لها كما سبقت الإشارة[4].

ومرادهم من حياديّة الدلالة أنّ أصل المعنى لا يصيبه تغيير في التحويلات مـــن شكل إلى شكل ، ولكن لا يمكن الإنكار أنّ لِكُلِّ شكلٍ وظيفةً خاصَّةً تختلـــف عـــن الشكل الآخر، ومثال على ذلك أنّ جملةً واحدةً في حالتي البنـــاء للمعلـــوم والبنـــاء للمجهول يكون المعنى العامُّ فيهما واحداً ولكنّ لكُلّ شكل منهما خـــصوصيَّة تمثّـــل وظيفةً دلاليَّة مستقلّة.

---

(1) Chomsky, N.(1997), The Minimalist Program, Third printing, The MIT press, p 182

(2) هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث 372

(3) أبو بكر، الرشيد،(1982م)، استخدام التحويلات النحويّة في دراسة اللغة العربيّة، الخرطوم: **المجلة العربيّة للدراسات اللغويّة**، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدوليّ، السنة الأولى، العدد الأوّل، ص 66

(4) انظر: ليونز، نظريّة تشومسكي اللغويّة 160، 161

ويُشار هنا إلى أنّ التعديلات الّتي اُقتُرِحَت مؤخَّراً على الشكل الكلاسيكيّ لنظريّة النحو التوليديّ التحويليّ تنادي بأنّ التحويلات النحويّة قد تؤثر بشكل غير أساسيّ على المعاني.[1]

وقد ذكر بعض الدارسين لجملةٍ مثل(كتب الله عليكم الصيام) ستّةَ عَشَرَ شكلاً تحويليًّاً، من الممكن أن تجري على هذه الجملة، بالترتيب أو الحذف أو غيرهما، على أنّ هذه الجمل أو الأنماط الستة عشر أنماطٌ مختلفة للتعبير عن فكرة واحدة[2]، ولكن يبدو أنّ هذا ما ثار عليه تشومسكي مؤخَّراً في كتابه (The Minimalist Program)، ذاهباً إلى أنّ كلَّ نمط من مثل تلك الأنماط مستقِلٌّ بذاته، وله خصوصيّة في المعنى، إلى درجة نفي العلاقة التحويليّة بين كلّ شكل وآخر، كما تقدّم.

ومن هنا قَسَّم بعض الدارسين التحويلات الاختياريّة الّتي سبقت الإشارة إليها إلى قسمين:

1- تحويلات اختياريَّة مع تغيير المعنى، تشتقُّ أنواع الجمل المختلفة من الجمل الإخباريّة الأساسيّة[3]. وفي هذا القسم يكمن الاختلاف الدلاليّ الّذي تقدّم ذكره، وهي تحويلات مباينة للتحوُّل من هذا الجانب.

2- تحويلات اختياريّة دون تغيير المعنى، تعرض بالأحرى بدائل أسلوبية، مثل:

The police brought in the criminal ð ð the police brought the criminal in

ولعلّ هذه النقطة الوحيدة الّتي تقترب فيها التحويلات من التحوُّل، لأنّه تغيُّر على مستوى الشكل دون الدلالة.

6.2 التحوُّل والتداوليّة:

ليس هناك من علاقة مباشرة بين التحوُّل في هذه الدراسة والتداوليّة بمفهومها العام، فالتداوليّة أوسع من أن أضعها بجانب موضوع التحوُّل، سواء في نظرياتها الّتي تشكّلت أم الّتي ما زالت قيد التشكُّل.

---

(1) انظر: أبو بكر، استخدام التحويلات النحويّة في دراسة اللغة العربيّة 80

(2) انظر: أبو بكر، استخدام التحويلات النحويّة في دراسة اللغة العربيّة 82

(3) انظر: هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث 502

وتَتَجَلَّى المفارقة بين التداوليّة والتحوُّل من أنّ الأولى نظريّة استدلاليّة بالدرجة الأولى، والتحوُّل في هذه الدراسة تركيبيّ شكليّ.

ولكنّ التحوُّلَ يكشف عن ركن أساسيّ فيه، لا يمكن معه إغفال الربط بين التحوُّل والتداوليّة في جانب من جوانبها الأساسيّة، وذلك الركن هو الاستعمال، أو التداول، على اختلاف بسيط بين الاستعمال في التحوُّل والاستعمال في التداوليّة، من جهة البعد الزمنيّ.إذ يمكن القول ببساطة: إن التحوُّل هو تأريخ تداولي للتراكيب، أو دراسة تاريخ الاستعمال وتحوُّلاته في التراكيب.

وقد تتمثّل العلاقة غير المباشرة بين التحوُّل والتداوليّة بأن التحوُّل ما هو إلاّ أثر من آثار التداوليّة الاستعماليّة، أو هو وجه شكليّ من وجوهها، أو هو سطوة الاستعمال على الأنماط التركيبيّة.

والاستعمال في التداوليّة ركن جوهريّ وأساسيّ، ممّا دعا بعض الدارسين إلى الذهاب إلى أنّ التداوليّة جديرة بأن تُسَمّى (علم الاستعمال اللغويّ)[1]، بناءً على أنّ قضيّة التداوليّة هي إيجاد القوانين الكليَّة للاستعمال اللغويّ.[2]وهو مبدأ أرساه (أوستن) من قبل في الأفعال الكلاميّة في مقولته (المعنى هو الاستعمال Meaning is use)[3].

فالتداوليّة ليست مَعنيَّةً باللغة من حيث بِنْيتُها، ولكن من حيث استعمالها في الطبقات المقاميّة المختلفة[4]، ولعلّ هذه النقطة هي الّتي كانت مُسَوِّغَ ثورتها على النظريّات السابقة لها، الّتي درست اللغة بوصفها بِنىً صُوَرِيَّة مُجَرَّدة، وعجزت هذه النظريّات أن تقدّم حلولاً مُقنِعةً لإشكالات لغويّة جوهريّة عديدة.[5]

---

(1) انظر: صحراوي، مسعود،(2005م)، **التداوليّة عند العلماء العرب**، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة النشر 16

(2) انظر: صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب 16

(3) انظر: نحلة، محمود،(1999م)، نحو نظريّة عربية للأفعال الكلامية، **مجلة الدراسات اللغويّة**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، المجلد الأول العدد الأول، ص 160

(4) انظر: صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب 26

(5) انظر: صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب 28

وقد اختزلت التداوليّة اللغة بأنها وضع واستعمال[1]، أو تركيــب وتداوليّــة[2]، وذهب بعضهم إلى أنّ التداوليّين اهتمُّوا بالنظم أكثر ممّا اهتمُّوا بالنظام[3].

ومن هنا فالنظام يتبع النظم في اللغة وليس العكس، وهذه هي الإشكاليّة المستمرّة – فيما أرى- الّتي تُولِّد الصراع بين القواعــد والاســتعمال مــن حيــث التابعيّــة والمتبوعيّة. والتحوُّل إنَّما يقف وسط هذا الصراع محاولاً تفسيره، والتوفيــق بــين طرفيه، وما يحاول أن يقدّمه التحوُّل هنا، هو أنّ النظام(القواعد) ما هو في حقيقته إلاّ استعمال وتداول في وقت ما، يصطدم بعد حين بتداول آخر، له ظروفه ومقامــه وأحواله.

ومن جهة أخرى، فإنّ النظر إلى اللغة من جهة استعمالها، إنَّما يربط بــشكل أو بآخر ما بين التداوليّة من جهة، والتطوُّر والتغيُّر من جهة أخــرى؛ لأنّ التغيُّــر أو التطوُّر اللغويّ لا يمكن عزله عن الاستعمال، مع أخذ عنصر الــزمن هنــا بعــين الاعتبار طولاً وقصراً.

وكون التحوُّل مظهراً من مظاهر التغيُّر أو التطوُّر في التراكيب، فسيغدو مــن الصعب هنا الفصل بينه وبين التداول أو التداوليّة الاستعماليّة تحديــداً، وقــد ربــط بعضهم بين التداوليّة والتطوُّر ربطاً مُحكَماً من خلال عَدِّ التطــوُّر « أُسَّ التداوليّــة وأساسها».[4]

ومن الدارسين من يسعى باتّجاه الربط بين التداوليّة بمفاهيمها المتكاملة وقوانين التطوُّر اللغويّ، ربطاً يفسّر هذه القوانين على أنَّها من نتاج التداوليّــة، يقــول:«... ولهذا ينبغي دراسة قوانين التطوُّر اللغويّ على أنّها من نتاج التداوليّــة بمفاهيمهــا المتكاملة؛ فالتطوُّر اللغويّ الّذي يفعل فعله في اللغة، لا يمكن أن يكــون اعتباطيّــاً

---

(1) صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب 77

(2) عشير، عبدالسلام،(2006م)، **عندما نتواصل نغيِّر- مقاربة تداوليّة معرفيّة لآليّات التواصل والحجاج**، د.ط المغرب: أفريقيا الشرق، 64

(3) ميلاد، خالد،(2001م)، **الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة**، دراسة نحويّة تداوليّة، ط1، تونس: المؤسسّة العربيّة للتوزيع ، 523 (نقلاً عن الشريف(محمد صلاح الدين) 1993/ 154)

(4) مقبول، الأسس الإبستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه 392

بالمفهوم الفلسفيّ واللغويّ للاعتباطيّة، بل هو محكوم بقوانين صارمة، يمكن ملاحظتها ومراقبة فعلها تاريخيّاً ووصفيّاً ».[1]

وهذا النص يكشف عن العلاقة التلازميّة بين التداول والتداوليّة من جهة، والتطوُّر اللغويّ من جهة أخرى، وهو غرض أساسيّ من أغرض دراسة التحوُّل هنا، إذ تكشف هذه الدراسة عن العلاقة المتينة بين التحوُّل من جهة، والاستعمال والتداول من جهة أخرى. وهو ليس ربطاً قَسريّاً أو نَظَريًّاً، ولكنّ التحوُّل لا يظهر في موضع إلاّ بعد أن يشُقَّ له الاستعمال والتداول طريقاً إليه.

ويُشار هنا إلى أنّ بعض مظاهر التحوُّل لا تخلو من علاقة مباشرة بينها وبين بعض مفاهيم التداوليّة ونظريّاتها، مثل: مراعاة حال المخاطَب، والمقام التواصُليّ، فمثلاً: يعلّل سيبويه بعض حالات حذف المفعول به في مثل:﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾[2]،بأنّه حَذَفَ مفعول الحافظات لِعِلمِ المخاطَب بذلك، ومُراعاةُ حال المخاطب في هذا المقام التواصليّ نتج عنه مثل ذلك الحذف الّذي قد يغدو اتّجاهاً استعماليّاً يحكم تراكيب مماثلة، وإذا ما غدا اتّجاهاً استعماليّاً عامّاً فإنَّه يكون من دلائل عمليّة التحوُّل وشواهدها. فغير قليل من تراكيب اللغة استُعمِلَتْ- أصلاً- في مقام مُعَيَّن، ثمّ انتقلت إلى الاستعمال العامِّ، وصارت اتّجاهاً استعماليّاً.

وممّا يمكن الربط فيه بين التحوُّل والتداوليّة هو مراعاة حال المتكلِّم، وعدم الإلباس بالخطاب، وهذا مفهوم تداوُليّ يمكن تَلَمُّسُه في التحوُّل بالمثال الآتي: أورد السيوطيّ عن ابن خالويه:« فإن سأل سائل فقال: (أوفى بعهده) أفصحُ اللغاتِ وأكثرُها، فَلِمَ زعمتَ ذلك؟...فقل: لمّا كان (وفى بعهده) يجذبه أصلان: من وَفَى الشيء، إذا كَثُرَ، وَوَفَى بعهده، اختاروا أوفى؛ إذ كان لا يُشكِل، ولا يكون إلاّ للعهد»[3]، فالاستعمال في هذا المثال آثر شكلاً على شكل خدمةً لوضوح الرسالة

---

(1) انظر: المعايطة، ريم،(2008م)، **براجماتيّة اللغة ودورها في تشكيل الكلمة**، تقديم: يحيى عبابنة، الطبعة العربيّة، عمّان: دار اليازوري ص9 (والرأي المذكور لمُقدِّم الكتاب).

(2) الأحزاب 35

(3) السيوطيّ، المزهر 213/1

التواصليّة. وهي نزعة تداوليّة في اللغة – كما يشير أوستن - نحو تدقيق المضمون وتوضيحه من ناحية، وبيان المقاصد الّتي تتمثّل في قيمة القول من ناحية أخرى.[1]

وتدقيق المضمون وتوضيحه لا يقتصر على الإيجاز والحذف فقط، بل قد يتعدّاه إلى مظاهر تحوُّليّة أخرى، مثل: تحوّل الحركات الإعرابيّة، فقد يحدث أن تتحــوّل الحركة في استعمال ما من الرفع – مثلاً - (في دلالتــه الإســناديّة العامّــة) إلــى النصب، إذا كان للنصب دلالةٌ خاصّةٌ دقيقةٌ في ذلك التركيب.

وتحوُّلُ كثيرٍ من التراكيب بداعي الإيجاز والاختصار إنَّما يتَّكئ على الــسياق، دون أن يُخِلَّ هذا الاختصار بالرسالة التواصلية، بل إنّ تهذيب هذه الرسالة من كــلّ الزوائد الشكليَّة لتصل بجوهرِها وحقيقتها هو من الأمور الّتي يلتقي فيها التحوُّل مع التداوليّة[2]. ويمكن أن نحمل على هذه حذف حروف الجرّ، وحذف أداة الاســتفهام استنادا على المقام التواصلي.

---

(1) انظر: ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة 495،(اعتماداً منه على Austin' 70' p101)

(2) هذه الفكرة استنتاج مما عرضه مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب 165

الفصل الثالث

الوصل والفصل والتحوُّل

المراد بالوصل هنا أن تتّصل الجمل أو الكلّمات نحويّاً في تركيب كليّ واحدٍ، أمّا الفصل فهو قطع ذلك النسق وتجزئة التركيب الكليّ، والتحوُّل من حالة تبعيّة الألفاظ أو الجمل إلى قطع تعلقها بما قبلها واستئنافها، وقد أطلق عليه القدماء:(القطع والابتداء)، أو (القطع والمخالفة)، أو الاستئناف.[1]

والفصل والوصل اتّجاهان استعماليّان تعاقبا على عدد من التراكيب، وكانا رائديْ التحوُّل فيها، ويمكن تصنيف تلك التراكيب في المسائل الآتية:

1.3 العطف:

1.1.3 العطف على خبر ليس وخبر (ما):

إذا عُطِف على خبر ليس أو خبر(ما) وصفٌ سببيّ تعاقب عليه استعمالان: استعمالٌ يجنحُ إلى الوصل بأنْ يعطفَ على لفظ الخبر، نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أبوه، واستعمال آخر يجنحُ إلى الفصل بأنْ يرفع على الاستئناف، نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهبٌ أبوه.[2]

وذكر النحاةُ أنّ الاستعمال الأوّل- بالوصل- هو الأصل وهو الأكثر[3]، غير أنّه لا يمكن اتّخاذ قولهم هذا دليلاً قاطعاً على أنّ الاستعمال الأوّل هو الأسبق، والثاني تحوُّلٌ عنه؛ لأنّ الأصل الّذي يعنونه غالباً هو الأصل القياسيّ المبنيّ على الأكثر استعمالاً، ممّا يجعل الكشف عن وُجهة التحوّل هنا صعباً. لكنّ المؤكّد أنّ الاستعمال جنحَ إلى الفصل في حالين:

1. إذا تكرّر ذكر مرفوع الوصف المعطوف، نحو:« ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ»، بالرفع، والفصل هو الأجود عند سيبويه[4]؛ لأنّ النصب يؤول إلى: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ، بتكرار الظاهر، وما هو بحَدِّ الكلام، كما يقول. ولا يمنع هذا من إجازة

---

(1) انظر: النحّاس، مصطفى، (1989م)، الاستئناف النحويّ ودوره في التركيب، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، جزء65. ص 114

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 387/1

(3) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 347/2، ابن مالك، شرح التسهيل 387/1، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط. بيروت: المكتبة العصريّة 473/2

(4) سيبويه، الكتاب 62/1

النصب، وإن بدا قليلاً ونادراً كما يظهر من شواهده. واستشهد سيبويه على أنّ الرفعَ هو الوجه بقول الفرزدق:

لَعَمرُك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرُ [1]

وأوردَ أبو حيّان عن بعض النحويّين وجوب الرفع في مثل هذا[2].

إنّ الغرض من تكرار المرفوع الظاهر فيما تقدّم هو التأكيد، لكنّ الاستعمال- فيما يبدو- اتّجه إلى الفصل والاستئناف إيثاراً له على الوصل؛ لأنّ الفصل يذهب بثقل التكرار بجعله المكرّر في جملة ثانية.

2. إذا كان تالي الوصف أجنبيّاً، مثل: ما زيدٌ منطلقاً ولا خارجاً معنٌ، فالرفع هو المختار، بل إنّ بعضهم لم يُجِز غيره[3]، ممّا يعني أنّ الاستعمال بالفصل ساد هنا سيادة شبه مطلقة.

2.1.3 قطع العطف:

إذا طال التركيب بتتابع العطف، فثمّة اتّجاه آثر الفصل المتمثّل بالاستئناف على الوصل الّذي يمثّله العطف، وذلك نحو قول كعب بن زهير[4]:

فلم يَجِدا إلاّ مُناخَ مَطِيَّةٍ تَجَافى بها زَوْرٌ نبيلٌ وكلكلُ

ومَفْحصَها عنها الحصى بِجِرانِها وَمَثْنَى نَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

وسُمْرٌ ظِماءٌ واتَرتْهُنَّ بعدما مَضَتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ

فالبيت الأخير يُرْوَى برفع(سمر، وظماء)، وهو خروج من سياق التتابع بالعطف إلى القطع والاستئناف، ولعلّ طول التركيب هو الّذي دفع باتّجاه هذا التحوّل، قال سيبويه في موضع مماثل:« وكلّما طال الكلام كان أقوى(أي القطع)»[5]، ومن شواهد سيبويه على هذا أيضا قولُ الشمّاخ بن ضِرار الذبيانيّ:

بَادَتْ وَغيَّر آيَهُنَّ مع البَلى إلاّ رَواكدَ جَمرُهُنَّ هَباءُ

---

(1) انظر الفرزدق، ديوانه 505، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 63/1

(2) انظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1202

(3) انظر: ابن السرّاج، الأصول 90/1، أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1202

(4) السكريّ، الحسن بن الحسين، 275هـ(1950م)، **شرح ديوان كعب بن زهير**، د.ط القاهرة: الدار القوميّة 52- 54.

(5) سيبويه، الكتاب 174/1

ومُشَجَّجٌ أمّا سَواءُ قَذالِـــــهِ   فَبَدا وغيَّرَ سارَهُ المَعْزاءُ[1]

برفع مشجّج وقَطْعِه عن العطف.

وجاء قوله تعـــالى﴿ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ١٧ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ..... وَحُورٌ عِينٞ ﴾[2]، على قراءتين، إحداهما بالوصل، وهي قـــراءة (وحـــورٍ عينٍ)[3] بالخفض، والأخرى بالفصل، وهي قراءة الرفع؛ لأنّ الرفـــع خـــروج مـــن العطف إلى القطع والاستئناف. وعلّل الفرّاء الفصل والاستئناف بقوله:« الحور العين لا يُطاف بهنّ... فرفعوا على معنى قولهم: وعندهم حور عين، أو مع ذلـــك حـــور عين »[4]، وهو تعليلٌ يُقَوِيّ استعمال الاستئناف والفصل، ولا ينفي استعمال الوصل بالعطف؛ لأنّه وارد في قراءة قرآنيّة كما تقدّم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى﴿ وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ ﴾[5]، برفع(قوم)، إلـــى جانـــب قراءة الخفض[6]، عطفاً على(وفي ثمودَ) الواردة في الآيات السابقة.

ومنها﴿ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ ﴾[7]، بقراءة الرفع هي وما بعدها[8]. فالنصب علـــى العطف والوصل، والرفع على الفصل والاستئناف.

ويمكن أن يُحمَل على ذلك﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[9]، برفـــع (والصابئون)، عطفاً على موضع اسم إنّ كما هو مذهب الكوفيّين[10]، يؤيِّـــد ذلـــك

---

(1) انظر: الذبيانيّ، الشمّاخ بن ضرار،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: صلاح الدين الهادي، د.ط، مصر: دار المعارف 427، 428، ونُسبا لذي الرمّة، وهما في ملحقات ديوانه، انظر: ذو الرمّة، غيلان بن عقبة،(1982م)، **ديوانه**، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، صاحب الأصمعيّ، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: عبدالقدّوس أبو صالح، ط2، بيروت: مؤسّسة الإيمان، 1840- 1841، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 173/1، 174

(2) الواقعة 17 - 22

(3) انظر: أبو حيّان، البحر 206/8، ابن الجزريّ، محمّد بن محمّد الدمشقيّ، 833هـ،(د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، د.ط بيروت: دار الكتب العلميّة 383/2، وهي قراءة: الحسن، والسلميّ، والأعمش وغيرهم.

(4) الفرّاء، معاني القرآن 14/1

(5) الذاريات 46، انظر: أبو حيّان، البحر 141/8، وهي قراءة أبي عمرو وأبي السمّال وغيرهم، والمشهورة بنصب(قوم).

(6) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 242/3، أبو حيّان، البحر 141/8، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائيّ وغيرهم.

(7) المائدة 45

(8) انظر: أبو حيّان، البحر 494/3، القيسيّ، الكشف409/1، وهي قراءة الكسائيّ، وأنس عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وأبو عُبَيْد، والمشهورة بنصب العين

(9) المائدة 69

(10) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 185/1- 187

قراءة النصب[1] الّتي تشهد لورود العطف في مثل هذا، فالرفع اتّجاه نحـو الفـصل والاستئناف، والنصب اتّجاه نحو الوصل. ولم يبعد جمهور النحاة كثيراً عن فكـرة الفصل حين وَجّهوا رفع (والصابئون) على أنّه مرفوع بالابتداء، وهو مَنْـوِيٌّ بـه التأخير[2]. ويذهب ابن جنّي إلى أنّ ممّا يُحَسِّن الرفع في مثل هذا أنّـه أوكـد فـي معناه[3].

فالنظر من خلال الفصل والوصل يجعل الخلاف في العطف على موضع اسم إنّ قبل تمام الخبر مسألةً شكليّةً[4]؛ لأنّها في حقيقتها ما هي إلاّ فصل واستئناف للاسـم المعطوف في مثل(إنّك وزيدٌ ذاهبان). ومن شواهدها أيضاً قراءة ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[5]، برفع(وملائكتُه)[6].

ويبدو أنّ القطع بالرفع في مثل ما تقدّم فيه إبراز للمعطوف واختصاص بالذكر، ووضعه مع اسم إنّ جنباً إلى جنب - حاشا الآية الأخيرة- اهتماماً وتقويةً؛ لأنّه في حالة النصب يكون تابعاً وتالياً في الرتبة.

وممّا يندرج في هذا المبحث التحوّل من عطف الأفعال ودرجها مع سابقاتها إلى الاستئناف والفصل، ومن ذلك ما أورده سيبويه من قراءة قوله تعالى﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ ﴾[7]، برفع(يرسل)[8]، والمشهورة بنصبها عطفاً على (وحياً)، فالقراءتان تمثّل حالة تحوّل بين الوصل والفصل: الوصل بالعطف كما تقدّم، والفصل كما أشار يونس بأنّه يُرفَع هذا على الابتداء، كأنّه قال: أو هو يرسلُ رسولاً.[9]

---

(1) انظر: أبو حيّان، البحر 531/3، النحّاس، إعراب القرآن 509/1، وهي قراءة ابن محيصن، وابن كثير، وعثمان بن عفان، وغيرهم.

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 531/3

(3) انظر: ابن جنّي، المحتَسَب 179/1

(4) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 185/1- 187

(5) الأحزاب 56

(6)انظر: أبو حيّان، البحر 248/7، ابن خالويه، القراءات الشاذة 120، وهي قراءة ابن عباس وعبدالوارث عن أبي عمرو.

(7) الشورى 51

(8)انظر: أبو حيّان، البحر 527/7، القيسيّ، الكشف 253/2، وهي قراءة ابن عامر ونافع وغيرهم.

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 51/3

ومثل ذلك قراءة قوله تعالى﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ٱلْمَوْتُ﴾[1]، برفع (يدركُه)[2]، إذ وجّه ابن جنّي الرفع على« أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي ثُمَّ هو يدركُه الموت، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعـل المجـزوم وفاعله»[3]، وعلى هذا حَمَلَ يونسُ قَوْلَ الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزِلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[4]

برفع (تنزلون)، فالمراد أو أنتم تنزلون.[5]

2.3 النعت:

1.2.3 النعت السببيّ:

يتبع النعت السببيّ منعوته في الإعراب إن كـان مـشتقّاً أو شـبيها بالمـشتقّ (كالمنسوب، واسم التفضيل، أو ذو بمعنى صاحب، وغيرها)[6]، أمّا إن كان جامداً فقد جاء فيه استعمالان: الإتباع والقطع، وهذا هو وجه الوصل والفصل فـي هـذه المسألة. وذكر سيبويه أنّ قطعه أشيع من إتباعه، قال:« وتقول: مررت برجلٍ سواءٌ أبوه وأمّه، إذا كنت تريد أنَّه عَدْلٌ...وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يجرُّون هذا كما يَجُرُّون مررت برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُهُ »[7] وقال أيضا:« ومنهم من يَجُرُّه وهم قليل»[8] ثم ذكر في موضع آخر أنّ الرفعَ فيه وَجْهُ الكلام.[9]

والسبب هو أنّ هذه الألفاظ جامدة لا تَرْفَعُ ما بعدها كما ترفع المشتقّاتُ ما بعدها، ولذلك حَسُن فيها أن تُقطَع وتُرْفَع على الابتداء والخبر.[10]

---

(1) النساء 100

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 336/3، ابن جنّي، المحتَسَب 195/1، وهي قراءة النخعي وطلحة بن مصرّف.

(3) انظر: أبو حيّان، البحر 336/3

(4) انظر: الأعشى، ميمون بن قيس،(1983م)، **ديوانه**، شرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، ط7، بيروت: مؤسّسة الرسالة 113، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 51/3، وانظر: البغداديّ، خزانة الأدب 552/8

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 336/3

(6) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي 199/1

(7) سيبويه، الكتاب 27/2

(8) سيبويه، الكتاب 28/2

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 26/2

(10) انظر: سيبويه، الكتاب 29/2،28، ابن السرّاج، الأصول 28/2

والأرجح أنّ التحوّل في هذه المسألة كان من القطع والاستئناف في مثل: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه، وبحيّةٍ ذراعٌ طولها إلى الوصل والإتباع، نحو: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، وبِحيَّةٍ ذِراعٍ طولها؛ لشيوع القطع في مثل هذه المسألة، وقوّته في القياس. وممّا سوّغَ هذا التحوّل أنّ الأغلب في الاستعمال هو إتباع النعت منعوتَه لِشدّة اتّصالهما، فَحُمِلتْ هذه المسألة على سائر مسائل النعت. يُزاد على ذلك أنّ الإتباع فيه مشاكلة في الحركات بين النعت والمنعوت، وهو أخَفُّ من مخالفتها في حال القطع. وذهب بعض النحاة إلى أن تأويل الجامد بمشتق ممّا قوّى الإتباع في هذه المسألة، نحو:

وليلٍ يقولُ الناسُ من ظُلُماتِهِ   سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وَعُورُها
كأنّ لنا منه بيوتاً حصينةً   مُسوحاً أعاليها وساجاً ستورُها[1]

قال الرضيّ:« أي سوداً أعاليها، وكثيفاً ستورها »[2].

2.2.3 قطع النعوت:

تعاقب الوصل والفصل على النعوت إذا تكرّرت، وهو ما رآه النحاةُ جوازاً لإتباعها ولقطعها على شروط ذكروها[3]. ويكون القطع إمّا على الرفع أو على النصب، وقدّر النحاة مبتدأً في القطع على الرفع، وفعلاً في القطع على النصب يفيد المدح أو الذمّ أو الاختصاص، وما شابه ذلك. قال ابن هشام:« وحقيقة القطع: أن يُجعل النعتُ خبراً أو مفعولاً لفعل»[4].ومن شواهد هذه المسألة قول الخِرنِق:

لا يَبْعَدَنْ قومي الّذين هُمُ   سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلين بكلّ معتَرَكٍ   والطيِّبونَ معاقدَ الأُزْرِ [5]

---

(1) انظر: الأعشى، ديوانه 423. والبيتان منسوبان لمضرّس بن ربعي الأسديّ في الحماسة الشجرية 710، وروايتهما في المصدرين المذكورين برفع (مسوح)، و(ساج)، وانظر: البغداديّ ، خزانة الأدب 18/5

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 306/1

(3) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 314/3- 318، ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 316/1، الأزهريّ، شرح التصريح 116/2

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، 318/3

(5) انظر: الخرنق، بنت بدر،(1990م)، **ديوانها**، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق: يسري عبدالغني عبدالله، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 43، ويروى(النازلون) بالرفع والنصب في بعض المصادر، وهو من شواهد سيبويه 64/2، وانظر: البغداديّ، الخزانة 41/5.

بنصب(النازلين)، قطعاً على النصب، ورُويَ بالرفع(النــازلون) علـــى الإتبـــاع والوصل. وقال أميّة بن أبي عائذ الهذليّ:

ويأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ   وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَعالي[1]

بنصب(شعثاً) قطعاً وفصلاً، وجاء في بعض رواياته بـــالجرِّ إتباعـــاً ووصــــلاً. وظاهر قول سيبويه أنّ الإتباع أكثر من غيره في كلام العـــرب[2]، وممّـــا حَمَـــل الاستعمال على التحوّل نحو القطع هو طول التراكيب أحياناً، يتبيّن ذلك في كثير من شواهد هذه المسألة، ومنها قول ذي الرمّة:

لقد حملتْ قيسُ بنُ عَيْلان حَرْبَها   على مُسْتَقِــلٍّ للنوائـــبِ والحـــرْبِ
أخاها إذا كانتْ عضاضاً سَما لَها   على كلّ حَالٍ من ذَلُولٍ ومن صَعْبِ[3]

بقطع(أخاها) نصباً على المدح.

وقد لمس كثير من المتقدّمين ما بين الطول والقطع من رباط، وقالوا: إنّ العرب إذا تطاول التتابع في كلامها خرجت من وجه إعرابيّ إلى وجـــه، يقـــول الفـــرّاء: « والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بغرض المدح، فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجـــدّد غير متْبَع لأوّل الكلام»[4]، وقال ابن جنّي:« فكلّما اختلفت الجمل كان الكلام أفـــانين وضروباً فكان أبلغ منه إذا أُلْزِم شرحاً واحداً»[5]. يزاد على ذلك التفريغ الانفعـــاليّ مع القطع المتمثّل بالنصب على المدح أو الشتم أو غيره.

ولا أرى أنّ الأمر هنا خروج من دلالة إلى أخرى بما يُخـــرِج المـــسألة عـــن التحوّل، وذلك لأنّ المعاني الانفعاليّة المشار إليها تتحقّق بالإتباع دون القطع بالنصب

---

(1) انظر: الهذليّون،(1995م)، **ديوان الهذليّين**، ط2، القاهرة: دار الكتب المصريّة 184/2، وهو من شواهد سيبويه 66/2، واستشهد به في موضع آخر399/1 على جر(شُعثٍ)وروايته في الديوان:

له نسوةٌ عاطِلات الصدور   وعوجٌ مراضيعُ مثل السعالي

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 62/2

(3) انظر ذو الرمّة، محلقات ديوانه 1847، 1848، وانظر أيضا: السكّريّ (1988م)، **شعر الأخطل**(أبو مالك، غياث بن غوث التغلبيّ)، رواية أبي جعفر محمّد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة 43، 44، وروايتهما في الديوانين برفع (أخاها)، واختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه 65/2

(4) الفرّاء، معاني القرآن 105/1

(5) ابن جنّي، المحتَسَب 198/2

في كثير من الشواهد، وما رواية بعض الشواهد السابقة على الوجهين(القطع والإتباع) إلاّ دليل على ذلك. وممّا يزيد ذلك وضوحاً ما رواه سيبويه من شواهد رواها على الإتباع فقط دون القطع بالنصب على المدح وغيره، مع أنّ المدح والشتم فيها ظاهرٌ لا يخفى، كقول مالك بن خويلد الخناعيّ:

يا ميُّ لا يُعْجِــزُ الأيّامَ ذو حِيَدٍ في حَوْمةِ الموتِ رَزّامٌ وفَرّاسُ

يحمي الصريمةَ أُحْدان الرجالِ له صَيْدٌ ومُجْتَــرِئٌ بالليــلِ هَمَّاسُ[1]

وأوضح منه قول الشاعر:

فتى الناسِ لا يَخفى عليهم مكانُهُ وضِرغامةٌ إنْ هَمَّ بالحربِ أَوْقَعا[2]

وكذلك قول الآخر:

إذا لقيَ الأعداءَ كان خَلاتَهم وكلبٌ على الأدنَيْنَ والجارِ نابحٌ[3]

فلا يخفى المدح بِ(مجترئٍ) في البيت الأوّل،(وضرغامةٍ) في البيت التالي لــه، ولا الذمّ بِ(كلب) في البيت الأخير، ولكنّها جاءت جميعاً على الإتباع، والمدح والذمّ متحقّق فيها دون أن يخرجها قائلوها منصوبةً على المدح أو الشتم، وهو وجه جائز فيها.

وثمّة وجه آخر يلوح فيها، وأراه ملازماً القطعَ بالنصب مدحاً أو ذمّاً، وهــو أنّ القطع بالنصب تعبير شعوريّ وموقف من المتكلم، لا سيّما إذا جاءت هذه الحــالات في مقام خطابيّ تَواصُليّ، فيزيد المتكلم على ما في الصفة مــن مــدح أو ذمّ بهــذا التفريغ الانفعاليّ الّذي يستوعبه النصب. وهو ما يراه فاضــل الــسامرّائيّ إثــارةً للانتباه[4].

وذهب بعضهم إلى أنّ غرض القطع إلى الرفع المدح أيضاً، قال أبو حيّان فــي قــــول الله تعــــالى﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ .... ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ﴾[5]،« فيكون صفة مقطوعة للمــدح، ويؤيِّــده قــراءة أُبــي عبــدالله

---

(1) انظر: ديوان الهذليّين 4/3، على اختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه 67/2، 68

(2) من شواهد سيبويه 2/ 68، وهو غير منسوب ، وانظر: لسان العرب 375/12 (ضرغم)

(3) من شواهد سيبويه 2/ 68، وهو غير منسوب.

(4) انظر: السامرّائيّ، فاضل، (1987م)، **معاني النحو**، د.ط، بغداد: جامعة بغداد- بيت الحكمة، 9/1، 187/2

(5) التوبة 111، 112

والأعمش(التائبين) بالياء، إلى(والحافظين) نصباً على المدح»[1]، وتأييد قراءة الرفع بقراءة النصب في الدلالة على المدح مؤدّاه أنّ الرفع لا يخلو من معنى المدح الّذي في النصب. وذهب الأعلم الشنتمريّ إلى أنّ قطع الصفة بالرفع في بعض الشواهد هو لقصد معنى المدح والثناء، ولو نُصِبَ على هذا المعنى لكان حسناً.[2]

ويُستَخلَص ممّا تقدّم أنّ الفرق بين إتباع الصفات من جهة وقطعها رفعاً أو نصباً من جهة ثانية إنّما هو فرقٌ استعماليّ لا دِلاليّ، يؤيِّد ذلك ما ذكره فاضل السامرّائيّ من أنّ ظاهرة القطع تلاشت من الاستعمال في العصور المتأخرة على الرغم من جميل دلالتها.[3]

ويذهب البطليوسي- مستنداً إلى سيبويه[4]- إلى أنّ الموجب لقطع الصفات شيئان: أحدهما: أن يكون الموصوف غنيّاً عن الصفة بشهرته عند المخاطب، والثاني: أن يكون في الصفة معنى يُمْدَح به أو يُذَمّ.[5]

ويبدو لي أنّ ما ذكره- على دقّة نَظَرِه- هو إلى تسويغ القطع أقرب منه إلى موجبه، لأنّ كثيراً من الشواهد الّتي جرى فيها القطع رُوِيَ فيها الإتباع، فلا يستقيم وجوب القطع هنا، وعدم وجوبه هناك، ولكنّه التحوّل الاستعماليّ من الإتباع إلى القطع فيما أرى.

3.3 البدل:

الوصلُ في البدل أنْ يَتْبَعَ البدلُ المُبدَلَ منه في إعرابه؛ لأنّ التركيب يصبح بذلك تركيباً واحداً متّصِلاً. والفصلُ أنْ يُقْطَعَ البدلُ عن المُبْدَل منه إعرابيّاً ويُستَأنَفَ. ويجوز قطعُ البدل إلى الرفع إذا كان عدداً يفي بعدّة ما أُبْدِل منه، نحو: لقيت من القوم ثلاثةً: زيداً وعمراً وخالداً، على البدل أو قطعاً بالرفع. وحملوا على ذلك ما وقع لفظ الجمع فيه على الاثنين، نحو قول النابغة:

---

(1) أبو حيّان، البحر 103/5، 104

(2) انظر: الشنتمريّ، تحصيل عين الذهب 256

(3) انظر: السامرّائيّ، فاضل، معاني النحو 9/1، 187/2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 65/2، 66

(5) انظر: البطليوسيّ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجيّ 83

تَوَهّمتُ آياتٍ لها فَعَرفْتُــها   لستَّة أعــوامٍ وذا العــامُ سابعُ

رمادٌ ككُحل العينِ لأياً أبينُه   وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الحوضِ أثْلَمُ خاشعُ[1]

فإنّه رُوي برفع(رماد، ونؤي) ونصبهما.[2]

وإذا تبعَ البدلَ ما يصلح أن يكون خبراً عنه فإنّ كثيراً من العــرب يميــل إلــى قطعه، قال سيبويه:« تقول: رأيت متاعَك بعضُه فوقَ بعض، إذا جعلت فوقــاً فــي موضع الاسم المبني عليه المبتدأ، وجعلت الأوّل مبتدأ ... وإن شئت قلــت: رأيــت متاعَك بعضَه أحسنَ من بعض ... فوصلته إلى مفعولين لأنّك أبــدلت ... والرفــع أَعْرَفُ ... وإن نصبت فهو عربيّ جيّد»[3].

ومن شواهد الرفع قوله تعالى﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَـرَى ٱلَّذِيـنَ كَذَبُـواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُـم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[4]، ومن شواهد النصب على البدل قول العرب: خلق الله الزرافــةَ يــديْها أطولَ من رجليْها[5]. وذكر ابن يعيش أنّ قول عبدة بن الطبيب:

فما كان قيسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ   ولكنّه بُنيان قومٍ تَهَدّما [6]

يُنشَد على وجهيْن: برفع(هُلك) خبراً ل(هلكه) على القطع، ونصبه خبراً لكــانَ على إبدال (هلكه) من قيس إتباعاً(أي على الوصل).

وقول سيبويه إنّ الرفع أعرف، وقوله أكثر في موضع آخر[7]، إنّما يــدلُّ علــى سيادة استعمال القطع في كثير من البيئات اللغويّة العربيّة، ولكنّ هذا لا يقطع باتّجاه التحوّل إن كان من الإتباع(الوصل) إلى القطع والاستئناف، أو العكــس. وإن كــان يبدو أنّ القطع بالرفع سمة البيئات البدويَّة، كما أنّه أقرب إلى أن يكون هو الأقــدم،

---

(1) انظر: النابغة، ديوانه 30، الأوّل منهما من شواهد سيبويه، الكتاب 86/2

(2) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي 292/1

(3) سيبويه، الكتاب 155/1

(4) الزمر 60

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 155/1، ابن يعيش، شرح المفصّل 64/3

(6) انظر: ابن الطبيب، عبدة،(1971م)، **شعره**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، بغداد: دار التربية، ص 88، المرزوقي،أحمد بن محمّد، 421هـ،(1991م)، **شرح ديوان الحماسة**، نشره: أحمد أمين، عبدالسلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل 792(برفع هُلك ونصبه). وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 156/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 156/1

أي الأصل، قياساً عل مسائل مشابهة سبقت الإشارة إليها[1]. ولم يظهر لي فرق في المعنى بين الإتباع والقطع غير ما ذكرت من تقوية التركيب في حال القطع والاستئناف.

وقد سرى هذا التحوّل في غير ما تقدّم من تراكيب البدل، إذ أورد سيبويه قوله تعالى﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2]،على أنّها من هذا القبيل، وذلك بالنظر إلى قراءة الجرّ في(فئةٍ)[3]. وقرأ بعضهم(فئةً)[4] بالنصب على القطع، بتقدير أمدحُ فئةً وأذمُّ أخرى، وهو ما يؤيِّد التحوّل نحو القطع بالرفع أو بالنصب على السواء. وهناك شواهد كثيرة من القراءات القرآنية على مثل هذا القطع رفعاً ونصباً.[5]

4.3 الاستثناء:

قسّم النحاة الاستثناء إلى أربعة أشكال تركيبيّة رئيسة، خرج واحد منها من الاستثناء إلى الحصر في غياب عنصر المستثنى منه، فبقيت ثلاثة أشكال، هي:

1. الاستثناء التامّ الموجَب. 2. الاستثناء التامّ المنفيّ. 3. الاستثناء المنقطع.

وعلى الرغم من هذا التقسيم الدقيق إلاّ أنّ إعراب المستثنى لم يستقرّ على حال. ففي كلّ حالة من الحالات الثلاث المذكورة وُجِدَ أنّ المستثنى يتجاذبه إعرابيّاً النصبُ والرفعُ، مع أنّ جمهور النحاة حاول جاهداً إحكام قاعدة النصب في الحالتين الأولى والثالثة، لكنّ هذا الجهد لم يصمد أمام شواهد استعماليّة مواثل لا يُغني فيها التقدير والتأويل شيئا. وتبيّن لي أنّ تَنَقُّلَ الاستعمال وصلاً وفصلاً هو الكامن وراء حالات المستثنى الإعرابيّة، وعلى هَدْيِه تسير التحوّلات الإعرابيّة، كما سيتّضح فيما يأتي:

---

(1) انظر: المخزوميّ، مهديّ،(2002م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.ط، أبو ظبي: إصدارات المجمع الثقافيّ 370

(2) آل عمران 13

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 314/1، أبو حيّان، البحر 393/2، وهي قراءة مجاهد والحسن.

(4) انظر: أبو حيّان، البحر 394/2، ابن خالويه، القراءات الشاذّة 19، وهي قراءة ابن السميفع، وابن أبي عبلة.

(5) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 314/1، الزمخشريّ، الكشّاف 177/4، 272، الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي 379

1.4.3 الاستثناء التامُّ الموجَب:

أوجب جمهور النحاة نصب المستثنى في هذه الحالة، لكنّ بعضهم ذهب إلى أنّ النصبَ جائز غالب لا واجب، وأجاز الرفع[(1)]، قال ابن مالك:« ولا يعـرف أكثـر المتأخّرين من البصريّين في هذا النوع إلاّ النصب، وقـد أغفلـوا وُرودَهُ مرفوعـاً بالابتداء ثابت الخبر محذوفه، فمن الثابت الخبر ما جاء في الحديث:(أَحْرَمُوا كلّهـم إلاّ أبو قتادة لم يُحْرِم)[(2)]... ونظيره من كتاب الله تعالى﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ﴾[(3)]، برفع (امرأتك)[(4)]، ولا يَصِحُّ أن تجعل(امرأتك) بدلاً من(أحد)؛ لأنّها لـم تَـسْرِ معـه فيتـضمنها ضـمير المخاطبين، ودلّ على أنّها لم تَسْرِ معه قراءة النصب، فإنّها أخرجتها من أهلـه»[(5)]. وكان ابن مالك قد أورد في بداية حديثه عن المسألة قول الرسول @ :(كـلّ أُمَّتـي معافىً إلاّ المُجاهِرون)[(6)]، وأردف ذلك ببضعة أحاديث شواهد على هـذه المـسألة، وذكر أنّ الفرّاء حمل على ذلك قراءة بعـضهم قولَـه تعـالى:﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[(7)]، برفع(قليل)[(8)]. وأورد أبو حيّان أنّ الرفع لغة، ونُقِل عن ابن عصفور أنّ النصب في هذا أفصح من الرفع.[(9)]

ويبدو أنّ الرفع إنّما هو حالة فصل وقطع؛ لأنّ في ذلك تأكيداً وتقوية للكلام، وقد ألمحَ الكوفيّون إلى ذلك في أحد مذاهبهم[(10)]، فالنصب على الاستثناء لا يقطع ما بين المستثنى والمستثنى منه من علاقة جزء بكلّ، بل يُخرِج الجزء من الكلّ من حيـث

---

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 255/2(شرح المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد)

(2) البخاريّ، محمّد بن إسماعيل،(د.ت)، **صحيح البخاريّ**، د.ط، دار إحياء التراث العربيّ. 499/4، كتاب جزاء الصيد، حديث رقم 1803، وروايته بالنصب(أبا قتادة).

(3) هود 81

(4) انظر: أبو حيّان، البحر 248/5، ابن الجزريّ، النشر 290/2، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وغيرهم.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح 96، وأورد أبو حيّان (البحرالمحيط 248/5):« إذا استُثنِيَت المرأة من أحد وجب أن تكون المرأة أُبيحَ لها الالتفات»، وهو ما يؤيّد نظر ابن مالك في هذه المسألة.

(6) البخاريّ، صحيح البخاريّ 108/12، كتاب الأدب، رقم 5930، بنصب المجاهرين، وهو في مجمع الزوائد للهيثميّ 314/10، بالرفع

(7) البقرة 249

(8) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 166/1، وانظر: أبو حيّان، البحر 266/2، ابن خالويه، القراءات الشاذّة 15، والرفع قراءة ابن مسعود، وأبيّ، والأعمش

(9) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 348/1

(10) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 348/1 (حاشية يس العليميّ)

الحكم الوارد في مُستهَلِّ الجملة، في حين أنّ الرفع يقطع هذه العلاقة مـن خـلال استقلال المستثنى بنفسه، فيُخرِجُه من حيث الحكم ومن حيث علاقته بالمستثنى منه، وقد تأتّى للمستثنى في ذلك أن يكون له خبر كما جاء في بعض الشواهد إمعاناً فـي القطع. ويبدو أنّ التحوّل نحو الوصل ساد على الفصل في هذا النوع من الاسـتثناء، وهو المستفاد من إشارة ابن عصفور السابقة من حيث فصاحة النصب نظـراً إلـى شيوعه وقلّة الرفع.

وثمّة إشارات تفيد بأنّ الرفع كان الحالة السائدة في الاستثناء قديماً، من جهة أنّ استحداث وظيفة إعرابيّة للأداة(وهي إلاّ هنا) إنّما يأتي في مرحلة لاحقـة لمرحلـة سابقة، تكون الأداة فيها تؤدّي جانباً وظيفيّاً دون أثر حركيّ[1]. وهو نَظَرٌ إن صـحّ فإنّه يومئ إلى تحوُّلِ الاستثناء برمّته من حالة الفصل إلى حالة الوصـل، وتكـون شواهد الرفع على ذلك بقايا شاهدة على تلك الحقبة من الفصل.

2.4.3 الاستثناء التامّ المنفي:

تعاقب الرفع والنصب على المستثنى في هذا القسم، وحمل النحاة الرفع هنا على البدل، ولست موافقاً لهم في ذلك؛ لأنّ المقام ليس مقام إبدال، وإنّما دفعهم إلى القول بالبدل الصناعة النحويّة الّتي تبحث عن عامل يفَسِّر الحركة، وتُوجَّه عليه.

وقد اعترض ثعلب على قولهم بالبدل من جهة أنّ مـا قبـل إلاّ ومـا بعـدها متخالفان، فلا يستقيم إبدال أحدهما من الآخر[2]، وممّا يضعف البـدل أيـضاً عـدم وجود ضمير رابط بين البدل والمُبدَل منه الّذي هو بعض من كلّ على مـذهبهم[3]. ولم أعثر على شاهد واحد يؤكّد مسألة الإبدال بين المستثنى والمستثنى منـه، لكـنّ جملة الشواهد المذكورة في هذه المسألة تتّفق فيها حركةُ المستثنى منه والمـستثنى على الرفع في الأغلب، زيادةً على أنّ المستثنى جزءٌ من المستثنى منه، ممّا قـادهم إلى القول بالبدل، حتى إنّ الشواهد الّتي جاء المستثنى منه فيها مجروراً بحرف جرٍّ

---

(1) انظر: الراجحيّ، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة 184، 185

(2) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح 349/1

(3) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح 350/1

وَجَّهوا الإعراب فيها على البدل، على موضع المجرور، من غير النظر إلى حركته الّتي هو عليها في الواقع، وقالوا:«إذا تعذّر البدل على اللفظ أُبدِل على الموضع، نحو: لا إلهَ إلاّ اللهُ»[1].

والرفع الّذي عدّه النحاة إتباعاً على البدل في المستثنى أَرْجَحُ من النصب، وإنْ وُصِف النصبُ بأنّه عربيٌّ جيِّد. قال مكيٌّ عند قوله تعالى﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡۖ ﴾[2]:«قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء... وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في(فعلوه) وهو وجه الكلام(أي الرفع)، وعليه الأصول، لأنّ الثاني يغني عن الأوّل»[3]، وفي قوله تعالى﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾[4] قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، وباقي السبعة بالنصب.[5]

وحينما أقحموا البدل في الاستثناء لم نظفر بإعراب مقنع لكلمة الحق(لا إلهَ إلاّ اللهُ) يبيّن وجه رفع لفظ الجلالة، وممّا ذكروه في إعرابه أنّه بدل من اسم(لا) على الموضع من لا واسمها، أو من موضع اسمها فقط، وجعله بعضهم بدلاً من الضمير المستتر في خبر لا المقدّر[6]. وكلّ هذه الأعاريب لا طائل تحتها، وهي تبحث فقط عن وجهٍ يُسَوِّغُ حركة الرفع. والقول نفسه في قوله تعالى﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾[7]، فالزمخشريّ يجعل لفظ الجلالة بدلاً من(مَنْ) الموصولة، وهو عنده استثناء منقطع[8]، على لغة بني تميم في رفعهم المنقطع، وخالفه بعض العلماء ذاهباً إلى أنّ الاستثناء متّصل[9]، ومبعث الخلاف استقامة وجه البدل في الآية؛ لأنّ رفع المنقطع على لغة بني تميم مرجوح عند النحاة، وذهب ابن

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك 257/2، 258

(2) النساء 66

(3) القيسيَ، الكشف 392/1

(4) هود 81، وانظر: أبو حيّان، البحر 248/5، ابن الجزريّ، النشر 290/2

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 248/5

(6) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 257/2، 258 (حاشية الشارح محمد محيي الدين عبدالحميد)

(7) النمل 65

(8) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 156/3

(9) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 264/2، 265(حواشي الشارح محمد محيي الدين عبدالحميد)

هشام إلى أن(مَن) مفعول به و(الغيب) بدل اشتمال، والأسلوب حصر وليس استثناء، وردّ عليه شارح التوضيح بخلوّ الاشتمال من ضمير يعود على المُبدَل منه.[1]

وما أغنى أسلوب الاستثناء عن هذه التقديرات والتأويلات لو لم يُقحَم البدل فيـــه. أما ما تبيّن لي في هذه المسألة فهو أنّ الرفع فيها إنّما هو على قطع المستثنى مـــن المستثنى منه، وممّا يقويّ هذا القطع هو النفي في مستهَلِّ التركيب؛ لأنّ ما بعــد إلاّ يناقض حُكماً ما قبلها، فتحقق هذا بالقطع الّذي يُخرِج المستثنى من دائرة المـــستثنى منه إخراجاً قطعيّاً، وهو ما يظهر جليّاً في رفع لفظ الجلالة في كلمة(لا إلهَ إلاّ اللهُ)، إذ يستقلُّ لفظ الجلالة ويخرج خروجاً قطعيّاً ممّا قبله، في حين أنّ النصب يُخرجُــه من جهة الحكم، لكنّه ليس في قوّة الرفع من حيث القطع والجزم، فبـــالرفع ليـــست هناك مساواة بين المستثنى والمستثنى منه، في حين أنّ النصب لا يمنع مـــن هـــذه المساواة سوى ما يخرج بالاستثناء.

وهذا النوع من الاستثناء هو مظنّة الرفع لِما قدّمتُ، لذلك ذكر النحاة أنّه راجـــح على النصب، ويبدو أنّ حالة الرفع هنا هي الأساس، أمّا مَن تحوّل إلى النصب فـــي مثل هذا الأسلوب- وهو تحوّل غير مطلَق- إنّما تحوّل في الحالات الّتي يستقيم فيها اتصال الاستثناء، أي يكون من الممكن جَعْل المستثنى في دائرة المستثنى منه أو من جنسه[2]، قال سيبويه:« حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً، أنّ بعض العرب الموثوقَ بعربيّته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً، وعلى هذا: ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، فينصب زيداً على غير رأيت، وذلك أنّك لم تجعل الآخر بـــدلاً مـــن الأوّل ولكنّك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأوّل..»[3]، وحديث سيبويه عن الانقطاع هنا، إنّما هو من جهة أنّه ليس بدلاً من الأوّل فلا إتباع فيه، وهو نظرٌ مبنيٌّ علـــى الحركة الإعرابيّة، وقولي باتّصاله هنا إنّما هو من جهة أنّ المـــستثنى صـــالح لأن يكون من جنس المستثنى منه، أو يصلح لأن يكون فرداً من أفراده مُساوياً لهم، فزيد في المثال واحد من الجماعة الّتي تشير إليها كلمة أحد، لكنّه أُخرِج واستُثْنِيَ بالحكم

---

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 264/2، 265

(2) يمكن تمثيل هذه الفكرة على النحو: ما دعوت فتىً إلاّ عليٌّ: لا فتى إلا عليّ. أما: ما دعوتُ فتى إلاّ عليّاً: عليّ من جنس الفتيان لكنني لم أدعُ إلاّ إيّاه.

(3) سيبويه، الكتاب 319/2

الّذي جاء في جملة الاستثناء، وهو المرور والرؤية في الأمثلة، في حين أنَّه لو جاء بالرفع لكان الاستثناء إخراجاً كُليّا له، وتبرئة له ممّا قبله، حتى كأنّــه لــيس مــن جنسهم. والقول نفسه في الآية المذكورة آنفاً، فعلى حسب ما قرّره النحاة من قواعد في الاستثناء، كان الأَوْلى أن يكون لفظ الجلالة منصوباً؛ لأنّــه اســتثناء منقطــع، والوجه الراجح في المنقطع هو النصب، غيرَ أنّ الآية لم تَرِدْ إلاّ برفع لفظ الجلالة، وحين قال الزمخشريّ إنّ الاستثناء منقطع مع الرفع ثارت ثائرة النحاة عليــه؛ لأنّ القطع- على معناه عندهم- مع الرفع وجه مرجوح لا يستقيم حمل القــرآن عليــه، والراجح عندهم مع القطع هو النصب، وفزعوا إلى التقدير والتأويل، وما أرى قــوة وجه الرفع إلاّ من قبيل قطع المستثنى عمّا قبله.

3.4.3 الاستثناء المنقطع:

وهو الاستثناء الّذي يخالف فيه جنس المستثنى جنس المستثنى منه، وقد حــرص النحاة على أن تطّرد القاعدة فيه، ولكن الاستعمال اتّسع علــى القاعــدة، فرجّحــوا النصب فيه، وهو لغة أهل الحجاز، والمرجوح الرفع المنسوب إلى تميم.[1]

قال سيبويه:« هذا باب ما يُختار فيه النصب؛ لأنّ الآخر ليس مــن نــوع الأوّل، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاّ حمــاراً ... وأمّــا بنــو تمــيم فيقولون: لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ»[2]، وممّا جاء فيها على الرفع قول النابغة الذبيانيّ:

وقفتُ فيها أُصَيلاناً أُسائلها عَيَّتْ جواباً وما بالربْــعِ من أَحَدِ
إلاّ أواريُّ لأْياً مــا أُبيِّــنُها والنؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ[3]

وقول جِران العَوْد النُمَيْريّ:

وبلدةٍ ليس بها أنيــسُ
إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ [4]

---

(1) انظر: عبدالتوّاب، بحوث ومقالات 154، إذ خالف عبدالتوّاب النحاة في أنّ الرفع ليس لتميم وحدها، بل تعدّاها إلى قبائل أخرى.

(2) سيبويه، الكتاب 319/2

(3) انظر: النابغة، ديوانه 14، 15، والرواية فيه بنصب (الأواريَّ). وهو من شواهد سيبويه 321/2

(4) انظر: ابن حبيب، محمد،(1982م)، **ديوان جران العود النمَيْريّ**، رواية أبي سعيد، الحسن بن الحسين السكّريّ، تحقيق: حمّودي القيسيّ، ط1، العراق: منشورات وزراة الثقافة، ص 97، وهو من شواهد سيبويه 322/2

ومن شواهد النصب قوله تعالى﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾[1]، وقوله تعالى﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[2]، وقول النابغة:

حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَويّةٍ ولا علمَ إلاّ حُسْنَ ظنٍّ بصاحبِ [3]

قال سيبويه بعد هذه الشواهد المنصوبة:« وأمّا بنو تميم فيرفعون هذا كلَّه، يجعلون اتِّباعَ الظَّنِ علمهم، وحسن الظَّنِ علمه»[4]، ومراده أنّهم يرفعون على البدل.

وأرى أنّ هذا ممّا ينسحب عليه الوصل والفصل، فالأصل في هذا الرفعُ؛ لأنّ المستثنى منقطع أصلاً عمّا قبله من جهة الجنس والنوع، فيتّفق القطع بالرفع مع القطع المتأصّل بالجنس، وهو ما يُحمَل عليه شواهد الرفع. أمّا النصب فهو تحوّلٌ من القطع إلى الوصل حتّى كأنّ المستثنى جزءٌ من المستثنى منه، وهو ما يجعل عبارة سيبويه السابقة تصدق على مَن ينصب وليس على مَن يرفع، وقد قال ما قال لأنّ منطلقه البدل. ومن هنا فإنّي أتّفق مع ما خلص إليه عبده الراجحيّ من أنّ لهجة الحجاز في هذه الظاهرة تُعَدُّ طوراً عن لهجة بني تميم[5]، ولكنّني لا أوافقه في المقدِّمة الّتي بنى عليها هذه النتيجة؛ لأنّه انطلق ممّا انطلق منه النحاة من أنّ الحجاز راعوا تخالف ما قبل إلاّ وما بعدها في الجنس، فقطعوا بالنصب، والّذي أراه أنّهم وصلوا بالنصب. ويرى عفيف دمشقيّة في هذه المسألة أنّ نصب الحجازيّين غير آتٍ من أنّهم« كرهوا أن يبدلوا المستثنى من المستثنى منه؛ لأنّه ليس من جنسه، بل إنّهم التزموا وجهاً واحداً من الوجهين اللذين تسمح بهما بنية اللغة في الاستثناء»[6]، وهو قول صائب، لكنّه ينطبق على الحال بعدما تم التحوّل، وأصبح مسألة تداول ولغة، دون أن يكون قوله مُفَسِّراً هاتين البِنْيَتَيْنِ.

---

(1) النساء 157

(2) الليل 19، 20

(3) انظر: النابغة، ديوانه41، ورواية الديوان برفع (حُسْن). وهو من شواهد سيبويه 322/2

(4) سيبويه، الكتاب 322/2

(5) الراجحي، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية 184، 185

(6) دمشقيّة، عفيف،(1978م)، **المنطلقات التأسيسيّة والفنيّة إلى النحو العربيّ**، ط1، بيروت: معهد الإنماء العربيّ 43

5.3 التوكيد:

من الاستعمالات الّتي كان الوصل والفصل يوجّه التحوّل فيها بعض تراكيب التوكيد، مثل قوله تعالى﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[1]، فقد جاءت كلمة(كلّه) بالرفع والنصب[2]، فالنصب على تأكيد كلمة(الأمر) قبلها تأكيداً مباشراً في تركيب واحد متصل، أمّا الرفع فهو على قطع التوكيد عن المؤَكّد وبنائه مع ما بعده، فيصبح التركيب جملتين متداخلتين، فالأمر اسم إنّ، وجملة(كلّه لله) الخبر، ولعلّ في القطع فضل توكيد على الوصل، سمّاه بعض الدارسين توكيداً بالتعدد والاستطالة[3]، ومن غير الواضح إلى أيّة كفَّة كان يتَّجه التحوّل.

6.3 ضمير الفصل:

ضمير الفصل هو الضمير المنفصل الّذي يقع بين المبتدأ وخبره، وما في حكمهما، نحو إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظنّ وأخواتها، وذكر النحاة له قواعد وشروطاً كثيرة ليس هنا محلّ تفصيلها. وهو ضمير يؤتى به لتأكيد ما قبله، وللفصل بينه وبين ما يتبعه من صفة وغيرها. وسمّاه البصريّون فصلاً لأنّه يفصل بين المبتدأ وخبره، أو ما أصلهما كذلك، ولأنّه أيضا يفصل الصفة عن الخبر، من خلال تعيينه ما بعده على أنّه خبر، فأكثر ما يأتي مع الخبر المعرفة الّذي قد يلتبس مع الصفة، نحو: زيد العاقل، فإذا فصلنا وقلنا: زيدٌ هو العاقل، تَعَيَّنَتْ كلمة العاقل للخبر ليس إلاّ.

وسمّاه الكوفيّون عماداً بالنظر إلى وظيفته في الجملة، إذ إنّه يقوّي الجملة من خلال تأكيد المسنَد إليه، وحصر الخبر في المسند إليه أحياناً.

---

(1) آل عمران 154

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 88/3، الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ(1984م)، **الحجّة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث 90/3، والنصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة أبي عمرو، ويعقوب، واليزيديّ، وغيرهم

(3) انظر: قباوة، فخر الدين،(2003م)، مشكلة العامل النحويّ ونظريّة الاقتضاء، ط1، دمشق: دار الفكر 95

وقد سمّاه بعضهم دعامة لهذا الغرض[1]، وأجمع النحاة على وظيفة التأكيد فيه[2].

واتّخذ هذا الضمير مسارين في الاستعمال: مساراً يَقْطَع به ويَبْني عليه الخبر بعده، ومساراً يؤكّد به ولا يقطع التركيب بل يصل الكلام الّذي قبله بما بعده وصلاً نحويّا(تركيبيّاً)، ومثال الاستعمال الأوّل قوله تعالى﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]، بقراءة الرفع(هم الظالمون)[4]، ومثال الاستعمال الثاني:الآية نفسها بالقراءة المشهورة وهي نصب(الظالمين).

وذكروا أنّ رفع الخبر بهذا الضمير هو الأكثر في كلام العرب[5]، وقال سيبويه: « بلغنا أنّ رؤبة كان يقول: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك»[6]، ونُقِل عن الجرمي:« أنّ الرفع لغة بني تميم، وحُكي عن أبي زيد أنّه سمعهم يقرأون﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٌ﴾[7]»[8]. وجاءت قراءات كثيرة على الرفع، من أشهرها قوله تعالى﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا﴾[9]، برفع(أقلُّ)[10]، قال الزمخشريّ:« من قرأ(أقلَّ) بالنصب فقد جعل(أنا) فصلاً، ومن رفع جعله مبتدأ و(أقلُّ) خبره، والجملة مفعولاً ثانياً»[11]، ومن القراءات الّتي دار حولها جدل واسع بين النحاة قوله تعالى على لسان لوط ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾[12]، برفع(أطهر) ونصبها[13]، ونقل أبو حيّان أنّ سيبويه لَحّن

(1) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 236/1

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 810/3، السيوطيّ، همع الهوامع 236/1، وما بعدها.وانظر: الهيتي، محمّد عبد،(2002م)، الوظيفة السياقيّة لضمير الفصل، الرياض: مركز الملك فيصل، **مجلة الدراسات اللغويّة**، المجلّد4، العدد2، 120، 121.

(3) الزخرف 76

(4) انظر: أبو حيّان، البحر 27/8، ابن خالويه، القراءات الشاذّة 36، وهي قراءة ابن مسعود، وأبي زيد النحويّ

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 112/3، أبو حيّان، التذييل والتكميل 302/2

(6) سيبويه، الكتاب 392/2

(7) المزّمّل 20، وانظر: البحر 27/8وهي قراءة أبي السمّال

(8) أبو حيّان، التذييل والتكميل 303/2

(9) الكهف 39

(10) انظر: أبو حيّان، البحر 129/6، النحّاس، إعراب القرآن 276/2، وهي قراءة عيسى بن عمر

(11) الزمخشريّ، الكشّاف 485/1

(12) هود 78

(13) انظر: أبو حيّان، البحر 247/5، ابن جنّي، المحتَسَب 325/1، المشهورة بالرفع، والنصب قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وآخرين

قراءة النصب« وأنّ أبا عمرو بن العلاء قال: احتبى فيه ابن مروان في لحنه، يعني تَربّع، وَرُوِيت هذه القراءة عن مروان بن الحكم».[1]

وخَرّجوا النصب في هذه القراءة على الحال، وحُجَّة مَن ضعّفها هو أنّ الفصل لا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم بسماع قليل عن العرب.[2]

ومن شواهد الرفع أيضاً قول قيس بن ذَرِيْح:

تُبَكّي على لُبْنى وأنْتَ تَركْتَها وكنتَ عليها بالمَلأ أنْت أقدرُ [3]

وثار خلاف بين النحاة في حكم هذا الضمير إن كان فصلاً وعمل ما قبلـــه بمـــا بعده، هل يبقى على صفته ضميراً منفصلاً أم يتغيّر؟ لقد ذهب معظم النحاة إلى أنّه ينتقل في هذه الحال من ضمير(اسميّ) إلى حرف لا محلّ لـــه مـــن الإعـــراب[4]، وشبهوه بـــ(ما) الزائدة.[5] وما هذا إلا من سطوة القاعدة المعياريّة، لأنّهم لم يجـــدوا له إعراباً إذا لم يكن ما بعده خبراً له، فلجأوا إلى مخرج النقل مـــن الاســـميّة إلـــى الحرفيّة، مع أنه لم يتغيّر في مدلوله، ولا في وظيفته، في واقع الحال.

وما بدا لي في ضمير الفصل أنَّه ما هو إلاّ أثر من آثار عمليّة ذات إطار عـــامّ كانت تُوجِّه الاستعمال اللغويّ، وهي الفصل والوصل في التراكيب، وأنا هنا أخالف النحاة في كيفيّة الفصل به، فهم كما سبق يريدون أنّه فَصَل بين المبتدأ والخبر ومـــا شابههما، أو بين الصفة والخبر، وسيبويه لا يطلـــق عليـــه فـــصلاً إلاّ إذا أُهمِـــل إعرابيّاً[6]، (أي لم يكن ما بعده خبراً له)، ومن ثم يأتي كالحرف الزائد بين المسند والمسند إليه.

وأرى أنّه إنْ رفع ما بعده خبراً له فإنّه يكون بذلك قد قام بوظيفة الفصل؛ لأنّـــه دخل بين المسند والمُسنَد إليه، واتّخذ خبر المسند إليه الأوّل خبراً له؛ ليكـــون هـــو وخبره الّذي دخل عليه خبراً(جملةً) للمسنَد إليه الأوّل بعد أنْ كان المسنَد إليه الأوّل

---

(1) أبو حيّان، البحر 247/5، وانظر: سيبويه، الكتاب 396/2

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 247/5

(3) من شواهد سيبويه، الكتاب 393/2، والبيت ليس في ديوان الشاعر، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 112/3

(4) انظر:السيوطيّ، همع الهوامع 236/1، 137، المراديّ، الجنى الداني 351، النحّاس، مصطفى،(1983م)، ضمير الفصل، قيمه الموقعية وآثاره التركيبية في الجملة الاسمية الأصلية والمنسوخة، الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية، المجلد3، العدد12، ص 40

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 397/2

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 389/2، 390

يصل إلى خبره المفرَد مباشرةً. فهذا هو وجه الفصل عندي في ضمير الفصل، وهو فصل للغايات الّتي ذُكِرت سابقاً من توكيد وتقوية للتركيب بالعماد أو الدعامة بهـذا الضمير الّذي هو تكرار في حقيقته للمبتدأ المتقدِّم.

أمّا إذا لم يكن ما بعده خبراً له وتُرِك الضمير وعاد الخبر إلـى المبتـدأ الأوّل متجاوزاً هذا الضمير وهي حالة الفصل الّتي تحدث عنها سيبويه، فـإنّي أرى فـي الحالة هذه أنّه قد اتّصل التركيب بعضه ببعض، واتّصلَ الخبر مع المسند إليه الأوّل، فهي حالة وصل لا فصل بالنظرة الكليّة للتركيب، وليس بالنظر فقط إلى الـضمير المتبقّي دون خبر. فالنظر فقط إلى هذا الضمير جعلهم يقولون بأنَّه حرف زائـد لا محلّ له من الإعراب، وأنّ وظيفته فقط لفصل الخبر عن المبتدأ. وإذا مـا أرجعنـا النظر فيه، سواء رَفع ما بعده أم لم يرفع، تبيّن لنا أنّ وظيفته ودلالته لا تختلف فـي الحالين، فهو هو سواءٌ أرَفَع أم لم يَرْفَع.

فالّذي جرى بكلّ بساطة- فيما أرى- هو أنّ عقد الخبر عليه كان هو الاستعمالَ السائد في هذا الضمير، وكان يُقطَع به الكلام، ويكون مبتدأً وما بعده خبرٌ له، ولـم يكن في هذا إشكال عند النحاة، لكنّه تحوّل به الاستعمال في بعض البيئات إلى وصل الخبر الّذي بعده بالاسم أو المبتدأ الّذي قبله، وروعي الإعراب بناءً على ذلك، وبقي هذا الضمير على حاله، وعلى وظيفته، لم يتغيّر، لكنّه من غير خبر، ممّا دفع النحاة إلى القول بحرفيّتِه، وبوظيفة الفصل فيه والحالة هذه.

وممّا يدلّ على أنّ الأصل فيه الرفع اقترانه في حالة نصب ما بعـده، وإهمالـه نحويّاً بأدوات لا تقترن معه إلاّ إذا كان في حالة الرفع، غير مُهمَل، مثل دخول لام الابتداء عليه، ومع ذلك يُنْصَب الخبر عَوْداً على المسند إليه المتقدِّم. فقد ذكر سيبويه دخول هذه اللام عليه في حالة نصب ما بعده ليردّ على مَن ذهب إلـى أنّ ضـمير الفصل توكيد، قال:« ويدخل عليهم: إن كان زيدٌ لهـو الظريـفَ، وإن كنّـا لـنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجز أن يدخل عليه اللام»[1]، أي أنّ لام التوكيد لا تقع بين المُؤكَّد والمُؤكِّد(الّذي يسميه صفة). هذا

(1) سيبويه، الكتاب390/2

هو وجه حجة سيبويه بالأمثلة الّتي ذكرها، لكنّهم في الوقت نفسه لم يُفسِّروا دخـــول هذه اللام على ضمير منفصل هو حرف – كما يذهبون- لا محلّ له من الإعراب.

إنّ هذه اللام جاءت مع هذا الضمير في كثير من الشواهد في حالة الرفع، مثـــل ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[1]، وقوله تعالى﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ ﴾[2]، وقولـــه تعالى﴿ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾[3]، وغير ذلك. فلمّا جرى التحوّل إلى النصب فـــي أمثلة سيبويه المتقدِّمة بقيت هذه اللام مع الضمير على حالها، ونُصِب الخبرُ وصْلاً بالمسند إليه الأوّل في التركيب.

7.3 التعليق عن العمل في: ظَنَّ وأخواتها:

ممّا ذكر النحاة في باب ظنّ وأخواتها أنّ لها ثلاثة أحكامٍ:

أحدها: الإعمال، وهو الأصل. والثاني: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومَحـــلاًّ لضعف العامل بتوسطه أو تأخّره، كـــ(زيدٌ ظننتُ قائمٌ). والثالث: التعليـــق، وهـــو إبطال العمل لفظاً لا مَحَلاًّ. وذكروا لذلك شروطاً وأحوالاً كثيرة[4]، واختلفـــوا فـــي العامل إذا تقدّم؛ لأنّه خارج شروط البصريّين، فالبصريّون تمسّكوا بإعمالـــه خلافـــاً للكوفيّين والأخفش[5]. وقد ورد عليهم من الشواهد قول الشاعر:

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقي إنّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ [6]

وقول كعب بن زهير:

أرجو وآملُ أنْ تدنو مودّتُها وما إخالُ لديْنا منكِ تنويلُ [7]

---

(1) هود 87

(2) يوسف 90

(3) الصافات 173

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 54/2، 64

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 65/2

(6) انظر: المرزوقيّ، شرح حماسة أبي تمام 1146، ونُسِب فيها إلى بعض الفزاريّين، وروايته بالنصب: إنّي وجدتُ مِلاكَ الشيمةِ الأدبا. وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع 229/2، ابن هشام، أوضح المسالك 65/2، 67

(7) انظر: ديوان كعب بن زهير 9، والرواية فيه تخلو من موضع الشاهد، وهي: أرجو وآملُ أن يَعْجَلْنَ في أبَدٍ وما لهُنَّ طوالَ الدهرِ تعجيلُ وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع 229/2، ابن هشام، أوضح المسالك 65/2

وقوله:

فَغَبرتُ بعدَهمُ بعَيْشٍ ناصِبٍ   وإِخالُ إنّي لاحقٌ مُسْتَتْبَعُ [(1)]

وذهب البصريّون يتأولون لذلك، فقالوا: إن الشواهد على تقدير لام ابتداء مقدّرة، والأصل:(لملاكُ) و(للدَيْنا)، أو على تقدير ضمير شأن محذوف، والأصل: وجدته، وإخاله. ولا يخفى ما في ذلك من التكلُّف والتعسُّف إرضاءً للقاعدة.

وأرى أنّ هذه المسألة لا تخرج عن الوصل والفصل، فمن يفصل يرفع ما بعد الفعل على أنّه جملة اسميّة مستقلة تكون في مجملها مفعولاً للفعل، وهو ما يوافق التعليق عند النحويّين. ومن ينصب فإنّه يصِل التركيب بعضه ببعض، ويجعل المبتدأ والخبر مفعولين مباشرين للفعل.

ولم يتبيّن لي اتّجاه التحوّل في هذين الاستعمالين وإن كنت أُرَجّح أنه تحوّل من القطع(رفع الاسمين على الابتداء والخبر) إلى الوصل(نصب الاسمين على المفعوليّة) قياساً على ما جرى في ضمير الفصل الّذي سبقت مناقشته.

وممّا يُحمَل على ذلك في الوصل والفصل قوله تعالى﴿ٱلَّذِى جَعَلۡنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ ﴾[(2)]، إذ قرأ الجمهور(سواءٌ) بالرفع على أنّ الجملة من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني، وقرأ حفص والأعمش(سواءً) بالنصب، وارتفع به العاكف، لأنّه مصدر في معنى مستوٍ(اسم فاعل)[(3)]. فمن نصب كانت لغته ممّن تحوّلت إلى مسار الوصل، ومن رفع كانت لغته ممن اتّخذتْ الفصل سبيلاً.

8.3 أيّ الموصولة:

جاء في(أيّ) الموصولة استعمالان إعرابيّان، استعمال يعربها على حسب ما يقتضي العامل قبلها، واستعمال آخر يرفعها مطلقاً. وقد قرأ عامّة الناس قوله تعالى

---

(1) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 229/2، وانظر: الهذليون،ديوانهم 2/1

(2) الحج 25

(3) انظر: أبو حيّان، البحر 362/3، القيسيّ، الكشف 118/2

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1]، بالرفع، وقرأ بعض أهل الكوفة بنصب(أيَّهم)[2]، وقال غسّان بن وعلة:

إذا ما لَقيتَ بَني مالكٍ فَسَلِّم على أيُّهم أفضلُ[3]

بالرفع، واستشهد به البصريّون على بناء أيّ[4].

وذهب سيبويه والجمهور إلى أنّ الرفع حركة بناء ل(أيّ)، وذهب الكوفيّون ومَن تابعهم إلى أنّ الرفع إعراب، والكلمة مبتدأ، والفريقان مجمعان على إعراب أيّ في غير هذا.[5]

وقد فتح مذهب سيبويه والجمهور الباب علـــى تقــديرات وتــأويلات لا طائــل تحتها[6]، ويبدو لي أنّ المسألة من آثار التحوّل وصلاً وفصلاً، فأيّ في كلّ أحوالها السابقة مُعْرَبَة، فمَن نصب أو خفض وصلها بما قبلها من ناصب أو خافض، ومــن رَفع إنّما جعلها مع ما بعدها جملة اسميّة(مبتدأ وخبراً)، وحينئذٍ يدخل العامل علـــى الجملة كلّها. ويمكن توجيه المرفوع بعدها في الحالة الأولى على أنّه صلة لها.

فالنظر إلى المسألة بمنظار الوصل والفصل يُفَسِّر حاليها، ويخرجها مــن جــدل النحاة الّذي كثُر حولها، وكان جُلُّه نابعاً من اعتبارات شكليّة، منطلقة مــن نظريّــة العامل، حتى قالوا ببنائها مع أنّ إعرابها ظاهرٌ. ففي الوصل يُباشِرها العامل وتُعرَب على حسب ما يقتضيه، وفي الفصل تُبْنى مع ما بعدها على الابتداء والخبر، ويباشر العامل الجملة الاسميّة برمّتها. وقد اهتدى الخليل ويونس إلى هذا الوجه، ولامــسه الكوفيّون لكنّ تأويلاتهم وتقديراتهم الخاضعة لنظريّة العامل طمست وجهه[7].

وقد ذكر سيبويه أنّ نصب أيّ كما في قراءة الكوفيّين هو لغة جيّدة[8]، وحكـــى الجرميّ:« خرجت من الخندق- يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكّــة، لــم

---

(1) مريم 69

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 209/6، النحّاس، إعراب القرآن 322/2

(3)انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 92/3، السيوطيّ، (د.ت)، **شرح شواهد المغني**، د.ط، بيروت: دار مكتبة الحياة 236/1

(4) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 715/2

(5) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 709/2، الأزهريّ، شرح التصريح 136/1

(6) انظر: ابن السرّاج، الأصول 323/2، 324

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 399/2، الأنباريّ، الإنصاف 709/2، 711

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 399/2

أسمع أحداً يقول:اضرب أيُّهم أفضلُ»[1]، قال أبو حيّان:« يجوز أن يكون مـــا حكـــاه الجرميّ لغةً لبعض العرب، فإنّ سيبويه حكى خلافها، فيُجمَع بين الحكايتين، ويُحمَل الأمرُ فيهما على لغتين»[2]، وهو ما يؤكّد أنّ الأمر فيها تحوّل استعماليّ، وأُرجِّح أنّه من الفصل برفعها على الابتداء كما مرّ إلى الوصل بتسليط ما قبلها عليهـــا، ولعـــلّ بقاء ما بعدها مرفوعاً إنّما يؤكّد أنّها وُصِلتْ وبقيَ خبرُها على حالِه مـــن الرفـــع، فذهب النحاة وقدّروا له مبتدأً، وما ضَرّهم لو أعربوه صلةً لأيّ دون تقدير.

وممّا مرّ يتبيّن أنّ افتراض النحاة البناء في (أيّ) لا وجود له، وأنّه فكرة قياسيّة بحتة، قائمة على تشبيهها بالأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، من دون النظر إلى واقعها الاستعماليّ، وقد لمح بعضهم مخالفتها للمبنيّـــات بإضـــافتها، زيـــادة علـــى إجماعهم على أنّها معربة في أغلب أحوالها[3].

---

(1) الأنباريّ، الإنصاف 712/2

(2) أبو حيّان، التذييل والتكميل 90/3

(3) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 209/1، أبو حيّان، التذييل والتكميل 91/3، 92

الفصل الرابع

الإعراب والتحوُّل

تدور مسائل هذا الباب على التحوّل في العلامات الإعرابيّة، وعلى التحوُّل من وجهٍ إعرابيّ إلى آخر تحوُّلاً استعماليّاً، تداوليّاً، وهو ما نَتَج عنه ازدواج الأوجُه الإعرابيّة في كثيرٍ من التراكيب، وتعدّدها.

وانصبَّ جُهد النحاة على حمل التعدّد على الأوجه الإعرابية المُحْتَمَلَة، مع الربط بين اختلاف الدِلالة باختلاف الأوجُه. وقد سعيتُ في هذه المسائل نحو حَمْل هذا التعدّد على التحوّل الاستعماليّ؛ لأنّ كثيراً من هذا التعدّد ما هو إلاّ لغاتٌ واستعمالاتٌ متوازية زماناً ومكاناً، أو متعاقبة زماناً.

1.4 التحوّل في الأسماء الستّة:

جاء في استعمال الأسماء الستّة أربع لغات: الأولى، وهي أشهرها: لغة التمام، وهي إعرابها بالحروف، الواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جَرّاً، على شروط مذكورة في مواضعها[1]. والثانية: لغة القصر، وهي لزوم الألف في الأحوال الإعرابيّة جميعها. والثالثة: لغة النقص، وهي إعرابها بالحركات. والرابعة: التشديد، نحو هذا أبُّك، وجاء أخُّك[2].

أمّا من حيث الإعراب فأشهر الآراء فيها الّذي يقول بأنّها مُعربَة بالحروف نيابةً عن الحركات[3]، وقد كان للنحاة آراء كثيرة في السبب الّذي من أجله أعربت بالحروف[4]، وهي آراء تعليليّة منطقيّة في معظمها، مُنطَلَقُها ثلاثيّة أصول هذه الأسماء دون الالتفات إلى أنّ الإعراب فيها يقع على الحرف الثاني، ممّا يدفع أنّ هناك حرفاً ثالثاً محذوفاً، هو حرف الإعراب المُفْتَرَض.

وانطلق النحاة من أنّ إعرابها بالحروف هو فرعٌ للإعراب العامّ بالحركات، غير أنّ الدراسات الحديثة المقارنة استقرّت على أنّ إعراب الأسماء الستّة بالحروف هو

---

(1) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 128/1، أبو حيّان، التذييل والتكميل 163/1

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 45/1

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 123/1، وانظر: الشايب، فوزي،(1998م)، إعراب الأسماء الستة: أصله وتطوّره، الرياض: **مجلّة جامعة الملك سعود**(الآداب2)، المجلّد10، ص 325

(4) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة 323.

الأصل الساميّ الّذي احتفظت به، كما ذكر بروكلمان، قال:« وقد احتفظت العربيّة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسة سالمةً، غير أنّ الحركات قد قُصِّرت ... وقد بقيت طويلة دائماً في كلمات القرابة في حالة الإضافة»[1]. وتبع بروكلمان بعض الدارسين المحدثين[2]. كما أشار إبراهيم أنيس إلى قِدَم هذه الحالة من خلال إنكاره الإعراب بالحروف، وبدا له الأمر أنّ كلّ بيئة لهجيّة كانت قد اتّخذت حالة من الحالات الثلاث، وعمّمتها في الحالات الإعرابيّة الثلاث قياساً على العبريّة والسريانيّة[3].

وذكر ابن جنّي أنّ القصر هو الأصل في هذا الاسماء[4]، وهو ما يدعم النظر السابق؛ لأنّ القصر جزء من الإعراب بالحروف.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ الاختلافات الإعرابيّة المشار إليها في الأسماء الستّة، من إعرابها بالألف مطلقاً، وهي لغة القصر فيها، أو بالحركات مع الإضافة، وهي لغة النقص، أو التشديد مع إعرابها بالحركات ما هي إلاّ تطوُّرات وتحوُّلات عن الحالة الأصليّة المشار إليها.

ومن ثَمّ فَسَّر الشايب الإعراب بالحركات في حالة الإفراد بأنّه نتيجة البنية المقطعية العربيّة الّتي ترفض المقطع الطويل المغلق(ص ح ح ص)، المتشكِّل من الحركة الطويلة، ونون التنوين، نحو: هذا أبُونْ، إذا تُقصّر الحركة فتصبح: أبُن(أبٌ)، أمّا في مثل: الأب، والأخ، فذهب إلى أنّ ذلك من تقصير الحركات الطويلة، أو لأنّ الألف واللام تعاقب التنوين[5].

أمّا القصر وهو اللغة الثانية من حيث الشهرة، وإن لم تكن شائعة شيوع الأولى فيها فما هي إلاّ تخفُّف من الإعراب؛ لأنّ مَن تحوّل هذا التحوّل استخَفّ الألفَ فعُمِّمت في الحالات الإعرابيّة الثلاث في بعض البيئات الاستعماليّة، أو اخْتُزِلت

---

(1) بروكلمان، فقه اللغات الساميّة 100

(2) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة: أصوله وتطوره 328، 329

(3) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 274

(4) انظر: ابن جنّي، الخصائص 339/1

(5) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة 332، 333

الحالات الثلاث بواحدة كما يقول الشايب[1]. بل إنّ الأمر - فيما أرى - تخلُّصٌ مـــن علاماتِ الإعرابِ البتّةَ. ومن شواهد لغة القصر، قول رؤبة:

إنّ أبــاها وأبـــا أبـــاها

قد بَلَغا في المجدِ غايتاها [2]

وقولهم في المثل:(مُكْرَهٌ أخاك لا بطلٌ)[3].

وفي حالة شواهد النقص(الإعراب بالحركات في حال الإضـــافة)، فإنّهـــا تمثِّـــل تطوُّراً وتحوُّلاً نحو تقصير الحركات الطويلة، وليس هذا السلوك بمـــستغرب فـــي العربيّة كما سيأتي، وإن كان تحوُّلاً محدوداً في الأسماء الستّة، لـــم يحـــدّد النحـــاة موضع بيئاته اللغويّة. وقد فسّر الشايب هذا التحوُّل علميّاً على قانون انتقال النبر من المقطع الثاني في مثل(أبوك، أخوك)، إلى المقطع الأوّل؛ ممّـــا أدّى إلـــى تقـــصير الحركة الّتي انتقل عنها النبر، للعلاقة القويّة بين النبر وطول المقطع[4].

أمّا لغة التشديد في بعض الأسماء فهي محصورة جدّاً فـــي اســـتعمالات قليلـــة، وذهب الشايب إلى أنّه تطوُّر متفرِّع عن لغة النقص السابقة، وفسّره علميّـــاً علـــى إغلاق المقطع الثاني المفتوح في مثل(أبُك، أخُك)[5]، وهو أمر معهود في العربيّـــة كما في تشديد دمّ، ويدّ[6].

---

(1) انظر:عبدالتوّاب، التطور اللغوي 65، 66، الشايب، إعراب الأسماء الستة 340

(2) انظر: رؤبة، ديوانه، أبيات مفردات منسوبة إليه وبعضها إلى العجّاج ص 168، وهو أيضاً في: العجليّ، أبو النجم،(1981م)، **ديوانه**، تحقيق: علاء الدين آغا، د.ط الرياض: النادي الأدبيّ 227. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل 45/1، السيوطيّ، همع الهوامع 128/1

(3) انظر: الزمخشريّ، (1987م)، **المُستقصَى في أمثال العرب**، ط3، بيروت: دار الكتب العلميّة 347/2، والرواية فيه (مكرَه أخوك لا بطل)

(4) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة 335

(5) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة 336

(6) انظر: عبدالتوّاب، التطور اللغويّ، 65، 66

2.4. التحوّل في المثنّى:

1.2.4 الإعراب بالألف مطلقاً:

التزمت قبائل عربيّة كثيرة الألف في المثنّى في أحواله الإعرابيّة الثلاث، وعُزِيَت هذه اللغة لكنانة، وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهُجَيْم وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزُبَيْد وخَثْعَم وهَمْدان وفَزَارَة وعُذرَة.[1]

وَوُجِّهَت على هذه اللغة قراءةُ قوله تعالى﴿ إِنّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[2]، على أرجح المذاهب[3]، وقرأ بعضهم ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾[4] بالرفع(مؤمنان)[5]وقال @ (لا وتران في ليلة)[6]، وقال الشاعر:

تَزَوّد منّا بينَ أذناه طعنةً دَعَتْه إلى هابي الترابِ عقيم [7]

وقال الآخر:

إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجدِ غايتاها [8]

وروى الفرّاء عن رجلٍ أسديّ متعجّباً من فصاحته(هذا خطٌّ يدا أخي بعينه)[9]، ورُوِي عن بني الحارث بن كعب: (أخذتُ درهمان، واشتريت ثوبان)[10].

وبعد ثبوت هذه اللغة روايةً وعدم الخلاف فيها من هذه الجهة، انقسم النحاة والدارسون فيها إلى فئتين: فئة ترى أنّها هي اللغة الأصل في المثنّى، وأنّ الأخرى المشهورة متحوّلة عنها، وفئة أخرى ترى أنّ هذه اللغة متحولة عن اللغة المشهورة.

---

(1) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 247/1، السيوطيّ، همع الهوامع 133/1، الأنباريّ، الإنصاف 36/1

(2) طه 63، وانظر: أبو حيّان، البحر 255/6، ابن مجاهد، السبعة 419، وهذه قراءة أبي جعفر، والحسن، وغيرهم، والمشهورة: بتخفيف إنّ(إنْ).

(3) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 184/2، أبو حيّان، البحر 255/6

(4) الكهف 80،

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 155/6، ابن جنّي، المحتَسَب 33/2، قراءة الرفع لأبي سعيد الخدريّ، وعاصم الجحدريّ

(6) انظر: ابن حنبل، أحمد،(د.ت)، **مسند أحمد**، د.ط، د.م، دار إحياء التراث العربيّ 601/4، والحديث ليس في صحيح البخاريّ، ولا صحيح مسلم، لكنّه متواتر في كثير من كتب الحديث والصحاح الأخرى.

(7) السيوطيّ، همع الهوامع 133/1، والبيت لهَوْبر الحارثيّ في لسان العرب 197/8(صرع)، وانظر: الشنقيطيّ، أحمد بن الأمين،(1981م)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، الكويت: دار البحوث العلميّة 116/1

(8) سبق تخريجه ص 103

(9) الفرّاء، معاني القرآن 184/2

(10) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 344/2

وتكمن أهميّة هذا الخلاف في أنّه منصبٌّ على مسار التحوّل الّذي جرى في إعراب المثّنى.

فمن الفئة الأولى الفرّاء الّذي يرى أنّ الألف في المثّنى هي القياس مقارنة بجمع المذكّر السالم وإعرابه[1]، ويرى الأنباريّ أنّهم عدلوا إلى الياء في المثّنى تخفيفاً لأمن اللبس[2]، ممّا يدلّ على أنّ الألف أوّلا، والياء ثانياً. ونقل النحّاس عن بعض النحاة ما يفيد توجيه مذهب سيبويه وتأويله على أنّ الأصل أن يكون المثّنى بالألف[3]، وممّن ذهب هذا المذهب أيضاً ابن جنّي[4]، وأبو حيّان[5]. وأورد ابن منظور عن الأزهريّ أنّ إعراب المثّنى بالألف مطلقاً هو اللغة القديمة[6].

وذهب بعض المُحْدَثين إلى تأكيد هذا من خلال أنّ القبائل الّتي عُزِيت إليها هذه اللغة هي قبائل يمنيَّة، وخلص من ذلك إلى أنّ هذه القبائل أقدم عربيّة من القبائل الشمالية، زيادة على أنّ الألف قد جاءت علماً على التثنية في أسماء كثيرة، مثل الضمائر والأفعال، كما أنّ استعمال الياء إنّما هو توسُّع للتفريق بين المعاني الإعرابيّة[7].وذهب إبراهيم السامرّائيّ إلى أنّ الياء في المثّنى جاءت نتيجة إمالة الألف[8].

أما الفئة الثانية فهم يرون أنّ الألف تحوّلت بعد استعمال الياء في المثّنى، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد، إذ نقل عنه ابن جنّي أنّ إلزام المثّنى الألف هو مثل قياس قولهم: يَاءَس في(يَيْأَس)، ومثل قول أهل الحجاز:« ياتزون وهم ياتعدون، فَرُّوا من يَوْتزون ويَوْتعدون»[9]، ووضَّح ذلك ابن جنّي بأنّهم أبدلوا ياء(أُخَوْيك) في لغة غيرهم

(1) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 184/2

(2) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 36/1

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 347/2

(4) انظر: ابن جنّي، (1992م)، **علل التثنية**، تحقيق، صبيح التميميّ، مراجعة: رمضان عبدالتوّاب، د.ط، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة 56

(5) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 245/1

(6) انظر: ابن منظور، اللسان 347/12(صمم)

(7) انظر: سلمان، عدنان محمّد،(1981م)، ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة، بغداد: **مجلة المجمع العلميّ العراقيّ**، المجلد32، الجزء1، 2، ص 374

(8) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، فقه اللغة المقارن 87، 89، النحو العربي في مواجهة العصر 210

(9) انظر: ابن جنّي، الخصائص 14/2

ممن يقولها بالياء، وهم أكثر العرب، فجعلوا مكانها ألفاً في لغتهم استخفافاً للألف[1].

وقوله هذا هو جوهر عمليّة التحوّل الّتي أرمي إلى الكشف عنها، قال:« فلمّا كان الأكثر هذا، شاع على أسماع بلحارث، فراعَوْه وصنعوا لغتهم فيه»[2]. ونقل ابن جنّي أيضاً رأيين للأخفش، أولهما هو: « أن يكون كانت العرب قدماً تقول: مررتُ بأخويك وأخواك جميعاً، إلاّ أنّ الياء كانت أقيس للفرق، فكثر استعمالها، وأقام الآخرون على الألف» والثاني:« أن يكون الأصلُ قبلَه الياء في الجرّ والنصب، ثم قُلِبَتْ للفتحة قبلها ألفاً في لغة بلحارث بن كعب، وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الّذي قدّمناه»[3]، وأورد أبو حيّان عن أبي زيد:« لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان، والسلام علاكم»[4]، وقريباً من هذا المذهب ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من المحدثين، وهو أنّ الأصل الياء ثم أصابها تطوّر صوتيّ؛ لأنّها تشتمل على صوت اللين المركّب الّذي يسميه المحدثون(Diphthong)، فتطوّر إلى الإمالة ثم إلى الفتح الخالص[5]. لكنّ أنيساً تجاوز ذلك إلى اتّهام النحاة باصطناع الحالات الإعرابيّة بأن نقلوها من لهجات إلى حالات إعرابيّة. ومذهبه هذا، الّذي دُعيَ لاحقاً: بانكماش الأصوات المركبة، هو ذاته ما يراه رمضان عبدالتواب في المثنّى[6]. وتابعهم غيرهم من المُحدَثين.[7]

ولم أستطع ترجيح أيٍّ من المذهبين على الآخر؛ لقوّتهما لكنّني أميل إلى المذهب الأوّل ، وهو أنّ الإعراب بالألف هو اللغة القدمى، يقويّ ذلك ما ذكروه من إشارات تاريخيّة، تتّفق مع مسائل أخرى مشابهة، كالأسماء الستة والجمع السالم، وما سيأتي في إعراب (كلا)، بعد قليل، في حين أنّ إشارات أصحاب المذهب الثاني، أقرب إلى القياس، كقياس الخليل الّذي تقدّم.

---

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص 14/2

(2) ابن جنّي، الخصائص 14/2

(3) ابن جنّي، الخصائص، 16/2

(4) أبو حيّان، التذييل والتكميل 247/1، البحر 255/6

(5) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 270، في اللهجات العربيّة 143

(6) انظر: عبدالتوّاب، التطور اللغوي 51، 52

(7) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 209، النعيميّ، حسام سعيد،(1980م)، **الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي**، د.ط، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد 245

وإذا كان الأمر كذلك، فيكون التحوُّل من إلزام المثنى الألف إلى تنويع علامـــة إعرابه: الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً.

2.2.4 إعراب كلا وكلتا:

التفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمر هي اللغة المشهورة في(كلا وكلتا)، إذ تُلْتَزَم الألفُ إذا أُضيفَتْ إلى ظاهر، وهناك لغة منـــسوبة لكنانـــة، وهـــي الإعراب بالحروف[1]، قال الفرّاء:«... إلاّ أنّ بني كنانـــة يقولـــون: رأيـــتُ كِلَـــيْ الرجلين، ومررتُ بكلَيْ الرجلين»[2]، ووصفها الفرّاء بأنها قبيحة وإن مضوا فيهـــا على قياس المثنّى. ولعلّ هذا هو وجه التحوّل فيها، وهو أنّهم حملوا(كلا وكلتا) على الإعراب المشهور في المثنّى من قبيل طرد الحكم في الباب على وتيـــرة واحـــدة، والقبح الّذي ذكره الفرّاء هو من جهة مخالفتها للّغة المشهورة، وأنّها قليلة التداول.

3.2.4 إعراب المثنّى بالحركات:

ذكر النحاة أنّ من العرب من يعرب المثنّى بحركات على النون وإلزامه الألف، وحكى الشيبانيّ عن العرب-وذكر أنّها لغة-: هما خليلانُ، ومن ذلك قول فاطمـــــة عليها السلام:يا حسنانُ يا حسينانُ[3]، وقول الراجز:

يا أبتا أرّقـــني القِـــذّانُ
فالنومُ لا تَطعَمُه العَيْنانُ [4]

وهي لغة قليلة وصفها النحاة بالشذوذ لقلّتها، ولعلّ التحوّل فيها هو حمل المثنّـــى في هذه الحال على المفرد المنتهي بالألف والنون، مثل غضبان، وعثمان.[5]

(1) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 68/1

(2) الفرّاء، معاني القرآن 184/2

(3) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 240/1، 241، الأزهريّ، شرح التصريح 67/1

(4) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 241/1، والرجز لرؤبة، وانظر: رؤبة، ملحقات ديوانه 186، والرواية فيه بإسكان النون

(5) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 240/1، الأزهريّ، شرح التصريح 67/1

3.4 التحوُّل في جمع المذكّر السالم:

1.3.4 إعرابه بالحروف:

جاء في جمع المذكّر السالم لغات عدّة، أشهرها هي إعرابـــه بـــالحروف(الـــواو رفعاً، والياء نصباً وجرّاً)[1]. وقد ذهب إبراهيم أنيس، وأيّده إبراهيم السامرّائيّ، إلى أنّ الواو والنون والياء والنون لم تكن تدل على الحالات الإعرابيّة في جمع المـــذكّر السالم، بل كانت لغاتٍ تتوزّعها القبائل، فمنهم من يُلزِمُه الواو والنون مطلقاً، ومنهم من يلزمه الياء والنون مطلقاً.[2]وممّا يدعم مذهبه أيضاً أنّ التزام الواو مطلقاً، وفتح النون، لغة مرويَّة عن العرب[3]. ومذهب أنيس الّذي وافقه فيه السامرّائيّ يبدو متيناً وواقعيّاً، إلاّ أنّه لم يقف به عند هذا الحدِّ، ولكنّه تجاوزه إلى رمي النحاة بأنّهم هم من خصّصوا الواو لحالة الرفع والياء للنصب والجر[4]. ولا أتّفق معه في الشطر الثاني من مذهبه، فمذهبه إجمالاً يستقيم مع الجمع السالم في مرحلة سابقة، لا حين رصـــد النحاة استعمالات اللغة وسجّلوها؛ لأنّ الشواهد تؤيّد ما ذهبوا إليه.

وقد دعم أنيس الجانب القويَّ من مذهبـــه بالمقارنـــة مـــع الـــساميّات، ووافقـــه السامرّائيّ في ذلك، كما أنّهما عزّزا مذهبهما بجمع الاسم الموصول(الّـــذين) علـــى (اللذون) في لغة هُذَيْل[5]، كقوله:

نحن اللذونَ صَبَّحوا الصبَاحا
يومَ النخيـــلِ غارةً مِلْحـــاحا[6]

وقوله:

وبنو نُوَيْجِيَةَ اللذونَ كأنّهمْ   مُعْطٌ مُخَدَّمةٌ من الخِزّانِ[1]

---

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 53/1

(2) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 272، السامرّائيّ، إبراهيم، فقه اللغة المقارن 113، النحو العربي نقد وبناء 24

(3) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 75/1، 76، السيوطيّ، همع الهوامع 160/1

(4) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 272

(5) نُسبت هذه اللغة إلى طيّئ وبعضهم نسبها إلى عُقيل(انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 31/3)

(6) أنظر: رؤبة، ملحقات ديوانه 172، ونُسِب لليلى الأخيليّة، انظر: الأخيليّة، ليلى،(1967م)، **ديوانها**، تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة، وجليل العطيّة، د.ط، بغداد: دار الجمهوريّة، ص 61. وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك 143/1

ولكنّ التحقيق في هذا الدليل ينقض ما استدلّوا به عليــه؛ إذ تــواردت إشــارات النحاة على أنّ هُذيلاً تستعمل(اللذون) في موضع الرفع[2]، فالمشهور في(الّذين) هو إلزامها الياء في الحالات الإعرابيّة الثلاث عند سائر العرب، لكنّ هذيلاً تحوّلت فيها نحو الدلالة الإعرابيّة، كما هو الحال في أغلب الجمع السالم. وممّا أراه يؤيِّد ذلــك أيضاً قراءة ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطون﴾[3]؛ إذ تــوهّم مــن كانــت لغتــه كــذلك أنّ (الشياطين) جمع التزم حالة واحدة، فَحُوِّلَ إلى الإعراب بتعاقب الواو والياء. وهــذا إنّما يدعم حركة التحوّل نحو الإعراب الّتي شهدها الجمع السالم إن كان فيما مضى يلتزم حالة واحدة كما تقدّم.

ولعلّ معاملة الأسماء المنتهية بالياء والنون معاملة جمع المذكّر السالم في بعض الاستعمالات هي من هذا القبيل بداعي المشابهة والقياس، إذ جاء في الأثر:« شَهِدتُ صِفّينَ وبِئست صِفّون»[4]، وحكى المبرّد قولهم:« هذه قنّسرون، ويَبرون»، وقــال إنّ القرآن قد جاء بهما جميعاً[5]، (أي الاســم ومعاملتــه كــالجمع)، قــال الله تعــالى ﴿ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾[6]، وقال﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾[7].

وبناءً على ما تقدّم يمكن القول إنّ وجه التحوّل في الجمع السالم هو من الالتزام بالحالة الإعرابيّة الواحدة (بالواو أو بالياء) إلى تنويع الحالتين بناءً على المواضــع الإعرابيّة، فكأن الاستعمال وظّف الصيغتين إعرابيّاً.

---

(1) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي الشجرية 56/3، ونسبه إلى أحد الهذليّين وليس في ديوانهم، وهو غير منسوب في جلِّ المصادر، وانظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 31/3

(2) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 131/1، رابين، اللهجات العربيّة القديمة 183

(3) الشعراء 210، وانظر: أبو حيّان، البحر 46/7، النحّاس، إعراب القرآن 503/2وهذه قراءة الحسن، والأعمش، وغيرهما، والمشهورة: وما تَنَزَّلتْ به الشياطينُ.

(4) السيوطيّ، همع الهوامع 170/1

(5) المبرّد، المقتضب 38/4

(6) الحاقة 36

(7) المطففين 18، 19

2.3.4 إعرابه بالحركات:

ثانية اللغات شهرةً في الجمع السالم- بعد الّتي مرّ ذكرها- هي إعرابه بالحركات مع إلزامه الياء، لكنّ هذه اللغة محصورة في ألفاظ محدودة هي سنين وأخواته، وذهب بعض النحاة إلى أنّ ذلك أكثر ما يكون فيما يُجمَع بالواو والنون عوضاً من نقص لحقَه، نحو قولك: (سنون، وقلون، وثبون)، فكأنّ النون جاءت عوضاً من المحذوف[1]. ومن شواهد ذلك:

ذرانيَ من نجدٍ فإنّ سنينَهُ لَعِبْنَ بنا شيباً وشيّبْننا مُرْدا [2]

وقول جرير:

أرى مرَّ السنينِ أخذْنَ منّي كما أخذَ السِّرارُ من الهلالِ [3]

وقول الآخر:

وكان لنا أبو حسَنٍ عليٌّ أباً بَرّاً ونحن له بنينُ [4]

وحكى الفرّاء هذه اللغة عن بني عامر، وبني تميم، على اختلاف يسير فيها بينهما، وهو أنّ بني عامر ينوّنون في الحركات الثلاثة، ويُفهَم من ابن مالك أن بني تميم يجرونها مجرى الممنوع من الصرف، وجاء عن ابن جنّي وابن عصفور أنّهم حملوها على الضرورة ، ولكنّ مذهب الفرّاء أرجح [5]. ويذكر السيوطيّ أنّ إعراب ما تقدّم بالحروف هو لغة الحجاز[6]. وذهب ابن يعيش إلى أنّ إلزامه الياء تشبيهٌ له بالمفرد، مثل(غسلين)[7].

ويبدو لي أنّ إعراب الجمع السالم بالحركات وإلزامه الياء- كما تقدّم- إنّما هو من التحوّل من جمع التكسير لهذه الكلّمات، وإعرابها بالحركات إلى إعرابها إعراب

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 11/5، 12

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 11/5، ابن هشام، أوضح المسالك 57/1، البغداديّ، خزانة الأدب 58/8، ونسب البيت للصمّة بن عبدالله القُشيْريّ

(3) انظر: الخطفي، جرير بن عطيّة،(د.ت)، **ديوانه**، بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمّد طه، ط3، القاهرة: دار المعارف 546، ونون السنين غير مضبوطة فيه. وانظر: الفرّاء، معاني القرآن 37/2، أبو حيّان، التذييل والتكميل 330/1

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 55/1، البغداديّ، الخزانة 75/8، ونَسَب البيت لسعيد بن قيس الهمداني، أحد شيعة عليّ كرّم الله وجهه.

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 56/1 (هامش المحقق)

(6) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 158/1، أبو حيّان، التذييل والتكميل 330/1

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 12/5

الجمع السالم، يؤيِّد هذا رأي ابن هشام الّذي يرى أنّ(سنين وأخواته) جمع تكسير ألحِق بجمع المذكّر السالم حملاً له عليه[1].

وما سوَّغَ هذا التحوّل هو شَبَه هذه الكلّمات بالجمع السالم، من حيث نهاياتها، فذهب بعض الاستعمال وعاملها معاملة الجمع السالم، كما هي لغة الحجاز فيها، ومن هنا فالتحوُّل فيها إنّما هو من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، وليس العكس كما يذهب كثير من النحاة، على أنّه نقل للإعراب من الحروف إلى الحركات[2].

وممّا يؤيِّد ذلك أنّ هذا الإعراب مقتَصِرٌ على(سنين وأخواته)، ولم أظفر بشاهد خارجها، قَطعيٍّ الدلالة؛ لأنّ ما استشهدوا به من خارجها له أوجه أخرى هي أولى به من حمله على الإعراب بالحركات، كما أراد بعض النحاة له، ومن ذلك ما استشهدوا به من قول الشاعر:

رُبَّ حيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي طلالٍ   لا يزالون ضاربينَ القبابِ [3]

محتجين بثبات النون وإعرابها نصباً، وجرِّ القباب على الإضافة، ولكنّ حمل هذا الشاهد على الإضافة مع ثبوت النون أقرب من حمله على المسألة المتقدّمة، والإضافة مع ثبوت النون لغة معروفة، ولها شواهدها، وإن أنكرها النحاة.[4]

وكذلك استشهادهم بقول سُحَيْم بن وَثِيلٍ الرياحيّ:

وماذا يَدَّري الشعراءُ منّي   وقد جاوزتُ رأسَ الأربعينِ [5]

بكسر النون، إذ ذهب بعضهم إلى أنّه معرب بالحركات والكسرة إعراب، وذهب آخرون إلى أنّه معرب بالياء، والكسرة لالتقاء الساكنين[6]، والأقوى من ذلك كلّه أنَّ كسر نون الجمع السالم لغة ثابتة ومرويّة عن العرب كما ذهب ابن مالك، غير أنّ أبا

---

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 52/1

(2) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 279/1

(3) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 59/1، البغداديّ، الخزانة 61/8، والبيت غير منسوب.

(4) انظر: فيك، يوهان،(1980م)، **العربيّة**، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، مع تعليقات المستشرق الألمانيّ شبيتالر، ترجمه وقدّم له: رمضان عبدالتوّاب، د.ط، مصر: مكتبة الخانجي 115، 116

(5) انظر: الأصمعيّ، الأصمعيات 19، أبو حيّان، التذييل والتكميل 279/1، البغداديّ، خزانة الأدب 65/8

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 13/5

حيّان أنكرَ ذلك زاعماً أنّها ضرورة[1]، وقيل إنّها لغة قديمة[2]. وممّا يقوّي أنّها لغةٌ مجيئها في كثير من الشواهد في غير الكلّمات المخصوصة التي مرَّ ذكرها، كقــول ذي الأصبع العدوانيّ:

إنّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظةٍ وابنُ أبيٍّ أبيٍّ من أبييّنِ[3]

وقول الفرزدق:

ما سدَّ حيٌّ ولا مَيْتٌ مَسدَّهما إلاّ الخلائفَ من بعد النبيّينِ[4]

وقول جرير:

عَرفْنا جعفراً وبني أبيهِ وأنكرْنا زعانفَ آخرينِ[5]

فالكسر في الشواهد السابقة جاء في الصحيح السالم الّــذي لــيس مــن(ســنين وأخواته)، ممّا يؤكّد أنَّ الكسرة ليست إعراباً، وإنّما لغة كما سبق، وهــي ظــاهرة صوتيّة عند بعض البيئات تتبع قانون المماثلة، إذ ماثلت حركة النون الياء الّتي قبلها مماثلةً مُدْبِرَة كليَّة مُنْفَصِلَة، ونظيرها فتح نون المثنّى في بعض اللغات.

4.4 التحوُّل في جمع المؤنّث السالم:

المشهور في جمع المؤنّث السالم هو نصبه بالكسرة، وجاء فيه استعمال محــدود نُصِب فيه بالفتحة، وهو في كلمات محذوفة اللام لم تُرَدّ لامُها في الجمــع، مثــل: لغات، وثبات، فقد حكى الكسائيّ من قول بعضهم:(سمعت لغاتَهم)[6]، ونُقِــل عــن الفرّاء أنّه نقل من كلام أبي الجرّاح: ما من قومٍ إلاّ قد سمعنا لغاتَهم، فنصب التاء ثم رجع فخفضها[7]. وقُرِئ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[8]، بالنصب(ثباتاً)[9]. وذهب بعض النحــاة

(1) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 334/1

(2) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 182

(3) انظر: الضبيّ، المفضّل، 178هـ،(د.ت)، المُفَضَّلِيّات، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، عبدالسلام هارون، ط6، مصر: دار المعارف 163، وانظر: البغداديّ، الخزانة 66/8 انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 5 /13

(4) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 165/1،البغداديّ، الخزانة 66/8، والبيت ليس في ديوان الفرزدق

(5) انظر: جرير، ديوانه 429، البغداديّ، الخزانة 6/8

(6) أبو حيّان، التذييل والتكميل 335/1

(7) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 335/1

(8) النساء 71

(9) أبو حيّان، البحر 290/3، والثُبة: العصبة من الفرسان، وجمعها: ثُبات، وثُبون، وثِبون.

إلى أنّ مَن نَصَب هذه الكلّمات، إنّما شبّهها بقُضاة، وفَتاة، وغُزاة، وما شــابهها[1]. وعلّل ذلك الرضيّ بأنهم توهّموا تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد[2].

ومن شواهدها الشعريّة قول الهُذَليّ:

فَلمّا جَلاها بالإِيَامِ تَحَيَّزَتْ   ثُباتاً عليها ذلُّها واكتئابُها[3]

وحكى الكوفيّون أنّ النصب قد يأتي في غير محذوف اللام في نحو(استأصل اللهُ عِرْقاتَهم) بفتح التاء، وكَسْرُها أشهر وأكثر[4]. وقد سأل أبو عمرو أبا خَيرةَ:« كيــف تقول: حَفَرْتُ إِرَاتِك؟ فقال: حفرتُ إراتَك، قال: فكيف تقول: استأصل اللهُ عِرْقــاتِهم أو عِرْقاتَهم؟ فقال: استأصل اللهُ عِرْقاتَهم. فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لانَ جلدُك يا أبا خيرة!»[5]، وردّ أحمد بن يحيى ثعلب بأنّ النصب لغة لم تبلغ أبا عمرو[6].

ومن الواضح في هذا النصّ أنّ السؤال عن كلمة(عِرقاتِهم) في حال الجمع؛ لأنّ الكلمة في غير هذا السياق تحتمل المفرَد والجمع[7]، غير أنّ بعض النحاة كسيبويه، والمازنيّ، وابن جنّي يذهبون إلى أنّها مفردة في حــال النــصب بمنزلــة سَــعلاة، وعَلقاة[8]، وما ذلك إلاّ من تمسّكهم بالقاعدة، حتى وصل الأمر بالبصريّين إلى إنكار فتح هذه التاء في موضع النصب[9]، ولكنّ الشواهد الفصيحة تردّ عليهم[10]. والدليل على شدّة التمسك بالقاعدة والقياس هو أنّ ابن جنّي عدّ أغلب هذه الكلّمات مفــردةً، مثل: إرات، وثُبات، وبنات، ولُغات.[11]

ومن اللافت للنظر أنّ هذه الكلّمات هي ذاتها الّتي جاءت في واحدة مــن لغــات جمع المذكّر السالم، وكان إعرابها مُشْكلاً كما هو هنا، وقد تبيّن هنــاك أنّ الأصــل

---

(1) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 335/1، الأزهريّ، شرح التصريح 81/1(حاشية يس العليمي)

(2) انظر: ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 189/2

(3) انظر: الهذليّون، ديوان الهذليّين 79/1، والرواية فيه: بكسر ثباتٍ ، ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 189/2، والبيت لأبي ذؤيب الهذليّ

(4) انظر: ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 189/2، الأزهريّ، شرح التصريح 80/1

(5) الزجّاجي، مجالس العلماء ص: 5، والإراة: الحفرة التي توقد فيها النار، وهي محذوفة اللام، تجمَع على إرين، وإرات

(6) انظر: الزجّاجي، مجالس العلماء ص: 5

(7) العرقاة من الشجر أرومه الأوسط، ومنه مُتشعِّب العروق، وقد يكون عِرقاتهم جمع عرق، وعِرقة (انظر: ابن منظور، اللسان 242/9 عرق)

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 292/3، الزجّاجيّ، مجالس العلماء 5، ابن جنّي، الخصائص 304/3

(9) انظر: ابن جنّي، الخصائص 34/3

(10) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 336/1

(11) انظر: ابن جنّي، الخصائص 304/3

فيها هو الإعراب بالحركات الثلاث؛ لأنّها جمع تكسير حُمِل في بعض الاستعمال على جمع المذكّر السالم إعرابا؛ للتشابه في الشكل ودلالة الجمع، ويبدو أنّ الأمر هنا هو نفسه من حيث إنّها تُعرَب أصلاً بالحركات الثلاث لأنّها جمع تكسير، ولكنّ بعض البيئات الاستعماليّة تحوّلت فيها إلى إعراب جمع المؤنّث السالم؛ للشبه بينها وبينه من حيث إنها تنتهي بألف وتاء؛ ولدلالتها على الجمع، فلمّا صادف النحاةَ فيها الاستعمالان أشكلت عليهم، وقيل فيها ما قيل. وأمّا (عرقاتُهم) فهي محمولة في حال جمعها ونصبها بالخفض على هذه الكلّمات شبهاً.

5.4 التحوّل من الرفع إلى النصب على الحال:

ذكر النحاة أنّ النصب على الحال قد يعاقب الخبر أو الصفة المرفوعة في بعض التراكيب، وخلصوا من ذلك إلى جواز وجهي الرفع والنصب في هذه التراكيب، وأوّل ما يصادفنا في هذه المسألة باب أفرده سيبويه، وهو(ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنّه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه حال لمعروف مبنيّ على مبتدأ)[1]، وذكر سيبويه التركيبين: هذا الرجلُ منطلقٌ، وهذا الرجلُ منطلقاً، وقال في الأوّل إنّ الرجل صفةٌ لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، وأمّا الثاني: فالرجلُ خَبرٌ لهذا، و(منطلقاً) حال. وحاول سيبويه في مثل هذا أن يفرّق بين النصب والرفع، قال:« هذا عبدالله منطلقاً... والمعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقاً، ولا تريد أن تعرّفه عبدالله لأنّك ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: انظر إليه منطلقاً»[2]، ولا أرى أنّ الرفع والنصب جاءا بداعي اختلاف المعنى أو الدلالة، على الرغم من أنّ النحّاس وافق سيبويه ذاهباً إلى أنّ هناك فرقاً عدّه من لطيف النحو وغامضه.[3] لكنّ سيبويه نفسه ينقل عن يونس أن الرفع- إلى جانب النصب- استعمال من استعمالات العرب[4]. وذكر سيبويه في موضع آخر ما عليه مدار هذه المسألة، قال:« فيصير الخبر حالاً قد ثبت

---

(1) سيبويه، الكتاب 86/2

(2) سيبويه، الكتاب 78/2

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 102/2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 84/2

فيها وصار فيها»[1]، أي أنّ بعض الاستعمال قد تحوّل بالخبر إلى الحال؛ لأنّ الحال تتضمّن الخبر زيادة على بيان هيئة المخبر عنه، فكأنّ الاستعمال جاء بالخبر على هيئة الحال. وذكر ابن السرّاج أنّ هذا البيت يُنْشَد على وجهين:

أترضى بأنّا لم تَجفّ دماؤنا وهذا عروسٌ باليمامة خالدُ[2]

بنصب (عروس)، ورفعه. وذكر سيبويه من شواهد هذه المسألة قوله تعالى﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[3]، برفع خالصة ونصبه[4]، وآثر الطبريّ قراءة النصب على الرفع؛ لأنّ العرب تؤثر النصب في الفعل إذا تأخّر بعد الاسم والصفة، والنصب في هذا أكثر في كلامهم[5].ولعلّ هذا ما أشار إليه الفرّاء من أنّ النكرة إذا وُصِلت بشيءٍ سوى نعتها، ثم جاء النعت، فالنصب على الحال أمكن منه إذا كانت غير موصولة[6]، لكنّ الوجهين واردان، كالآية السابقة، وكذلك قوله تعالى﴿ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ ﴾[7]، وفيه قراءةٌ بنصب(مصدّقاً)[8].

وإذا كان سيبويه يجد مخرجا في الشواهد السابقة لنصب الحال بوجود ما يصلح أن يكون خبراً فإنّ هناك شواهد من الوضوح بحيث حلّت الحال فيها محلّ الخبر، منها: ما أورده ابن مالك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم:(كان الناس يصلّون على عهد النبي @ وهم عاقدي أُزْرَهم)[9]، وقول صاحبة المزادتين:(عهدي بالماء أمسِ، هذه الساعةَ ونفرُنا خلوفاً)[10]، ووجّههما ابن مالك على أنّهما حالان سدّا مسدّ

---

(1) سيبويه، الكتاب 87/2

(2) انظر: ابن السرّاج، الأصول 153/1، السيرافيّ، شرح السيرافيّ 49/1، والبيت غير منسوب لقائل معيّن.

(3) الأعراف 32، وانظر: أبو حيّان، البحر 291/4، ابن مجاهد، أبو بكر،(1400هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر: دار المعارف 280النصب هي القراءة المشهورة وهي التي في المصحف، والرفع قراءة: نافع وابن عبّاس.

(4) انظر: سيبويه 91/2

(5) انظر: الطبريّ، محمّد بن جرير، 310هـ،(1992م)، **تفسير الطبريّ**، المسمّى جامع البيان في تأويل آي القرآن، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 475/5

(6) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 55/1، خديجة الحديثي، نحو القراء الكوفيّين 42

(7) آل عمران 81

(8) انظر: أبو حيّان، البحر 513/2، الحلبيّ، الدرّ المصون 293/3، وهي قراءة عبدالله بن مسعود

(9) لم أعثر على نص العبارة في كتب الحديث المشهورة.

(10) ابن مالك، شواهد التوضيح 170، البخاريّ، صحيح البخاريّ 594/1، كتاب التيمم، حديث رقم 342، وروايته برفع (خلوف)، وانظر: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق السلميّ،(د.ت)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: مصطفى الأعظميّ، د.ط، د.م، المكتب الإسلاميّ 60/1، بنصب(خلوفاً)

الخبر. وروى قراءة عليّ رضي الله عنه﴿وَنَحۡنُ عُصۡبَةً﴾[1]، بنصب(عصبة)، لكنّه ذكر أنّ هذا الاستعمال شاذّ لا يكاد يُستعمَل، ذاهباً إلى أنّ النصب ضعيف مع صحته، وحمل على ذلك قول الزبّاء:

ما لِلجمالِ مَشْيُها وئيدا
أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حديدا [2]

والقراءة المشهورة بجدل النحاة حولها﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطۡهَرَ لَكُمۡۖ ﴾[3] بنصب(أطهرَ) إنّما ضعّفوها من هذا الباب.[4]، لذلك لجأ بعض النحاة إلى التأويل في توجيه بعض القراءات الّتي لا يُمارى في صحّتها، نحو(ونحن عصبةً)؛ إذ ذهبوا إلى أنّ الخبر محذوف، تقديره: ونحن نجتمع عصبةً، وقالوا: هذا كقول العرب حكمُك مُسمّطاً، بحذف الخبر، أي: لك حكمك مسمّطاً.[5]، ولا يخفى التأويل والتقدير في القول المُستَدلّ به أيضاً. وكلّ ما في الأمر كما يبدو لي أنّ الحال سدّت مسدّ الخبر، أي اندمج الخبر والحال في(عصبة)، ولا داعي لتلك التأويلات والتقديرات، وهو تحوُّلٌ باتّجاه الاستغناء بالحال عن الخبر استغناءً نحويّاً؛ لأنّ الدلالة لم تتأثّر.

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن﴿ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾[6]، بنصب(أشدّاء). ومنها قوله تعالى﴿ فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ﴾[7]، إلى جانب قراءة (خاويةٌ) بالرفع[8].

ولشدّة تشابه الخبر والحال نجد سيبويه يُكثر من تسمية الحال خبراً[1]، لكنّ النصب على الحال فيه فضل بيان الهيئة؛ ممّا يسّر التحوّل إلى الإخبار بالحال في بعض الاستعمال.

---

(1) يوسف 8، وانظر: أبو حيّان، البحر 283/5، ابن خالويه، القراءات الشاذّة 62والنصب قراءة الإمام عليّ، والمشهور رفعها.

(2) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب 295/7، ابن مالك، شرح التسهيل 108/2، ابن هشام، أوضح المسالك 86/2

(3) هود 78

(4) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 283/2، وقد تقدّم تخريج هذه القراءة ص94

(5) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 305/2، أبو حيّان، البحر 328/5، السمين الحلبي، الدر المصون 442/6

(6) الفتح 29، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن 196/3، أبو حيّان، البحر 102/8، وهي قراء الحسن

(7) النمل 52

(8) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 153/3، أبو حيّان، البحر 86/7

وقد كان للنحاة أقوال واسعة ومتشعّبة في مثل هذه المسألة، عند ذكرهم لإحدى الحالات الّتي يَسُدُّ فيها الحال مسدَّ الخبر، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو شربي السّويق ملتوتاً، ففضلاً عن اختلافهم في المبتدأ، اختلفوا في الخبر هنا، وكان لهم مذاهب شتىّ، استعرض الرضيّ جانبا منها مُفنِّداً، وخلص إلى أنَّ الحال في مثل هذا قائم مقام الخبر[2]، وكان الكسائيّ وهشام والفرّاء وابن كيسان قد ذهبوا- من قبل- إلى أنّ الحال بنفسها هي الخبر لا سادّة مسدّه[3]، وهذا يؤيِّد ما أرمي إليه من أنّ المسألة تحوّل من الرفع على الخبر إلى النصب على الحال؛ لأنّه بالنصب يندمج الخبر والحال معاً، فيجتمع الخبر مع بيان الهيئة.

والأمر نفسه جرى في تحوّل الصفة المرفوعة إلى النصب على الحال في بعض التراكيب، من ذلك قوله تعالى﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَـٰنٌ عَلَيْنَا بَـٰلِغَةٌ ﴾[4] بنصب(بالغةً) على الحال، وكلّ ما تكلّفه النحاة فيها من تأويل في الوجوه نابع من استبعادهم مجيء الحال من النكرة مع وقوعه فعلاً وتعدّد شواهده[5]، فالحال تشمل الصفة، زيادةً على بيان الهيئة، ولعلّ هذا ما سوّغَ التحوّل نحو النصب.

وممّا يمكن أن يُدرَج في هذه المسألة بعض الاستعمالات الّتي يتنقّل الحال فيها بين الرفع والنصب، ذكر سيبويه أنّ من العرب من يقول: كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ، وبايعتُه يداً بيد، وبعضهم يقول: كلّمته فوه إلى فيّ.[6] وحاول سيبويه أن يجد فرقاً دلاليّاً بين الاستعمالين، قال:« فالرفع على قوله كلمته وهذه الحالة، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل... وإذا قال: كلمته فوه إلى فيَّ فإنّما يريد أن يخبر عن قربه منه»[7] ، وهو فرق دقيق- إن صحّ- لا يُستبعَد معه تحوّل الاستعمال من الرفع إلى النصب؛ لأنّ الفرق الدلاليّ يكاد يكون معدوماً لدقّته.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 49/2، 50، 81، 87

(2) انظر: ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ ة 105/1، 106

(3) انظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر 332/4

(4) القلم 39، وانظر: أبو حيّان، البحر 315/8، ابن جنّي، المحتَسَب 325/2، والنصب قراءة الحسن وزيد بن عليّ

(5) انظر: أبو جناح، صاحب،(1985م)، **الظواهر اللغويّة في قراءة الحسن البصريّ**، ط1، جامعة البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ 87

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 391/1

(7) سيبويه، الكتاب 391/1

وممّا يقوّي عندي ذلك أنّه ورد عنهم:« مررت ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم»[1]، إذ إنّني أستبعد أن يكون الفرق الدلاليّ الّذي ذكره سيبويه آنفاً وراء اختلاف الاستعمالَيْن، ممّا يجعل الأمر لا يعدو التحوُّل الاستعماليّ من الابتداء والخبر الّذي في موضع الحال أو الصفة، إلى النصب على الحال مباشرةً.

وممّا هو قريب من هذه المسألة ما ذكره سيبويه من نحو:« أمّا علماً فلا علمَ له، وأمّا علماً فلا علمَ عنده»[2] بنصب(علماً)، وذكر أنّه يُرفَع في لغة بني تميم، ويبدو أنّ الرفع في لغتها ليس مطلقاً لأنّه قال:« والنصب في لغتها أحسن»[3]، كأنّهم يرجّحون النصب[4]. ومعلوم أنّ الرفع على الابتداء والنصب على توهّم الحال، وإذا دخلت الألف واللام على العِلْم فالرفع هو المختار؛ لأنّه يمتنع أن تكون حالاً، وذكر سيبويه أنّ أهل الحجاز ينصبون مع التعريف[5]، على أنّهم يتوهمون غير الحال، أمّا بنو تميم فلا يتوهمون غيره، فمن ثم لا ينصبون مع الألف واللام. واستشهد على الرفع بقول عبدالرحمن بن حسّان:

ألا يا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئِينا   فأمّا الجودُ منكِ فلَيْس جودُ [6]

وخلاصة المسألة أنّ ما بعد أمّا أصله الرفع على الابتداء، وجاءت استعمالات تحوّلت فيه إلى النصب على الحال، وذلك لأنّ سياق التركيب ومقامه قاربا ما بين كونه مُخبَراً عنه، وكونه مخبراً عنه بهيئة معلومة، فطغت الهيئة في حالات معيّنة، فتحوّل الاستعمال إلى النصب، لا سيّما إذا كان ما بعد إلاّ وصفاً مشتقّاً يصلح للحال، مثل: (أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مصافٍ)[7]. فكأنّ الاستعمال انتقل من الابتداء بالعِلْم للإخبار عنه إلى إبراز المُتَحدَّث عنه، وذِكْرِ هيئة من هيئاته، هي العلم هنا (منصوباً على الحال)، أي: أما كونه في حال العلم فلا علم عنده.

---

(1) سيبويه، الكتاب 396/1

(2) سيبويه، الكتاب 384/1

(3) سيبويه، الكتاب 384/1

(4) انظر: المطلبي، لهجة تميم 248

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 385/1

(6) انظر: ابن حسّان، عبدالرحمن،(1971م)، **شعره**، تحقيق: مكيّ العاني، ط1، بغداد. 21، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 386/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 387/1

وممّا هو في دائرة هذه المسألة ما ذكره سيبويه من لغة أهل الحجاز: « مــررت بهم ثلاثتَهم، وأربعتَهم، وكذلك إلى العشرة»[1]، بنصب العدد، وأمّا بنو تميم فيُجْرونَه على الاسم الأوّل في الإعراب، قال:« وزعم الخليل أنّ الّذين يُجرونَه فكأنّهم يريدون أن يعمّوا كقولك: مررتُ بهم كلّهم»[2]، فبنو تميم يُتْبِعُون علـــى التأكيـــد، والحجـــاز ينصبون على الحال[3]، مثل(وحدَهم)، قال سيبويه:« وزعم الخليل رحمه الله أنّـــه إذا نصب ثلاثتَهم فكأنّه يقول: مررتُ بهؤلاء فقط، لم أجاوز هؤلاء»[4].

ويبدو لي أنّ النصب هو الاستعمال المُتَحوّل إليه، وذلك لما فيه من فضل معنى على الإتباع، فالإتباع يؤكّد في حين أنّ النصب يؤكّد على سبيل بيان الحال.

ويُحْمَل عليه قول الشمّاخ:

أتتني سُلَيمٌ قَضَّها بقضيضِها   تُمَسِّحُ حَوْلي بالبقيع سِبالَها[5]

قال سيبويه:« وبعض العرب يجعل قَضَّهم بمنزلة كلّهم يجريه على الوجوه»[6].

6.4 بين الرفع والنصب:

1.6.4 من الرفع على الابتداء أو الخبر إلى النصب على المفعوليّة:

من الأصول الّتي قررها النحاة أنّ الرفع له وظائف نحويّة ودلاليّة في التراكيب غير تلك الّتي للنصب، ومن ثَمّ فأبواب الرفع غير أبواب النصب، وغيـــر أبـــواب الجرّ.إلاّ أنّ هناك عدداً كبيراً من التراكيب اختلف عليها الاستعمال رفعاً ونصباً دون اختلاف في الدلالة الّتي حاول النحاة الربط بينها وبين اختلاف الإعراب، ممّا يجعلنا نقف أمام استعمالين للتركيب الواحد، من جهة رفعه ونصبه، وإذا لم تختلف الدلالـــة بين الرفع والنصب فلا يبقى إلاّ أنّها حالات استعماليّة تداوليّة مـــرّت علـــى هـــذه التراكيب، وشواهد هذه المسألة كثيرة، أذكر منها ما يأتي:

---

(1) سيبويه، الكتاب 373/1

(2) سيبويه، الكتاب 373/1

(3) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 317

(4) سيبويه، الكتاب 374/1

(5) انظر: الشمّاخ، ديوانه 290، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 374/1

(6) سيبويه، الكتاب 375/1

روى سيبويه عن العرب أنّهم يقولون(كِلَيْهِما وتَمْراً)[1]، ويفسِّر ذلك سيبويه بقوله:« كأنّه قال: أعْطِني كِلَيْهما وتَمْراً» ثم قال:« فذا مَثَلٌ قد كَثُر في كلامهم، واستُعْمِل، وتُرِك ذكرُ الفعل لِمَا كان قبل ذلك من كلام»[2]، وروى سيبويه أيضاً أنّ من العرب من يقول:« كِلاهُما وتمراً، كأنّه قال: كِلاهُما لي ثابتان وزدني تمراً»، ومثله: كلّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ [3]، برفع كلّ ونصبه، ويُحْمَل على ذلك قوله تعالى﴿ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾[4]، برفع(معذرة) ونصبها على قراءتين[5]، وفرّق سيبويه في هذه الآية بين الرفع والنصب تفريقاً نحويّاً يتبعه تفريقٌ دلاليٌّ، ففي الرفع ابتداءٌ مُقَدّرٌ، ومعذرة خبر، أي:« لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ لِيموا عليه، ولكن قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً؟ قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربِّكم»[6]، أي أنّ الرفع جملة خبريّة، في حين أنّ النصب إنشاء اعتذار، وهذا تفريق دقيق لطيف لكنّه لا ينسحب على شواهد كثيرة مماثلة يستوي فيها الرفع والنصب كما سيأتي، ومن ذلك ما ذكره سيبويه نفسه- بعد كلامه السابق- من قول الشاعر:

يشكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرى   صَبْرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتلى [7]

برفع(صبر)، ولم يستطع النحاة هنا إلاّ أن يقولوا: النصب أكثر وأجود؛ لأنّه يأمره[8]. ألم ترَ أنّ هذا الاستعمال- ومثله كثير- خرج عن طوق القاعدة الّتي أرادوا لها الثبات، وهي أنّ النصب يناسب الإنشاء(أمراً أو دعاءً)، والرفع للخبر. ومثل الرفع في البيت قوله تعالى﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[9] بالرفع، إلى جانب قراءة

---

(1) انظر: الميدانيّ، محمد بن أحمد، 518هـ،(1955م)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، مصر: مطبعة السنّة المحمديّة 151/2

(2) سيبويه، الكتاب 280/1، 281

(3) سيبويه، الكتاب 281/1د

(4) الأعراف 164

(5) انظر: ابن مجاهد، السبعة 296، أبو حيّان، البحر 412/4، القيسيّ، الكشف 481/1، النصب قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو وغيرهم، والرفع قراءة: حسين الجعفيّ، وزيد بن عليّ، واليزيديّ، وغيرهم

(6) سيبويه، الكتاب 320/1

(7) انظر: التبريزيّ، يحيى بن علي، 502هـ، وآخرون،(1986م)، **شروح سقط الزند**، تحقيق: مصطفى السقّا، وآخرين، بإشراف طه حسين، ط3 (مصوّرة عن طبعة دار الكتب1945)، مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب 620، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 321/1،وغير منسوب.

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 321/1

(9) يوسف 18

النصب[1]، وقال أبو حيّان: « وإنّما تَصِحُّ قراءة النصب على أن يُقدّر أنّ يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه»[2]، وسواء أخاطَبَ نفسَه أم غيرها، فإن سياق الأمر واضح في الآية، وما جَدَلُ النحاة فيها إلاّ من دفاعهم عن القاعدة الّتي لاحت لهم، ويَكْبُر عليهم أن يتعدّاها استعمال.

وفي قوله تعالى﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[3]، بنصب(العفو)[4]، حاول النحّاس أن يَفْرُقَ بين الرفع والنصب، قال: « إن جعلت(ذا) بمعنى(الّذي) كان الاختيار الرفعَ، وجاز النصبُ، وإن جعلت (ما) و(ذا) شيئاً واحداً كان الاختيار النصب، وجاز الرفع، وحكى النحويّون: ماذا تعلّمت أنحواً أم شعراً؟ بالنصب والرفع على أنّهما جيّدان حسنان»[5]. فهذا وما يماثله ما هي إلاّ محاولات من النحاة للتفريق بين حالّتي الرفع والنصب نحويّاً ودلاليّاً، والتَخبُّطُ في التفريق واضحٌ، والنتيجة الّتي خلص إليها النحّاس هي استواء الرفع والنصب في مثل هذا، فما الفرق دلاليّا بين: قل العفوَ أو قل العفوُ؟ غير ما اجتهد به النحاة من تأويلات وتقديرات مبعثها تفسير اختلاف الحركة الإعرابيّة.ففي قوله تعالى﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾[6] قال النحّاس: « فواحدةً، أي فانكحوا واحدةً، وقرأ الأعرج (فواحدةٌ) بالرفع، قال الكسائيّ: التقدير: فواحدةٌ تقنع»[7].

إنّ ما يقدِّره النحاة قد يصلح نحويّاً لتفسير اختلاف الحركات، ولكنّ هذا الاختلاف لا يؤديّ إلى فرق دلاليّ، ممّا يعني أنّ الرفع والنصب استعمالان تداوليّان كانا يسيران في أقطار اللغة إن زماناً وإن مكاناً.

---

(1) انظر:النحّاس، إعراب القرآن 129/2، أبو حيّان، البحر 289/5، النصب قراءة أبيّ بن كعب، والأشهب العقيليّ، وغيرهم

(2) أبو حيّان، البحر 289/5، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن 129/2

(3) البقرة 219

(4) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 260/1، أبو حيّان، البحر 159/2، ابن الجزريّ، النشر 227/2، وهي قراءة ابن كثير، وعاصم، والكسائيّ، وغيرهم، والرفع: أبو عمرو واليزيديّ، وغيرهم

(5) النحّاس، إعراب القرآن 260/1، وانظر:الطبريّ، تفسير الطبريّ 380/2

(6) النساء 3

(7) النحّاس، إعراب القرآن 394/1

وممّا يؤيِّد هذا قول الفرّاء عند الآية الّتي تقدمت(معذرةٌ):« وأكثر العرب أن ينصبوا المعذرة، وقد آثرت القرّاء رفعها، ونصبها جائز»[1] أي أنّ هناك من يستعمل النصب، وهم كُثْرٌ، وهناك من يستعمل الرفع، وهم الأقلّ، والقرّاء اختاروا الرفع.

وقال الطبريّ عند الآية ذاتها:« وبأيّ القراءتين قرئ ذلك، عندي صواب؛ لتقارب معنييهما مع استفاضة القرّاء بكلّ واحدة منهما، غير أنّ أعجب القراءتين إليّ... قراءة مَن قرأ بالنصب؛ لأنّ من قرأ به من القرّاء أكثر، وهو أعرف وأشهر»[2].

وعند قوله تعالى﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَـٰهَا﴾[3]، بالنصب على التحذير[4]، قال الفرّاء إنّ الرفع أيضاً فيه معنى التحذير:« ولو رفع على ضمير هذه ناقةُ الله، فإنّ العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أنّ العرب تقول: هذا العدوُّ هذا العدوُّ فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا الليلُ فارتحلوا»[5].

يتبيّن ممّا تقدّم أنّه لا فرقَ بين الرفع والنصب دلاليّاً، وإنّما الفرق استعماليّ تداوليّ، فهناك من يجنح إلى الرفع، وهناك من يجنح إلى النصب في الاستعمال.

ويبدو لي أنّ الرفع كان هو الأصل، وتحوّل الاستعمال عنه إلى النصب الّذي شاع وكَثُر استعمالاً، كما أشار النحاة إلى كثرته قياساً إلى الرفع، فالرفع يمثّل القوة من حيث الإسناد، وقد تكون من سمات اللغة في مراحل سابقة؛ لأنّها أقرب إلى الإسناد المُجرَّد، أمّا النصب فيمثل حالة تطوريّة؛ لأنّ اللغة تدعم التراكيب الإسناديّة بالتراكيب غير الإسناديّة. زيادةً على ما في النصب من إضافة في كميّة الدلالة لا في نوعها وجنسِها، كما سبق في النصب على الاختصاص من أنّه تفريغ انفعاليّ، فقد يكون بعض النصب هنا من هذا القبيل، ومن هنا فضّله كثير من النحاة في مقام الإنشاء(الأمر والدعاء)؛ لأنّه مقام خطابيّ انفعاليٌّ، فيه إنشاء للحدث الكلامي، على خلاف الخبر الّذي يكون في حالة سرديّة مستقرّة.

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن 398/1

(2) الطبريّ، تفسير الطبريّ 380/2

(3) الشمس 13، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن 714/3النصب قراءة الجماعة، والرفع قراءة زيد بن عليّ

(4) انظر: السامرّائيّ، خليل، قراءة زيد بن عليّ – دراسة نحوية ولغوية 97

(5) الفرّاء، معاني القرآن 286/3

وذهب ابن جنّي إلى أنّ الرفع هو الأصل في الكلام، قال:« إنّ الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه لأنّه بداية وأصل، ووجِد الأصلُ مرفوعاً»[1]، وقال المنصف عاشور:« اعتبر جلّ النحاة أنّ الرفع في أكثر من سياق في كتبهم يشبه الواحد في العدد...» وقال:« نجد من النحاة من يعدّ الرفع حالة مطلقة تلازم الأسماء متى استُعمِلت عنصراً أوّل الكلام»[2].

2.6.4 المفعول المطلق بين الرفع والنصب:

تعاقب الرفع والنصب على كثير من شواهد المصادر المنصوبة على المفعول المطلق، قال سيبويه:« ما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: هلاّ خيراً من ذلك... كأنّك قلت: ألا تفعل خيراً من ذلك... وإن شئت رفعته، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب»[3]، ويشير سيبويه إلى أنّ النصب أكثر في كلامهم؛ لأنّ المنصوب بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، ومنه: متعرّضاً لِعَنَنٍ لم يَعْنِه، ومن العرب من يقول: متعرِّضٌ[4]. ومثله: غَضَبَ الخيلِ على اللجْمِ، ومن العرب من يرفع كما رفع بعضهم: الظِباءُ على البَقَرِ، ومثله أيضاً: تِرْبَاً وَجَنْدَلاً، وقد رفعه بعض العرب، قال الشاعر:

لقد أَلّبَ الواشون أَلْباً لبَيْنِهمْ   فَتِربٌ لأَفواهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ[5]

ومثله قول طُفَيْل الغَنَويّ:

وبالسّهْبِ مَيْمون النقيبةِ قولُهُ   لِمُلْتمسِ المعروفِ أهْلٌ ومَرحَبٌ[6]

---

(1) ابن جنّي، (1985م)، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم 488/2، 714

(2) عاشور، المنصف،(2004م)، **ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ**، ط2، تونس، منوبة: منشورات كليّة الآداب، ص 331.

(3) سيبويه، الكتاب 268/1

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 271/1، 272

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 315/1، الشنقيطيَ، الدرر اللوامع 77/3، والشاهد غير منسوب

(6) انظر: الغنويّ، طفيل،(1997م)، **ديوانه**، بشرح الأصمعيّ، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، ط1، بيروت: دار صادر 54، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 296/1، وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع 23/3

وقال سيبويه عند الشاهد الأوّل:« وفيه ذلك المعنى الّذي في المنصوب»[1]، وقوله هذا يؤكّد أنّ الرفع والنصب في مثل هذا متساويان، خلافاً لمن يلتمس لكلٍّ منهما معنىً، وقد قال في موضع آخر عند الشاهد:

فقالت حنانٌ ما أتى بك هاهنا   أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارفُ[2]

« لم ترد حِنّ، ولكنّها قالت: أمرنا حنانٌ... وفي هذا كلّه معنى النصب»[3]، ويبدو لي أنّ استواء المعنيين مع حسن النصب؛ لأنّه على تقدير فعل، ومناسبٌ لمقام الإنشاء، قد يكون هو الّذي دفع إلى التحوّل من الرفع إلى النصب، وصار بعد ذلك النصب أكثر شيوعاً.

وممّا يؤيِّد ذلك عندي أنّ سيبويه يقول:« إنّهم استحبّوا الرفع في: الحمدُ لله، والعجبُ لك؛ لأنّه صار معرفة، وهو خبر، فقوي فيه الابتداء... ومن العرب من ينصب بالألف واللام(الحمدَ لله)، فينصبها عامّة بني تميم وناسٌ من العرب كثير».[4]

فالاستعمالان كانا سائرَيْن معاً، وقد بيَّن سيبويه وجه الرفع في الأمثلة الّتي ذَكَرها، أمّا استعمال النصب في الأمثلة ذاتها، فلم يأبه للفرق الّذي ذكره سيبويه، حاملاً المصادر المُعَرَّفَة على معنى الفعل أيضاً. ويفسّر سيبويه النصب من جهة أخرى في مثل(الترابَ لك، والعجبَ لك)، وهي صيغ مسموعة عن العرب الموثوق بهم- كما يقول- بأنّ نصب هذا كنصبه حين كان نكرةً « كأنّك قلت: حمْداً وعجباً، ثم جئت بلك لِتُبَيِّن مَن تعني، ولم تجعله مبنيّاً عليه فتبتدئه»[5]. أي أنّ الّذي ينصب مع التعريف والخبر ما يزال معنى الفعل- الّذي كان مع النكرة- في ذهنه.

وعلى الرغم من محاولة سيبويه التفريق بين مرفوع المصادر ومنصوبها، على أنّ المرفوع على نيّة الخبر، والمنصوب فيه إنشاء(أمر، أو دعاء، أو ما شابه) على تقدير فعل، أو على معاقبته، إلاّ أنّ من المرفوع ما يشبه المنصوب ويستوي معه،

---

(1) سيبويه، الكتاب 314/1

(2) من شواهد سيبويه، الكتاب 320/1، البغداديّ، الخزانة 112/2، ونسبه البغداديّ للمنذر بن درهم الكلبيّ.

(3) سيبويه، الكتاب 320/1

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 328/1، وانظر: السيوطيّ،همع الهوامع 108/3

(5) سيبويه، الكتاب 328/1

أي ليس رفعه من باب الابتداء والخبر، ولكنّه محمول على المنصوب[1]، ومن ثمّ لم يجد سيبويه بُدًّاً من الإقرار بأنّ العرب « ربّما أجرت الحروف على الوجهين»[2].

وبقيت هذه المسألة تراوح مكانها بين الرفع والنصب، وإن مال بعض النحاة إلى النصب مع المصادر، إذ روى المبرّد البيت التالي على وجهين:

كسا اللؤمُ تَيْماً خُضْرَةً في وجوهها   فويَلٌ لتَيْمٍ من سرابيلها الخضرِ[3]

برفع (ويل) ونصبه، ثُمَّ قال:« فإن كان مصدراً صحيحاً يجري على فعله فالوجه النصب»[4]، ومع أنّ هذا القول من تشدُّد المبرّد في القياس والقاعدة، وهو أمر معروف عنه، إلاّ أنّه يمكن أن يُستَنتَج منه أنّ النصب سرى إلى هذه التراكيب من جهة المصادر أوّلاً؛ لقرب معناها من الفعل، واستعمالها في الأمر. وروى الأعلم الشاهد السابق بالنصب وقال:« والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء، وإن كان نكرة لأنّه في معنى المنصوب»[5]، ويؤيِّد الفرّاء ما تقدّم من أنّ الأوْلى بالمصدر النصب[6]، إلاّ إذا كان يُراد به العموم وليس(الأمر) المباشر، مثل﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ﴾[7]، فإنّه يرى إذ ذاك أنّ الرفع هو الوجه[8].

وهناك من يرى الفرق بين الرفع والنصب من جهة أنّ الرفع يفيد الدوام والثبات، والنصب يفيد التجديد والحدوث لارتباطه بالفعل، فالزمخشريّ يرى أنّ الأصل في قوله تعالى﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[9] النصب، بإضمار فعل مقدّر، لكن عُدِل عنه إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره[10].

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 330/1، 331، 347، وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع 130/3

(2) سيبويه، الكتاب 331/1

(3) انظر: جرير، ديوانه 596، وروايته: .... فيا خِزيَ تَيْمٍ ... البيت، وعلى ذلك لا شاهد فيه. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب333/1، بنصب (ويل)

(4) المبرّد، المقتضب 220/3، 221

(5) الشنتمري، تحصيل عين الذهب 209

(6) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 3/1

(7) البقرة 178

(8) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 109/1

(9) الفاتحة 2

(10) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 48/1

والقول نفسه عند أبي حيّان، والفخر الرازيّ[1].

ويبدو لي أنّ مذهبهم هذا من تمسُّكهم بالنصب في حالة المصدر؛ لأنّـه ينـوب مناب فعله، فتأويله في حالة النصب ميسَّر، وحين واجهوا الرفع عَدّوه فرعاً علـى النصب.

7.4 توابع المنادى:

جاء في تابع المنادى المفرد المبني على الضم استـعمالان، استـعمال يُجـري إعراب التابع على اللفظ فيرفع، واستعمال ينصب مراعاةً للموضع، ففي نحو: يا زيدُ الطويلُ، جاءت الصفة بالرفع والنصب، وقال ابن يعيش: رفع الصفة على اللفظ هو الأكثر في الكلام[2]. ومثله التأكيد: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، وكذلك فـي عطـف البيان، والعطف بما فيه الألف واللام خاصّة، واختار الرفع في هذا الأخير الخليـل وسيبويه والمازنيّ، وقرأ بعضهم﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرُ ﴾[3]، بالرفع. والنـصب اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر والجرميّ، وعليه قراءة العامّة[4]، قـال الأزهريّ:« وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنّه الأكثر، ووجـه اختيار النصب أنّ ما فيه(أل) لم يَجُز أن يلي حرف النداء، فلم يُجعَل لفظُه كلفظ مـا وَلِيَهُ، ولذلك قرأ جميع القرّاء ما عدا الأعرج بنصب(والطيرَ)»[5].

ومن شواهد النصب ما أورده الفرّاء من إنشاد بعض العرب:

ألا يا عمرو والضحاكَ سِيرَا   فقد جاوزتُمَا خَمَر الطريقِ[6]

وقد ساق سيبويه جواب الخليل له مبيّناً قوّة الرفع الّذي هو إتباع على اللفظ، قال: « لمّا اطَّرد الرفع في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتـداء أو

---

(1) انظر: أبو حيّان، البحر 304/3، الرازيّ، فخر الدين، محمّد بن عمر، 604هـ،(1985م)، **تفسير الفخر الرازيّ**، المشتهر بالتفسيرالكبير ومفاتيح الغيب، ط3، د.م، دار الفكر 95/3

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 3/2

(3) سبأ 10، وانظر: أبو حيّان، البحر 263/7، ابن الجزريّ، النشر 349/2، والرفع قراءة السلميّ، والأعمش، وغيرهم، والنصب قراءة السبعة، وغيرهم

(4) انظر: المبرّد، المقتضب 212/4، ابن السرّاج، الأصول 336/1، ابن يعيش، شرح المفصّل 3/2، الأزهريّ، شرح التصريح 176/2

(5) الأزهريّ، شرح التصريح 176/2

(6) الفرّاء،معاني القرآن 355/2، ابن منظور، لسان العرب 257/4(خمر)، ويروى برفع(والضحاك) في بعض المصادر.

بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان بمنزلته»[1]، وبناءً على ما تقدّم أرجِّح أنّ التحوّل سار من الإتباع على الموضع إلى الإتباع على اللفظ للمشاكلة الّتي أشار إليها الأزهريّ، كما أنّ ورود المعطوف- الّذي لا يَصلُح لمباشرة حرف النداء- على الإتبـاع فـي بعض الاستعمال، إنّما يؤكّد أنّ التحوّل اتّجه من مراعاة الموضـع والأصـل إلـى الإتباع مشاكلةً، ثم جنَح الاستعمال إلى ترجيح المشاكلة والإتباع على اللفظ. يؤكّـد ذلك ما أورده سيبويه عن الخليل:« مَن قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب. فإنّما نـصب لأنّ هذا من المواضع الّتي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ»[2]. وممّا يندرج في هذه المسألة قولهم:« إذا كان المنـادى عَلَماً موصوفاً بابن، متّصِلاً، مضافاً إلى عَلَم، نحو: يا زيدُ بنَ عمـرو، جـاز فـي المنادى مع الضم الفتح إتباعاً لحركة(ابن) إذ بينهمـا سـاكن وهـو حـاجز غيـر حصين»[3]، وقال المبرّد: الأجودُ الضمُّ؛ لأنّه الأصل[4]، وقال الفرّاء:« والنصب ... في كلام العرب أكثر»[5]، غير أنّه ذهب إلى تفسير المسألة نحويّاً، وهو أنّ الـدعوة في النصب واحدة، وفي الرفع دعوتان.

ومن الواضح هنا أنّ الفتح على شيوعه، وكثرة تداوله، ما هو إلاّ تحـوّل مـن الضم الّذي هو الأصل، كما قال المبرّد، تاريخيّاً لا قياسيّاً، والتحوُّل هنا لداعٍ صوتيٍّ هو مراعاة المشاكلة الصوتيّة، وهو كما ذكر الفرّاء أكثر شيوعاً، وإن أنكره بعـض النحاة واستغربه[6]، وقال ابن يعيش:« والعلة أنّك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسـم الواحد... قال الشاعر:

يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارودْ [7]

ففتح ميم حكم مع أنّه منادى مفرد»[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب 183/2

(2) السابق 186/2، 187

(3) السيوطيّ، همع الهوامع 53/3

(4) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 53/3

(5) الفرّاء، معاني القرآن 326/1

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 5/3

(7) انظر: رؤبة، ديوانه 172، برفع (حكمُ)، ابن هشام، أوضح المسالك 22/4، وروايته بالرفع والنصب

(8) ابن يعيش، شرح المفصّل 5/3

وشيوع الفتح لا يلغي الأصل وهو عدم الإتباع؛ لأنّ ابن يعيش وصف عدم الإتباع بأنّه لغة فاشية[1].

8.4 الاشتغال:

يقوم باب الاشتغال على إعراب الاسم المشغول عنه: رفعاً ونصباً، وجوباً أو جوازاً أو ترجيحاً. والناظر في باب الاشتغال وفي مسائله الشائكة الّتي فصّلها النحاة يخلص إلى أنّ نصب المشغول عنه أو رفعه لم يكن مستقرّاً في أيّة مسألة من المسائل الّتي حاول النحاة تبويبها، سواء فيما أوجبوا فيه الرفع أو فيما أوجبوا فيه النصب، بله ما تأرجح بين ترجيح أحدهما على الآخر، وهو الباب الأوسع في الاشتغال[2].

وليس أدلُّ على ما تقدّم من قوله تعالى﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[3]، برفع(ثمود) ونصبها على قراءتين[4]، مع ترجيح النحاة الرفعَ مع(أمّا)؛ لأنّها تقطع ما قبلها عمّا بعدها، أو تطلب الأسماء كما يقول الفرّاء[5]. وذكر سيبويه أنّ قول بشر بن أبي خازم يُنشَد على وجهين: بنصب تميم ورفعه:

فأمّا تميمُ تميمُ بن مُرٍّ فألفاهُمُ القومُ رَوْبى نِياما [6]

وكذا قول ذي الرمّة:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وصلَيْكِ جازِرُ [7]

برفع (ابن)، ونصبه، قال سيبويه:« النصب عربيٌّ كثير، والرفعُ أجودُ»[8].

---

(1) انظر: السابق 5/2

(2) انظر- مثلاً-: أبو حيّان، التذييل والتكميل (باب الاشتغال) 292/6-362

(3) فصلت 17

(4) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 14/3، ابن خالويه، القراءات الشاذّة 133، أبو حيّان، البحر 491/7، الرفع: قراءة الجمهور، والنصب: الحسن، والأعمش

(5) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 14/3

(6) انظر: الأسديّ، بشر بن أبي خازم،(1972م)، **ديوانه**، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دمشق: منشورات وزاة الثقافة 190، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 82/1

(7) انظر: ذو الرمّة، ديوانه 1042. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 82/1

(8) سيبويه، الكتاب 82/1

ومن الآيات الّتي أشكلت على النحاة فتفرقت بهم السُّبل في توجيهها قوله تعــالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾[1]، وقوله تعــالى﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾[2]، بالرفع والنصب فيهما، وقد فضّل سيبويه قراءة النصب لفعل الأمر الّذي يليهما، وقال:« أبت العامّة(أي الجماعة) إلاّ القراءة بالرفع»، ووجّه قراءة الرفع على أنّ المرفوع مبتدأ والخبر محــذوف، تقــديره: فــي الفــرائض، ونحوه[3].

والفرّاء يرى أنّ الرفع أولى من النصب على أنّ(أل) بمعنى الّذي، ممّا يفــضي إلى معنى الشرط وعموم الحكم، ولو كان سارقاً بعينه لحــسُن النــصب[4]. وقَــوّى الزجّاج الرفع[5] بقوله تعالى﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ ﴾[6].

وهذه الخلافات تكشف- من ناحية ما- عن اصطدام القاعدة بالاستعمال، فالّــذي قرّره النحاة وعلى رأسهم سيبويه أنّ الاختيار النصبُ، وهو الأقوى مع فعل الأمــر كالآية الكريمة، اخترمته القراءة المشهورة بالرفع، فاضطر ســيبويه إلــى التقــدير والتأويل حفاظاً على القاعدة النحويّة من جهة، واحتراماً للقراءة من جهة أخــرى. وذهب الزمخشريّ إلى أنّ سيبويه وجّه القراءة هذا التوجيه حملاً لها على وجه قويٍّ في العربيّة[7].

وقال النحّاس:« خولف سيبويه بهذا - وأورد مذهب الفرّاء، وقال عقبه- وهــذا قول حسنٌ غير مدفوع»[8]، وقد حمل أبو حيّان على الرازيّ الّذي تجاســر علــى سيبويه – كما يقول- وقال عنه ما لم يقله، مبرِّئاً سيبويه من الطعن علــى قــراءة الرفع، ومُوجِّهاً قول سيبويه(أبت العامّة إلاّ الرفع) على أنّه تقوية لتخريجه، وتوهين

---

(1) المائدة 38، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن 495/1، أبو حيّان، البحر 476/3، الجمهور بالرفع، والنصب: عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة، وابن محيصن، وغيرهم

(2) النور 2، انظر: أبو حيّان، البحر 427/6، ابن جنّي، المحتَسَب 100/2، الجمهور بالرفع، والنصب: عيسى بن عمر، ويحيى بن يعمر، وغيرهم

(3) سيبويه، الكتاب 143/1، 144

(4) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 306/1، ، مصطفى، إبراهيم،(1937م)، **إحياء النحو**، د.ط، د.م، لجنة التأليف والنشر 155.

(5) انظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه 172/2

(6) النساء 16

(7) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 611/1

(8) النحّاس، إعراب القرآن 495/1

للنصب على الاشتغال مع وجود الفاء[1]. ويبدو أنّ هذه مبالغة من أبي حيّان في الدفاع عن سيبويه. وحملٌ لقوله على غير ما يحتمله.

والغرض من عرض ما تقدّم هو أنّ النصب والرفع كليهما كانا مستعملين في الاسم المشغول عنه، على الرغم من اجتهاد النحاة في وضع قواعد خاصّة بالرفع وأخرى خاصّة بالنصب، وتقسيمها إلى جواز ووجوب وترجيح.

وأرى أنّ عدم اطّراد هذه القواعد يعدّ دليلاً على التحوّل الّذي كان يسير فيه أسلوب الاشتغال.

فالمنصوب على الاشتغال ما هو إلاّ المفعول به أصلاً، قُدِّم لمزيد من العناية والاهتمام، وشُغِل الفعل بضميره حتى لا يبقى موضعه فارغاً من جهة، وتأكيداً له من جهة أخرى كما يذهب بعضهم[2] ، وتسليط الفعل على ضميره أو إشغاله به لا يمنع من كون المتقدِّم هو المفعول به المقصود إلاّ من جهة نظريّة العامل وقوانينها الّتي تجد أنّ ذلك إشكالٌ. ولمّا خرجَ الفرّاء على ذلك، وذهب إلى أنّ المشغول عنه منصوب بالفعل بعده، كما أنّ ضميره منصوب بالفعل نفسه، وهو مذهب وجيه- فيما أرى- طعنوا فيه بنحو: سعيداً مررتُ به، من حيث إنّ الفعل(مرّ) لا يصحُّ أن ينصب الاسم المتقدِّم[3]. وطَعْنُهم هذا صنعة نحويّة محضة؛ لأنّ الاسم مفعول للفعل مرّ على المعنى.

وحين تمّ للمفعول به الاستقرار في هذه المنزلة من التقدُّم، وكون الحديث منصبّاً عليه، دنا شبهاً ومنزلةً من المبتدأ(المسنَد إليه)، فجنح بعض الاستعمال إلى رَفْعه وحَمْلِه على المبتدأ، بل صِيرَ إلى أنّه هو المبتدأ. وفي مرحلة التحوّل هذه تأرجح استعمالاً بين النصب والرفع: النصب على أصله وإقراره على المفعوليّة نحويّاً، والرفع على ما تحوّل إليه. فالمشغول عنه مفعول به مقدَّم كُرِّر ذكره بضميره، وقد تدرّج من حيث الاهتمام به حتى وصل إلى مرحلة كونه أصبح ربَّ الجملة كما يقول ابن جنّي:« إذا ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبِ ... فإن تظاهرت العناية

---

(1) أبو حيّان، البحر 476/3

(2) انظر: عون، اللغة والنحو 94

(3) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 310/6- 312

به عقدوه على أنّه ربّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: عمروٌ ضربَه زيدٌ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلةً»[1].

ولم يجد هذا التحوّل بُدّاً من مراعاة الموضع الّذي يأتي فيه من حيث علاقته بالعناصر الأخرى في التركيب، إذ بعضها يستدعي النصبَ، وبعضها يستدعي الرفع وبعضها هذا وذاك. وهو الأمر الّذي أقام عليه فاضل السامرّائيّ مذهبه في الاشتغال: متى يُرفَع ومتى يُنْصَب. وخلاصة رأيه أنّه يرى أنّ للرفع معنى غير الّذي للنصب، واختلاف المعنى المراد: أنّه في الرفع يكون الاسم المتقدِّم مُتَحدّث عنه، فهو مسند إليه(مبتدأ)، أمّا في النصب فهو فضلة، والمعنى منصرف إلى الفعل(أي أنّ المتحَدَّث عنه هو المتكلم)[2].

وممّا يُذكَر أنّه يقول:« أنت قدّمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقلّ من المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ مُتَحدّث عنه، والحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه، فإنّ الحديث يدور على غيره أساساً»[3] وإنْ كنت أوافقه في صدر مقولته فإني لا أوافقه في خاتمتها، لأنّ توسيع الفجوة بين الرفع والنصب ودلالتهما كما يذهب ليس بذلك البُعد: ففي الرفع هو مُتَحدَّث عنه على أنَّه مبتدأ وعمدة، وفي النصب مُتَحدَّث عنه على سبيل المفعوليّة، أي متحدَّث عنه وهو مفعول به نحويّاً ودلاليّاً، فكونه محور الحديث متوفِّر في الحالين، لكنّه في الرفع مستقلٌّ للحديث عنه، فلذلك كان التحوّل سهلاً بين الرفع والنصب لقرب المأخذين.

وقد قال السامرّائيّ ما يؤيِّد هذا، قال:« الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول؛ إذ هو مُتحدّث عنه من جهة، لكنّه لا يرقى إلى درجة المبتدأ»[4]

وقد جاء السامرّائيّ بمجموعة من الآيات حاول من خلالها إثبات افتراق النصب عن الرفع، وهو تفريق صحيح في الشواهد الّتي ذكرها بالنظر إلى السياق الّذي وردت فيه، ففي سياق النصب يكون المشغول عنه منصوباً؛ لأنّ

---

(1) ابن جنّي، المحتَسَب 65/1

(2) انظر: السامرّائيّ، فاضل، (1977م)، أسلوب الاشتغال، بغداد: جامعة بغداد، **مجلة كليّة الآداب**، المجلد1، العدد21، ص 429، 431

(3) السامرّائيّ، فاضل، اسلوب الاشتغال 432

(4) السامرّائيّ، فاضل، اسلوب الاشتغال 432

التركيز هنا على المفعوليّة، مثل قوله تعالى﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ...وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ﴾[1]، وفي قوله تعالى﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [2] يبرز الرفع لأنّ التركيز ليس على المفعوليّة في الشعراء ولكن على الإسناد إليها[3].

ويؤتى مذهب السامرّائيّ من الشواهد الّتي جاءت على الوجهين: الرفع والنصب، إذ على قوله يكون للشاهد معنيان، ولكلٍّ معنى سياق، ولا أستبعد في مثل هذا أن يكون الفرق استعماليّاً.

وممّا يدلّ على ذلك أنّ كثيراً من النحاة حاول أن يبيّن الفرق بين معنى الرفع والنصب في قوله تعالى﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾[4] على مجيء كلّ بالرفع والنصب: ففي النصب يستفاد العموم: إن الله خلق كلّ شيء بقدرٍ، في حين أنّ الرفع يحتمل معه أن تكون جملة(خلقناه) صفة لشيء، ممّا يجعل المعنى لا يليق بجلال الله خالق كلّ شيء.

قال السامرّائيّ:« فالأمر بحسب المعنى فإذا أردت التنصيص على أنّ الفعل ليس صفةً نصبت المتقدِّم، وإذا أردت الاحتمال رفعت»[5]، وإذا كان الأمر كذلك فليس هذا من التحوّل في شيء لأنّ المعاني مختلفة فهما غرضان.

لكنّ النحاة وقفوا عند قراءتي الرفع والنصب في هذه الآية ، وذهب سيبويه إلى أن الرفع أقوى، والنصب عربيّ كثير[6]، على غير اختلاف في المعنى بينهما، وقال أبو حيّان:« وقُرِئ قوله(إنّا كلّ شيءٍ خلقناه) بالرفع على الابتداء وعلى ما يقتضيه أكثر كلام العرب»[7]، وذهب ابن خروف إلى أنّ سيبويه

---

(1) النحل 4، 5

(2) الشعراء 224

(3) انظر: السامرّائيّ، فاضل، اسلوب الاشتغال 429، 431

(4) القمر 49، وانظر: أبو حيّان، البحر 183/8، ابن جنّي، المحتَسَب 300/2النصب قراءة الجمهور، والرفع: أبو السمّال، وغيره

(5) السامرّائيّ، فاضل، اسلوب الاشتغال 438

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 147/1، 148

(7) أبو حيّان، التذييل والتكميل 328/6

استحسن الرفع في الآية لعدم وجود ما يوجب النصب[1]. وتابع سيبويه الأخفشُ والمازنيّ وابن جنّي، وجعل المبرّد والكوفيّون النصب وجه الكلام[2].

والخلاف السابق إنّما يدلّ على أنّه لم يكن الأمر فيها بين معنيين فحسب، بل تعاقب الاستعمال بين الرفع والنصب على المعنى ذاته.

9.4 الظرف:

يقع التحوّل في هذه المسألة بين نصب الظرف ورفعه، فالقاعدة العامّة الرئيسة الّتي قرّرها النحاة في الظرف هو أنّه من المنصوبات، وقد واجهتهم أمثلة وشواهد فصيحة جاء الظرف فيها مرفوعاً على الخبر.

وقد نقل سيبويه عن العرب هذيْن الاستعمالين: البداوةُ أطيبُ ما تكون شهريْ ربيع، ومن العرب مَن يقول: البداوةُ أطيب ما تكون شهرا ربيع[3].

ووجّه سيبويه النصب على الظرفيّة، والرفع على أنّ (شهرَيْ) خبر للمبتدأ، وكأنّه قال: أطيبُ أزمنةِ البداوةِ شهرا ربيع.

وظاهر عبارة سيبويه في إيراد ما تقدّم على وجهيه السابقين يدلّ على أنّهما استعمالان، كلّ استعمال منهما هو من شأن طائفة من العرب، وإذا كان ذلك كذلك فليس من السهل إقامة الفرق بينهما على أساس دلاليّ؛ لأنّ الفرق الدلاليّ يحيلهما إلى تركيبين مختلفين، لكلّ معنى فيهما مقام ودلالة، أما كون كلّ طائفة من طائفتي المستعملين تستخدم إحداهما فهذا يدلّ على أنّ دلالتهما واحدة.[4]

أمّا الرفع والنصب فهو تحوّل استعمالي- كما يبدو - ، فمن يرفع يخبر باليوم مستنداً إلى دلالته الظرفيّة، ومن ينصب يجعل الخبر ظرفاً، قال سيبويه:« واعلم

---

(1) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 328/6

(2) انظر: ابن جنّي، المحتَسَب 300/2، القيسيّ، مكيّ، **مُشكِل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ط3، بيروت: مؤسّسة الرسالة 702/2، الصغير، القراءات الشاذة 474

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 402/1

(4) انظر: السامرّائيّ،فاضل، (د.ت)، **الجملة العربيّة**- تأليفها وأقسامها، د.ط، بغداد: منشورات المجمع العلميّ ، ص 15

أنّ هذه الأشياء كلّها(وكان يتحدث عن الظروف) قد تكون أسماءً غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو»[1]، واستشهد بقول لبيد:

فَغَدتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنّه مَوْلى المَخافَةِ خَلْفُها وأَمَامُها[2]

وقد اختلف النحاة في توجيه قـراءة قولـه تعـالى﴿ هَـٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾[3] برفع اليوم ونصبه. ويبدو لي أنّ القراءتين إنّما هما علـى رفـع الظرف ونصبه، وإن ذهب بعضهم إلى أنّ فتح اليوم بناء لإضافته إلى الفعل.[4] يقوّي ذلك عندي وهو أنّ مَن ينصب إنّما يريد الظرف وليس البناء للإضافة أنّ الظرف مضاف إلى جملةٍ صدرُها معرَب، وهو وجهٌ يكون بناء الظرف معـه مرجوحاً، قال السيوطيّ:« رُوِيت ... بالفتح، ومنع البصريّون البناء فـي هـذا القسم، وأوجبوا الإعراب، وأيّد ابن مالك مذهب الكوفيّين(أنّهـا مبنيـة هنـا) بالسماع، لقراءة نافع السابقة والأبيات»[5].

ومن شواهد نصب الظرف ورفعه قراءة زيد بن عليّ قولَه تعالى﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾[6]، برفع(أسفل)، قال الفرّاء:« ولـو وَصَـفهم بالتـسفُّل، وأراد: والركبُ أشدُّ تسفّلاً لجاز ورفع»[7].

وظاهر مذهب النحاة هو أنّهم يعدّون النصب أصلاً والرفع فرعاً على سبيل التوسّع، إذ ذكر سيبويه ما يرتفع من هذا الباب، نحو: هو منّي فرسخان، وهو منّي عَدْوَةُ الفَرسِ، وحمله على الخبر وعلى سعة الكلام[8]. وقوله على الـسعة يشير إلى أنّه يذهب إلى أنّ التحوّل من النصب إلى الرفع. وهو غير ما أراه في هذه المسألة من أنّ الرفع هو الأصل، والنصب فرع، أيْ أنّ النـصب مُتَحـوَّل

---

(1) سيبويه، الكتاب 407/1

(2) انظر: الأنباريّ، أبو بكر، محمّد بن القاسم، 328هـ،(د.ت)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط5، مصر: دار المعارف 565، وانظر: العامري، لبيد بن ربيعة،(د.ت)، **ديوانه**، د.ط، بيروت: دار صادر 173، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 407/1

(3) المائدة 119، انظر: أبو حيّان، البحر 63/4، القيسيّ، الكشف 423/1، والرفع قراءة الجمهور، والنصب: نافع، وابن محيصن، والأعرج

(4) انظر: القيسي، الكشف 423/1

(5) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 230/3

(6) الأنفال 42، انظر: النحّاس، إعراب القرآن 678/1، أبو حيّان، البحر 500/4، والنصب قراءة الجماعة، والرفع قراءة زيد بن عليّ

(7) الفرّاء، معاني القرآن 1/ 411

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 415/1

إليه. وممّا يؤيِّد ذلك عندي هو تحويل الاستعمال ما ليس بظرف إلى ظـــرف، مثل قول إبراهيم بن هَرْمَة:

أَنُصْبٌ للمنيِّة تَعْتَريهِمْ   رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السيولِ [(1)]

جاء برفع(درجُ) عند بعض العرب كما يقول سيبويه، فمن كان يرفع فالكلمة عنده اسم، ومن نصب حوّلها إلى الظرف. وذكر سيبويه أنّ العـــرب يرفعـــون وينصبون(قريب) في نحو: هو قريبٌ(أو قريباً) منك[(2)]. أما(دون) فإنّه لا يُرفَع أبداً[(3)]، ويدلّ ذلك على أنّ(دون) قد استقرّت في الظرفيّة، وقطعت شوطاً بعيـــداً فيها، فتخلّصت لها، أمّا قريب فما تزال تراوح بين الظرف والخبر المجرّد. وقد لمح سيبويه هذا التحوّل مسنداً إيّاه إلى الشبه، قال:« هذا بـــاب مـــا شُـــبِّه مـــن الأماكن المختصّة بالمكان غير المختص، شُـــبِّهت بـــه إذ كانـــت تقـــع علـــى الأماكن... وذلك قول العرب... هو منّي منزلةَ الشغاف... وهو منّـــي مَزْجَـــرَ الكلب»[(4)]، واستشهد بقول أبي ذؤيب:

فَوَرَدْنَ والعيّوق مقعدَ رابئ الـــ   ضُرَباءِ خلْفَ النجمِ لا يتتلّعُ[(5)]

وقول الأحوص:

وإنّ بني حربٍ كما قد علمتمُ   مُناطَ الثرّيا قد تَعلّتْ نجومُها [(6)]

فالمنصوب هنا ليس ظرفاً في الأصل؛ لأنّه مكان مختصٌّ، ولكـــنّ بعـــض العرب أجراه مجرى الظرف، وهذا هو التحوّل الّذي جعل بعض الظروف في كثير من الشواهد تراوح بين الرفع والنصب. قال سيبويه بعد نـــصّه المتقـــدِّم: « وليس يجوز هذا في كلّ شيء، لو قلت: هو منّي مجلِسَك، أو مُتّكأ زيـــد، أو مَرْبِطَ الفرس لم يَجُز، فاستعملْ من هذا ما استعملته العرب، وأجِـــز منـــه مـــا

---

(1) انظر: ابن هَرمَة، إبراهيم،(1969م)، **ديوانه**، تحقيق: محمّد جبّار المعيبد، د.ط، النجف الأشرف: مطبعة الآداب 192، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب415/1، وانظر: البغداديّ، الخزانة 424/1

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 409/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 409/1

(4) سيبويه، الكتاب 412/1، 413

(5) انظر: الهذليّون، ديوان الهذليّين 6/1، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 413/1

(6) انظر: الأنصاري، الأحوص، 1505هـ(1990م)، **شعر الأحوص**، تحقيق: عادل سليمان حمّودة، تقديم شوقي ضيف، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي 240. وهو في ديوان عبدالرحمن بن حسّان أيضاً ص 52، ومن شواهد سيبويه، الكتاب 413/1

أجازوا»[1]، وهذا دليل واضح على أنّ التحوّل في الأماكن إلى الظرفيّة إنّما كان سائراً فيما ذكر، ولم يكن عامّاً في عهد الاحتجاج.

---

(1) سيبويه، الكتاب 414/1

الفصل الخامس

الأدوات والتحوّل

يجري التحوّل في الأدوات على تغيير في بنيتها تحت وطأة الاستعمال، أو بنقلها من وظيفة إلى أخرى، أو بتغيّر أثرها الإعرابيّ. ومن الأدوات التي مسّها التحوّل:

1.5 أل الموصولة:

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ(أل) تأتي اسماً موصولاً بمعنى الّذي، لكنّــه قيّــدها بالدخول على الصفات المحضة، وهي: اسم الفاعــل، واســم المفعــول، والــصفة المشبهة[1]، نحو:﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ ﴾[2]،وقوله تعالى﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾[3].

وحين وقف النحاة على شواهد باشرت فيها(أل) الفعــل المــضارع أو الجملــة الاسميّة أو الظرف ثار الخلاف بينهم، فلم يُجزِ أغلبهم هذا الاستعمال.

ومن هذه الشواهد قول ذي الخِرَق الطَّهَويّ:

يقول الخَنَى وأبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربّنا صوتُ الحمار اليُجَدّعُ[4]

وقول الفرزدق:

ما أنتَ بالحكمِ التُرْضى حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ[5]

وقول الراجز:

مَن لا يزال شاكراً على المَعَهْ

فهو حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَــــةْ[6]

وقوله:

من القومِ الرسولُ اللهِ منهم لهم دانت رقابُ بني مَعَدٍّ[7]

---

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 153/1

(2) الحديد 18

(3) الطور 5، 6

(4) السيوطيّ، همع الهوامع 293/1، البغداديّ، الخزانة 482/5، أبو حيّان، التذييل والتكميل 66/3

(5) ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، د.ط، دمشق: دار الفكر 150/1، ابن مالك، شرح التسهيل 201/1، البغداديّ، الخزانة 32/1، والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب 49/1، ابن مالك، شرح التسهيل 203/1، والرجز غير منسوب.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب 49/1، ولم يُعرَف قائله.

وحمل جمهور النحاة هذه الشواهد على الضرورة[1]، وخالفهم ابن مالك في دخولها على المضارع إذ أجازه في السعة.[2]

وقال أبو حيّان مفسّراً موقف النحاة هذا:« فمقتضى النظر يدلّ على أنّها من حيث هي اسم موصول يجوز وصلها بما يُوصَلُ به الاسم الموصول من الجمل الاسميّة والفعليّة والظرف، فَمُنِعَت ذلك حمْلاً على المُعَرِّفة؛ لأنّها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى، ومفرد في اللفظ»[3].

وفي مقابل ذلك لم تتكر طائفةٌ من النحويّين مباشرة(أل) ما باشرته الأسماء الموصولة، فقد نقل الأنباريّ عن الكوفيّين أنّه:« قد تُقام الألف واللام مقام الّذي؛ لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف»[4].

أمّا السيرافيّ فكان له موقفان: موقف تابع فيه الجمهور، وعدّ ما سبق من الضرورة، بل من أقبح الضرورات، كما قال، وموقف آخر جاء في نصّه:« وفيه عندي وجه آخر، وهو أنّه لم يُرِد الألف واللام الّتي بمعنى الّذي، ولا الألف واللام الّتي للتعريف، ولكنّه أراد (الّذي) نفسها، فحذف الذال والياء وإحدى اللامَيْن، لأنّه قد رأى (الّذي) يلحقها حذف كقولهم:(اللّذِ، واللَذْ) ... وربّما حذفوا فأجحفوا، وبَقَّوا من الكلمة الحرف والحرفين...»[5].

ويبدو لي أنّ مذهب الكوفيّين والسيرافيّ الأخير هو أوجه مذهب في المسألة، وهو الّذي يكشف عن وجه الإشكال فيها، فـ(أل) في الشواهد السابقة ما هي إلاّ تحوّل في الاستعمال عن الّذي تخفيفاً واختصاراً، لذلك دخلت على ما تدخل عليه الّذي وأخواتها من فعل وظرف وجملة اسميّة، لكنّ هذا التحوّل لم يُكتَب له الشيوع والسيادة.

وقد أيّد عبدالرحمن أيّوب هذا المذهب بما لاحظه في العاميَّة المصريَّة، إذ يستعملون(اللي) اسماً موصولاً بمعنى(الّذي)، وتخَفِّفُها بعض الأقاليم إلى (أل)،

---

(1) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 288

(2) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 65/3، السيوطيّ، همع الهوامع 293/1، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد 150/1

(3) أبو حيّان، التذييل والتكميل 66/3، 67

(4) الأنباريّ، الإنصاف 521/2

(5) السيرافيّ، ضرورة الشعر 166، 167

وقال:« ومَن يدري لعلّ البيت الّذي استشهد به النحاة على دخول (أل) على الفعل مثال قديم لهذه الظاهرة»[1]، وأيّوب قال ما تقدّم على الرغم من أنّ له رأياً خاصّاً يخالف في جوهره ما تقدّم في هذه المسألة.

وخلاصة رأيه أنّ الاسم الموصول(الّذي وأخواته) متطوِّر عن(أل) الّتي للتعريف، وليس العكس. وذلك بدخول(أل) على أسماء الإشارة(ذي، وتي، وأولي).

ف(أل) كانت قديما- كما يرى- تدخل على الاسم والفعل والظرف وغيرها، ثم تخصّصت بالأسماء، وما الشواهد السابقة إلاّ بقايا تشير إلى تلك المرحلة. ولست هنا بصدد مناقشة رأيه هذا، على وجاهته؛ لأنّه رأي عامّ في الأسماء الموصولة، استند فيه على بعض المستشرقين، وعلماء اللغة، مثل: بروكلمان، وفندريس.[2]

2.5 إنّ وأخواتها:

1.2.5 إنْ المخفّفة من الثقيلة:

تُخَفّف إنّ، وجاء فيها بعد التخفيف لغتان: الإعمال والإهمال، والإهمال أشهر[3]، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[4]، وحكى سيبويه:« إنْ عمراً لمنطلق»[5]، وأنكر الكوفيّون إعمالها مخفّفةً، ومذهبُهم مرجوح بالقراءة والشواهد الشعريّة[6]، ويكثر إهمالها، نحو﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[7] وقوله تعالى﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[8]، وقراءة حفص قوله تعالى﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[9]. وقال عديّ بن زيد:

---

(1) أيوب، عبدالرحمن،(د.ت)، **دراسات نقديّة في النحو العربيّ**، د.ط، الكويت: مؤسّسة الصباح 100

(2) انظر: فندريس، اللغة 156، 216، بروكلمان، فقه اللغات الساميّة 91

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 24/1، الأزهريّ، شرح التصريح 230/1، المراديّ، الجنى الداني 208

(4) هود 111، انظر: أبو حيّان، البحر 266/5، القيسيّ، مشكل إعراب القرآن 374- 376، والنصب وتشديد إنّ قراءة الجمهور، والرفع وتخفيف إنّ: قراءة أبيّ، والحسن، وابن مسعود، وغيرهم، والنصب وتخفيف إنّ: قراءة ابن كثير، ونافع وغيرهم

(5) سيبويه، الكتاب 140/2

(6) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 195/1 وما بعدها

(7) الزخرف 35

(8) يس 32

(9) طه 63، تقدم تخريجها ص 35

أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانا   على ما ساءَ صاحِبَهُ حريصُ[1]

ويُحمَل على ذلك(كأنْ) المخففة، ومن شواهدها:

ووجُهٌ مُشْرِقُ النَحْرِ   كَأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ[2]

برفع(ثدياه)، ونصبه[3]، وقال رؤبة:

كأنْ وَريدَيْه رشاءا خُلْبِ [4]

بنصب(وَريدَيْه)، ورفعه. وأرجع بعض النحاة سبب الإعمال والإهمال إلى أنّ هذه الأدوات لمّا أشبهت الفعل عملت عمله، ولمّا خفّفت زال شبه الفعل، وحُمِلت على الأحرف المهملة[5].

أمّا فيما يتعلق بالتحوّل في تخفيف إنّ وكأنّ، فإنّ أغلبَ إشارات النحاة القدامى تومئ إلى أنّ الأصل التثقيل، والتخفيف فرع عليه، أي أنّ الاستعمال تَحَوّل من الثقيلة إلى الخفيفة، قال المرادي:« لكنْ المُخَفّفة ليس حرفاً أصليّاً، وإنّما هو فرع(لكنّ) المشدّدة»[6]. وتابع فاضل السامرّائيّ القدامى في اتّجاه التحوّل، وزاد: إنّ غرض التخفيف هو توسيع دائرة الاستعمال؛ لتشمل هذه الأدوات الجمل الاسميّة والفعليّة، زيادة على تخفيف معانيها الوظيفيّة:فإنْ المخفّفة أقلُّ توكيداً من الثقيلة، وكأنْ المخفّفة أقلُّ تشبيهاً من الثقيلة.[7]

ونُسِب الإعمال مع التخفيف إلى أهل الحجاز، على أنّهم يتوهَّمون الثقيلة[8]، وأيّد ذلك بعض المحدثين، ذاهباً إلى أنّه تعبير لهجيّ.[9]

وحاول (رابين) أن يستنتج بالدراسة الصوتيّة من خلال علاقة إنّ بما بعدها من أصوات طبقيّة، وغيرها، ما يؤيِّد به وجهة النظر القائلة بأنّ(إنْ، وأنْ) هما الصيغتان

---

(1) من شواهد سيبويه، الكتاب 74/3، وانظر: الأنباريّ، الإنصاف 201، والبيت غير موجود في ديوان عديّ بن زيد.

(2) من شواهد سيبويه، الكتاب 135/2،وانظر: الإنصاف 197/1، البغداديّ، الخزانة 398/10، والشاهد من الأبيات التي لم يُعرَف قائلها.

(3) انظر: المراديّ، الجنى الداني 575

(4) انظر: رؤبة، ملحقات ديوانه 169. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 165/3، وانظر: البغداديّ، الخزانة 391/10

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 140/2، المبرّد، المقتضب 189/1

(6) المراديّ، الجنى الداني 587

(7) انظر: السامرّائيّ فاضل، (1974م)، ما يُخفف من الأحرف المشبّهة بالفعل، بغداد: **مجلة كليّة الآداب**، جامعة بغداد، العدد18، ص 115

(8) انظر: ابن منظور، اللسان 30/13(أنن)

(9) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 318

القدميان اللتان تطوّرت منهما إنّ، وأنّ[1]. لكنّه أقرَّ بوجود حالات صوتيّة تستعصي على التصنيف الصوتيّ الّذي ذكره.

وتحليله هذا، وإن بدا علميّاً، لكنّه لم ينتهِ إلى نتيجة مقنعةٍ؛ فافتراض أنّ الأحرف المثقّلة جاءت من المُخَفّفة لدواعٍ صوتيّة تركيبيّة يبدو بعيداً، لإقراره أوّلاً بصعوبة اطّراد القوانين الصوتيّة في المسألة، وعدم وجود أدلّة لغويّة تاريخية تدعم ذلك. والأمر الآخر: أنّ الأحرف المُخَفّفة لها استعمالات ووظائف ليست للمُثَقّلة، فالمُخفّفة تدخل على ما لا تدخل عليه المثقّلة، كدخولها على الأفعال والأدوات، نحو:﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ﴾[2]،﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً﴾[3] ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[4]،﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾[5]. وهو ما يعني أنّ استعمالات المُخففة ليست كاستعمالات المثقّلة، ومن ثَمّ فالمُخفّفة أوسع دائرةً من المثقّلة، وهو ما يجعلني أرجّح أنّها أدوات مختلفة، استعمالاً ووظيفةً عن المثقّلة، وإن عدّها النحاة من باب واحد، وأنّ الأصل المثقّلة، والمخفّفةُ فرعٌ عليها، ومن ثم ذهبوا إلى تقدير ما يتلاءم مع هذا النظر من تقدير أسماء للمُخفّفة هي ضمائر الشأن، وإنّما دعاهم لذلك حرصهم على مسألة العمل[6].

فاستعمالات (إنْ، وأنْ) المخفّفتَيْن أوسع من أن تكون متحوّلةً جميعها عن الثقيلة، إلاّ أنّه التقى فيها المُخفّف من الحرف المُثقّل بالمُخفّف أصلاً.

وممّا يقوي ذلك أنّ ما ذكروه من إعمال وإهمال خاصٌّ بما دخل على الجُمل الاسميّة من هذه الأحرف، أي الّتي يمكن أن تباشرها المثقّلة، وما كان مُخفّفاً منها أصلاً يدخُل على الاسميّة، والفعليّة، والمُصدّرة بأداة، وغيرها، وهو ما يؤكّد أنّ التخفيف محصور في الحالات الّتي تدخل فيها هذه الأحرف على الجمل الاسميّة فحسب، وهو ذاته موضع دخول المثقّلة، وهو الموضع الّذي جاء فيه استعمالان

---

(1) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 319

(2) القلم 51

(3) البقرة 143

(4) المزمّل 20

(5) يونس 24

(6) انظر: السامرّائيّ،إبراهيم، النحو العربيّة نقد وبناء 96

للحرف المُخفّف: استعمالٌ احتفظ بما يتبعها من إعراب حين كانت مُثقّلةً، واستعمال انتقل بها إلى إهمال الإعراب بها مشاكلةً للمخفّف أصلاً؛ للتشابه بينهما، والشبه من الاعتبارات الرئيسة في التحوّل.

2.2.5 نصب الاسم والخبر بعد إنّ وأخواتها:

سُمِع عن العرب نصب الجزأين بعد إنّ وبعض أخواتها ولا سيّما (ليت)، إلى جانب الاستعمال المشهور وهو نصب الاسم ورفع الخبر، ونُقِل أنّه لغة، ومن شواهده قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسْوَدَّ جُنْح الليل فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ   خطاكَ خفافاً إنّ حُرّاسَنا أُسْداً[1]

وقوله:

إنّ العجوزَ خَبَّةً جَروزا [2]

وقوله:

كأَنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشوّفا
قادمةً أو قلماً مُحَرَّفا[3]

وقول العجّاج راجزاً:

يا ليتَ أيّامَ الصبا رَواجِعا[4]

وفي الحديث الشريف:« إنّ قعرَ جهنّم سبعين خريفاً»[5]. وأوّلَ جمهورُ النحاةِ النصب في الشواهد على ما يتّفق مع القاعدة والأصول المقررة عندهم، فمنهم من أوّله على حذف كان، ومنهم من وجَّه النصب على الحال مع تقدير عامل لها، ومنهم

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 37/1، وانظر: السيوطيّ، شرح شواهد المغني 122، والبيت غير موجود في ديوانه.

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 9/2، الشنقيطي،الدرر اللوامع 167/2، وهو غير منسوب.

(3) انظر: بن مالك، شرح التسهيل 9/2، البغداديّ، الخزانة 237/10، ونُسِب للعمانيّ محمد بن ذؤيب.

(4) انظر: العجّاج، عبدالله بن رؤبة،(د.ت)، **ديوانه**، رواية عبدالملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبدالحفيظ السطليّ، د.ط، دمشق، ملحقات ديوان العجّاج 306/2، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 142/2، وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع 156/2

(5) انظر: ابن الحجّاج، مسلم، 676هـ،(1992م)، **صحيح مسلم**، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة56/3، حديث رقم 435، وروايته: والّذي نفس أبي هريرة بيده إنّ قعر جهنّم لسبعون خريفا.

من حمل بعض الشواهد على الظرف[1]. ومَن قال إنّ المسألة لغة(لهجة) فقد نسبها إلى بني تميم[2]، ونسبها ابن سلاّم الجمحيّ إلى العجّاج وقومه[3].

ويبدو لي أنّ أقرب الوجوه في التأويلات الإعرابيّة هو أن يكون المنصوب حالاً[4]، من غير تقدير فعل لها؛ لأنّه من باب دمج الخبر والحال معاً، كما سبق. وهو توجيه تستقيم معه أغلب الشواهد. وقد يكون ذلك من باب إتباع الخبر إلى الاسم مشاكلةً في الحركة.[5]

3.2.5 رفع الاسم والخبر بعد إنّ وأخواتها:

من الاستعمالات الّتي جاءت في باب إنّ وأخواتها- زيادة على ما مرَّ- رفع الاسم والخبر بعدها، كما أورد سيبويه:« إنّ ناساً من العرب يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ»[6] ، ذاهباً إلى أنّ النصب أكثر في كلام العرب، وموجّهاً ذلك على التشبيه بنحو:

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَم[7]

وما شابه ذلك. وحمل عليه قول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيّاً عَرَفْتَ قَرابتي ولكِنّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المَشَافِرِ[8]

ويرى بعض الباحثين أنّ من حقّ الّذي بعد إنّ أن يُرفَع؛ لأنّه مسند إليه[9]، وذهب بعضهم إلى أنّ الرفع بعد إنّ لهجة عربيّة قديمة[10].

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 37/1، ابن مالك، شرح التسهيل، 9/2، أبو حيّان، التذييل والتكميل 29/5،28

(2) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب 235/10، 236، الجنديّ، اللهجات العربيّة في التراث 125، المطّلبي، لهجة تميم 252

(3) انظر: الجمحيّ، محمّد بن سلام، 231هـ،(د.ت)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمّد شاكر، د.ط، القاهرة: مطبعة المدنيّ 78/1، 79

(4) انظر: البغداديّ، خزانة الآدب 239/10

(5) انظر: المطّلبي، لهجة تميم 252

(6) سيبويه، الكتاب 134/2

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 134/2، البغداديّ، الخزانة 411/10، ونُسِب لابن صريم اليشكريّ، ورويَ بالرفع والنصب والجرّ.

(8) انظر: الفرزدق ديوانه 481(طبعة دار صادر)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 136/2، البغداديّ، الخزانة 444/10

(9) انظر: المخزوميّ، مهديّ،(1986م)، في النحو العربيّ، نقد وتوجيه، ط2، بيروت: دار الرائد العربيّ 84

(10) انظر: المطّلبي، لهجة تميم 252

وقد وافق هذا الرفع هوى إبراهيم مصطفى، فعدّه الأصل والنصب فرع عليــه، وسند ذلك بأنه يُعطَف على اسم إنّ بالرفع ويؤكَّد بالرفع أحياناً[1].

وأرجّح أنّ هذه المسألة من باب إدخال إنّ وأخواتها على المبتدأ والخبــر مــرةً واحدة، فكأنّه فصل إنّ عن الاسم وأدخلها على المبتدأ والخبر، ويؤيِّده شاهد سيبويه المنثور المتقدِّم، حين فصل إنّ عن اسمها بالجار والمجرور، لكنّ اتّجاه التحوّل غير واضح في هذه المسألة، على الرغم من تلميح الدارسين المتقدِّم إلى أنّ الرفــع هــو الأصل.

3.5 ما النافية:

1.3.5 ما النافية بين استعمال تميم والحجاز:

جاء في (ما) النافية استعمالان مشهوران، الأوّل: لغة تميم فيها، وهي: إهمالهــا إعرابيّاً، ورفع الاسمين بعدها؛ لأنّ (ما) حرف غير مُختصّ بالدخول على الأســماء أو الأفعال، فهو مثل: هل. والاستعمال الثاني: لغة الحجازيين فيها، وهــي نــصب الخبر بها عند دخول (ما) على المبتدأ والخبر، نحــو:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]، وقولــه تعالى﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[3]، حملاً لها على ليس، بجامع نفــي الحــال فــي كــلّ منهما.وعدّ النحاة استعمال تميم هو الأصل تاريخيّاً وقياسيّاً[4]. وذهب ابن جنّي إلــى أنّ الحجازية أسير(أكثر) استعمالاً، وإن كانت التميميّة أقوى قياساً[5].

وأيّد بعض الدارسين كون استعمال(ما) التميميّة هو الأصل التاريخي لاســتعمال الحجازيّة- كما هو مذهب النحاة- بأنّ الإحساس بمعنى النصب، وهــو أنّ الإســناد الّذي انعقد عليه رفع الخبر قد انتقض ب(ما) فنصبوا خبرها؛ لأنّه لم يَعُد من الاســم

(1) انظر: مصطفى، إحياء النحو 67

(2) يوسف 31

(3) المجادلة 2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 57/1، المبرّد، المقتضب 188/4، ابن السرّاج، الأصول 55/1، 97 ابن جنّي، الخصائص 167/1، السيوطيّ، همع الهوامع 109/2، برجشتراسر، التطور النحوي 174

(5) انظر: ابن جنّي، الخصائص 124/1

الأوّل، ولا هو هو، فهذا الإحساس أحدث عهداً من البيئات الموغلة في البداوة الّتـــي اكتفت بالإسناد بعد(ما).[1]

وممّا سبق يتّضح أنّ الاستعمال الحجازي هو تحوّلٌ ب(ما) نحو التشبيه بليس لما تقدّم، وممّا يؤيِّد أنّ التحوّل كان هذا هو اتجاهه أنّ نصب خبر(ما) الحجازيّة لـــيس مطلقاً، فهو شائع في التركيب البسيط(ما والمبتدأ والخبر، على الترتيب)، لكنّه فـــي غير ذلك قليل ونادر. وقد وضع النحاة لذلك شروطاً يُسْتَنتَج من جملتها حالة التحوّل الّتي كانت تسير فيها(ما) نحو نصب الخبـــر، وهـــي شـــروط تـــنقض الاســـتعمال الحجازيّ، مثل: حصر الخبر بإلاّ، نحو﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]، أو تقديم الخبرُ، أو أنْ يُفصَل بين(ما) وخبرها، نحو: ما فيك زيدٌ راغبٌ[3].

ويرى سيبويه أنّ عدم نصبها الخبرَ في مثل هذه الحالات أنّها ليست كـــ(لـــيس)، بل محمولة عليها، فلم تقوَ قوّتَها[4].

ويبدو لي أنّه لم يكتمل التحوّل فيها ولم يمتدّ إلى أشكال تراكيبها الأخرى، وممّـــا يدلّ على ذلك عندي أنّ هناك شواهد خرجت علـــى هـــذه الـــشروط، منهـــا قـــول الفرزدق:[5]

فَأَصبَحوا قَد أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهمْ   إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بَشرٌ[6]

إذ نصب الخبر بها على الرغم من تقدّمه.وأشار سيبويه إلى ندرة ذلـــك قـــائلاً: «وهذا لا يكاد يُعرَف»[7]. وهناك شواهد نقضت شرط الحصر، نحو:

وما الدهرُ إلاّ مَنْجنوناً بأهلِهِ   وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاّ مُعذَّباً[8]

وقوله:

---

(1) انظر: المخزوميّ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 370

(2) آل عمران 144

(3) انظر: ابن السرّاج، الأصول 92/1، 93

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 59/1

(5) الفرزدق تميميّ وجاءت اللغة الحجازية على لسانه، وقد يشير ذلك إلى أنّ التحول إلى النصب (بما) لم يكن محصوراً حصراً منيعاً في البيئة الحجازية، بل تسرّب إلى بعض البيئات التميميّة.

(6) انظر: الفرزدق، ديوانه 316/1، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 59/1

(7) سيبويه، الكتاب 59/1

(8) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 110/2، العينيّ، المقاصد النحويّة 449/1، السيوطيّ، شرح شواهد المغني 219، ونُسِب إلى أحد بني سعد.

وما حقّ الّذي يَعْثو نهاراً   ويَسْرِق ليلَهُ إلاّ نَكالاً[1]

وجمهور النحاة وجّهوا ذلك- كما هو دأبهم- إلى ما يستقيم مع القاعدة، وخالفهم إلى جواز ذلك طائفة، منهم: يونس والفرّاء، وبقية الكوفيّين[2].

ومن الشروط الّتي ذكروها في إبطال عمل(ما) الحجازيّة أن تليها(إنْ)، نحو:

بَني غُدانةَ ما إنْ أنتُمُ ذَهَبٌ   ولا صريفٌ ولكنْ أنتُمُ الخَزَفُ[3]

إلاّ أنّ الكوفيّين أوردوه بالنصب[4].

فهذه الشواهد وما شاكلها تدلّ على أنّ التحوُّلَ في الاستعمال الحجازيّ في طريقه إلى الاكتمال في هذا الأسلوب.

2.3.5 لزوم(الباء) خبر ما:

أورد أبو حيّان عن الزمخشريّ أنّه وصف إعمال(ما) عمل ليس(باللغة الحجازيّة القُدمى)[5]، وفسّر ذلك أبو حيّان بأنّ جرّ الخبر بالباء هو الشائع الكثير في لغة الحجاز، وعليه أكثر ما جاء في القرآن، ونصب الخبر قياساً به نادر، ولم يرِدْ في أشعار الحجازيّين إلاّ في قول الشاعر:

أبناؤها مُتَكنِّفون أباهمُ   حَنِقو الصدورِ وما همُ أولادَها[6]

وعن الفرّاء:« لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء»[7]

وما تقدّم يشير إلى تحوّل آخر حدث في الاستعمال الحجازي ل(ما) النافية، وهو غير بعيد عن الأوّل من حيث حمل ما على ليس في اقتران الخبر بالباء. كما يشير إلى تحوُّل الحجازيّين من نصب الخبر ب(ما)، وهي اللغة القدمى، كما وُصِفت، إلى جرِّ الخبر بالباء الّذي شاع واشتهر عنهم، بل تجاوزهم إلى بعض أشعار تميم[8].

---

(1) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 110/2، العينيّ، المقاصد النحويّة 481/1، ونُسِب إلى مُغَلّس بن لُقيط، المراديّ، الجنى الداني 325

(2) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 196/1، 197

(3) انظر: ، البغداديّ، الخزانة 119/4، وهو غير منسوب.

(4) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 111/2، الأزهريّ، شرح التصريح 196/1

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 304/5

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 304/5، العينيّ، المقاصد النحويّة 475/1، من غير نسبة لأحد.

(7) الفرّاء، معاني القرآن 42/2

(8) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 126/2، أبو حيّان، البحر 267/1

وخالف الكوفيّون في ذلك إذ زعموا أنّ النصب عند الحجازييّن الّذي سبق ذكرُه إنّما هو ناتج من سقوط هذه الباء، أي أنّ الأصل عندهم هو دخول الباء على خبر(ما)، ومن ثم تحوّل الاستعمال إلى حذفها ونصب الخبر[1]. وقد يُستفاد من مذهب الكوفيّين أنّ كثرة دخول الباء في خبر(ما) قَوّى شبهها بليس، ومن ثمّ سَاغ النصب بها حَملاً عليها[2]، لا سيّما أن التحوّلَيْن المذكورَيْن أكثر ما كانا شائعين في اللهجة الحجازيّة كما تقدّم.

4.5 إهمال كان وأخواتها:

جاء استعمال قليل في كان وبعض أخواتها بإهمالها إعرابيّاً إلى جانب الاستعمال المشهور، نحو:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صنفانِ شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالّذي كنتُ أصنَعُ[3]

وقول هشام أخي ذي الرمّة:

هيَ الشّفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليسَ منها شفاءُ الداءِ مبذولُ[4]

ونقل رابين[5] حديثاً شريفاً في هذه المسألة، هو:« كان ذلك الشهرُ تِسعٌ وعشرون»[6].

والجمهور على أنّ في كان ضمير الشأن، وهو اسمها، والجملة الاسميّة خبرها، والكسائيّ على أنّ كان ملغاة، ووافقه ابن الطراوة[7].

ولا يخفى ما في رأي الجمهور من تكلّف لأجل القاعدة، وأرجّح رأي الكسائيّ لقربه من واقع الاستعمال واللغة، والإلغاء هنا هو إلغاء نحويّ، أي عدم ربط الجملة

---

(1) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 109/2

(2) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 331

(3) من شواهد سيبويه، الكتاب 71/1، وانظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 250/4، وصاحبه العُجير السلوليّ

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 71/1، السيوطيّ، شرح شواهد المغني 704/2

(5) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 329

(6) البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب المظالم 407/5، حديث رقم، والرواية فيه: كان ذلك الشهر تسعاً وعشرين، وصدر الحديث: إنّ الشهر تسعٌ وعشرون.

(7) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 250/4، السيوطيّ همع الهوامع 64/2

بها بحيث ترفع الاسم وتنصب الخبر خبراً لها، والاكتفاء بوظيفتها الدلاليّة، فأدخلها على طرفي الجملة: كان(الناسُ صنفانُ).

وقد التفت النحاة إلى هذا الإهمال في (ليسَ) أكثر من غيرها، على الـرغم مـن قلّته وندرته كما ذكر سيبويه[1]، وجاء ذكرها في مجلس من مجالس العلمـاء فـي شاهد مشهور، هو:« ليس الطيبُ إلاّ المِسكُ»[2]، وعدّ سيبويه ذلك من حملها على ما النافية، والوجه والحدّ عنده أن يُوجّه ذلك على إضمار ضـمير الـشأن، والجملـة الاسميّة خبره، لكنّه تردّد عند هذه المسألة حين أحَسَّ أنّها لغة لبعض العرب، قـال: «والوجه والحدّ أن تحمله على أنّ في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ... إلاّ أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: ليس الطيبُ إلاّ المسكُ، وما كان الطيبُ إلاّ المسكُ»[3].

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الإهمال(إهمال ليس)، إذا ثبت لغة لا يمكن التأويل، قال أبو حيّان:« أمّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلاّ بها فلا تَـأوُّل»[4]. وقـد نسب أبو عمرو بن العلاء هذه اللغة إلى بني تميم كما ورد في مجلسه مع عيسى بن عمر:« ليس في الأرض حجازيٌّ إلاّ وهو ينصب، ولا تميميّ إلاّ وهو يرفع»[5].

وبناءً على ما تقدّم في(ما) التميميّة، وأنّها هي الأصل الاستعماليّ تاريخيّاً فـإنّي أرجّحُ أنّ إهمال(كان)،(وليس) هو كذلك، أي أنّه هو الأقدم، ومن ثمّ تحوّل الاستعمال إلى نصب الخبر بهما.

5.5 إن النافية:

رصد النحاة تحوّلاً استعماليّاً في(إنْ) النافية يتمثّل في نصب الخبر بعدها حَمْـلاً لها على(ما) الحجازيّة المحمولة على ليس، ولأنّها تطابق(ما) فـي النفـي. ونـصّ بعضهم على أنّ هذا الاستعمال لغةٌ لأهل العالية.[6]

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 147/1

(2) الزجّاجي، مجالس العلماء 1

(3) سيبويه، الكتاب 147/1

(4) أبو حيّان، التذييل والتكميل 299/4، وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع 81/2

(5) الزجّاجي، مجالس العلماء 1، السيوطيّ، همع الهوامع 80/2

(6) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 116/2، الأزهريّ، شرح التصريح 201/1

وقد انقسم النحاة إلى طائفتين من حيث جواز إعمالها هذا العمل أو منعه[1]،ولكنّ الشواهد تؤيّد المجيزين، فقد حُكِي عن أهل العالية:« إنْ ذلك نافِعَك ولا ضارّك، وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافيةِ»[2]، وقرأ سعيد بن جُبيْر﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾[3] بتخفيف(إنْ) ونصب(عباداً)[4]، وقال الشاعر:

إنْ هو مُسْتولياً على أحدٍ   إلاّ على أضْعَفِ المجانين[5]

وقال:

إنْ المرءُ مَيْتاً بانقضاءِ حياتِهِ   ولكنْ بأنْ يُبْغى عليْهِ فَيُخذَلا[6]

وذكر ابن هشام أنّ الإهمال لغة الأكثرين[7]، ويُستفاد من هذا أنّ التحوّل في هذا كان محصوراً في بيئة لهجيّة محدودة، لم يمتدّ إلى غيرها.

وقد حقّق أبو حيّان عملها خلافاً لمن زعم من النحويّين غير ذلك، وتأوّل الشواهد على غير وجهها، غير أنّه أقرّ بأنّ شواهد إعمالها قليلة قياساً ب(ما)، وكثيرة قياساً ب(لا) المُعْمَلَة عمل ليس.[8]

6.5 لا: النافية للجنس والنافية للوحدة:

مدار التحوّل في هذه المسألة على إعراب الاسم الّذي بعد(لا)، إذ جاء في الاستعمال المشهور مبنيّاً على الفتح، وهناك استعمالات جاء فيها مرفوعاً.

وفَرّق النحاة بين الرافعة والناصبة، بأنّ الناصبة توجب الاستغراق، والأخرى تجوِّزه، فالناصبة نصٌّ في استغراق الجنس[9].وقد قرأ الجمهور بالرفع والتنوين قوله

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 23/1 الصغير، القراءات الشاذة 442

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 23/1،

(3) الأعراف 194

(4) انظر: ابن جنّي، المحتَسَب 270/1، ابن خالويه، القراءات الشاذة، 48، أبو حيّان، البحر 445/4

(5) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 201/1، السيوطيّ، همع الهوامع 116/2، 117، البغداديّ، الخزانة 166/4، وهو غير منسوب.

(6) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 116/2، 117، البغداديّ، الخزانة 168/4 وهو غير منسوب.

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 23/1

(8) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 280/4

(9) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 115/1، أبو حيّان، البحر 169/1

تعالى﴿وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[1]، وقرأ الزهريّ وعيسى الثقفيّ ويعقوب بالفتح في جميع القرآن[2]. وقرأ بعض القرّاء﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[3]، برفع(ريب).

وقد تعاور الرفعُ والنصبُ اسم(لا) في قراءات أخرى[4]، وقال أبو حيّان: إنّ النصب ب(لا) أفصح، وأكثر في الاستعمال من الإهمال، أو حملِها على ليس[5].

والتفريق بين الاستعمالين على أساس أنّ الرافعة تنفي الوحدة، والناصبة تنفي الجنس ليس بمحكم؛ لأنّ شواهد نفي الوحدة يبدو نفي الجنس فيها واضحاً[6]، نحو:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ ممّا قضى اللهُ واقياً[7]

وقول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[8]

قال إبراهيم مصطفى:« إذا ضاع معنى الشمول في النفي كان المعنى في البيتين لغواً»[9] .ويبدو لي أنّ الاستعمال جنح نحو نصب الاسم بعدها وتركيبه معها؛ ليكون نصّاً في نفي العموم أو الجنس[10]، يدلّ على ذلك أنّهم إذا فصلوا بين(لا) واسمها رفعوا الاسم، نحو: لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ.[11]

وممّا يدلّ على التركيب أيضاً أنّه إذا فُصِل بين لا واسمها نوّنَ، نحو: لا كزيدٍ أحداً، وبعض العرب يقول: لا كزيدٍ أحدٌ، بالرفع.[12] فالتبرئة ب(لا) الناصبة أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص[13]، وهو ما يجعلني أرجّح أنّها متحوّلة من المهملة أو العاملة عمل ليس، مراعاةً لهذا الفرق.

---

(1) البقرة 62

(2) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 183/1، أبو حيّان، البحر 169/1

(3) البقرة 2، وانظر: الزمخشريّ، الكشّاف 115/1أبو حيّان، البحر 36/1، الرفع قراءة أبي الشعثاء، وزهير الفرقبيّ

(4) انظر: أبو حيّان، البحر 88/2

(5) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 222/5

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 240/1، مصطفى، إحياء النحو 132

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 239/1، العينيّ، المقاصد النحويّة 482/1، غير منسوب.

(8) انظر: المرزوقي، شرح حماسة أبي تمام 506، ابن هشام، مغني اللبيب 239/1، البغداديّ، الخزانة 467/1

(9) مصطفى، إحياء النحو 132

(10) انظر: مصطفى، إحياء النحو 140، السامرّائيّ،فاضل، معاني النحو 393/1

(11) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 227/5

(12) انظر: سيبويه، الكتاب 404/1

(13) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 235/1

وخلاصة المسألة:« أنّ(لا) في حالة الرفع تحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس... فإذا أردت الوحدة ميّزتَه بقولك بعده: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، وإذا أردت الجنس لم تعقّبه»[1]، ولعلّ هذا ما دعا إلى التحوّل إلى البناء على الفتح ليكون نصّاً في نفي الجنس دون لَبْس.

و(لا) النافية للوحدة إن رفعت الاسم ونصبت الخبر فهي محمولة على(ليس)، أو على (ما)، لكنّ إعمال(لا) عمل ليس قليل أو نادر، والقول فيها كالقول الّذي سبق في (إنْ)[2]، وقد تقدّمت شواهدها.[3]

7.5 لولا:

جاء في(لولا) استعمالان من حيث مدخولها إن كان ضميراً، الأوّل: مباشرتها ضمير الرفع المنفصل، نحو﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾[4]، والثاني مباشرتها الضمير المتّصل[5]، نحو:

أَيَطْمَعُ فينا مَن أراقَ دماءَنا ولولاك لم يَعْرِض لأحْسابِنا حَسَنْ[6]

وقول يزيد بن الحكم:

وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هوى بِأجْرامِهِ من قلّة النيقِ مُنْهَوي[7]

وليس هناك من إشكال في الاستعمال الأوّل، ولكنّ الاستعمال الثاني أثار خلافاً بين النحاة؛ لأنّ مدخول لولا موضعه الرفع. فتفرّق النحاة إلى مذهبين: سيبويه والجمهور على أنّ لولا إذا دخلت على الضمير المتّصل كانت حرف جرٍّ، والضمير في محلّ جَرّ بها. والأخفش والكوفيّون على أنّ لولا على حالها، حرف ابتداء والضمير المتّصل في محلّ رفع بالابتداء، نيابةً عن ضمير الرفع المتّصل.[8]

---

(1) الأزهريّ، شرح التصريح 237/1 (بتصرف قليل)

(2) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 280/4، البحر 169/1، الشنتمري، تحصيل عين الذهب 80

(3) انظر الصفحة السابقة: هامش 7، 8

(4) سبأ 31

(5) انظر: المراديّ، الجنى الداني 603

(6) الفرّاء، معاني القرآن 85/2، البغداديّ، الخزانة 374/5، ونسبه لعمرو بن العاص.

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 374/2، البغداديّ، الخزانة 336/5

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 274/1، المراديّ، الجنى الداني603، 604

وقد اختار بعض النحاة مذهب الأخفش والكوفيّين[1]، وهو الأرجح فيما أرى؛ لأنّ مذهب سيبويه ومن تابعه حكم شكليّ محض، ينطلق من نظريّة العامل وقوانينهـــا، ولو لم يكن كذلك لما فرّقوا بين حالي لولا: مرة حرف ابتداء، ومرة حـــرف جـــر، وهي هي في الاستعمالين. كما أنّ هذا المذهب ترتّب عليـــه تقـــديرات وتـــأويلات واختلافات لا طائل تحتها.

وقد أنكر المبرّد- حين خرج الاستعمال الثاني عن طـــوق القاعـــدة- اســـتعمال لولاي وأخواته، وردّ عليه كثير من النحويّين بصحة رواية(لولاك) عن العرب[2].

والاستعمال الأوّل(مع المنفصل) هو الأكثر في كلام العرب.[3]

والمسألة- فيما أرى- من باب التحوّل، ووجه التحوّل فيها أنّ الاستعمال تحـــوّل مع لولا من ضمير الرفع المنفصل إلى الضمير المتّصل؛ لأنّه أخفّ من المنفـــصل لفظاً، ويتحقق به الوصل.

وقد ذهب كثير من النحويّين إلى تسويغ التبادل بين ضـــمائر الرفـــع وضـــمائر النصب والجرّ من باب أنّ جميعها ضمائر، ويؤكّد بعضها بعضاً، وهي متقاربة من جوانب كثيرة، زيادةً على كثرة استعمال لولا في الكلام ممّا جعل التحوّل يقتحمها.[4]

وممّا يؤيِّد هذا التحوّل عندي أنّ لولا ليست بِدعاً فيه، فقد باشرت أدوات أخـــرى الضمائر المتّصلة، وكان حقها أن تباشر المنفصلة، ومن ذلك مثلاً:

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنّهُ أخوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبانِها[5]

إذ استشهد به النحاة على وصل الضمير المنصوب بكان، والقياس: فإن لا يكـــن إيّاها أو تكن إيّاه[6]، ومثله:

أتَتْ حتّاك تقصدُ كلّ فَجٍّ تُرَجّي منكِ أنْها لا تخيبُ[7]

وأورد ابن جنّي على وضع المتّصل موضع المنفصل قوله:

---

(1) انظر: المراديّ، الجنى الداني 604

(2) انظر: المراديّ، الجنى الداني 605، الشنتمري، تحصيل عين الذهب 374

(3) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 687/2

(4) انظر: الفرّاء معاني القرآن 85/2، ابن السرّاج، الأصول 124/2، ابن الحاجب، الأمالي النحوية 21/3

(5) انظر: الدؤليّ، أبو الأسود، ديوانه 162، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 46/1، وانظر: البغداديّ، الخزانة 327/5

(6) انظر: العينيّ، المقاصد النحويّة 178/1

(7) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 3/2، الشنقيطيّ، الدرر اللوامع 111/4، والبيت غير منسوب.

وما نُبالِي إذا ما كُنتِ جارتَنا   أنْ لا يجاورُنا إلاّكِ دَيّارُ[1]

وذهب الأنباريّ إلى أنّه مسموع عن العرب مَقيسٌ عليــه[2]، ويــرى إبــراهيم مصطفى أنّ الأداة إذا دخلت على الضمير مال أسلوب العرب وحسّهم إلى الوصــل بينهما؛ لأنّ الضمير المتّصل أكثر في لــسانِهم، وهــم أحــبُّ اســتعمالاً لــه مــن المنفصل.[3]

8.5 عسى:

جاء في عسى استعمالان أحدهما بإسنادها إلى الضمائر، نحو: عسيتم، وعَــسَيْنَ، وعسَوا، والآخر: إفرادها مطلقاً. ونُسِب الأوّل إلى بني تميم، والثاني إلى الحجاز[4]، وجاء القرآن الكريم بالاستعمالين: قال تعالى﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ... الآية ﴾[5]، وقرأ ابن مسعود(عَسَوْا... عَسَيْنَ)[6]. والخلوّ من الضمير هو الأفصح[7].

واختلف النحاة فيها بين أن تكون فعلاً أو حرفاً، فمن قال بفعليّتهــا نظــر إلــى اتّصالها بالضمائر كما تقدّم، واتّصالها بتاء التأنيث. ومَن قال بحرفيّتها نظر إلى أنّها تُستَعمَل استعمال الحروف فحملوها على(لعلّ). ولكنّ كونهــا فعــلاً هــو الــراجح عندهم.[8] ويرى إبراهيم مصطفى – من المُحدَثين- أنّها فعلٌ جُمِّد فأشبه الأداة.[9]

وتشبه(عسى) أفعال المقاربة في المعنى والاستعمال، هذا من جهة، ومن جهــة أخرى تشبه بعضَ الحروف مثل(لعلّ)، ولعلّ هذا ما سوَّغ القول بأنّ أصــلها فعــل

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 307/1، ابن هشام، أوضح المسالك 83/1، البغداديّ، الخزانة 278/5، والبيت غير منسوب.

(2) انظر: الخفاجيّ، شهاب الدين، أحمد، 1069هـ،(1299هـ)، **شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريريّ**، ط1، القسطنطينيّة: مطبعة الجوائب 153

(3) انظر: مصطفى، إحياء النحو 68

(4) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 348، المطّلبي، لهجة تميم 235

(5) الحجرات 11

(6) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 72/3، الزمخشريّ، الكشّاف 566/3

(7) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 208/1

(8) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 327/4، ابن يعيش، شرح المفصّل 116/7، المراديّ، الجنى الداني 461

(9) انظر: مصطفى، إحياء النحو 69

صير إلى تجميده. وعلى هذا يكون وجه التحول فيها هو أنّها تحوّلت من فعل متصرِّف إلى فعل جامد. ولكن لا يوجد دليل قاطع على أنّ أصلها الفعلُ، فقد يكون أصلُها الحرفَ، وتحوّل الاستعمال بها إلى تصريفها تصريف الأفعال. ويُذكَر هنا أنّ عسى ليس لها معنى في ذاتها، فهي تشابه الأدوات من هذا الباب، وما ذُكِر من أفعال متصرّفة مادّتُها(عسى) فإنّ معناها ليس كمعنى عسى هذه[1].

9.5 حاشا:

للنحاة اختلافات متنوّعة في حاشا الاستثنائية من حيث كونها اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وَجَعَلَها بعضُهم مزدوجة الحال، فقال عنها فعلاً استعمِل استعمال الأدوات، أو هي فعل وحرف في آنٍ واحد[2]. ولو تيسّر لهم النظر إليها من خلال مسألة التحوّل لهان الإشكال فيها؛ لأنّ هذه الاختلافات تعود إلى مراحل التحوّل الّتي مرّت بها هذه الكلمة، إذ يبدو أنها كانت فعلاً أو اسماً، ثم تحوّلت أو تحوّل بها الاستعمال إلى أداة للاستثناء، غير أنّ أبا حيّان يرى أنّ الأصل فيها هو الحرفيّة[3].

واستشهد بعضهم على أنّها فعل بقوله تعالى﴿ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ﴾[4]؛ لأنّ تعلّق حروف الجرّ بها يدلّ على أنّها فعل. واستشهدوا أيضاً بقول النابغة:

ولا أرى فاعِلاً في الناسِ يُشبِهُهُ وما أحاشي من الأقوامِ من أحَدِ[5]

وأيدّ بعضهم فعليّتها بدخول (ما) عليها، كقول الأخطل:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً فإنّا نحن أفضلُهُم فِعالاً[6]

ومِن شواهد مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها حرف جر قول سبرة بن عمرو الأسديّ:

حاشى أبي ثوبان إنّ به ضنّاً عن الملحاةِ والشتمِ[7]

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب 54/15، 55(عسي)

(2) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 278/1، ابن هشام، مغني اللبيب 121/1، 122

(3) أبو حيّان، البحر 304/5

(4) يوسف 31، 51

(5) انظر: النابغة، ديوانه 20، الأنباريّ، الإنصاف 278/1

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 121/1، الخزانة 387/3، وليس في ديوان الأخطل.

(7) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 280/1، الأصمعيات 218، ونسب فيها إلى الجميح الأسديّ باختلاف لا يضر في موضع الشاهد.

روي بجر (أبي) ونصبه.[1]

واستند بعضهم في اسميّتها على قراءة من قرأ قولـــه تعـــالى﴿ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ بالنصب والتنوين(حاشاً)، وقراءة(حاشَ اللهِ)[2]، على أنّها اسم مثل معاذ اللهِ[3].

وما يبدو لي في(حاشا) هو أنّها اسمٌ كما هو مذهب ابن هـــشام فيهـــا إذا كانـــت تنزيهيّة[4]، وليست حرف جرّ، ولكنّها تجرّ بالإضافة مثل: معاذ اللهِ، ومن ثم تحوّل الاستعمال بها إلى تصريفها تصريف الفعل ومعاملتها معاملته، وهو تحوّل كما يبدو محدود، أمّا شقيقاتها: خلا، وعدا، فأرجّح أنّهما فعلان أصلاً؛ لأنّهما أقرب إلى معنى الفعليّة من وظيفة الأداة، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ حاشا الحرفيّـــة(أي حـــال استعمالها أداة دون تصريف) أكثر استعمالاً من(حاشا) الفعليّة. وعلى العكـــس مـــن ذلك(عدا)، أمّا(خلا) ففيها خلاف، وَحَمْلُها على(عدا) من هذا الجانب أقرب[5]. وهذا يدلّ على أنّ حاشا بعيدة عن الفعليّة، وما الصيغ الفعليّة إلاّ تحولاّت مـــن صـــيغتها الاسميّة الأساسية، أمّا خلا وعدا فما تزالان أقرب إلـــى أصـــلهما الفعلـــيّ، ومـــا استعمالهما في الاستثناء إلاّ في طريق التحوّل.

10.5 هَـــلُمَّ [6]:

هلُمَّ في استعمال أهل الحجاز اسم فعل تلتزم حالاً واحداً في مختلـــف أحوالهـــا، وهي عند تميم فعل تتّصل به الضمائر، نحو: هلمّا، هلُمَّوا، هلُمّي، وهلمُمْنَ.[7]

وذهبت طائفة من النحاة إلى أنّ أصل(هلُمَّ) هو الفعل(لُمَّ) والهاء زائـــدة للتنبيـــه، فيصبح الأصل(ها لمَّ)، وهو مذهب الخليل[8].

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 122/1

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 303/5، قراءة الجمهور: حاشَ لله، والحسن: حاشْ، وأبيّ وابن مسعود: حاش اللهِ، وأبو السمّال: حاشاً لله

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 122/1، أبو حيّان، البحر 304/5

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 122/1

(5) انظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية 414/3

(6) هلُمّ: اسم فعل، وليست من الأدوات، وإنّما أدرجتها هنا لأنّ التحوُلات التي جرت فيها مثل التحوُّلات التي جرت في الأدوات.

(7) انظر: المبرّد، المقتضب 202/3، ابن جنّي، الخصائص 168/1

(8) انظر: المبرّد، المقتضب 202/3، ابن جنّي، الخصائص 278/1

وفضّل ابن جنّي اللغة الحجازيّة فيها على التميمية مستظهراً بقوله تعالى ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[1].

وذهب بعض الدارسين المحدَثين إلى أنّ(هلُمَّ) الحجازية أحدث عهداً من التميميّة، فهي متحوّلة عنها، وأنّها على ذلك تحوّلت من فعل إلى اسم فعل[2].

لكنّ المرجّح عندي هو ما ذكره السيّد يعقوب بكر من أنّ الأرجح هو أنّ أصل هلُمَّ اسم فعل وليس فعلاً، وأنّها جاءت من(هَلَ) بمعنى تعال، والميم المشدّدة الّتي هي عنصر إشاري كما هو شائع في الساميّات، و(هَلَ) هذه جاءت في اسم الفعل(حيَّهلَ الثريد) أي أحضره سريعاً[3].

وقد أشار النحاة إلى ما يدعم النظر السابق من افتراض أنّ أصل(هلُمَّ) هو(هَلَ) الّتي للتعجيل، ونُسِب هذا المذهب إلى الفرّاء، لكنّهم قالوا: إنّها مكوّنة من(هَلَ+ أُمَّ)، وأيّد ابن يعيش هذا المذهب بأنّ (هَلَ) هذه تُستَعمَل للزجر والحثّ[4]. وهذا يعني أنّ الأصل الاستعماليّ ل(هلُمَّ) هو اسم الفعل، وتحوّل الاستعمال التميميّ فيها نحو معاملتها معاملة الفعل بإلحاقها الضمائر، وقد يكون ذلك للشبه الدلاليّ بين(هلُمَّ)، والفعل لُمَّ. يؤيِّد ذلك ما ذكره ابن جنّي- على الرغم من ثباته على مذهبه السابق من أنّ أصلها:ها+ لُمَّ - أنّها عند التميميّين اسم فعل أيضاً، وليست مُبَقّاةً على ما كانت عليه قبل التركيب والضمّ، مستدلاً على ذلك بأنّهم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم مَن يُتبِع، نحو(مُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ) ومنهم مَن يكسر فيقول: (مُدِّ، وفِرِّ، وعَضِّ)، ومنهم مَن يفتح لالتقاء الساكنَيْن، فيقول(مُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ)، ثم يقول:« رأيناهم كلّهم مجتمعين على فتح آخر(هلُمَّ) فدلّ ذلك على أنّها خُلِجتْ عن طريق الفعليّة وأُخْلِصَتْ اسماً للفعل»[5].

---

(1) الأحزاب 18، وانظر: ابن جنّي، الخصائص 35/3

(2) انظر: المطلبي، لهجة تميم 235، النعيميّ، الدراسات اللهجيّة والصوتية عند ابن جنّي 244

(3) انظر: بكر، السيّد يعقوب،(1969م)، **دراسات في فقه اللغة العربيّة**، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان 71، 72

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 42/4

(5) ابن جنّي، الخصائص 35/3

11.5 إذن:

وضع النحاة أربعة شروط لنصب المضارعِ بإذن، أجملهـــا ابـــن هـــشام فـــي: التصدير، وكون المضارع للاستقبال، واتّصالهما، أو انفـــصالهما بالقـــسم أو بـ(لا) نافيةً[1]. وأجازوا فيها الوجهين(الإعمال والإهمال) إذا وقعت بعد الـــواو أو الفـــاء: كقوله تعالى﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2] ، وقوله تعالى﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[3]، إذ قرئ شاذاً بالنصب فيهما[4]. وذهب الشاطبيّ إلى أن الرفع(الإهمـــال) أكثر[5].وسُمِع إهمالها مع هذه الشروط في بعض استعمالات العرب[6]، فأشكل على النحاة وطفقوا يلتمسون له التأويلات.

والأمر فيها لا يعدو كونه تحوّلاً استعماليّاً من الإعمال إلى الإهمال حملاً لهـــا على استعمالاتها الأخرى الّتي تُهمَل فيها خارج الشروط الّتي ذكرها النحاة، ويبـــدو أنّه تحوّل كان في بدايته لم يأخذ حظه من الشيوع بدليل وصف الشاطبي لهذه اللغـــة بالضعيفة[7]، ومعناه أنّها غير شائعة وتداولها محدود.

12.5 غير:

حُمِلت غير على إلا في الاستثناء واتفق النحاة على أنّها تُعرَب إعراب ما بعد إلاّ في تركيب الاستثناء، غير أن هناك استعمالاً نسبه الفرّاء إلـــى بعـــض بنـــي أســـد وقضاعة هو نصب غير مطلقاً[8]، وروي الشاهد التالي برفع غير ونصبها:

لم يَمنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ   حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ[9]

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 21/1

(2) الإسراء 76، وانظر: أبو حيّان، البحر 66/6، ابن خالويه، القراءات الشاذة 27، قرأ بحذف نون (يلبثون) نصباً أبيّ، وابن مسعود

(3) النساء 53، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن 425/1، أبو حيّان، البحر 273/3، قرأ بحذف نون(يؤتون) نصباً ابن مسعود، وابن عبّاس، وأبيّ

(4) انظر: المبرّد، المقتضب 2 /11، 12

(5) انظر: المقاصد الشافية 21/6

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 16/3، السيوطيّ، همع الهوامع 107/4

(7) انظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية 23/6

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 329/2، الفرّاء، معاني القرآن 382/1، السيوطيّ، همع الهوامع278/3

(9) انظر: الأسلت، أبو قيس،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: حسن محمّد باجوده، د.ط القاهرة: دار التراث 85، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 329/2، وانظر: الفرّاء، معاني القرآن 382/1، البغداديّ، الخزانة 406/3، 408

وروى الفرّاء:

لا عيبَ فيها غيرَ شُهْـلَة عَيْنِها   كذاكَ عِتاقُ الطيرِ شُهْلاً عُيونُها[1]

واختلف البصريّون والكوفيّون فيها من جهة أنّ النصب بناءٌ لها على الفتح، وعلى حسب ما تضاف إليه متمكّناً أو غير متمكّن، والكوفيّون أجازوا الفتح سواء أضيفت إلى متمكّن أو غير متمكّن، والبصريّون أجازوه إذا أضيفت إلى غير متمكّن[2]، ويبدو لي أن ما رُوِي من لغة أسد وقضاعة ما هو إلا تحوّل نحو توحيد حركة غير تخفّفاً من تعدّد الحركات عليها، وطرد الفتح فيها في الباب أجمع[3]. ويبدو أنّ هذا التحوّل كان محدوداً في التراكيب الاستثنائية الّتي تبدأ بالنفي[4].ويبدو أنّ توحيد الحركة الإعرابيّة كان توجّها مرغوباً فيه في بعض البيئات الاستعماليّة، حكى الجرميّ أنّ من العرب مَن ينصب بحتّى في كلّ شيء[5].

13.5 مِن:

من المسائل الّتي اختلف فيها البصريّون والكوفيّون مجيء(من) للغاية الزمانيّة، إذ ذهب جمهور البصريّين إلى أنها لابتداء الغاية المكانية فقط، أما الزمانيّة فلها(مذ)، والكوفيّون ومن وافقهم من البصريّين ذهبوا إلى أنّها تكون لبدء الغاية في الزمان، والشواهد على ذلك كثيرة منها قوله تعالى﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[6]، وفي الحديث(فَمُطِرنا مِن الجُمعةِ إلى الجمعةِ)[7]

وقول زُهير:

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن 382/1، وانظر: ابن منظور، لسان العرب 39/5(غير)، والبيت غير منسوب.

(2) انظر: الإنصاف 287/1

(3) انظر: عبدالكريم، صبحي عبدالحميد،(1986م)، **اللهجات العربيّة في معاني القرآن للفرّاء**، دراسة نحويّة وصرفيّة ولغويّة، ط1، القاهرة: دار الطباعة المحمّديّة 355

(4) انظر: الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير 146

(5) انظر: السيوطيّ،همع الهوامع 116/4

(6) التوبة 108

(7) البخاريّ، صحيح البخاريّ 200/3، رقم 1003، كتاب الاستسقاء

لِمَن الديارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[1]

وقال النابغة:

تُخيِّرْنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلّ التجاربِ[2]

ووافق ابنُ مالك الكوفيّين، ووجّهَ البصريّون الشواهد السابقة تَعَسُّفاً علـــى غيـــر وجهها[3].والمسألة كما يبدو تحوّل إلى استعمال(من) عن(مذ) في الغاية الزمانيّة، كما هي للمكانيّة؛ لأنّ في ذلك تخفيفاً وتسهيلاً؛ لتوحيـــد وظيفـــة الأداة وتعميمهـــا فـــي المتشابه.ويبدو أنّ هذا التحوّل ساد على استعمال الأصل، وهو(مذ) لكثرة شواهده.

---

(1) انظر: ابن أبي سلمى، زهير،(1988م)، **ديوانه**، شرحه وقدّم له: علي حسن فاعور، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 54. الأنباريّ، الإنصاف 370/1، 371

(2) انظر: النابغة، ديوانه 40، ابن هشام، المغني 319/1

(3) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 372/1، المراديّ، الجنى الداني 308، 309

الفصل السادس

الحذف والزيادة والتحوّل

1.6 الحذف

الحذف باب واسع في اللغة، قد لا تخلو منه مسألة من مسائل النحو، وقد بدا لي في مسائل عديدة أنّ الحذف فيها من باب التحوّل الاستعمالي، يدلّ على ذلك وجود الاستعمالين فيها: الحذف وعدمه. وقد ربط النحاة والدارسون بين الحذف وكثرة الاستعمال ربطاً متلازماً[1]، وأنّ الحذف ضربٌ من التخفيف[2]. ومن هذه المسائل:

1.1.6 حذف النون:

1.1.1.6 حذف نون المثنّى والجمع السالم:

المشهور هو حذف نون المثنّى والجمع السالم عند إضافتهما، وقد وُجِد إلى جانب هذا الاستعمال استعمال آخر محدود، هو حذف النون في غير الإضافة، نحو قول الأخطل:

أبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمَيَّ اللّذا قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا[3]

بحذف نون (اللذان)، وقول الآخر:

لنا أعْنُزٌ لُبْنٌ ثلاثٌ وبعضُها لأولادِنا ثِنْتا وفي بيتِنا عنزُ[4]

بحذف نون (ثنتان)، وقول عمرو بن امرئ القيس الخزرجيّ:

الحافِظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهِمُ من ورائِنا نَطَفُ[5]

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 5/3، ابن السرّاج، الأصول 324/2، السيوطيّ، همع الهوامع 11/5، الأشباه والنظائر 331/1، رمضان عبدالتوّاب، بحوث ومقالات 39- 41

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 94/9

(3) انظر: الأخطل، ديوانه 108، المرزوقيّ، شرح الحماسة 79، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 186/1

(4) انظر: المرزوقيّ، شرح الحماسة 80، والبيت غير منسوب، وانظر: البغداديّ، الخزانة 580/7

(5) من شواهد سيبويه، الكتاب 186/1، وانظر: البغداديّ، الخزانة 272/4، ونُسِب البيت لقيس بن الخطيم، انظر: ابن الخطيم، قيس،(1967م)، **ديوانه**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط2، بيروت: دار صادر 115، وملحقه 238، غير أنّ محقق الديوان رجّح أنه ليس له.

وخُرّج عليه قوله تعالى﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1]، وقوله تعالى﴿غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ﴾[2]. وقد حمل النحاة حذف النون من الجمع على حذفها من الموصول لطوله بالصلة[3]، ومنهم من خصّه بالأسماء الموصولة[4]، وحمله بعضهم على الضرورة[5]، لكنّه عند آخرين لغة نُسِبتْ إلى بلحارث بن كعب وبعض ربيعة[6]، والإثبات لغة الحجاز وأسد[7]، والفارسي على أنّها لغة قليلة، وأنّ الأكثر الجرّ مع حذف النون، خاصّة مع اسم الفاعل، تثنيةً وجمعاً[8].

ويرى ابن جنّي أنّ هذا الحذف تخفيفٌ، لا لإضافة، ولا لالتقاء ساكنين[9]، وشبّه أبو حيّان حذف النون هذا بقولهم في بني العنبر: بلعنبر، وبقولهم (مِ الأشياء) في: من الأشياء: [10].

وما تقدّم جميعه إنّما يشير إلى اتّجاه استعماليّ تحوّل إلى حذف نون المثنّى والجمع تخفيفاً وقصْراً، وهو اتّجاه محدود.

2.1.1.6 حذف نون الأفعال الخمسة:

كما حُذِفت النون في المثنّى والجمع تخفيفاً حُذِفت أيضاً نون الإعراب من الأفعال الخمسة في بعض الاستعمالات، فقد قُرِئ﴿ سَاحِرانِ تَظَّاهَرَا﴾[11]، وقرأ الحسن

---

(1) الحج 35، وانظر: أبو حيّان، البحر 369/6، ابن جنّي، المحتَسَب 80/2، قراءة الجمهور جرّ الصلاة على الإضافة، ونصبها قراءة ابن أبي اسحاق، والحسن، وغيرهم

(2) التوبة 2، انظر: ابن جنّي، المحتَسَب 80/2، قراءة الجمهور نصب لفظ الجلالة، وقرأ بعض القراء بجرّه على الإضافة، ونُسبت لأبي السمّال

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 186/1

(4) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 167/1، 168

(5) انظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة 220، 251

(6) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 132/1

(7) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 243/1

(8) انظر: الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ ، (1969م)، **الإيضاح العضديّ**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مصر: مطبعة دار التأليف 149/1.

(9) انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب 536/2

(10) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 285/1

(11) القصص 48، وانظر: أبو حيّان، البحر 124/7، ابن خالويه، القراءات الشاذة 113، وهي قراءة محبوب، وأبي عمرو، وغيرهم، والجمهور: سِحْران تظاهَرا

﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[1]، وجاء في الصحيح(لا تدخلوا الجنّةَ حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تَحابّوا)[2]، وقال الشاعر:

أبيتُ أسْري وتبيتي تدلكي وَجْهَكِ بالعنبَرِ والمسكِ الذّكي[3]

وأورد ابن مالك مجموعة من الشواهد النثرية على هذه الظاهرة، ممّا يباعد بينها وبين زَعْم مَن قال بأنها ضرورة[4]، بل إنّ بعض الدارسين ذهب إلى أنّها لغة فصيحة بالنظر إلى كثرة الشواهد[5].

والنحاة أجازوا حذف هذه النون مع نون الوقاية، أو مع نون التوكيد، وذهبوا في غير ذلك إلى أنّه ضرورة[6].

وأيّد شوقي ضيف كون هذا لغة لبعض العرب[7]، ويشير إبراهيم أنيس إلى أنّ بعض اللغات الساميّة ترد فيها الأفعال الخمسة على صيغة واحدة(بالنون)، وبعضها تأتي فيها على صيغة واحدة بحذف النون[8]، وكأنّه بذلك يريد أنّ العربيّة قد استقرّت فيها الصيغتان. وإذا كان الأمر كذلك، فيكون تحوّلاً ساميّاً قديماً استقرَّ في العربيّة.

3.1.1.6 حذف التنوين من نعت اسم(لا) النافية للجنس المفرد:

هناك وجهان لنعت اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً مبنَّياً، هما: تنوين النعت، وبناؤه على الفتح، مثل: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك.

وذكر سيبويه أنّ الأكثر هو تنوين الصفة[9]، وهذا هو الأصل في هذا الاسم(الصفة)؛ لأنّه بمنزلته في غير المنفيّ كما يقول سيبويه، ولأنّ النعت منفصل

---

(1) الإسراء 71، انظر: أبو حيّان، البحر 62/6، ابن جنّي، المحتَسَب 22/2، قراءة الجمهور(ندعو كلّ)، وقرأ الحسن القراءة المذكورة في المتن

(2) انظر: ابن الحجّاج، مسلم، صحيح مسلم 30/2، كتاب الإيمان، والرواية فيه: لا تدخلون الجنّة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تَحابّوا. ومسند أحمد 271/1، دار إحياء التراث العربي(د.ط ت) وروايته كما في المتن، بدون نون.

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 176/1، البغداديّ، الخزانة 339/8، والرجز غير منسوب لشاعر معيّن.

(4) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 228

(5) انظر: الجنديّ، الصراع بين النحاة والقراء 126

(6) انظر: الآلوسي، الضرائر 84، عبداللطيف، الضرورة الشعرية 309

(7) انظر: ضيف، تحريفات العاميّة للفصحى 32

(8) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 273

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 288/2، ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 262/1، ابن يعيش، شرح المفصّل 208/2

عن المنعوت[1]. أما بناء الصفة على الفتح، فيبدو أنّه هو الوجه الاستعماليّ الرديف الّذي بدأ نحوه التحوّل إيثاراً للوصل على الفصل، إذ لا يخلو الأمر من جنوح نحو الخفة الّتي تأتي من المشاكلة بين الاسمين، إذ نقل الأزهريّ أن« فتحة الصفة فتحةُ إعرابٍ، وحُذِف تنوينه للمشاكلة»[2]، وممّا سهّل ذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، كما يقولون، فَرُكِّبا تركيب اسم واحد، مثل(خمسة عشر)، وتركيب الاسمين دارج في الاستعمال اللغويّ، نحو: خمسة عشر وبابه، وهو جاري بيتَ بيتَ، وغيره.[3]

2.1.6 حذف(أنْ) في خبر عسى:

المشهور في(عسى) هو اقتران خبرها بأنْ، غير أنّه درج في اللغة استعمال محدود جاء خبر (عسى) فيه من دونها، وذهب بعض النحاة إلى أنّ ذلك من حَمْل(عسى) على كاد الّتي لا يقترن خبرها بأن في استعمالها المشهور.ومن شواهد سيبويه عليها قول هُدبة بن خَشْرم العُذريّ:

عسى الكربُ الّذي أمسيتُ فيهِ　　يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ[4]

وقوله أيضاً:

عسى اللهُ يُغني عن بلادِ ابن قادرٍ　　بمنهمرٍ جَوْن السحابِ سَكوبِ[5]

وتشدّدَ بعض النحاة ونسب هذا الاستعمال إلى الضرورة، مع أنّ ظاهر عبارة سيبويه لا يشير إلى ذلك، بل يُجوِّزه[6]. ويبدو أنّ حذف (أن) قد تجاوز اقترانها بعسى إلى استعمالات أخرى، منها ما حَمَله ابن عصفور على الضرورة، نحو:

وَحُقَّ لمن أبو بكرٍ أبوهُ　　يُوَفِّقَهُ الّذي رفعَ الجبالا[7]

ومثل ذلك قول طَرَفة:

---

(1) انظر: ابن السرّاج، الأصول 384/1

(2) الأزهريّ، شرح التصريح 243/1

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 108/2

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 159/3، وانظر: المبرّد، المقتضب 69/3، البغداديّ، الخزانة 328/9، 330، وليس في ديوان هدبة.

(5) انظر: ابن الخشرم، هدبة،(1986م)، شعره، تحقيق، يحيى الجبوري، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة 76، من شواهد سيبويه، الكتاب 159/3

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 158/3، الشاطبيّ، المقاصد الشافية 271/2، الآلوسي، الضرائر 81

(7) البيت لذي الرمّة، ديوانه 1546، برفع(يوفّقه) واختلاف يسير في الرواية، وانظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 151

ألا أيّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى   وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنتَ مُخْلدي[1]

وغير ذلك من الشواهد الشعريّة، ومن كلامهم(مُرْهُ يحفِرَها)،(ولا بُدَّ من تَتْبَعَها)، (وخُذِ اللصَّ قبلَ يأخُذَك)[2]، ويبدو أنّ هذه الاستعمالات لا تخرج عن كونها تحوّلاً نحو حذف (أن) تخفّفاً.

3.1.6 حذف حرف الجرّ:

1.3.1.6 النصب على نزع الخافض:

جاء في حروف الجرّ استعمال اتّجه نحو التخفّف منها بحذفها إذا ما تعدّى الفعل بها، فيصل الفعل مفعوله مباشرة دون وساطتها، وهو تحوّل نحو الحذف بالنظر إلى الأصل الاستعمالي وهو ذكرها، وذلك نحو: ذهبتُ الشامَ، ودخلتُ البيتَ، قال الفرّاء:« العرب تقول: هزّ به، وهزّه، وخذ الخِطام وخذ بالخطام، وتعلّقَ زيداً وتعلّق بزيد»[3] ومن شواهد ذلك قوله تعالى﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[4]، وقراءة عبدالله ﴿ تُبَوِّئُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ﴾[5]، إلى جانب القراءة المشهورة ﴿تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾، وقوله:

أستغفِرُ اللهَ ذنباً لستُ محصيَهُ   ربَّ العبادِ إليْهِ الوجهُ والعَمَلُ[6]

قال الفرّاء:« والكلام باللام، كما قال تبارك وتعالى﴿وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ﴾[7]»، وقول عمرو بن معديكرب الزبيديّ:

---

(1) انظر: ابن العبد، طرفة،(1980م)، **ديوانه**، د.ط بيروت: دار صادر 32، الأنباريّ، شرح القصائد السبع الطوال 192(برفع أحضر ونصبه)، وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع 12/1

(2) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 151

(3) الفرّاء، معاني القرآن 165/1

(4) الأعراف 155

(5) آل عمران 121(البحر 46/3، إعراب القرآن للنحاس 362/1)

(6) من شواهد سيبويه 37/1، البغداديّ، الخزانة 111/3، والبيت غير منسوب.

(7) يوسف 29، الفرّاء، معاني القرآن 233/1

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بهِ   فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[1]

وأشار سيبويه إلى أنّ الأصل في استعمال هذه الأفعال أن يصلها حرفُ الجرّ بالمفعول به، كما أشار إلى أنّ هذا السبيل ليس هو الأكثر في كلامهم، وإنّما يتكلّم به بعضهم، قال:« فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أنْ توصَل بحرف الإضافة... وليس كلّ الفعل يُفْعَل به هذا»[2].

وخالف الجرميُّ سيبويه زاعماً أنّ من الأفعال ما يتعدّى بحرف الجرّ وبغير حرف الجرّ، نحو: جئتك، وجئتُ إليك[3].

ولكنّ إجماع النحاة على مذهب سيبويه يُضعِّف مذهب الجرميّ[4]، قال ابن السرّاج مؤيّداً سيبويه:« ... ذهبتُ الشامَ، ودخلتُ البيتَ، وهما مستعملان بحروف الجرّ، فحَذَف حرف الجرّ مَن حَذَفَهُ اتّساعاً واستخفافاً»[5]. غير أنّ الأخفش وجماعة تابعوا الجرميّ في الفعل(دخل)، ذاهبين إلى أنّ مفعوله مفعولٌ به على الأصل، لا على الاتساع[6].

ويبدو لي أنّ بعض الأفعال مثل(دخل) قد قطعت شوطاً كبيراً في التحوّل إلى الاستعمال من غير الجارِّ، وهو ما جعل بعضهم يراها أصيلةً في التعديّ.

وفي إحصائية أجراها إبراهيم السامرّائيّ على هذا الفعل في التنزيل الكريم، وجد أنّ دخوله على مفعوله من غير حرف جرٍّ كثيرٌ جدّاً، ولاحظ أنّه يأتي كذلك كلّما كان الظرف الّذي يُصار إليه حقيقيّاً، نحو﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ﴾[7]، وخَلُصَ من ذلك إلى أنّ ممّا ساعد على التخلّص من حرف الجرّ هو ظهور الظرفيّة

---

(1) انظر: ابن معد يكرب، عمرو،(1985م)، **شعره**، جمعه: مطاع الطرابيشي، ط2، دمشق: مطبوعات مجلّة اللغة العربيّة 63، والبيت مختلف في نسبته، فهو في ديوان خفاف بن ندبة، انظر: ابن ندبة، خُفاف،(1967م)، **ديوانه**، تحقيق:نوري حمّودي القيسيّ، ط1، بغداد: مطبعة المعارف 126، وديوان العباس بن مرداس، انظر: ابن مرداس، عبّاس،(1968م)، **ديوانه**، تحقيق: يحيى الجبوري، د.ط، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام 131. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 37/1

(2) سيبويه، الكتاب 38/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 160/1 (هامش 2 للمحقق)

(4) انظر: ابن السرّاج، الأصول 125/1

(5) ابن السرّاج، الأصول 171/1

(6) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 153/3

(7) البقرة 215

الّتي يشير إليها الحرف بوجود ما هو ظرف حقيقةً، فعمَد الإيجاز إلى إسقاط الحرف.[1] وهذا قريب ممّا ذهب إليه الشنتمري من أنّ العرب توسّعت في الفعل (دخل) في الأماكن، فحذفوا حرف الجرّ معها، وتركوه في غيرها، بدليل قولهم: دخلت في الأمر، ودخلت في كلام[2].

وثار ما يشبه هذا الخلاف حول الفعل شبّه، إذ الشائع فيه هو حذف حرف الجرّ مع مفعوليْه، وحَمَلَ ابن مالك على مَن خَطّأ سيبويه وأئمة العربيّة في قولهم(شبّه كذا بكذا)، ثم بيّن أن استعماله بحرف الجرّ ثابت في الفصيح من الكلام.[3]

وهذه الإشارات الّتي تشير إلى إشكال في أفعال تتعدّى تارةً بنفسها وتارةً بحرف الجرّ[4]، كما هي الأفعال المتقدّمة، وغيرها، نحو: نصحته، ونصحت له، وشكرته وشكرت له، ليس لها من تفسير فيما أرى إلاّ أنّها في طَوْر التحوّل، قال سيبويه: « وليست أستغفرُ اللهَ ذنباً، وأمرتُك الخيرَ، أكثر في كلامهم جميعاً، وإنّما يتكلّم بها بعضهم»[5].

وذكر الفرّاء أنّ حذف الجارّ مع الفعل(كال) من لغة الحجاز، ومَن جاورهم من قيسٍ، مستشهداً بقول أعرابيّة:« إذا صدر الناس أتيْنا التاجرَ فيكيلُنا المُدَّ والمدّيْنِ إلى الموسم المقبل» [6]، قال الله عز وجل﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[7].

والأمر نفسه حكاه الأخفش[8] في الفعل(هدى)، إذ يتعدّى بنفسه إلى المفعول الثاني عند أهل الحجاز، وبالحرف عند تميم، وباللغتين جاء القرآن الكريم في قوله

---

(1) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته 85، 86

(2) انظر: الشنتمري، النكت 168/1

(3) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 156

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 18/1، ابن يعيش، شرح المفصّل 50/8، الأزهريّ، شرح التصريح 312/1.

(5) سيبويه، الكتاب 38/1، 39

(6) الفرّاء ، معاني القرآن 246/3

(7) المطففين 3

(8) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي 146/1، 160، الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد،(1984م)، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط3، بيروت: دار العلم للملايين، (هدى) 2533

عزّ وجلّ:﴿ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسۡتَقِيمًا﴾[1]، وقوله عــزّ وجــلّ﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾[2].

وممّا يؤيِّد التحوّل زيادة على ما مرّ أنّ النحاة عدّوا حذف الجارِّ قبــل(أنّ، وأنْ، وكيْ) قياسيّاً[3]، نحو قوله تعــالى﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[4]، و﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ ﴾[5]، ومعنى كونه قياسيّاً أنّه استعمال قد استقرّ، وساد علــى الأصل الّذي هو مع الجارّ، كما مثّل سيبويه:« إنّه خليقٌ لأن يفعلَ، واخلولقت السماءُ أن تمطِرَ، أي لأن تمطرَ»[6].

2.3.1.6 حذف الجارّ في العطف:

من المسائل الّتي كانت موضع خلاف بين النحاة جواز العطف علــى الــضمير المخفوض، إذ جوّزه الكوفيّون، ومنعه البــصريّون إلاّ ضــرورةً[7]، فالبــصريّون متمسّكون بالأكثر استعمالاً، لا يكادون يجيزون غيره، والكوفيّون لا يــرون بأســاً بالأقلّ استعمالاً، وهو فصيح صحيح عن العرب، وهذا هو دأب الفريقين فــي جــلِّ مسائل خلافهم.وتأتي فكرة التحوّل لتكشف أنّها منشأ هذا الخلاف، وفيها أيضاً يكمن حلُّه.

فالمسألة الّتي نحن في معرض مناقشتها لا تعدو كونَها تحوّلاً- فيما أرى- نحــو التخفّف من حرف الجرّ في المعطوف؛ لذكره في المعطوف عليه، وقد بدت للنحــاة أنّها من باب العطف على الضمير.

---

(1) الفتح 2

(2) البقرة 142

(3) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 313/1

(4) آل عمران 18

(5) الحشر 7

(6) سيبويه، الكتاب 157/3

(7) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 463/2، النحّاس، إعراب القرآن 390/1، الزمخشريّ، الكشّاف 493/1، أبو حيّان، البحر 157/3

وقد استشهد الكوفيّون على جواز العطف بقراءة قولـــه تعـــالى﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِۚ ﴾[1] بخفض (الأرحام)، وتواردت المذاهب على توجيـــه هـــذه القراءة إلى حدّ الطعن بصحّتها، ومن أقرب ما حُمِلَت عليه أنّها على حذف حـــرف الجرّ الثاني الداخل على المعطوف(الأرحام)، وهو أحد الوجهين اللـــذين ردّ بهمـــا البصريّون على الكوفيّين؛ إذ ذهبوا إلى أن(الأرحام) مجرورة ببـــاء مقـــدّرة غيـــر الملفوظ بها، أي(وبالأرحامِ)[2]، وهو أيضاً قول ابن جنّي فـــي دفاعـــه عـــن هـــذه القراءة[3]، ويؤيِّد هذا المذهب قراءة ابن مسعود(وبالأرحامِ)[4]، بإعادة الجارّ، وقـــرأ أيضاً قوله تعالى﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾[5] بإعادة الجارّ(وعلـــى الصلاة الوسطى)[6].

وقد صحّح أبو حيّان مذهب الكوفيّين، وهو جواز العطف؛ لأنّ السماع يعـــضده والقياس يقوّيه- كما قال-، لكنّه أنكر أن يكون ذلك على تقدير تكرار الجارّ.[7]

ويبدو لي أنّ العطف على الضمير الّذي أجازه الكوفيّون ما هو إلاّ نتيجة حـــذف حرف الجرّ المكرّر، فلمّا حُذِف تخفّفاً لم يبقَ للاسم المجرور به إلاّ أن يعطف على ما قبله.

وقد قال مكيّ:« وإثبات الحرف هو الأصل، إلاّ أنّه تُرِك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً»[8]، وقد ورد من الشواهد ما يؤيِّد هذا التحوّل وشيوعه نسبيّاً، وإن كان عدم الحذف هو الأكثر والأشهر، كقوله تعالى﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾[9]، و﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ﴾[10].

---

(1) النساء 1، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 226، ابن الجزريّ، النشر 247/2والخفض قراءة: حمزة، والنخعي، وقتادة، والأعمش، وغيرهم

(2) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 467/2

(3) انظر: ابن جنّي، الخصائص 285/1

(4) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 493/1، أبو حيّان، البحر 157/3

(5) البقرة 238

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 242/2

(7) انظر: أبو حيّان، البحر 146/3، 158

(8) القيسيّ، الكشف 370/1

(9) المؤمنون 22

(10) فصّلت 11

وقد ألمح الرازيّ إلى أنّ هذا لغةٌ للعرب حين دافع عن قراءة حمزة السابقة، وأنّ حمزة لم يأتِ بالقراءة من عنده، بل رواها عن رسول الله @، وذلك يوجب القطع بصحّة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع.[1]

ومن شواهد الاستعمال المتحوّل زيادة على ما تقدّم قوله تعالى﴿ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[2]، و﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[3]، ومن الشواهد الشعريّة:

فاليَوْمَ قَرَبْتَ تهجونا وتَشْتِمُنا   فاذْهَبْ فَما بكَ والأيّامِ من عَجَبِ[4]

ويقويّ ذلك حذف الجارّ في قول مسكين الدارميّ:

تُعَلَّقُ في مثْلِ السواري سيوفُنا   فما بينَها والأرضِ غوطٌ نفانِفُ[5]

وقد حمل النحاة هذه الأبيات على الضرورة[6]، ولكثرة ما ورد من هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار يتبيّن أنّ الرأي هو رأي المجيزين دون ضرورة، كما يبدو التكلُّف والتأوُّل ظاهراً في تخريج هذه الشواهد عند المانعين إلا في الضرورة[7]. قال البغدادي بعد أن نقل كلام الأنباريّ:« ولا يخفى ما في غالبه من التعسُّف»[8].

4.1.6 حذف الحركة الإعرابيّة القصيرة:

1.4.1.6 حذفها من آخر الصحيح:

على الرغم من أنّ الإعراب وحركاته من أهمّ ميزات العربيّة الفصحى، ويُعَدُّ ركيزةً أساسيّة بنى النحاة نظريتهم النحويّة عليها، إلاّ أنّه لم يسلم من تحوّلات

---

(1) انظر: الرازيّ، تفسير الرازيّ 170/9

(2) البقرة 217

(3) الحجر 20

(4) من شواهد سيبويه 383/1، ولم يُعرَف قائله.

(5) انظر: الدارميّ، مسكين، ربيعة بن عامر،(1970م)، **ديوانه**، تحقيق: خليل إبرهيم العطيّة، وعبدالله الجبوري، ط1، د.م، دار البصريّ، ص 53، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وانظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 148، البغداديّ، خزانة الأدب، 125/5

(6) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر147، البغداديّ، خزانة الأدب، 123/5

(7) الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف 467/2- 474، البغداديّ، خزانة الأدب 127/5 ، وانظر: إبراهيم حسن، سيبويه والضرورة الشعرية 159

(8) البغداديّ، الخزانة 127/5

الاستعمال الّتي اتّجه بعضها إلى التخلُّص منه، والركون إلى التسكين(حذف الحركة) طلباً للسهولة واليُسر، حيث توالت الحركات، وشكّلت عبئاً صوتيّا على اللسان.

ومن الشواهد الّتي مثّلت هذا التحوّل قراءة أبـــي عمـــرو﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرۡكُم ﴾[1]، وقوله تعالى﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئۡكُمۡ﴾[2]، بالإسكان، وقد رواها سيبويه بالاختلاس، وهو ما يؤيِّد المسألة هنا ولا يَدْفَعُها، وزكّى ابن جنّي روايته، ولكنّـــه قـــوّى التـــسكين، مستشهداً عليه بشواهد كثيرة، وراداً على المبرّد إنكاره له[3]. كما ردّ ابن الجـــزريّ على المبرّد إنكاره التسكين، ذاهباً إلى أنّ للتسكين وجهاً في العربيّة ظـــاهراً، غيـــر مُنْكَر، وهو التخفيف[4].

وقد كَثُر جدل النحاة حول الاختلاس والتسكين، وخلاصته[5]: أنّ كليهما ثابـــتٌ، وتمسّك بالاختلاس مَن تمسّك حفاظاً على الحركة الإعرابيّة واعتداداً بها، غيـــر أنّ الاختلاس ما هو إلاّ أوّل عارضٍ يمسّ الحركة ثم يتبعه التسكين، فالاختلاس مرحلة متوسّطة ترضي من لا يرغب باقتحام الحركة وحذفها، ولكنّه أوّل منازل الحـــذف. قال مكيّ فيمن اختلس الحركة:« فلم يُخِلّ بالكلمة من جهة الإعراب، ولا ثَقّلها مـــن جهة توالي الحركات، فتوسّط الأمريْنِ»[6].

وقال ابن جنّي:« فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركة الّتي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها...»[7]. ونقل رمضان عبدالتواب نصّاً من كتـــاب نثـــر الدرر يفيد أنّ العرب لا تتفيهق في الإعراب، وأنّ كلامهـــا الـــدرج والاخـــتلاس، واجتياز الإعراب[8]. ومن الشواهد الشعريّة على حذف الحركة قول امرئ القيس:

---

(1) البقرة 67، انظر: النحّاس، إعراب القرآن 184/1، أبو حيّان، البحر 249/1، والمشهورة: يأمرُكم

(2) البقرة 54، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 154، أبو حيّان، البحر 26/1، والمشهورة: بارئِكم

(3) انظر: ابن جنّي، الخصائص 75/1، 340/2، أبو حيّان، البحر 206/1، الفارسي، الحجّة 77/2

(4) انظر: ابن الجزريّ، النشر في القراءات العشر 213/2

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 206/1

(6) القيسيّ، الكشف 241/1

(7) ابن جنّي، الخصائص 78/1

(8) عبدالتوّاب، فصول في فقه العربيّة 80

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحقِبٍ إثْماً من اللهِ ولا واغِلِ[1]

وقول الراعي النُميْريّ:

تأبى قضاعةُ أنْ تعرفْ لكم نَسَباً وابنا نزارٍ فأنتم بَيْضةُ البَلَدِ[2]

بتسكين كلّ من: أشربْ، وتعرفْ.

ويبدو أنّ هذا الحذف قد استأنس بحذف الحركات البنائيّة، الّذي كان معروفاً، فإذا ما توالت ثلاث حركات فأكثر في الكلمة الواحدة، مثل(عَضُد، وفَخِذ) سُكِّن الوسط تخفيفاً[3].

وكَبُر على طائفة من النحاة ما رأته من انتهاك لحرمة الحركة الإعرابيّة بحذفها وتسكين موضعها فأبوا ذلك، وغيّروا وجهة شواهده بحملها على الضرورة تارةً، وحملها على روايات أُخَر تارةً أخرى[4]. واستظهر عليهم آخرون بجواز حذف الحركة الإعرابيّة للإدغام تخفيفاً، كقوله تعالى﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[5]، وخطّه وكتابه في المصحف بنون واحدة[6].

ونُسِبَ التسكين في المرفوع إلى لهجة بني تميم، قال ابن جنّي:« أهل الحجاز يقولون: يُعَلّمُهم، ويَلْعَنُهم، مُثَقّلة(أي مرفوعة)، ولغة تميم: يُعَلّمْهم، ويَلعنْهم»[7]، وبعضهم تجاوز بها تميم إلى قبائل أخرى، مثل: أسد، وبعض نجد، وبكر بن وائل، وبعض قيس، ويقابل ذلك قبائل الحجاز الّتي تحافظ على الحركة.[8] بل إنّ الجندي[9] يشير إلى أنّ ظاهرة التسكين زحفت من تميم وقبائلها في شرق الجزيرة حتى

---

(1) انظر: الكنديّ، امرؤ القيس،(2000م)، **ديوانه**، بشرح أبي الحسن السكريّ(275هـ)، تحقيق: أنور أبو سويلم، محمّدالشوابكة، ط1، الإمارات: مركز زايد للتراث 523، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 204/4

(2) انظر: النميريّ، الراعي،(1980م)، **ديوانه**، تحقيق: راينهَرت فاييرت، سلسلة يصدرها المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقية،(24)، د.ط، بيروت: فرانتس شتاينر بفيسبادن 79. وانظر: ابن جنّي، الخصائص 340/2

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 203/4

(4) انظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه 136/1،القرطبي، تفسير القرطبي 402/1، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعريّة 65

(5) يوسف 11

(6) انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر 124

(7) ابن جنّي، المحتَسَب 109/1، وانظر:أبو حيّان، البحر 206/1

(8) انظر: الجنديّ، الصراع بين القرّاء والنحاة 121، الموسى، نهاد،(1971م)، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة، بيروت: الجامعة الأمريكية، مجلّة الأبحاث، السنة24، الأجزاء1-4ص:78، 81

(9) انظر: الجنديّ، الصراع بين القرّاء والنحاة 121

اقتحمت دوائر الحجاز في غربها، يدلّ على ذلك ما قرأ به ابن محيصن، وهو من قرّاء مكة﴿وَيُعَلِّمْهُمْ﴾[1]، وهو أمر قد يشير إلى أنّ هذا التحوّل كان في طريقه إلى الانتشار والشيوع. وممّا يدلّ على ذلك التوجُّه وانتشاره أيضاً أنّ شاعراً هو الأعشى تجاوز التسكين مئات المواضع في شعره [2].

ويرى بعض الدارسين أنّ التسكين ظاهرةٌ طبيعيّةٌ في تطوّر اللغة لأنّها تمثّل وجهاً من وجوه السلوك اللغويّ بعدم التقيّد بالعلامات الإعرابيّة[3]. ويراها بعضهم تخفيفاً قاد إلى الترخّص بالحركات الإعرابيّة[4].

2.4.1.6 حذفها من آخر المعتلّ:

يمكن تصنيف شواهد هذه المسألة على أربع حالات: الأولى جاءت فيها الحركة على المعتل ولم تُحذَف، والثانية حُذِفت فيها الحركة وبقي المعتل ساكناً(آخره حرف مدّ أو حركة طويلة)، والثالثة قُصّرتْ فيها الحركة السابقة، والرابعة حُذِفت فيها الحركة السابقة بعد تقصيرها.

وهذه الأحوال إنّما تشير إلى الاستعمال وتحوّلاته مُتدرّجاً على النحو الآتي:

إذ تحوّل الاستعمال من الحرف المعتل المتحرك إلى التسكين [5]، فبقيت الكلمة منتهية بحركة طويلة، ثم حدث تحوّل استعمالي آخر بتقصير هذه الحركة، ومن ثم جرى تحوّل نحو حذف الحركة المُقصَّرة الأخيرة.

فمن شواهد الحالة الأولى قول المُتنخِّل الهُذَليّ:

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ بِهِنّ مُلَوَّبٌ كدَمِ العِباطِ[6]

بجرّ(معاري) بالفتحة الظاهرة، وقول عبدالله بن قيس الرقيّات:

---

(1) البقرة 129، انظر: ابن جنّي، المحتَسَب 109/1، والقراءة المشهورة برفع (يعلمُهم).

(2) انظر: تركي، فايز صبحي،(2006م)، الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، الرياض: مركز الملك فيصل، **مجلة الدراسات اللغويّة**، المجلد8، العدد2، ص 94 وما بعدها.

(3) انظر: أبو جناح، الظواهر اللغويّة في قراءة الحسن البصريّ 49

(4) انظر: عبداللطيف، العلامة الإعرابية 367

(5) انظر: عبداللطيف، العلامة الإعرابية 232

(6) انظر: الهذليّون، ديوان أشعار الهدليّين 20/2، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 313/3

لا بارك اللهُ في الغواني هل يُصبِحْنَ إلاّ لهنَّ مُطَّلبُ[1]

بجرّ(الغواني) بالكسرة الظاهرة، وقول الآخر:

فَعَوّضني منها غنايَ ولم تكنْ تساويُ عنزي غيرَ خمسِ دراهمِ[2]

برفع(تساوي) بالحركة الظاهرة. وذكر أبو حيّان جُملةً من الشواهد على هذه المسألة إشارةً إلى كثرتها[3]، وحمل كثير من النحاة مثل هذه الشواهد على الضرورة، وقد تقدّم في مبحث الضرورة أنّها توافق لغة من اللغات في الأغلب. كما أنّ النحاة عند توجيه هذه الضرورة في الشواهد المذكورة عدّوا ذلك من ردّ الشيء إلى أصله في التحريك[4]. وقد ذكر المازنيّ أنّه سمع أعرابيّا ينشد:

أبيتُ على معارٍ فاخراتٍ[5]

ولعلّ هذا يشير إلى أنّه أنشد على لغته. وذكر الأعلم أنّ إجراء المعتل مجرى السالم في كلّ أحواله لغة لبعض العرب[6]. فهذه الحالة من تحريك المعتلّ قد تشير إلى الاستعمال الأوّل للمعتلّ قبل أن تجري فيه التحوّلات، وأوّل هذه التحوّلات هو حذف الحركة كما سيأتي في الحالة الثانية.

ومن شواهد الحالة الثانية، وهي تسكين الحرف المعتلّ بحذف حركته قوله:

ألم يأتيكَ والأنّباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ[7]

بتسكين(يأتيك)، وعدّه سيبويه ضرورة على أنّه جزم على الأصل، وعدّها الأعلم لغة ضعيفة لغير الشاعر استعملها ضرورة[8]، ولم ينكر السيرافيّ هذا الاستعمال بل أيّده بقراءة ابن كثير﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِى وَيَصۡبِرۡ ﴾[9]، لكنّه ذكر أنّه قليل جدّاً في الكلام[10].

---

(1) من شواهد سيبويه، الكتاب 314/3، ديوانه ص 3

(2) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 207/1، البغداديّ، خزانة الأدب 282/8، والبيت غير منسوب.

(3) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 211/1

(4) انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر 59، الفارسيّ، (1986م)، **المسائل العضديّات**، تحقيق: شيخ الراشد، د.ط، سوريا: منشورات وزارة الثقافة 35

(5) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 68

(6) انظر: الشنتمريّ، تحصيل عين الذهب 485

(7) انظر: العبسيّ، قيس بن زهير، ديوانه، تحقيق: عادل جاسم البيّاتي، ط1، النجف: د.ن 29، البغداديّ، الخزانة 361/8، وفيه روايات أخرى تخلو من موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 316/3

(8) الشنتمري ، تحصيل عين الذهب 485

(9) يوسف 90(البحر 208/4، النشر 297/2)، بإثبات الياء وتسكينها، والمشهورة بحذف الياء.

(10) انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر 62

ويبدو أنّ الاستعمال في هذه الحال جنح إلى إطلاق أحرف المدّ الساكنة، وأوردوا في حالة الألف قراءة عكرمة﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَاهُ ﴾[1]، وقوله @:(مَن أكلَ من هذه الشجرةِ فلا يغشانا)[2]، ومن شواهد الشعر قوله:

وتضحكُ منيّ شيْخةٌ عبشميّةٌ كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانيا[3]

وقول رؤبة:

إذا العجوزُ غضبتْ فَطلِّقْ

ولا ترَضّاها ولا تُمَلِّقْ[4]

وفي إطلاق الواو، قول الآخر:

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذِراً من هجوِ زبّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ[5]

وشقّ على النحاة منازعة هذه الشواهد للقاعدة فذهبوا يسترضون القاعدة بقولهم: إنّ هذه الحروف نشأت إشباعاً للحركات بعد أن كانت محذوفة للجازم، وحملوا كثيراً من هذه الشواهد على الضرورة، إلاّ أنّ بعضهم نقل أنّها لغة لبعض العرب[6].

وقد امتدّ هذا التسكين إلى الفتحة الّتي على الواو والياء، على الرغم من استخفافها في الاستعمال المشهور[7]، وأشار ابن جنّي إلى أنّه استعمال قد كَثُر، قال:« وشواهد ذلك من الشعر أكثر من أنْ يُؤْتى بها»[8] ومن شواهده:

ومَن يَعْصِ أطرافَ الزجاجِ فإنّهُ يُطيعُ العوالي رُكِّبَتْ كلّ لَهْذَمِ[9]

بتسكين (العوالي)، وقول الأخطل:

إذا شئتَ أنْ تَلْهو ببعضِ حديثِها نَزَلْنَ وأَنْزَلْنَ القَطينَ المُوَلَّدا[10]

---

(1) الزلزلة 7، وانظر: أبو حيّان، البحر 502/8، الحلبيّ، الدرّ المصون 78/11

(2) البخاريّ، صحيح البخاريّ 610/2، كتاب الأذان، حديث رقم 845

(3) انظر: الضبيّ، المفضليّات158، والبيت لعبد يغوث بن وقاص، وانظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 209/1

(4) انظر: رؤبة، ملحقات ديوانه 179

(5) انظر: المرزوقيّ، شرح الحماسة 1771، الحمويّ، ياقوت ، معجم الأدباء 1317/3، ونُسِب البيت لأبي عمرو بن العلاء

(6) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 208/1، الفارسيّ، المسائل العضديّات 35

(7)انظر: أبو حيّان، البحر 237/2

(8) ابن جنّي، المحتَسَب 343/2

(9) انظر: ابن أبي سلمى، زهير، ديوانه 111، الأنباريّ، شرح القصائد السبع الطوال 280، أبو حيّان، التذييل والتكميل 212/1

(10) انظر: الأخطل، ديوانه 303، ابن جنّي، الخصائص 342/2، البغداديّ، خزانة الأدب 348/8،

بإسكان(تلهو)، وحملوا عليه قراءة﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾[1]، بإسكان(يحيي)، وقراءة جعفر الصادق﴿ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهَالِيكُمۡ ﴾[2]. وجعل بعضهم كالفرّاء هذا التسكين لغة فصيحة، وبعضهم يعّده ضرورة حسنةً[3]. وحين ضاق ابن عصفور بقراءة الحسن﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾[4] بتسكين الياء، قال:«إلاّ أن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه»[5]. ويرى رابين أنّ ذلك مَلْمَحٌ لهجيّ عند شعراء الحجاز خاصّة[6]، ونسبه في موضع آخر إلى هُذَيْل[7].

إنّ ما سبق في هذا المبحث ليدلّ على أنّ هناك اتجاهاً استعماليّاً نحو التحوّل إلى التخفف من الحركات الإعرابيّة بالتسكين، فالفرّاء يعلل التسكين في مثل الشواهد الّتي سبقت في صدر المسألة باستثقال العرب ضمّتَيْن متواليتين، أو كسرتين مُتواليتَيْن، أو كسرة بعدها ضمّة، أو ضمّة بعدها كسرة[8]، وقد تقدّم قول السيرافيّ أنّ ذهاب الحركات للتخفيف، وكذا قول ابن جنّي السابق أنّ ذلك من استثقالهم الحركة، وذهب ابن عصفور إلى أنّ حذف حركات الإعراب في الشواهد السابقة إنّما هو للتخفيف[9]. فالتسكين فيما تقدّم أخفُّ صوتيّاً من التحريك ولو كان بالفتح.

ويرى بعض المحدثين أنّ الحركة قرينة من قرائن، قد تُطرَح إذا تضافرت القرائن الأخرى في إيضاح المعنى[10]، وقوله هذا يسوّغ طرحها للتخفيف، وليس لتضافر القرائن فحسب. ويرى عبدالقادر المهيري:« أنّ النزعة الطبيعية في تطوّر اللغات الإعرابيّة هو نحو تبسيط الإعراب، أو التخلّص منه، بحثاً عن الاقتصاد في

---

(1) القيامة 40، وانظر: أبو حيّان، البحر 391/8، ابن خالويه، القراءات الشاذة 165، وهي قراءة طلحة والزبير، وغيره

(2) المائدة 89، وانظر: أبو حيّان، البحر 10/4، 11، ابن جنّي، المحتَسَب 217/1، والمشهورة: أهليكم.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 101/10، ابن عصفور، ضرائر الشعر 88

(4) البقرة 278 (انظر: البحر 327/2، المحتَسَب 141/1)، وقراءة الجماعة (بقيَ) بتحريك الياء بالفتح.

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر 89

(6) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 241

(7) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 167

(8) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 12/2

(9) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 96

(10) انظر: عبداللطيف، الضرورة الشعرية 401

المجهود، وليس من المستبعد أن تكون العربيّة سائرة نحو التخلّي عن الإعراب في **الفعل**»[1]

ورأي المهيري هي الملاحظة نفسها الّتي كان فندريس قد لاحظها في اللاتينية العامية في القرون الأولى من التاريخ المسيحيّ، ولم يبق فيها من كلّ أنواع الإعراب إلاّ المخالفة بين الفاعل والمفعول[2].

وقال نهاد الموسى عن التسكين:« هو اتّجاه نحو اطّراح الحركة الإعرابيّة، ويبدو كأنّما هو النواة الأولى لظاهرة التسكين الّتي سادت في اللهجات المحكيّة»[3]

أمّا الحالة الثالثة، وهي حالة التقصير الّتي سبقت الإشارة إليها، فسيأتي الحديث عنها بإذن الله في المبحث اللاحق.

والحالة الرابعة، هي التسكين بعد التقصير، تشبيهاً للكلمة بعد الحذف بما لم يُحذَف منه شيءٌ[4]، كقراءة أبي عمرو﴿أَكْرَمَنْ ، أَهَانَنْ﴾[5]، وقوله:

ومَن يَتَّقْ فإنّ اللهَ مَعْهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادي[6]

وممّا يُذكَر أنّ حذف الحركة تدرّجَ من حذف الضمّة والكسرة أوّلاً؛ لأنّهما أثقل من الفتحة إلى حذف الفتحة تالياً، على الرغم من عدم شيوع حذفها لخفّتها، إلا أنّ داعيَ الحذف كان أقوى حتى لَحِقَ بها.

5.1.6 تقصير الحركات الطويلة آخر المعتل:

المشهور في جزم المعتل الناقص حذف حرف العلة من آخره، وهو في حقيقته ليس حذفاً بقدر ما هو تقصير للحركة الطويلة(حرف المدّ عند النحاة).

وقد مضى في المبحث السابق استشكال النحاة الشواهد الّتي اجتمع فيها الجازم مع حرف المدّ، وهو لا يعدو كونه اتّجاهاً استعماليّاً كان لا يقصّر حروف المدّ هذه،

---

(1) المهيريّ، عبدالقادر،(1978م)، لِمَ أُعرب الفعل المضارع؟ تونس: **حوليّات الجامعة التونسيّة**، عدد 16، ص 25

(2) انظر: فندريس، اللغة 214

(3) الموسى، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة، 77

(4) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 210/1

(5) الفجر 15، 16، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 684، الفارسي، الحجة 404/6، والمشهورة بحذف الياء وكسر النون.

(6) انظر: ابن جنّي، الخصائص 306/1، البغداديّ، (1982م)، **شرح شواهد شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة 228، والبيت غير منسوب.

ويطلقها دون اعتبار للجازم قبلها، وما حالة الجزم بحذف المعتلّ إلاّ جزءٌ من اتّجاة استعماليّ آخر تم التحوّل إليه، يجنح إلى تقصير أحرف المدّ سُبِقت بجــازم أم لــم تُسبَق. والدليل على ذلك تلك الشواهد الكثيرة الّتي قُصِّرت فيها الحركــة الطويلــة، وهو ما كان القدماء يرونه حذفاً لحرف العلّة، في الأسماء والأفعال على حدّ سواء، إذ قرأ بعض السبعة قوله تعالى﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[1]، بحذف ياء (يأتي)، وقال الرازيّ:« أثبت أبو عمرو الياء في قوله﴿وَٱتَّقُونِ ﴾[2] علــى الأصــل، وحذفها الآخرون للتخفيف ودلالة الكسر عليه»[3].ومن شواهد الشعر قوله:

فَطِرتُ بِمُنصِلي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَرِيحا[4]

بتقصير حركة(الأيدِ)، وقول خُفاف بن نُدبة السلميّ:

كَنواحِ ريشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[5]

بتقصير(نواحِ)، قال الأنباريّ:« واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحْصى»[6]. وهذا التقصير دفع بعــض النحاة إلى توهّم أنّ(لن) تجزم، كقول كُثيِّر عَزّة:

أيادي سبا يا عَزَّ ما كنتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ للعينينِ بَعدَكِ مَنْظَرُ[7]

بتقصير(يحلَ)، وتوهّمهم أنّ(إذا) تجزم حملاً على متى، كقول النمر بن تَوْلَب:

وإذا تُصِبْك خصاصةٌ فارجُ الغِنى وإلى الّذي يعطي الرغائبَ فارغَبِ[8]

ومن ثَمّ حملوا هذا الجزم على الضرورة.[9]

---

(1) هود 105، انظر: أبو حيّان، البحر 261/5، ابن الجزريّ، النشر 292/2، وهي قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وغيرهم، وهي التي في المصحف

(2) البقرة 197، الإثبات قراءة أبي عمرو، وأبي جعفر، وإسماعيل، ونافع (النشر 237/2، الكشف 333/1)

(3) الرازي، تفسير الرازي 183/5

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 27/1، وانظر: السيرافيّ،(1979م)، **شرح أبيات سيبويه**، د.ط، دمشق، وبيروت: دار المأمون 62/1، ونُسِب البيت لمضرّس بن ربعيّ.

(5) وانظر: خُفاف بن ندبة، ديوانه 106، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 27/1

(6) الأنباريّ، الإنصاف 547/2

(7) انظر: كُثيّر عزّة،(1995م)، **ديوانه**، شرح: قدري مايو، ط1، بيروت: دار الجيل 150، ابن هشام، مغني اللبيب 285/1

(8) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 72، البغداديّ، الخزانة 322/1

(9) انظر: الآلوسيّ، الضرائر 106

وتابع بعض الدارسين الزمخشريّ في مذهبه، وهو أنّ تقصير الحركات الطويلة من لهجة هُذيل[1]، بل من لهجات غرب الجزيرة بعامّةٍ[2]. ويُحمَل على ذلك تقصير الاسم الموصول(الّذي) إلى(اللذِ) ثم (اللذْ) المنسوب إلى لهجة هُذيْل[3].

وجاء في الإتحاف أنّ الياءات المتطرّفة أثبتها بعض القــرّاء مــراعين الرســم كيعقوب، وهي لغة الحجازيين، ومنهم مَن يحذف هذه اليــاء كخلــف، وهــي لغــة هُذيْل[4]. وذكر الخليل بن أحمد أنّ الأجود في النحو إثبات الياء، ولكنّ العرب تقول: لا أدرِ، بحذف الياء لكثرة الاستعمال[5]. ويبدو أنّ التقصير شائع في القرآن الكــريم والحديث الشريف[6]. ولعلّ اتّجاه التقصير هذا يتّفق مع إشارة بروكلمــان إلــى أنّ الحركات الإعرابيّة كانت طويلة ثمّ قُصِّرتْ.[7]

وكلّ ما تقدّم يدلُّ على أنّ تقصير الحركات الطويلة كان اتّجاهاً استعماليّاً، تحوّلت إليه بيئات استعماليّة غير قليلة.

6.1.6 حذف الفاء في جواب الشرط:

يقترن جواب الشرط بالفاء في حالات معدودة، منها: إذا كان الجواب أمــراً، أو نهياً، أو جملة اسميّة، أو إذا كان جواباً لأمّا، وغير ذلك.[8]

وتحوّل الاستعمال في شواهد ليست قليلة إلى حذف هذه الفاء، ومن هذه الشواهد:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ   ولكنّ سيراً في عِراضِ المواكِبِ[9]

وقال عبدالرحمن بن حسّان:

---

(1) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 293/2، أبو حيّان، البحر 261/5

(2) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 181

(3) انظر: الجنديّ، اللهجات العربيّة في التراث 689

(4) البنّا، أحمد بن محمّد، 1117هـ،(1987م)، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، بيروت، عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليّات الأزهريّة 346/1

(5) انظر: ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد،(1997م)، **حُجَّة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغانيّ، ط5، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ص 349.

(6) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 239

(7) انظر: بروكلمان، فقه اللغات الساميّة 100

(8) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 210/4

(9) انظر: المخزوميّ، الحارث بن خالد،(1972م)، **شعره**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، النجف الأشرف: مطبعة النعمان 45، وانظر: المبرّد، المقتضب 69/2، ابن هشام، مغني اللبيب 56/1

مَن يَفعلِ الحَسناتِ اللهُ يشكرُها   والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مِثلانِ[1]

وقول أبي ذؤيب الهُذليّ:

فقلتُ تَحَمَّل فوقَ طَوقِك إنّها   مُطَبَّعَةٌ مَن يأتِها لا يضيرُها[2]

وحملوا على هذه المسألة قوله تعالى﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[3]، وقوله تعالى﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[4].وأكثر النحاة على أنّ ذلك من الضرورة، والأخفش وابن مالك ومن تَبِعهما على أنّ ذلك وارد في النثر الفصيح، ومن ثم فليس هو ضرورةً، ولكنّها لغة لبعض العرب[5].

وحشد ابن مالك طائفة من الأحاديث الشريفة لم تقترن فيها الفاء ب(أمّا)، ومن ثم نفى أن يكون ذلك مخصوص بالشعر كما هو مذهب جمهور النحاة، وقال:« وأنّ مَن خَصَّ ذلك بالشعر، أو بالصورة المُعيَّنة من النثر، مقصِّرٌ في فَتواه، وعاجز عن نُصرةِ دعواه»[6].

ويبدو أنّ الأمر لا يتعدّى حذف الفاء تخفّفاً منها لكثرة استعمالها في هذا الموضع، حتى قال بعض النحاة عند بعض الشواهد الّتي حُذِفت فيها إنّها على إرادة الفاء[7]، وهو ما يدلّ على وضوح أثرها في هذا الموضع بعد أن تحوّل الاستعمال إلى حذفها.

---

(1) الأنصاريّ، كعب بن مالك،(1966م)، **ديوانه**، تحقيق: سامي مكيّ العاني، ط1، بغداد: منشورات مكتبة النهضة 288، ونُسِب أيضاً لعبدالرحمن بن حسّان، وليس في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 65/3، ابن هشام، مغني اللبيب 56/1، البغداديّ، الخزانة 49/9.

(2) من شواهد سيبويه، الكتاب 70/3 انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر 117، وانظر: الهذليون، ديوانهم 154/1.

(3) البقرة 180

(4) الشورى 30، انظر: أبو حيّان، البحر 518/7، القيسيّ، الكشف 251/2، هذه قراءة نافع وابن عامر من السبعة، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع من العشرة، والمشهورة: فبما كسبت أيديكم.

(5) انظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر 284، ابن هشام، المغني 165، السيوطيّ، همع الهوامع 37/1

(6) ابن مالك، شواهد التوضيح 195

(7) انظر: المبرّد، المقتضب 70/2

7.1.6 حذف الضمير العائد:

مدار هذه المسألة على أنّ الضمير العائد يُحْذَف ما أُمِنَ اللبس، كما إذا كان مفعولاً به قد تقدّم ذكره، نحو﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[1]و﴿ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ﴾[2]، وهو تحوّل استعماليّ نحو التخفّف من ذكر الضمير؛ لأنّه تثنيةٌ وتكرير لما يعود إليه، وذكره هو الأصل؛ لاستعماله في كثير من التراكيب المشابهة.

وقد استحسن النحاة حذفه من الصلة والصفة، واستقبحوه في الخبر وحُمِل فيه على الضرورة[3]، وليس بين استحسانهم واستقباحهم- فيما أرى- إلاّ شيوعُه فيما استحسنوا، وقلّتُه فيما استقبحوا[4]، وهو الأمر الّذي يشير إلى تدرّج هذا التحوّل، فالتحوُّل إلى الحذف قد استقرّ، أو كاد في الصفة والصلة حتى أَلِفَه القوم، وحين اتّجه إلى الخبر أنكروا ذلك[5]، وفزعوا إلى التقدير والتأويل، بدافع من اعتبارات الصنعة النحويّة، كقولهم إنّ العامل متفرّغ، وتقدّم ما يَصْلُح أن يكون معمولاً له، نحو(ثوبٌ لبستُ)، فالأَوْلى أن ينتصب الثوب بالفعل، لا أنْ يفتقر إلى رابط يعود عليه.

قال سيبويه:« ولا يحسن في الكلام أن يُجعَل الفعلُ مبنيّاً على الاسم، ولا يُذكر علامة إضمار الأوّل ... ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام»[6]، واستشهد لذلك بقول أبي النجم العجليّ راجزاً:

قد أصبَحَتْ أمُّ الخِيار تدّعي
عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنَعِ[7]

وقول امرئ القيس:

فأقبلتُ زحفاً على الركُبتيْنِ   فثوبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أجُرُّ[8]

---

(1) الضحى 3

(2) الأحزاب 35

(3) انظر: إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعريّة 115

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 72/1

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 87/1

(6) سيبويه، الكتاب 85/1

(7) انظر: العجليّ، أبو النجم، ديوانه 150(بنصب كلّه)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 85/1، 86، وانظر: البغداديّ، الخزانة 359/1

(8) انظر: الكنديّ،امرؤ القيس، ديوانه 623، باختلاف الشطر الأوّل ونصب (ثوباً) في العجز في المرتين، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 86/1

ونقل من كلام العرب(شهرٌ ثَرى، وشهرٌ تَرى، وشهرٌ مَرْعَى)[1]، إلاّ أنّه ضعّف كلَّ ذلك؛ لافتقاره إلى الضمير العائد، وجعل حذف العائد في المراتب الآتيــة: فــي الصلة حسنٌ، وفي الوصف أضعفُ لكنّه أمثلُ منه في الخبر، وفي الخبر قبيح[2].

ومن شواهد حذف العائد في الصفة قول جرير:

أبَحْتَ حِمى تِهامةَ بعدَ نجدٍ وما شيءٌ حميْتَ بمستباحِ[3]

وقول الآخر:

فما أدري أغَيَّرهم تَناءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا[4]

ومن شواهد الحذف في الصلة قوله تعالى﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾[5]، وقوله طرفة:

ستبدي لك الأيّامُ ما كنتَ جاهلاً ويأتيك بالأخبارِ مَن لم تُزَوِّدِ[6]

وبناءً على موقف جمهرة النحاة من حذف هذا الضمير قال ابن جنّي في قــراءة يحيى وإبراهيم والــسُلَميّ﴿ أَفَحُكۡمُ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ﴾[7] قــولين، أحــدهما: جَعَــل فيه(يبغون) صفةَ خبرٍ موصوفٍ محذوف، فكأنّه قال: أفحكمُ الجاهليّةِ حكمٌ يبغونَهُ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة(الجملة) مقامه[8]. ولولا القاعدة الّتي يرتبط بها ابــن جنّي ما ذهب هذا المذهب ظاهر التكلُّف. وقَوّى بعض النّحاة حذف العائد من جملة الخبر إن كان المبتدأ (كلّ)، كقراءة ابن عامر﴿وكلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾[9]، وضَعَّفه في غير ذلك، أو هو جائز بقلّةٍ[10]. وحمل بعض الدارسين حذف الضمير العائد علــى التخفيف الّذي هو مسعى من مساعي العربيّة، وظاهرة من ظاهراتها[11].

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 86/1

(2) انظر: السابق 87/1

(3) انظر: جرير، ديوانه 89، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 87/1

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 88/1، وانظر: العيْنيّ، المقاصد النحويّة 118/3، ونسبه لجرير وليس في ديوانه، ونُسب للحارث بن كَلَدة

(5) طه 72

(6) انظر: ابن العبد، طرفة، ديوانه 41، الأنباريّ، شرح القصائد السبع الطوال 230، أبو حيّان، التذييل والتكميل 76/3

(7) المائدة 50 ، وانظر: ابن جنّي، المحتَسَب 210/1، أبو حيّان، البحر 127/2، وقراءة الجمهور بالنصب.

(8) انظر: ابن جنّي، المحتَسَب 212/1

(9) الحديد 10، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 625، ابن الجزريّ، النشر 384/2، والمشهورة بنصب(كلاً)

(10) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 37/3، الشنقيطي، الدرر اللوامع 13/2، 14

(11) انظر: عفيفي، أحمد،(1996م)، **ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ**، ط1، د.م، الدار المصريّة اللبنانيّة 320

8.1.6 حذف لام الأمر:

تدخل لام الأمر على المضارع في كلّ أحواله خلا المخاطب فإنّه يؤمَر بالفعل دون واسطة. وجاء في استعمال قليل اقتران لام الأمر مع المخاطب، ولعلّ ذلك يشير إلى حالة تحوّل الاستعمال عنها إلى حذف هذه اللام، وإخراج فعل الأمر للمخاطب على صيغته المشهورة[1].

ورويَ أنّ رسول الله @ قرأ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[2] بالتاء(فلتفرحوا)، ويؤيّد قراءَةَ الأَمْرِ هذه قراءةُ أبيّ وابن مسعود﴿ فَبِذلِكَ فَافْرَحُوا﴾[3].

وذهب الفرّاء إلى أنّ الأمر باللام « هو البناء الّذي خُلِقَ للأمر إذا واجَهْتَ به أو لم تُواجِه، إلاّ أنّ العرب حذفتْ اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل»[4]، وذكر الفرّاء أيضاً أنّ الكسائيّ كان يعيب قولهم(فلتفرحوا)؛ لأنّه وجده قليلاً فجعله عيْباً، وهو الأصل[5]. وذكر الزمخشريّ أنّه الأصل والقياس[6].وأيّد ابن هشام مذهب من يرى أنّ اللام أصل في الأمر المواجِه، وهم الكوفيّون والأخفش[7].

وجاء في الحديث قوله @:(لتأخذوا مصافّكم)[8]،و(ولتَزُرّهُ ولو بشوكةٍ)[9]، أي زرّهُ. ومن شواهد المسألة في الشعر قوله:

لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ   فَلْتُقَضِّي حوائجَ المسلمينا[10]

وقوله:

لِتَبعُد إذا نأى جدواك عنّي   فلا أشقى عليكَ ولا أبالي[11]

---

(1) انظر: المبرّد، المقتضب 43/2، ابن السرّاج، الأصول 174/2، ابن هشام، مغني اللبيب 224/1

(2) يونس 58، انظر: أبو حيّان، البحر 172/5، ابن جنّي، المحتَسَب 313/1، القراءة بالتاء هي قراءة النبيّ صلى الله عليه وسلّم، وتبعه جمعٌ من القرّاء

(3) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 469/1

(4) الفرّاء، معاني القرآن 469/1، أبو حيّان، البحر 172/5

(5) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 470/1

(6) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 242/2

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 227/1

(8) انظر: ابن الحجّاج، مسلم، صحيح مسلم 38/9، كتاب الحج ،وروايته: لتأخذوا مناسككم

(9) الذي في صحيح البخاريّ: يَزُرّه ولو بشوكة. 12/2، كتاب الصلاة

(10) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 227/1، البغداديّ، خزانة الأدب 14/9، والبيت غير منسوب.

(11) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 527/2، والبيت غير منسوب، ولم أجده في غيره من المصادر المتوفّرة.

وذهب الطبريّ إلى أن اقتران أمر المواجه باللام لغة مرغوب عنها[1]، وهو ما يؤيِّد أمر التحوّل فيها، وهي لغة قليلة عند أبي حيّان[2].

ويبدو أنّ هذا التحوّل قد بدأ يمتدّ إلى حالة الأمر الغائب، فقد حمل النحاة على الضرورة بعض الشواهد الّتي حُذِفت فيها لام الأمر من الغائب، كقول متمّم بن نويرة:

على مِثْلِ أصحابِ البَعوضَةِ فاخْمُشي   لَكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَنْ بكى[3]

وقد يحمل على ذلك قول الآخر:

محمدُ تفدِ نفسَكَ كلّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تبالا[4]

9.1.6 حذف قد:

إذا كان الحال جملةً فعلُها ماضٍ جاء فيها استعمالان: اقتران الفعل بقد، وعدمه، ولم يسُد أحد الاستعمالين على الآخر، فشيوع شواهدهما متقاربة، لكنّ البصريّين على أنّه لا يجوز مجيء الماضي المُثْبَت حالاً إلاّ مع قد ظاهرةً أو مُقدّرةً. والكوفيّون والأخفش أجازوا عدم اقترانها به.[5]

وأيّد الكوفيّين ابنُ مالك وأبو حيّان لقوة شواهدهم المسموعة وكثرتها، وقد ظهر التكلُّف والتعسُّف في نقض البصريّين لها، كما أورده الأنباريّ[6].

والمسألة- فيما أرى- لا تخلو من تحوّل في الاستعمال من ذكر قد إلى حذفها، وهو ما يتّفق مع جنوح العربيّة إلى الإيجاز، والتخفّف من الأدوات، ما كان المعنى مصوناً. ومن شواهدها، قوله تعالى﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[7]، وهي قراءة

---

(1) انظر: الطبريّ، تفسير الطبريّ 570/6

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 172/5

(3) من شواهد سيبويه، الكتاب 9/3، وانظر: ابن السرّاج، الأصول 157/2، وانظر: الصقار، ابتسام،(1968م)، **مالك ومتمّم ابنا نُوَيْرة اليربوعيّ**، د.ط، بغداد: مطبعة الإرشاد 84

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 8/3، وانظر: الأنباريّ، الإنصاف 530/2، ونُسِب إلى أبي طالب، وحسّان والأعشى، وليس في شعر أيٍّ منهم.

(5) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 252/1، أبو حيّان، البحر 317/3، ابن هشام، أوضح المسالك 351/2(هامش المحقق)

(6) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 252/1

(7) النساء 90

السبعة وينصرها قراءة (حَصِرَةً)[1].ونقل الفرّاء عن العرب:« أتاني ذهَــبَ عقلُــهُ، يريدون: قد ذهبَ عقلُهُ، وسمع الكسائيّ بعضهم يقول: فأصبحتُ نظــرتُ إلــى ذات التنانير»[2]، وقال أبو صخر الهُذليّ:

وإنّي لَتَعروني لِذكراكِ نَفْضَةٌ   كما انتَفَضَ العصفورُ بَلّله القطرُ[3]

وقول البصريّين إنّ قد مقدّرَة في البيت يُقَوّي التحوّل نحو الحذف المشار إليــه، فكأن العهد بمثل هذه التراكيب أن تكون ب(قد)، ولكنّ الاستعمال تحوّل إلى حذفها.

10.1.6 حذف نون الوقاية:

جرى تحوّل استعمالي على نون الوقاية بحذفها، سواء من الفعل وهو موطنهــا الأصليّ، أو من الصيغ الّتي حُمِلت على الفعل في دخولها عليها، كــإنّ وأخواتهــا، وبعض حروف الجرّ، ولَدُن، وغير ذلك[4].

وقد تدرّج هذا التحوّل نحو الحذف- كما يبدو- لأنّه مشهور في بعضها، وقليــل في سائرها، إذ تُحذَف نون الوقاية من المضارع إن باشرت نون الرفع كقوله تعالى ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[5]، فقد جاء بالفكّ، والإدغام، وحذف النون[6].وقول الشاعر:

تراهُ كالثَغامِ يُعَلُّ مِسْكاً   يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني[7]

يريد: فَلَيْنني. أمّا التحوّل نحو حذف النون في(إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ)، فيبدو أنّه انتصفَ الطريقَ؛ لأنّ الاستعمال بالحذف وعدم الحذف متساويان تقريباً، ومن هنــا جعل النحاة الحذف في هذه الأدوات جائزاً[8]، وهو حكم يشير- غالباً- إلى اســتواء

---

(1) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 24/1، 282، انظر: أبو حيّان، البحر 317/3، وهي قراءة الحسن، ويعقوب ، وغيرهم

(2) الفرّاء، معاني القرآن 282/1

(3) انظر: السكريّ، الحسن بن الحسين، 275هـ،(د.ت)، **شرح أشعار الهذليّين**، تحقيق: عبدالستّار أحمد فرّاج، مراجعة: محمود محمّد شاكر، د.ط، مصر: مكتبة دار العروبة 957/2، على اختلاف في غير موضع الشاهد.، وانظر: البغداديّ، الخزانة 254/3

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 344/2، أبو حيّان، التذييل والتكميل 182/2

(5) الزمر 64، وانظر: أبو حيان، البحر 439/7، القيسيّ، الكشف 240/2، والإدغام: قراءة الجمهور، والفكّ: ابن عامر، وابن ذكوان وهشام، والحذف: نافع وأبو جعفر وغيرهم

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 344/2

(7) انظر: ابن معد يكرب، ديوانه 180، من شواهد سيبويه، الكتاب 520/3

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 344/2

كفتيّ ميزان الاستعمال في الحالين. في حين أنّ الحذف مع(لعلّ) غلب عدم الحذف، فالتحوّل فيها استمرّ إلى غايته، قال تعالى﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[1]، وهو أكثر من لحاق النون، ومن لحاق النون قول حاتم الطائيّ:

أريني جَواداً ماتَ هَزْلاً لَعلّني أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخَلّدا[2]

وعلى عكس ذلك(ليتَ، ولدن، وقط، وقد) إذ غَلَبَ لَحاقُ النون حذفَها[3].

وعزا سيبويه فيما أورده عن الخليل حذف هذه النون فيما حُذِفَت منه إلى كثرة الاستعمال، واستثقالهم التضعيف[4].

ولمّا رأى النحاة قلّة الحذف في بعض هذه الأدوات، مثل(ليت، وليس، ولدن) حملوه على الضرورة[5]، مع أنّ الضرورة- كما تقدّم- غالباً ما توافق استعمالاً ولغةً. وردّ أبو حيّان على ذلك بأنّ حذفها مع(لدن) جائز في الكلام الفصيح[6]، ومن ذلك قراءة نافع وجماعة ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِي عُذۡرًا﴾[7]، بتخفيف النون.

وثمّة شواهد تشير إلى أنّ نون الوقاية كانت تلحق صِيَغاً كثيرة غير ما ذُكِر، ولكنّ التحوّل فيها نحو الحذف تمَّ أو كاد، ممّا جعل بعض النحاة يجعلها من التنبيه على أصل مهجور[8]. ومن ذلك دخولها على اسم الفاعل، نحو:

وما أدري وظنيّ كلّ ظنٍّ أمُسْلِمُني إلى قومي شراحي[9]

وقوله:

وليسَ الموافيني لِيُرفَدَ خائباً فإنّ له أضعاف ما كان أمّلا[10]

---

(1) غافر 36

(2) انظر: الطائيّ، يحيى بن مدرك،(1990م)، **ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائيّ وأخباره**، رواية هشام بن محمّد الكلبيّ، تحقيق: عادل سليمان حمّودة، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي 218، المرزوقيّ، شرح الحماسة 1733، ونُسِب فيها لحطائط بن يعفر. العينيّ، المقاصد النحويّة 203/1

(3) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 182/2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب369/2، ابن السرّاج، الأصول 122/2

(5) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 113، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 148

(6) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 182/2

(7) الكهف 76، وانظر: أبو حيّان، البحر 151/6، القيسيّ، الكشف 69/2

(8) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 178، الصبّان، 1206هـ.(2003م)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط بيروت: دار الفكر 199/1

(9) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 345/2، شرح شواهد المغني 770/2، ونسب إلى يزيد بن محرم أو محمد الحارثيّ.

(10) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 345/2، والبيت غير منسوب.

وحمل ابن مالك[1] على ذلك قوله @(هل أنتم صادقوني)[2]، و(غيــر الــدجّال أخْوَفُني عليكم)[3].

11.1.6 حذف همزة الاستفهام:

تُحذَف همزةُ الاستفهام مع(أم) كثيراً، ومن دونها أقلّ من ذلك[4]، وهو تحوّل نحو الحذف عن استعمالها المشهور بالإثبات. ومن شواهد حذفها مع أم قول ابن ربيعة:

لَعمرُك ما أدري وإنْ كنتُ دراياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بِثمانِ[5]

أي: أبسبعٍ؟ وقول الأسود ين يعفر:

لَعمرُك ما أدري وإنْ كنتُ دراياً شُعيْث بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْث بن مِنْقَرِ[6]

أي: أشعيْث؟ وقول الأخطل:

كَذَبَتْك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ غلَسَ الظلامِ من الربابِ خيالا[7]

أي: أكذبتك؟ ومن شواهد حذفها دون اقترانها بأم قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تُحبُّها؟ قلتُ بَهْراً عددَ النجمِ والحصى والترابِ[8]

وحمل جمهور النحاة هذا الحذف على الضرورة[9]، وأجازه الأخفش وطائفة منهم ابن مالك في الاختيار، وحُمِل على ذلك قوله تعالى﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾.[10]

ومن شواهد المسألة في الحديث الشريف قوله @(يا أبا ذرّ عَيَّرتَه بأمه؟)[1]، أي: أعَيّرتَه...، وقوله @(... وإن زنى وإن سرق؟)[2]، أي: أَوَإن زنى...

---

(1) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 178

(2) البخاريّ، صحيح البخاريّ 412/11، كتاب الطب 5644

(3) البخاريّ، صحيح البخاريّ 51/18، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، حديث رقم 7322

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 14/1، المراديّ، الجنى الداني 35

(5) انظر: ابن أبي ربيعة،عمر،(1992م)، **ديوانه**، مُصوَّرة عن ط1،(1955)، بيروت: دار صادر 399، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 175/3، وانظر: البغداديّ، الخزانة 122/11

(6) من شواهد سيبويه، الكتاب 175/3، وانظر: البغداديّ، الخزانة 128/11.

(7) انظر: الأخطل، شعره 105، المبرّد، المقتضب 295/3

(8) انظر: ابن أبي ربيعة،عمر، ديوانه 60، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 311/1

(9) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب 122/11، 123، إبراهيم ، سيبويه والضرورة الشعريّة 183

(10) الشعراء 22، وانظر: البغداديّ، الخزانة 123/11، إبراهيم ، سيبويه والضرورة الشعريّة 185

وحمل ابن مالك همزة التسوية على ذلك[3] في قراءة الزهريّ وابــن محيــصن ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَنذَرۡتَهُمۡ ﴾[4]، وقراءة أبي جعفــر ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ اسۡتَغۡفَرۡتَ ﴾[5]،بهمــزة واحدة. وقول النحاة بحذفها بكثرة مع(أم) وبقلّة ومن دونها، إنّما يشير إلــى تــدرّج التحوّل فيها نحو الحذف؛ إذ فشا مع(أم)؛ لدلالتها عليها، ثم امتدّ إلى تراكيب بدونها؛ لوضوح معناها فيها.ويذهب بعض الدارسين إلى أنّ التنغيم سوّغ هــذا الحــذف[6]، واستدلّ ابن مالك على حذف هذه الهمزة بأنّ المعنى لا يستقيم إلاّ بتقديرها[7].

12.1.6 حذف خبر(لا) النافية للجنس:

الحجازيّون يحذفون خبر لا النافية غالباً إن عُلِم، أو دلّت عليه قرينة، نحــو: لا ضيْرَ، ولا فَوْتَ، وذكر بعض النحاة أنّ مثل هذا الحذف مُلْتَزَم عند تميم وطيّــئ[8]، وأورد ابن يعيش عن بعضهم أنّه صار عندهم(أي ذكر الخبر) أصلاً مرفوضاً[9].

وما هذه المسألة إلا تحوّل نحو الحذف، سبق الاستعمالُ إليه عند تمــيم، وبلــغ غايتَهُ، ولم يبلغ الغاية بعدُ عند الحجازييّن.

2.6 الزيادة:

1.2.6 زيادة(أنْ):

1.1.2.6 في خبر(كاد):

لا يقترن خبر كاد بأن على المشهور الشائع، غير أنّ ثمّة استعمال تحوّل إلــى زيادة (أنْ) في خبر كاد(وهو الفعل المضارع) حملاً لكاد على عسى.[1] قال رؤبة:

---

(1) البخاريّ، صحيح البخاريّ 118/1، كتاب الإيمان 30، وروايته: أعيّرتَه ، بهمزة الاستفهام.

(2) البخاريّ، صحيح البخاريّ 444/3، كتاب الجنائز، حديث رقم 1218

(3) انظر: ابن مالك ، شواهد التوضيح 146، 147

(4) البقرة 6، انظر: النحّاس، إعراب القرآن 134/1، أبو حيّان، البحر 48/1، والقراءة المشهورة بهمزتين.

(5) المنافقون 6، انظر: أبو حيّان، البحر 273/8، ابن جنّي، المحتَسَب 322/2

(6) انظر: عبداللطيف، الضرورة الشعريّة 114، 395

(7) انظر: ابن مالك ، شواهد التوضيح 146

(8) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 240/5، الأزهريّ، شرح التصريح 246/1

(9) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 107/1

قد كادَ من طولِ البِلى أن يَمْصَحا[2]

وقال ذو الرمّة:

وَجَدتُ فؤادي كادَ أنْ يَسْتَخِفَّهُ رَجيعُ الهوى من بعض ما يتذكّرُ [3]

وحُمِل هذا الاستعمال على الضرورة[4]، إلاّ أنّ ابن مالك وطائفة معه ذهبوا إلى أنّه قليل وليس ضرورة، وعزّز ابن مالك ذلك بطائفة من الأحاديث النبويّة الشريفة على اقتران خبر كاد بأنْ[5].

2.1.2.6 في خبر(لعلّ):

كما هو الحال في كاد حُمِلَت(لعلّ) على عسى، واقترن خبرها بأنْ في بعض الاستعمال، وحمله سيبويه على الضرورة، قال:« وقد يجوز في الشعر أيضاً لعليّ أنْ أفعلَ، بمنزلة عسيتُ أنْ أفعلَ»[6]، قال متمّم بن نُوَيْرة:

لعلّك يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أجدَعا[7]

وذهب ابن هشام إلى أنّ خبر لعلّ يقترن كثيراً بأنْ حملاً لها على عسى.[8]

3.1.2.6 في مواضع مختلفة:

تزاد(أنْ) بعد(لمّا) التوقيتيّة، وهو موضع كثُرت زيادتها فيه[9]، نحو﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾[10].

وتُزاد بين(لو) وفعل القَسَم، نحو:

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 160/3

(2) انظر: رؤبة، ديوانه، ملحق ديوانه 172، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 160/3، وانظر أيضاً، ابن جنّي، الخصائص 100/1

(3) انظر: ذو الرمّة، ديوانه 616، وروايته: هَمَّ أن يستخفّهُ، وعليه لا شاهد في البيت، وانظر: البغداديّ، خزانة الأدب 349/9

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 12/3، البغداديّ، الخزانة 349/9

(5) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 159

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 160/3

(7) انظر: المبرّد، المقتضب 74/3، ديوان متمّم 119

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 288/1

(9)ابن هشام، مغني اللبيب33/1

(10) العنكبوت 33

فَأقْسِمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ[1]

وذهب بعضهم إلى أنّها هنا حرف لربط الجواب بالقسم، واستبعد ذلك ابن هشام، لأنّ الأكثر تركُها، والحروف الرابطة ليست كذلك[2]، وهو نظرٌ يؤيِّد كون المسألة من قبيل التحوّل.

وغرض زيادة (أن) التأكيد[3]، وقد جاء القرآن الكريم بالاستعمالين: بزيادة أن كما في الآية الّتي تقدّمت، ومن دون زيادتها في قوله تعالى﴿ وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾[4]. من غير ما اختلاف في سياق الآيتين ولا معناهما، وهو ما قد يُستَنتَج منه أن القرآن جاء بالاستعماليْن، كما جرى ذلك في أمثلة غير قليلة. وإذا كان الأمر أنّ القرآن سجّل هذين الاستعماليْن فإنّه من أوضح دلائل التحوّل.

2.2.6 زيادة اللام:

تُزاد اللام في بعض التراكيب المستغنية عنها، كقوله:

ومَن يكُ ذا عظمٍ صليبٍ رَجَا بِهِ لِيَكسرَ عودَ الدهرِ فالدهرُ كاسِرُه[5]

وقد يُحمَل على ذلك:

مَرّوا عِجَالاً وقالوا كيفَ صاحِبُكُم قال الّذي سألوا أمْسى لمجهودا[6]

وروى الأخفش عن العرب قولهم(... أنّ زيداً وجهُهُ لَحَسَنٌ)[7].

ويبدو لي أنّ هذا من قبيل التحوّل إلى تقوية التركيب بهذه اللام، والّذي سوّغ هذا التحوّل هو دخول اللام في كثير من الحالات التركيبيّة للتأكيد، مثل لام الابتداء، واللام الداخلة في خبر المبتدأ، وفي خبر أنّ، ولكنّ، وغير ذلك.[8]

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 33/1، السيوطيّ، شرح شواهد المغني 109/1، والبيت للمسيّب بن علس.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 33/1

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 34/1

(4) هود 77

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 215/1، السيوطيّ، شرح شواهد المغني 579/2، ونُسِب لِنَصيب وليس في ديوانه.

(6) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 57، البغداديّ، الخزانة 327/10، وهو غير منسوب.

(7) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 57

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 228/1، 233

3.2.6 زيادة الضمير:

ثمّة استعمالان يتعاوران عطف الاسم الظاهر على الضمير المتّصل، أو المستتر،هما: استعمال يعطف عليه بإبراز الضمير منفصلاً، واستعمال آخر يعطف دون الفصل بالضمير. فمن الاستعمال الأوّل قوله تعالى﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾[1]. ومن الاستعمال الثاني قراءة﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ وَقَبِيلُهُۥ ﴾[2]، وجعل منه الفرّاء قراءة الأعرج وجماعة﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾[3]، برفع(والطير). وقول عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهَادى   كنِعاجِ الملا تَعَسّفْنَ رملا[4]

وقول الراعي النميري:

فلمّا لَحِقْنا والجيادُ عشيِّةً   دَعَوا يا لَكلبٍ واعتزينا لعامرِ[5]

وظاهر مذهب النحاة أنّهم يعدّون العطف بزيادة الضمير هو الأصل؛ لأنّه الأكثر شيوعاً[6]، ومن ثمّ حملوا عدم ذكر الضمير على الضرورة[7]. مع أنّه فاشٍ في الشعر[8].

وقد أجاز الكوفيّون هذا العطف في الاختيار[9]، وهو ما يؤيِّد فصاحة هذا الاستعمال، وأنّه يزاحم الاستعمال الآخر، وشواهده قويّة لا يمكن التغاضي عنها، أو التقليل من شأنها. وصحّح ابن مالك جواز العطف نثراً ونظماً، فلا يراه ضرورة، واستند إلى طائفة من الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف[10].

---

(1) المائدة 24

(2) الأعراف 27 (جاءت في معاني القرآن للفراء 304/1، ولم تُنسَب لقارئ معيّن)

(3) سبأ 10، وانظر: الفرّاء، معاني القرآن 355/1،أبو حيّان، البحر 263/7

(4) من شواهد سيبويه 379/2، انظر: ديوان عمر 340

(5) انظر: النميريّ، الراعي، ديوانه 134 ، والرواية فيه: فلما التقت فرساننا ورجالهم .... البيت، وهو من شوهد سيبويه 380/2

(6) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 304/1

(7) انظر: ابن السرّاج، الأصول 119/2، ابن عصفور، ضرائر الشعر 181

(8) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح 151/2

(9) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 474/2

(10) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 172

وليس يتوفّر دليل نقليّ قويّ يُستَنَد عليه في تحديــد اتّجــاة التحــوّل، غيــر أنّ الأرجح، اعتماداً على الدليل العقليّ، أنّ الأصل الاستعماليّ كان من غير ضمير، ثم تحوّل الاستعمال إلى زيادة الضمير؛ لأنّ العطف من دون ضمير يبدو كأنّه عَطْــفُ اسمٍ على فِعْل، لأنّ التاء صارت كأنّها جزءٌ من الفعل[1]، فجيء بالــضمير لإزالــة هذا.

(1) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 304/1، ابن السرّاج،الأصول 119/2، 338، ابن عصفور، ضرائر الشعر 181، الأنباريّ، الإنصاف 477/2

الفصل السابع

المطابقة والتحوُّل

1.7 في التذكير والتأنيث:

المطابقة في التذكير والتأنيث في العربيّة من المسائل الشائكة[1]، إلاّ أنّ النظر إليها في ضوء فكرة التحوّل يجعلني أضعها في ثلاثة اتّجاهات، الأوّل: يمكن حمل المطابقة فيه وعدمِها على التحوّل في الاستعمال، في ظلّ اختلاف المطابقة وعدمها على التراكيب ذاتها، اختلافاً تداوليّاً بين كثرة الاستعمال وقلّته.

والثاني: تسير المطابقة فيه في ركاب المعنى، فهو الّذي يوجّهها، وهو ما سمّاه القدماء(الحمل على المعنى)، قال ابن جنّي فيه:« إنّه موضع يملك فيه المعنى عِنان الكلام فيأخذه إليه»[2]، وعقد له باباً في الخصائص، واصفاً إيّاه بأنّه:« غورٌ من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح»[3]، ممّا يدلّ على سعة انتشاره في العربيّة، ووصفه الزمخشريّ بأنّه باب من العربيّة جليل، وهو ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ[4]. فينصرف ذهن المتكلّم إلى المعنى دون اللفظ، فإن ذهب المعنى إلى مذكّر ذكّرت، وإن ذهب إلى مؤنّث أنّثت[5]، من غير مراعاة اللفظ الّذي يعود إليه التذكير أو التأنيث. كما قال القائل: فلانٌ لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، ولمّا سُئِل عن تأنيث الفعل مع الكتاب، وهو مذكّر، أجاب: أليس بصحيفة؟[6]، وجوابه يدلّ على أنّ المعنى الّذي في ذهنه هو الصحيفة، فأنّث الفعل عليها.

وقد ساق سيبويه بعض الشواهد وحملها على قولهم في بعض الكلام: ذَهَبَتْ بعضُ أصابِعِه، على استعماليه تذكيراً وتأنيثاً[7]، فمن ذكّر الفعل حمله على معنى بعض، ومن أنّث حمله على معنى(أصابعه)، وذهب إلى أنّ المضاف اكتسب التأنيث

---

(1) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي 112، عبداللطيف، الضرورة الشعريّة 328

(2) ابن جنّي، المحتسَب 52/1

(3) ابن جنّي، الخصائص 411/2

(4) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 381/1

(5) انظر: السامرّائيّ، فاضل، معاني النحو 480/2- 490

(6) انظر: ابن جنّي، الخصائص 416/2، ابن منظور، لسان العرب (لغب)، 742/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 51/1، ابن جنّي، الخصائص 415/2

من المضاف إليه، وهو تأويل لا يبتعد كثيراً عن اعتبار المعنى. وعليه فـلا يُعـدّ الحمل على المعنى من باب التحوّل، لأنّه ليس انتقالاً من استعمال إلـى اسـتعمال، ولكن كلٌّ جرى على حسب ما يريد ويقصد.

أمّا الاتّجاه الثالث فهو الّذي تعود المطابقة فيه وعـدمها إلـى مراعـاة الكلمـة المفردة، فَمَن كانت الكلمة في استعماله مذكّرة ذكّر الفعل معها، ومَن كانـت عنـده مؤنّثة أنّث، ومن أمثلة ذلك تأنيث الحجاز لكلٍّ من: الصراط، والـسبيل، والـسوق، وغيرها، وتذكير تميم لها، وكذا الحال في أمثلة أخرى وقبائـل أخـرى[1]، وعليـه جاءت كلمة السبيل مذكّرةً ومؤنّثةً في القرآن الكريم، قـال تعـالى:﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا﴾[2]، وقال عزّ وجلّ﴿ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾[3]، وهـذه مسألة تعود إلى التطوُّر الدلاليّ في الكلمة المعجميّة ذاتها، إذ تُـذكّر عنـد أقـوام، وتُؤنَّث عند آخرين.

ويُحمَل عليه جمع الجنس الّذي تـردّد بـين التـذكير والتأنيـث، نحـو قولـه تعالى﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾[4]، فأنّث السحاب، وقوله تعالى﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزۡجِي سَحَابٗا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ ﴾[5]، فذكّر، ونحوه من جمع الجنس كثير[6]. ومثل ذلك جمـع التكسير؛ إذ ذهب إبراهيم السامرّائيّ إلى أنّه حتى عصر النبوّة لم يستقرّ على حال، وكان يراوح بين التذكير والتأنيث، ومن ثمّ فهو إلى استعمال اللهجـات أقـرب[7]. ويذهب عمايرة إلى أنّ سلوك جمع التكسير هذا لم يُعرَف إلاّ في العربيّة من اللغات الساميّة[8]، وعليه فهو تحوُّل عربيٌّ خالص. ومن ثمّ لا يُحمَل ما جاء من هذا الباب

---

(1) انظر: الجنديّ، اللهجات العربيّة في التراث 628، 641

(2) الأعراف 146

(3) يوسف 108

(4) الرعد 12

(5) النور 43

(6) انظر: الصالح، صبحي،(1960م)، **دراسات في فقه اللغة**، د.ط، دمشق: مطبعة جامعة دمشق 88

(7) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، فقه اللغة المقارن 97، 98

(8) عمايرة، إسماعيل،(2003م)، **دراسات لغويّة مقارنة**، ط1، عمّان: دار وائل 83

على أنّه تَحوُّلٌ تركيبيّ استعماليّ، ولكنّه تطوّر دلالـي خـاصّ بالكلمـة المفـردة، والتركيبُ تَبِعَ الدلالةَ في كلّ لغة من لغات الأقوام.

أمّا الاتّجاه الأوّل، وهو بغية هذه الدراسة هنا، فمدار المسألة فيه على المطابقـة تذكيراً وتأنيثاً أو عدمها بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر؛ إذ إنّ سمت الكـلام العربيّ ومجراه المعهود المطابقة بين ما ذكرتُ.

وقد كانت المسألة أصعب من أن تروّضها قواعد النحاة، لأنّها كما قدّمت جـزءاً من مسألة شائكة، فإذا كان الاستعمال الّذي استوت عليه القاعدة هو تأنيث الفعل مع الفاعل إن كان الفاعل حقيقيّ التأنيث، نحو: بانت سعادُ، وجاءت هندُ، فقد شهِد هـذا الاستعمال تحوّلاً نحو التخفّف من تأنيث الفعل ركوناً إلـى تأنيـث الفاعـل، قـال سيبويه:« قال بعض العرب: قال فلانةٌ ... وإنّما حذفوا التاء لأنّهـم صـار عنـدهم إظهار المؤنّث يكفيهم عن ذكرهم التاء»[1]، وجاء عليه قوله تعالى﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ ﴾[2]، وقوله تعالى﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾[3]، وقـرأ أُبـيٌّ والحـسن(فَمَـن جاءته)[4]، فالمطابقة وعدمُها استعمالان كانا يتعاوران التركيب ذاته.

وقد زاحم الاستعمالَ المؤنّث(نِعْمَتْ المرأةُ هندٌ) استعمالٌ مُذكَّر، هو: نعمَ المرأةُ هندٌ، ومنطق التطوُّر يقود إلى هذا؛ لأنّه في الغالب يتّجه نحو التخفيف والرشاقة.

وذكر سيبويه أنّ هذا التذكير لـم يقـف عنـد الفعـل، ولكـن تجـاوزه إلـى الوصف(المشتقات)، قال أبو ذؤيب الهُذليّ:

بعيدُ الغُزاةِ فما إنْ يزال مُضطَمِراً طُرّتاهُ طليحا[5]

وقال الفرزدق:

وكُنّا ورِثناهُ على عهدِ تُبَّعٍ طويلاً سواريهِ شديداً دعائمُه[6]

---

(1) سيبويه، الكتاب 38/2

(2) آل عمران 105

(3) البقرة 275

(4) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 294/1، الحلبيّ، الدرُّ المصون 634/2

(5) انظر: الهذليّون، ديوان الهذليّين 135/1، مع اختلاف يسير في غير موضع الشاهد، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 44/2

(6) انظر: الفرزدق، ديوانه 389/2، وروايته: طوالاً سواريه، شداداً دعائمة، وعليه لا شاهد فيه، والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب 44/2

وذهب الفرّاء إلى أنّه إذا قلّ العدد من المؤنّث كان التذكير أحسن[1]، نحو﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[2]، وكذا في جمع القلّة للمذكّر، نحـــو﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ ﴾[3]، لكـــنّ التذكير جاء مع المؤنّث السالم، وهو لا يدلّ على قلّة، نحو﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ ﴾[4]. ممّا يدلّ على أنّه تحوّل استعمالي في غير القيود الّتي حاول النحاة وضعها.

ومن اللافت للنظر أنّ هذا الاستعمال، وهو عدم المطابقة بتذكير الفعـــل، لـــيس استعمالاً قليلاً أو محدوداً، بل إنّ شواهده كثيرة وممتدّة[5]، ولعلّ هذا ما دعا بعـــض الباحثين- زيادة على الدراسات المقارنة- إلى الذهاب إلى أنّ التأنيث بالعلامة طارئ في العربيّة كما هو في غير العربيّة من الساميّات[6]، ومن ثمّ فلـــزوم التـــاء لفعـــل المؤنّث ليس لزوماً مطلقاً ولا مطّرداً[7].

والرأي السابق يؤيِّد التحوّل الّذي أرمي إليه، لكنّه يعكس وُجْهَته؛ لأنّ مـــؤدّاه أنّ التحوّل في الاستعمال اتّجه من التذكير إلى التأنيث. وإن كان هذا الرأي من الوجاهة العلميّة بمكان، إلاّ أنّه يبدو لي أن الحالات الّتي أقف معها هنا هي حالات استقرّ فيها التأنيث ووصل غايته الّتي ارتسمت عند أصحاب الرأي السابق، ثم صدر الاستعمال إلى التخفّف من هذا التأنيث في الحالات التركيبيّة الّتي عرضتها.

وذكر إبراهيم أنيس عند حديثه عن الألفاظ الّتي تُذكَّر وتُؤنَّث دلاليّاً، أنّها اتّجهت من التأنيث إلى التذكير والتأنيث، ثم استقرّت على التذكير[8]. وهذا وإن كان خاصّـــاً بالألفاظ، لكنّه قد يشير إلى اتّجاه التحوّل في التراكيب، فهو اتّجاه واحد في التـــذكير والتأنيث دلاليّاً أو تركيبيّاً. ورأيه هذا يؤيِّد ما أشرتُ إليه في الفقرة السابقة.

---

(1) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 124/2

(2) يوسف 30

(3) التوبة 5

(4) الممتحنة 12

(5) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، (1985م)، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، عمّان: **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، السنة9، عدد مزدوج29،28. ص 142، وما بعدها، الصغير، القراءات الشاذّة وتوجيهها النحويّ 309

(6) انظر: عمايرة، إسماعيل، دراسات لغويّة مقارنة 24، 32

(7) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، النحو العربيّ نقد وبناء 155

(8) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 161، 162

وممّا يؤيِّد أنّ الأمر تحوُّلٌ أنّ بعض النحاة عزا حذف تاء التأنيث في مثل هـذه المسألة إلى كثرة الاستعمال، فقد ذهب سيبويه وتبعه المبرّد إلى أنّ تذكير نِعْمَ وبئسَ في نحو(نعم المرأةُ هندٌ) يعود إلى كثرة الاستعمال، حتى صارا كالمَثَل[1]. وهذا هو دأب التحوّل؛ إذ يتولّى الاستعمالُ التركيبَ حتى يوصله إلى حافّة التحوّل فيتحـوّل. وذكر الأنباريّ أنّ تذكير نعم وبئس واقع في لغة شـطر العـرب[2]، وعلـى هـذا فالتحوّل إلى التذكير في الفعل بدا واضحاً فيما كَثُر استعمالُه نحو:(نِعْمَ، وبئسَ)، ثُـمَّ امتدّ إلى بعض الأفعال الأخرى؛ لأنّه في سائر الأفعال أقلّ، كما يبـدو مـن قـول الأنباريّ السابق.

وأشار إسماعيل عمايرة إلى أنّ هذا السلوك فريدٌ أيضاً في العربيّة، إذ لم يُعرَف له نظير في اللغات الساميّة[3]، ممّا يقوّي فكرة التحوُّل هنا، وأنّه تحوُّلٌ ليس ببعيـدٍ عهده.

واستحسن سيبويه حذف التاء إن طال الكلام، نحو(حضر القاضيَ امرأةٌ)، وعـدّ الحذف في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير[4]. وقد يُلمَح مـن هـذا تدرّجٌ في التحوّل، فالتحوّل مع الفصل وطول الكلام أجسر منه مع مباشـرة الفعـل الفاعل، وكذا الأمر في المؤنّث المجازي مقابل المؤنّث الحقيقيّ.

وممّا سوّغ التحوّل بين التذكير والتأنيث مراعاة مجاورة الألفاظ في التركيـب - فيما أرى- إذ قرأ بعضهم﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[5]، بنـصب(فتنـتَهم)، فأنّث (تكن) واسمها مذكّر، وهو المصدر المؤوّل من(أن قالوا)، ويبدو أنّ مجـاورة الفعل للمؤنّث ، وهو الخبر هنا سوّغت حملَه عليه.

ومثله قـراءة ابـن كثيـر وحمـزة وغيـرهم ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ مَيْتَةً ﴾[6]، بالتـاء ونصب(ميتة)، ووجّهها أبو حيّان على أنّ اسم يكون مـضمر، يعـود علـى قولـه

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 179/2، المبرّد، المقتضب 144/2

(2) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 111/1

(3) انظر: عمايرة، إسماعيل، دراسات لغويّة مقارنة 83

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 38/2

(5) الأنّعام 23، انظر: ابن مجاهد، السبعة 254، أبو حيّان، البحر 75/3، 202، والنصب قراءة نافع، وأبي عمرو، وغيرهم، والمشهورة: برفع فتنتهم.

(6) الأنّعام 145، انظر: أبو حيّان، البحر 241/4، القيسيّ، الكشف 465/1

محرّماً، وأنّث لتأنيث الخبر[1]. ويبدو أنّه كثُر في(كان) هذا الشأن فعقد الأنباريّ باباً للمذكّر الّذي يجعل اسم كان، ويُجعل خبره مؤنّثاً مقدّماً عليه، نحــو: كــانَ رحمــةً المطرُ الّذي أصابنا، وكانت رحمةً[2].

ويبدو أنّه بناءً على هذا المسوّغ حسُن عدم المطابقة بين الفعل وفاعله في حالــة الفصل المشار إليها سابقاً، وذلك كقوله تعالى﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا ﴾[3]، إذ جوّز الفرّاء تذكير الفعل في مثل هذا على أنّ الفاعل في مذهب المــصدر، أي أنّــه مشتقّ من فعل[4]. ويبدو لي أنّ داعي الفصل أقوى.

وثمّة مثال على التحوُّل في التذكير والتأنيث تمتدّ جذوره إلى الأصول الــساميّة، ويتمثّل بصيغ: فعيل، ومفعال، وفعول وما شابهها، إذ أشار بعض الدارسين إلى أنّ التذكير فيها أصلٌ ساميّ، وهو ليس تذكيراً بقدر ما كان تعميماً كما يسميّه عمــايرة، ثمّ اتجهت إلى مرحلة التخصيص بالتأنيث مع المؤنّث[5].

2.7 المطابقة العدديّة:

1.2.7 لغة أكلوني البراغيث:

يشيع في المصنّفات النحويّة مصطلح(لغة أكلوني البراغيث)، إشارة إلى المطابقة العدديّة بين الفعل وفاعله الّتي ظهرت في بعض الاستعمالات إلى جانب الاســتعمال السائد، وهو إفراد الفعل مع فاعله إن كان مثنّى أو جمعاً. وسمّاها ابن مالــك(لغــة يتعاقبون فيكم)[6] إشارةً إلى ورودها في حديث نبويّ صحيح.

وعلّل سيبويه إفراد الفعل باكتفاء العرب بما أظهروا من إشارة للعدد في صيغة الفاعل[7]، ويستفاد من كلامه أنّ المطابقة هي الأصــل الاســتعماليّ، ثــم تحــوّل

---

(1) انظر: أبو حيّان، البحر 241/4

(2) انظر: الأنباريّ، المذكر والمؤنث 607

(3) البقرة 212

(4) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 125/1

(5) انظر: عمايرة، إسماعيل، دراسات لغويّة مقارنة 31، 32، السامرّائيّ، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء 147، 149

(6) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 247، السيوطيّ، همع الهوامع 257/2

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 37/2

الاستعمال إلى إفراد الفعل، تخفّفاً من الإشارتين العدديّتين إلى إشارة واحدة، تكمن في صيغة الفاعل، وهو ما يتّفق مع الدراسات التاريخية المقارنة الحديثة[1] الّتي انتهت إلى النتيجة ذاتها كما سيأتي.

كما أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ الضمائر الّتي تتّصل بالفعل في حال المطابقة ما هي إلاّ علامات على تثنية الفاعل أو جمعه، وحملَها في ذلك على تاء التأنيث من حيث هي علامة على تأنيث الفاعل[2]. ومن شواهده على هذه اللغة، قول الفرزدق:

ولكن دِيافيٌّ أبوه وأمّه   بحورانَ يعصِرْن السليط أقارِبُه[3]

ومن شواهدها أيضاً قول أميّة بن أبي الصلت:

يلومونني في اشترائي النخيـ   ـلَ أهلي فكلُّهم ألْوَمُ[4]

وحين وقف سيبويه عند قوله تعالى﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[5]، تجاوز ما كان قد بدأ به، وحمل الآية على البدل، قال:« فكأنّه قال: انطلقوا، فقيلَ مَنْ؟ فقال: بنو فلان»[6]، أي أنّ إعراب(الّذين ظلموا) بدل من ضمير الجماعة في(أسرّوا).

ويبدو من الواضح أنّ سيبويه إنّما ذهب هذا المذهب تنزيهاً للذكر الحكيم من أن يحمله على لغةٍ غير فصيحة- كما يراها- نظراً إلى قلّتها، والنظرة إلى الفصاحة من هذا المنظور طالما ارتكس النحاة فيها، وخرجوا إلى ما لا يستقيم من التأويل.

والحق المحصحص أنّ هذه اللغة استعمال فصيح، في بيئات لغويّة فصيحة، وقلّتُها إشارة إلى حركة التحوّل الّتي أصابتها دون أن تخرجها من دائرة الفصاحة، وجاء الكتاب المحكَم في بعض آياته على هذه اللغة، كما هو الحال في آيات كثيرة جاء القرآن فيها على مختلِف استعمالات العرب.

---

(1) انظر: عمايرة، إسماعيل، (1992م)، **المستشرقون والمناهج اللغويّة**، ط2، عمّان: دار حنين.72، دراسات لغويّة مقارنة 84

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 40/2

(3) انظر: الفرزدق، ديوانه 82/1، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 40/2

(4) انظر: ابن أبي الصلت، أميّة،(1934م)، **ديوانه**، جمعه: بشير يمّوت، ط1، بيروت، ص 48، الفرّاء، معاني القرآن 316/1

(5) الأنبياء 3

(6) سيبويه، الكتاب 40/2

واستناداً إلى موقفهم السابق من اللغات القليلة استحسن الخليل أن يُقال:مررتُ برجلٍ قرشيّانِ أبواه، على أن يَقال: قرشيّيْنِ أبواه[1]، لأنّ القول الثاني هو لغة من يقول: أكلوني البراغيث.

وقد ذهب النحويّون طرائق قِددا في توجيه إعراب هذه اللغة؛ لأنّهم انطلقوا من أنّ ما عدّه سيبويه علامات إنْ هو إلاّ ضمائر، ومن ثم لا يجوز إسناد الفعل إلى فاعِلَيْن: الضمير، والظاهر في آنٍ معاً[2]. فقالوا الأوّل ضمير وما بعدَه بدل، وقالوا: المتأخّر مبتدأ، والجملة السابقة خبر. وصحّح السيوطيّ مذهب مَن قال إنّها علامات؛ لأنّها لغة عُزِيَت لطيّئ وأزد شنوءة[3].

ومن شواهد هذه اللغة أيضاً قوله تعالى﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[4]، وتأوّلها الفرّاء على أوجه، أحدها أنّه حملها على اللغة المذكورة[5].وشواهد هذه اللغة لا سيّما الشعريّة كثيرة جداً، وأوسع من أنْ يُحاط بها في هذا المقام[6].

وذكر ابن مالك طائفة من شواهدها في الحديث الشريف[7]، منها قوله @: (يتعاقبون فيكم ملائكة)[8]، وقوله @(كنَّ نساءُ المؤمنات)[9]

والمحدثون يميلون إلى أنّ هذه اللغة من باب الشواهد التاريخيّة على حقبة من حِقَب اللغة السابقة، حينما كانت المطابقة العددية بين الفعل والفاعل هي السائدة، ثمّ حدث تطوّر بإفراد الفعل وكسر قيد المطابقة تخفّفاً[10]، وهو وجه التحوُّل الّذي أره فيها.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 41/2، 42

(2) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 257/2

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 257/2، عبدالتوّاب، رمضان، (1984م)، من امتداد اللهجات العربيّة القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، بغداد: **مجلة المجمع العلميّ العراقي**، مجلّد35، جزء1، ص 182، 183

(4) المائدة 71

(5) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 315/1

(6) انظر: عبدالتوّاب، من امتداد اللهجات العربيّة القديمة في بعض اللهجات المعاصرة 184، وما بعدها.

(7) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 247

(8) البخاريّ، صحيح البخاريّ 221/2، كتاب مواقيت الصلاة، حديث رقم 548

(9) البخاريّ، صحيح البخاريّ 247/2،كتاب مواقيت الصلاة، رقم 571

(10) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 214، رمضان عبدالتوّاب، بحوث ومقالات 67، عمايرة، إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغويّة 32، عبدالغفار حامد هلال، اللهجات العربيّة نشأةً وتطوّراً 335، الدالي، محمّد،(1993م)، لغة أكلوني البراغيث، دمشق: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، المجلّد68، جزء3، ص 400

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ المطابقة لها أثر كبير في لغات اليمن وأثر نادر في سائر لغات العرب[1]. وعدّها علي أبو المكارم من قبيل اللهجة القبليّة الّتي لم تأخذ بها الفصحى[2]، كما لو أنّ هذه اللهجات الّتي يشير إليها مستقلّة استقلالاً تامّاً عن الفصحى، والفصحى تنتقي وتختار منها ما يروقها. ووصفها(رابين) بعبارة علميّة دقيقة حين قال:« من المحتمل أن تكون لهجة ضبّة[3] احتفظت بظاهرة التطابق هذه»[4]. وقد تجاوز خليل عمايرة تأويلات القدامى حين نظر إلى هذه اللغة بعين النظريّة التحويليّة الحديثة، وخلص إلى أن الظاهر توكيد للضمير فيها[5].

وترسّم الأقطش خطى تطوّر هذه اللغة ثم خلص إلى أنّ اللغة النموذجيّة الفصحى ارتقت إلى مرحلة المطابقة الكاملة في العدد والجنس[6]، وهذا مخالف للواقع اللغويّ ولم يقل به أحد.

2.2.7 وضع المفرَد موضع الجمع:

ثمّة اتّجاه استعماليّ تخلّى عن المطابقة العدديّة التامّة فيما بين الكلم في التركيب، من حيث وضع المفرد في موضع الجمع على غير ما يقتضيه المعنى والسياق، ويبدو لي أنّه تحوّل قد يكون التخفيف أحد مسوّغاته، وقد حمله سيبويه على الضرورة في مثل قول الشاعر:

كُلوا في بعض بطنِكم تَعُفّوا فإنّ زمانكم زمنٌ خميصٌ[7]

---

(1) انظر: مصطفى، إحياء النحو 60

(2) انظر: أبو المكارم، عليّ،(1986م)، **الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ**، ط1، القاهرة 197

(3) من القبائل التي نُسبت إليها لغة أكلوني البراغيث

(4) رابين(تشيم)، اللهجات العربيّة القديمة 317

(5) انظر: عمايرة، خليل، (1989م)، **آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث**، ط1، عمّان: دار البشير، 39- 42

(6) انظر: الأقطش، عبدالحميد،(1995م)، الإسناد في لغة أكلوني البراغيث: تحليل بنيوي ومقاربة في المراحل الزمنية للإسناد الفعليّ، إربد: **مجلة أبحاث اليرموك**- سلسلة الآداب واللغويات، المجلد13، عدد2. ص403

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 210/1، وانظر: البغداديّ، الخزانة 559/7، ولم يُنسَب إلى قائل معيّن.

أفرد البطن وهي في موضع جمع، وحمل عليه قوله تعالى﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[1]، قال:« وإن شئت قلت: أنفساً»[2]، ومن ذلك الأعداد: ثلاثمائة وأخواته، إذ الأصل فيها(وقد ورد في بعض الشواهد) ثلاث مئين أو ثلاث مئات؛ لأنّ المعدود مع الثلاثة إلى العشرة مفردةً يكون جمعاً، غير أنّ الّذي شاع فيها هو إفراد المعدود معها في موضع الجمع، فقالوا: ثلاثمائة إلى تسعمائة[3].

وقد سُمِع عن العرب(ديناركم مختلفةٌ)[4]، وقال علقمة بن عبدة:

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمّا عظامُها فَبِيضٌ وأمّا جِلْدُها فَصَلِيبُ[5]

أي جلودها. وذهب الفرّاء إلى أنّ وضع الواحد موضع الجمع غير مختصّ بالشعر، بل هو جائز في السعة، وأيّدته طائفة من النحاة، منهم ابن جنّي والزمخشريّ[6].

وقد شاع هذا الاستعمال في القراءات القرآنيّة من خلال قراءة الآية على الصورتين: المطابقة العدديّة وعدمها، فمن ذلك قوله تعالى﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾[7]، إذ ورد فيها قراءة(مُطَهَّرات)[8]، قال الزمخشريّ: « وهما لغتان فصيحتان، يقال: النساءُ فعلنَ، وهُنَّ فاعلات، وهي فاعلةٌ، ومنه بيت الحماسة:

وإذا العَذَارى بالدُّخَان تَقَنَّعتْ واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القدورِ فَمَلَّتِ[9]»

وفي قوله تعالى﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[10]قرئ(ذريّتنا، وذريّاتنا)[11] وقرئ(قُرّة، وقرّات)[12]،

---

(1) النساء 4

(2) سيبويه، الكتاب 210/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 209/1، ابن يعيش، شرح المفصّل 21/6

(4) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 171/1

(5) انظر: الضبيّ، المفضليّات 394، البغداديّ، خزانة الأدب 559/7

(6) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 152/1، البغداديّ، خزانة الأدب 561/7، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعريّة 278

(7) البقرة 25

(8) انظر: أبو حيّان، البحر 117/1، وهي قراءة زيد بن عليّ

(9) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 262/1، المرزوقي، شرح الحماسة 550، والبيت لسلمى بن ربيعة (شاعر جاهليّ)

(10) الفرقان 74

(11) انظر: أبو حيّان، البحر 517/6، ابن الجزريّ، النشر 335/2، قرأ بالإفراد أبو عمرو، وحمزة، والكسائيّ، وغيرهم

(12) انظر: أبو حيّان، البحر 517/6، الفرّاء، معاني القرآن 274/2، قرأ بالجمع: أبو الدرداء، وابن مسعود، وهي مرويّة عن النبي صلى الله عليه وسلم

وإماماً أراد أئمة فاكتفى بالواحد لدلالته على الجنس.[1] والقراءات على ما يشبه ذلك كثيرة جدّاً.

3.2.7 وضع الجمع موضع الاثنين:

تتجلّى هذه المسألة في إضافة المثنّى إلى المثنّى، إذ استعملته العرب على لغات ثلاث[2]: الأولى جمع المضاف مع تثنية المضاف إليه، نحو، حيّا اللهُ وجوهكما، وهذه هي اللغة العالية، وبها ورد القرآن في قوله تعالى﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[3]، وقوله تعالى﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا﴾[4]، وعلى هذه اللغة جاء قوله @(إِزْرَةُ المؤمنِ إلى أنصاف ساقيه)[5]، وكذا:(مرّ النبيُّ @ بحائط ... فسمع صوت إنسانيْن يُعَذَّبان في قبورهما)[6].

والثانية: تثنية كلّ من المضاف والمضاف إليه، نحو: ضربتُ رأسيْ الرجليْن، ومنها قول أبي ذؤيب الهذليّ:

فتخالسا نفسيْهما بنوافذٍ كنوافذِ العُبُطِ الّتي لا تُرقَعُ[7]

الثالثة: وهي دون الأولى والثانية: إفراد المضاف، نحو: ضربتُ رأس الرجليْن.

وقد عدّ السامرّائيّ هذا الاستعمال من الابتعاد عن الثقل المتمثّل بإضافة مثنّى إلى مثنّى[8].ووضع الجمع موضع المثنّى عند إضافة مثنّى إلى مثنّى هو المختار، وهو الأكثر.[9] وذكر العينيّ عند الشاهد:

كلاهما حينَ جدّ الجَرْيُ بينَهُما قد أقلعا وكِلا أنْفَيْهِما رابي[10]

---

(1) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 102/3

(2) انظر: إسماعيل، عبدالرحمن،(1984م)، مظاهر اختلاف لغات العرب، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، جزء 25، ص 185

(3) التحريم 4

(4) الأعراف 23

(5) البخاريّ، صحيح البخاريّ 381/15، رقم 7273

(6) البخاريّ، صحيح البخاريّ 423/1، كتاب الوضوء حديث رقم 216

(7) انظر: الهذليّون، ديوان الهذليّين 20/1

(8) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، النحو العربيّ في مواجهة العصر 217

(9) انظر: الشنقيطيّ، الدرر اللوامع 156/1، 158

(10) انظر: ابن جنّي، الخصائص 314/3، الشنقيطيّ، الدرر اللوامع 122/1، والبيت منسوب للفرزدق وليس في ديوانه.

أنّه جاء بالمثّى على الأصل[1]، ولم يأتِ بالجمع. وقوله الأصل هنا هو الأصل القياسيّ كما يبدو؛ لأنّهم ذكروا أنّ صيغة التثنية مستحدثةٌ بالنسبة لصيغة الجمع، وأنّ المفرد والجمع أقدم من التثنية استعمالاً[2].

وذهب بعضهم إلى أنّ أصل الوضع في العربيّة هو أن يشترك المثّى والجمع بصيغة واحدة كما تنبّه الإمام الجوينيّ إلى هذا الأصل[3]، ولعلّه صادر عن قول الخليل:« التثنية جمعٌ»[4]، وإن صحّ هذا فإنّه يفيد بأنّ استعمال التثنية الّذي مرّ إنّما هو تحوّل عن الجمع الّذي هو الأصل الاستعماليّ، ولكنّه تحوّل كان في بدايته كما يُستَفاد من إشارة النحاة إلى قلّتِه، وقد يكون جزءاً من اتّجاه استعماليّ يسعى نحو الدقة في التعبير بالمطابقة العدديّة.

ولم تقتصر هذه المسألة على إضافة المثّى إلى المثّى كما قدّمت بل ظهرت في مواضع أخرى، نحو قوله تعالى﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِى رَبِّهِمْ﴾[5]، وقرأ ابن أبي عبلة، وابن مسعود(اختصما)[6]، فقراءة الجمع راعت معنى أنّ كلّ خصم أفراد، ولم تلتفت للمطابقة، في حين أنّ القراءة الأخرى راعت المطابقة اللفظيّة، فهما استعمالان، ويبدو - كما تقدّم- أنّ الثاني منهما متحوّل عن الأوّل. والاكتفاء بتعليل ذلك بالحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى ليس بمغنٍ عن فكرة التحوّل فيهما؛ لأنّ الحمل المذكور لا يأتي عشوائيّاً، وإنّما يوجّهه الاستعمال.

وقد خلص إبراهيم السامرّائيّ ممّا تقدّم، وما يشبهه من شواهد كثيرة إلى أنّ العربيّة القديمة حتى زمن القرآن، وما بعد ذلك بقليل، لم تكن تراعي المثّى، وذلك من جهة أنّه داخل في حيِّز الجمع، غير أنّ العربيّة الفصيحة فيما بعد كانت أشدَّ مراعاة له.[7]

---

(1) انظر: العينيّ، المقاصد النحويّة 96/1

(2) وأنظر: سلمان، عدنان محمد، ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة، 393

(3) انظر: السيوطيّ، المزهر 46/1، وأنظر: سلمان، عدنان محمد، ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة، 394

(4) سيبويه، الكتاب 622/3

(5) الحج 19

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 360/6

(7) انظر: السامرّائيّ، إبراهيم، فقه اللغة المقارن 83

ومِمّا هو في هذا السياق أنّ بعض الاستعمال جنحَ إلى الإخبار عــن المثنّـــى أو وَصْفِهِ بفعل مُفردٍ ضميرُهُ، كقوله:

وكأنّ في العَيْنَيْن حبُّ قَرَنْفلِ   أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ به فانْهَلّتِ[1]

فلم يُثنِّ الفعل(كُحلتْ)، وقال امرؤ القيس:

لِمَن زُحْلُوقَةٌ زُلُّ   بِها العَيْنانِ تَنْهَلُّ[2]

ويبدو لي أنّ المثنّى هنا محمول على الجمع؛ لذلك أُفرِد الفعل، لا سيّما وأنّ جمع المثنّى دارج في استعمالهم، كقولهم:(غلــيظ الحواجــب، والوجنـــات، والمرافــق، وعظيمة الأوراك)[3]، إذ وضع الجمع موضع المثنّى.

وذهب ابن الشجريّ إلى أنّه إذا كان الاثنان لا يكاد أحدهما ينفرد من الآخر، مثل العيْنيْن واليدين ، فإن تقدّم مثنّاه جاز أن تُثَنّيَ معه أو تُفرِد، والتثنية حــقّ الكـــلام، والإفراد أخفُّ وأكثرُ استعمالاً[4].

ويبدو لي أنّ الإفراد الّذي ذكره، إنّما هو من حمل المثنّى على الجمع، والإخبار عنه بالفعل المفرَد بعد ذلك، ولعلّ ذلك يتّضح بمسألة الإخبار عن(كِــلا)؛ إذ أجـــاز النحاة الإخبار عنها بالمفرَد باعتبار لفظها، وبالمثنّى باعتبار معناها، قال تعالى﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[5]، وقال الشاعر:

كلا أخوينا ذو رجالٍ كأنّهم   أسود الشرى من كلّ أغلبَ ضيْغَمِ[6]

وذكر الأنباريّ أنّ الحمل في(كلا، وكلتا) على اللفظ أكثر[7]، أي أنّ إفراد الخبر معهما أكثر من تثنيته، وهو - كما أراه- من حملها على الجمع، وليس اعتباراً للفظها كما ذهبوا؛ لأنّ لفظها ومعناها مثنّيان، كما هو مــذهب الكــوفيّين، لا كمـــا ذهــب

(1) انظر: المرزوقي، شرح الحماسة 547، والبيت غير منسوب، وانظر: البغداديّ، خزانة الأدب 553/7، 555

(2) انظر: الكندي، امرؤ القيس، ملحقات ديوانه 772، السيوطيّ، همع الهوامع 171/1

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 171/1

(4) انظر: ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجري 181/1، 182

(5) الكهف 33

(6) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 442/2، وهو غير منسوب.

(7) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 448/2، ابن هشام، مغني اللبيب 204/1، أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1814

البصريّون من أنّ لفظها مفرد مقصور، مثل: عصا، ورحى، وَأَلِفُــه منقلبــة عــن واو[1]، فهذا صنعة وقياس أكثر منه احتكام إلى اللغة واستعمالها.

وحُجّتهم بأنّ الضمير يعود إليها مفرداً[2] تنقضها كثير من الشواهد الّتــي مــرّ بعضها في هذه المسألة، إذ عاد الضمير مفرداً إلى مثنّى صريح غير(كــلا)، ممّــا يعني أنّ إفراد الضمير في عوده عليها ليس اعتباراً للفظها كما زعموا وإنّمــا هــو جزء من اتّجاه يعامل المثنّى معاملة الجمع، فيفرد الفعل معه.

---

(1) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 439/2

(2) انظر: الأنباريّ، الإنصاف 441/2

الفصل الثامن

الإضافة والتحوّل

الإضافة في العربيّة من أكثر الأبواب شيوعاً في الكلام، وأسيرها على الألـــسن، وأشكالها كثيرة في الكلام العربيّ[1]، ومدار التحوّل فيها على توجّه الاستعمال إلـــى إضافة الأسماء بأدنى ملابسة، تخلّصاً من ثقل التنوين وما شابهه، وقد تمثّلت ببعض المسائل الآتية:

1.8 إضافة اسم الفاعل:

لاسم الفاعل العامل عمل فعله ثلاثة استعمالات، هي:

1- أن يكون عاملاً فيما بعده، وذلك إذا كان منوّناً دالاّ ًعلى الحال أو الاستقبال.

2- أن يكون عاملاً فيما بعده دون أن يكون منوّناً.

3- أن يكون مضافاً لما بعده إضافة لفظيّة غير محضة.

وما هذه الحالات الثلاث إلاّ تدرّجات استعماليّة من تنـــوين اســـم الفاعـــل إلـــى إضافته، مروراً بحذف التنوين دون إضافة؛ لأنّها تعاقبت على التراكيب ذاتها.

ويكاد النحاة يجمعون على أنّ مثل هذه الإضافة إنّما هي إيثارٌ للتخفيف المتمثّـــل بإسقاط التنوين أو النون، وتعليق الاسمين بقرن الإضافة، وممّا يؤيِّد ذلك أنّهم عدّوا الإضافة في مثل ذلك إضافة لفظيّة، أو غير محضة.[2]

قال سيبويه:« وقال الخليل: هو كائنُ أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاك»[3]، وقال الفرزدق:

أتاني على القعساء عادلَ وَطْبِهِ برِجلَيْ لئيمٍ واستِ عبدٍ تعادلُه[4]

بإضافة(عادل) إلى(وطبه)، يريد: عادلاً وطبَهُ، وقال الزبرقان بن بدر:

---

(1) انظر: مصطفى، إحياء النحو 75

(2) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 312/1، الزمخشريّ، الكشّاف 14/3، ابن يعيش، شرح المفصّل 119/2، الأزهريّ، شرح التصريح 28/2، الشاطبيّ، المقاصد الشافيّة 34/4

(3) سيبويه، الكتاب 166/1

(4) انظر: الفرزدق، ديوانه 727(طبعة دار صادر)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 167/1

مُسْتَحْقبي حلَقِ الماذيِّ يحفِزُهُ   بالمشرفيّ وغابٌ فوقَهُ حَصِدُ[1]

بإضافة(مستحقبي) إلى حلَق، وعليه قول الشاعر:

تراها من يَبِيس الماءِ شُهْباً   مُخالطَ دِرَّةٍ منها غِرارُ[2]

بإضافة(مخالط) إلى دِرّة. واستدلّ سيبويه على أنّ الإضافة على معنى التنوين، أي أنّها إضافة لفظيّة للتخفيف، ببعض الشواهد الّتي جاء فيها المتضايفان في موقع النكرة، فلو كانت الإضافة محضة لأفادتْ تعريفاً أو تخصيصاً، ومن ثَمّ لا تقع موقع النكرة، ومن شواهد ذلك قوله تعالى﴿هَدْيًا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[3]، وقول النابغة:

احكمْ كَحكمِ فتاةِ الحيِّ إذ نظرتْ   إلى حمامٍ شِراعٍ واردِ الثمَدِ[4]

إذ نعت(حمام) النكرة بقوله(وارد الثمد)، وقول المرّار الأسديّ:

سَلِّ الهمومَ بكلّ معطي رأسِهِ   ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتعَيِّسِ[5]

بإضافة(معطي) إلى(رأسه)،(وكلّ) هنا لا تُضاف إلاّ إلى نكرة، قال سيبويه: «والأصل التنوين؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة»[6].

والنحاة على أنّ وجه الكلام أن يعمل اسم الفاعل إن أفاد الحال أو الاستقبال، ولكنّ الاستعمال اتّجه نحو الإضافة تخفيفاً.[7]

وممّا يدلّ على أنّ الإضافة والإعمال في مثل هذا من تدرّجات الاستعمال أنّه تعاقبت قراءات قرآنية كثيرة على اسم الفاعل إعمالاً وإضافةً، نحو:﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[8]، وهي في قراءة ابن مسعود[9]﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ومنه:﴿كُلُّ نَفْسٍ

---

(1) انظر: ابن بدر، الزبرقان،(1984م)، **شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم**، تحقيق: سعود محمود عبدالجابر، ط1، بيروت: مؤسّسة الرسالة، 38، على اختلاف في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 167/1، السيرافيّ، شرح أبيات سيبويه 313/1

(2) انظر: الأسديّ، بشر بن أبي خازم، ديوانه ص 75، الضبيّ، المفضليّات 343، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 167/1 ونسبه للسُلَيْك بن السُلَكة

(3) المائدة 95

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 168/1، وانظر ديوان النابغة 23

(5) من شواهد سيبويه، الكتاب 168/1، وانظر: السيرافيّ، شرح أبيات سيبويه 102/1، ابن منظور، لسان العرب 138/6(عردس)

(6) سيبويه، الكتاب 168/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 182/1، الفرّاء، معاني القرآن 202/2

(8) الحج 35

(9) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 225/2، الزمخشريّ، الكشّاف 14/3

ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ﴾[1]، وقرأ اليزيديّ وجماعة(ذائقةٌ الموتَ)[2]، وكذا قوله تعـالى﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾[3]، إذ قُرِئ على الأصل(جامعٌ الناسَ)[4]، وقوله تعالى﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[5]، قرئ على الإضافة كما في المصحف، وعلى الأصل الّذي هو التنوين والإعمال[6].

وقد أشار سيبويه إلى الحالة الثانية الّتي ذكرتها في صدر هذا المبحث، وهي طرح التنوين أو النون مع إعمال اسم الفاعل، نحو قول عمرو بن امرئ القيس الخزرجيّ:

الحافظو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ[7]

بنصب(عورة)قال سيبويه:« لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها ... حيث طال الكلام»[8]، ومنه قول الفرزدق:

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطةٍ نهاراً من المُتَلَقِّطِي قَرَدَ القُمامِ[9]

ويُحمَل على ذلك قراءة عمارة بن عقيل﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾[10]، وقراءة﴿كُلُّ نَفۡسٍ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾[11]، وقراءة ابن أبي اسحق، والحسن﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾[12].

وهي كما يبدو لي مرحلة توسّطت مرحلتي الإعمال بالتنوين والإضافة، فكأنّ الاستعمال تخفّف أوّلاً من التنوين أو النون، ثم ما لبثت الحال أن تهيأت للإضافة.

---

(1) آل عمران 185، الأنبياء 35، العنكبوت 57

(2) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 485/1، أبو حيّان، البحر 133/3

(3) آل عمران 9

(4) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 485/1، الحلبيّ، الدرّ المصون 34/3، وهي قراءة أبي حاتم، ومسلم، والحسن

(5) الأنفال 18

(6) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 150/2، القيسيّ، الكشف 490/1، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وغيرهم

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 186/1، سبق تخريجه 158

(8) سيبويه، الكتاب 186/1

(9) انظر: الفرزدق، ديوانه 835 (طبعة صادر)، والبيت يُروى بإضافة (قرد) ونصبها. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 185/1

(10) يس 40، وانظر: أبو حيّان، البحر 338/7، ابن جنّي، المحتَسَب 82/2، والمشهورة بالإضافة.

(11) آل عمران 185، الأنبياء 35، العنكبوت 57، وانظر: الزمخشريّ، الكشّاف 485/1، انظر: أبو حيّان، البحر 133/3وهي قراءة الأعمش، والمطوّعي

(12) الحج 35 وانظر:الفرّاء، معاني القرآن 225/2، انظر: أبو حيّان، البحر 369/6، والمشهورة بالإضافة.

وقد رجّح النحاة أن الأولى هو إعمال اسم الفاعل وإظهار التنوين، من باب أنّــه الأصل قياساً واستعمالاً[1]، وخالف أبو حيّان في هذا، ذاهباً إلى أنّ الإضـــافة هـــي الأصل؛ لأنّها أصلٌ في الأسماء[2].

واختار السيوطيّ حالة الجرّ من هذه الجهة، ونُقل أنّ الكسائيّ لم يفاضل بينهما وعدّهما(الإعمال مع التنوين والإضافة) سواء[3].

وما تقدّم من ترجيح النحاة، وما تبعه، إنّما هو نظرٌ قياسيّ محض بعيداً عمّا سار عليه الاستعمال، وهو أمر واضح جدّاً في قول أبي حيّان السابق.

وما سار عليه الاستعمال، وأيّده كثير من النحاة هو أنّ الإعمال والتنـــوين هـــو الأصل استعمالاً، ثُمّ صيرَ إلى حذف التنوين أو النون، والتحوّل إلى الإضافة، وذهب الفرّاء إلى أنّ العرب أكثر ما تختار التنوين والنصب في المستقبل[4]، وقال مكـــيّ: « وترك التنوين أخفُّ وأكثر في القرآن والكلام، وإثباته هو الأصل»[5]، ويبدو لي أنّ شيوع الاستعمالين هو ما يوفِّق بين قولي الفرّاء ومكيّ السابقين.

وعلى الرغم من قول مكيّ السابق، إلاّ أنّه عند الاختيار تمسّك بما تمـــسّك بـــه النحاة من قياس، فاختار قراءة الآيـــة﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[6]، بـــالتنوين، ونصب(كيدَ)؛ لأنّ الأكثر عليه ولأنّه الأصل[7]، كما يقول.

وأنكر فاضل السامرّائيّ أن تكون الإضافة في اسم الفاعـــل إن أفـــاد الحـــال أو الاستقبال للتخفيف[8]، ولكنّها لغرض يختلف عن الإعمال كما يقـــول، إذ لـــو كـــان التخفيف هو الغرض لاستُعْمِل مطلقاً، في حين أنّنا نرى الاستعماليْن جاريَيْن، كمـــا تقدّم في شواهد هذا المبحث، وجواب هذا الإشكال يكمن في فكـــرة التحـــوّل؛ إذ إنّ

---

(1) انظر: القيسيّ، الكشف 490/1، سليمان، فكري محمّد،(2005م)، اسم الفاعل دراسة نظريّة تطبيقيّة في البنية الصرفيّة والاستعمال النحويّ، **مجلة علوم اللغة**، المجلّد الثامن، العدد الرابع، ص 272

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 424/8

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 83/5

(4) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 202/2

(5) انظر: القيسيّ، الكشف 490/1

(6) الأنفال 18، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 304، أبو حيّان، البحر 478/4، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وغيرهم

(7) انظر: القيسيّ، الكشف 490/1

(8) انظر: السامرّائيّ، فاضل، معاني النحو 126/3

التحوّل نحو التخفيف لا يأتي فجأةً، ولا دُفعة واحدة؛ لأنّه مرهون بكثرة الاستعمال من جهة، وعلى حسب جريه في البيئات الاستعماليّة من جهة ثانية، وليس حتماً أن يشمل كلّ البيئات.

ثم خلص إلى ما يريد، وهو أنّ الإعمال نصٌّ في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصّاً في ذلك، فهي تحتمل المُضيّ والحال والاستقبال والاستمرار[1].ولكنّ ما هو قوله عن الآيات الّتي جاءت بالإعمال والإضافة، مثل:﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾[2] كما تقدّم، هل هي مرّة نصٌّ في الاستقبال، ومرّة تحتمله؟

وأدلى محمد حسن عوّاد دَلْوَهُ في المسألة، ذاهباً مذهب أبي حيّان المتقدِّم، وهو أنّ الإضافة في اسم الفاعل إن أُريدَ به الحال أو الاستقبال أصلٌ لا فرعٌ، ومن ثَمَّ فالتنوين غير مُقدّر في الإضافة اللفظيّة[3]، مستظهراً بالقراءات الّتي قُرِئ فيها بالوجهين- التنوين والإضافة كما مرّ-، ذاهباً إلى أنّه لا يصحُّ أن تكون القراءة أصلاً للقراءة الثانية، والوجه أنْ يُقال: كلّ منهما أصلٌ قائم بِرأسِه[4]، وهو قول يخالف تماما ما أراه في المسألة من تحوّل.

أمّا استناده على أنّ الإضافة هي الأصل فهو استناد على القياس- كما تقدّم- وليس على الاستعمال، وإنكاره أن تكون إحدى القراءتين أصلاً للأخرى، وأنّ كلاًّ منهما أصلٌ قائم برأسه حكمٌ لا دليل عليه؛ لأنّ التركيب الواحد إن تـوارد عليه استعمالان دون تغيير في المعنى، فحَمْلُه على التحوّل أو الأصالة والفرعيّة (الاستعماليّة) أقرب بكثير من حمله على استقلالهما، وقد استند سيبويه على المعنى في ذلك إذ قال:« واعلم أنّ العرب يستَخفّون، فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيءٌ»[5]، وقال أيضاً:« وليس يغيِّر كفُّ التنوين إذا حذفته مُسْتَخِفّاً شيئاً من

(1) انظر: السامرّائيّ، فاضل، معاني النحو 126/3

(2) آل عمران 185، الأنبياء 35، العنكبوت 57

(3) انظر: العبّاديّ، رسالة في اسم الفاعل ، ص41

(4) انظر: العبّادي، رسالة في اسم الفاعل 41

(5) سيبويه، الكتاب 165/1

المعنى»[1]، فلا فرق في المعنى بين الشواهد الّتي تقدّمت إعمالاً وإضافةً، وهو ما يُقوّي أنّ الصلة بينهما صلة تحوّل على مستوى الشكل واللفظ.

يُزاد على ذلك أنّ جمهور النحاة على أنّ التنوين والإعمال أصلٌ استعماليّ للإضافة، كما مرّ.

وتوثيقاً منه لرأيه في عدم أصالة التنوين ساق قوله تعالى﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[2]، مُستدلاًّ به على أنّ الإضافة فيه ليست على تقدير التنوين، فأضافتها محضة؛ لأنّ(مالك) صفة ل(رب العالمين)، ولو قُدِّر التنوين لصارت النكرة صفةً للمعرفة، وذلك محال كما يقول[3].

لكنّ النحاة ذكروا أنّ اسم الفاعل إذا أُضيف لغير مفعوله فإضافته محضة[4]، و(يوم الدين) ظرف وقع موضع المفعول به توسّعاً[5]، كما أنّ سيبويه أورد عن الخليل ويونس:« أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة الّتي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهنّ كلّهنّ أن يَكُنَّ معرفةً، وذلك معروف في كلام العرب... مررت بعبدالله ضاربك...»[6]. وقد يُستفاد من هذا القول أنّ هذه الإضافة في بعض التراكيب قد أمعنتْ في الاستعمال، حتى صارت في منزلة المحضة.

يُزاد على ما تقدّم أنّ حُجَّة الكاتب هذه لا تقوى على دحض شواهد سيبويه الّتي تقدّمت في صدر المبحث، وجاء فيها اسم الفاعل المضاف صفةً للنكرة، فلا يستقيم فيها أن تكون الإضافة محضة.

2.8 الإضافة في التمييز:

جرى تحوّل في تمييز الاسم المنوّن، بأنْ جُرَّ بإضافة ما قبله إليه، ويبدو أنّ ذلك ناتج عن حذف التنوين أو النون تخفّفاً، فتهيّأ التمييز للإضافة فأضيف، نحو: عندي

---

(1) سيبويه، الكتاب 166/1

(2) الفاتحة 4

(3) انظر: العبّاديّ، رسالة في اسم الفاعل ص 42

(4) انظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1804

(5) انظر: الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن 35/1، الفارسيّ، الحجّة 20/1، 39

(6) سيبويه، الكتاب 428/1

رطلٌ زيتاً، ورطلُ زيتٍ[1]، قال الرضيّ:« الخفّة مع الجرّ أكثر؛ لسقوط التنوين والنونين بالإضافة»[2]، ورجّح السيوطيّ الإضافة على النصب في مثل: جُبَّةِ خزٍّ، وخاتمِ فُضَّةٍ، وسوارِ ذَهَبٍ.[3]

وذهب الكسائيّ إلى أنّ من العرب مَن يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز، فيقول: عشرو درهمٍ، وأربعو ثوبٍ[4].

وذكر النحاة بعض حالات تجب فيها الإضافة في باب التمييز، نحو المقادير إذا أريد بها الآلات الّتي يقع بها التقدير، نحو: عندي منوا سمنٍ، وما مُيِّزَ بجزءٍ منه، نحو: غصنُ رَيْحانٍ، وحبُّ رمانٍ، وكذا تمييز الأعداد من ثلاثة إلى تسعة.

وقد يُحمَل على هذه المسألة من حيث التحوّل إلى الإضافة قراءة ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾[5]، وقراءة باقي السبعة والحسن بالإضافة، وشبّه الأخفش هذه الإضافة بدار آجُرّ، وسوار ذهبٍ، وقال: الإضافة أجود وأكثر[6].

وقرأ أهل الكوفة﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[7]،بالتنوين، وقرأ أهل الحرمَيْن، وأهل البصرة﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتِ مَّن نَّشَآءُ﴾ بالإضافة[8]، وعدّ النحّاس(درجاتٍ) مفعولاً ثانياً، وهي إلى التمييز أقرب فيما أرى، وخلص الزمخشريّ إلى أنّ القراءتين متقاربتان معنىً[9]، وهو ما يؤيِّد عندي ما فيهما من تحوّل على مستوى البنية: من تنوين وقطع إلى إضافة وسبك.

ويدخل في هذا المبحث تمييز العدد؛ إذ حمل النحاة على الضرورة تنوين العدد، أو الإبقاء على النون ونصب تمييزه في الحالات الّتي تقرّر فيها الإضافة، نحو قول الشاعر:

---

(1) انظر: ابن السرّاج، الأصول 321/1، السيوطيّ، همع الهوامع 65/4، ابن هشام، أوضح المسالك 366/2

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 217/1

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 65/4

(4) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 76/4

(5) النمل 7، وانظر: أبو حيّان، البحر 55/7، القيسيّ، الكشف 154/2، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائيّ، وغيرهم

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 55/7

(7) الأنعام 83، وانظر: أبو حيّان، البحر 173/4، ابن الجزريّ، النشر 260/2، وهي قراءة عاصم، وحمزة، والكسائيّ، وغيرهم

(8) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 152/2، وهي التي في المصحف.

(9) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف 438/1

إذا عاش الفتى مِائتَيْنِ عاماً   فقد ذهب اللذاذةُ والفتاءُ[1]

وذهب الرضيّ إلى أنّ هذا من التنبيه على الأصل، قال:« آثروا التخفيف بالإضافة، مع أنّه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسة أثواباً، ومائتين عاماً»[2].

وجاء ما يُشبه هذا الاستعمال في بعض القراءات القرآنيّة من حيث عدم الإضافة، فقد قرأ بعضهم﴿ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةٍ شُهَدَآءَ ﴾[3]، بتنوين(أربعةٍ).

ورجّح ابن جنّي هذه القراءة لأنّ (شهداء) وصف، وحين أُضيف في القراءة المشهورة إنّما عومِل معاملة الأسماء؛ لأنّه استعمل استعمال الأسماء[4].

وذهب أبو حيّان إلى أن الإضافة في مثل الآية أفصح من التنوين والإتباع، لأنّ (شهداء) جرت مجرى الأسماء في العدد وغيره[5].

وسواءٌ أكان(شهداء) وصفاً أم تمييزاً فإن التحوّل حاصل في التركيب من التنوين إلى الإضافة.

3.8 إضافة الأسماء بأدنى ملابسة:

إذا تجاور اسمان، الأوّل منوّن وتَصِحُّ إضافته إلى الثاني، عمد الاستعمال إلى هذه الإضافة، بعد حَذْفِ التنوين تخفّفاً بأدنى ملابسة بينهما، كما هي عبارة أبي حيّان[6]، وقد قرئ ﴿أَوَلَمۡ تَأۡتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ﴾[7] بتنوين(بيّنة) و(ما) بدل منها، والقراءة المشهورة بالإضافة.

---

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 255/4، السيوطيّ، همع الهوامع 76/4، البغداديّ، الخزانة 379/7، ونسبه للربيع بن ضُبَع الفزاريّ.

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 217/1

(3) النور 4، 13، وانظر: أبو حيّان، البحر 431/6، ابن جنّي، المحتَسَب 101/2، وهي قراءة عبدالله بن مسلم بن يسار، وأبي زرعة

(4) انظر : ابن جنّي، المحتَسَب 101/2

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 432/6

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 20/4

(7) طه 133، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن 363/2، أبو حيّان، البحر 292/6، وهي قراءة أبي زيد عن أبي عمرو

وفي قوله تعالى﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾[1]قرئت بالتنوين والإضافة رفعاً ونصباً[2]، وما أرى أنّ المعنى مختلف بين هذه القراءات، ومن ثمّ فاختلافها تحوّل نحو التخفّف اللفظيّ.

ولعلّ من هذا آية البقرة﴿فِدْيَـةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[3]؛ إذ قُرِئت بإضافة فدية إلى طعام[4]، قال أبو حيّان:« ومَن نوّن كان (طعامُ) بدلاً من فدية، وكان في ذلك تبيين للفدية ما هي، ومَن لم ينوِّن فأضاف كان في ذلك تبيين أيضاً وتخصُّص بالإضافة، وهي إضافة الشيء إلى جنسه»[5].ومثلها قوله تعالى﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾[6]، إذ قرأ بعض القرّاء بالإضافة[7].

ولعلّ من ذلك إضافة المُركّب، قال سيبويه في نحو أياديَ سبأ، وقاليَ قلا:« فإنّما هي بمنزلة خمسة عشر ... ومن العرب من يجعله مضافاً فيُنوِّن سباً، قال الشاعر وهو ذو الرمّة:

فيا لكِ من دارٍ تحمّل أهلُها أيادي سباً بعدي وطال احتيالُها»[8]

---

(1) العنكبوت 25

(2) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 568/2، أبو حيّان، البحر 148/7

(3) البقرة 184

(4) انظر: الطبريّ، تفسير الطبريّ 147/2، ابن الجزريّ، النشر 226/2، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وغيرهم

(5) أبو حيّان، البحر 37/2

(6) المائدة 95

(7) انظر: أبو حيّان، البحر 20/4 ، القيسيّ، الكشف 418/1، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وأبي جعفر

(8) سيبويه، الكتاب 304/3، وانظر البيت في: ذو الرمّة، ديوانه 501، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد.

الخاتمة

تشتمل هذه الخاتمة على خلاصة الدراسة، وأهم نتائجها وتوصياتها، وهذه هي:

1. التحوُّل حقيقة من حقائق اللغة، وهو يتبع كثرة الاستعمال، وهو أداة رئيسة من أدوات التطوُّر اللغويّ، ويقف وراء تعدّد البنى النحويّة الاستعماليّة، التي تؤول في ظروف معيّنة إلى لهجات أو لغات.

2. حركة التحوُّل الاستعماليّ غير محكومة بقوانين خاصّة، وهي تسير بعفويّة، غير أنّها تَماشَى مع قوانين عامّة، منها: الجنوح نحو التخفيف، وتقوية التراكيب وإزالة لبسها، والتحوُّل إلى ما فيه نكتة دلاليّة أو بلاغيّة.

3. يستأثر التشابه والقياس(بمعناه اللغويّ) بأثر قويّ في حركة التحوُّل، إذ غالباً ما تنقاد التحوُّلات للتشابهُ أو للقياسُ، فكثيرٌ من التحوُّلات تعمد إلى قياس الشبيه على شبيهه، ولعلّها رغبة استعماليّة في توحيد المتشابه.

4. قدّم التحوُّل تفسيراً يبدو قويّاً لإشكالات لغويّة راسخة، منها: تعدّد الأوجه الإعرابيّة، فكلُّ تعدّدٍ تركيبيّ في الوجوه الإعرابيّة إن لم يختلف المعنى فيه بينها هو مظهر من مظاهر التحوُّل، ومثال ذلك: الوجوه الإعرابيّة في المستثنى، وقطع التوابع، والمفعول المطلق، وغيره.

5. تبيّن من خلال الدراسة أنّ كثيراً من شواهد الضرورة والشذوذ ما هي إلاّ استعمالات ولغات، تقلُّ أو تكثر، تمثِّل مظاهر تحوُّليّة، وحَمْلُها على الضرورة كان من آثار المنهج المعياريّ.

6. إنّ اهتمام النحاة بالأصل القياسيّ أكثر من اهتمامهم بالأصل الاستعماليّ(التاريخيّ) أضاع فرصة ثمينة في متابعة تطوُّر العربية وتحوّلاتها.

7. يتّفق التحوُّل مع نظريّات حديثة في علم اللغة لا سيَّما أفكار دي سوسير، وبعض أفكار تشومسكي، خلا التحويليّة عنده؛ إذ يفارقها مفارقة جوهريّة، كما يوافق التحوُّل جانباً من التداوليّة هو الاستعمال، فالتحوُّل تأريخ لتداوليّة التراكيب في الجانب الشكليّ.

8. كان الوصل والفصل اتِّجاهين استعماليّين مسؤولين عن حركة التحوُّل في قسط من التراكيب، إذ جنح الاستعمال للتحوُّل إلى الفصل تقوية للتراكيب إن

طالت، أو تكرّرت عناصرها تكراراً يمسُّ قوَّتها، وقد يكون لنكتة بلاغيّة كإفراد المعطوف وإخراجه من النسق، أو لتكثيف الدلالة بالتفريغ الانفعاليّ.

9. وجنح التحوُّل نحو الوصل في النعت السببيّ حملاً له على سائر النعت، وكذا في ضمير الفصل إذ تبيّن أنه حالة وصل لا فصل، خلافاً للنحاة.

10. وقد تبيّن أنّ الوصل والفصل يقفان وراء حالات الاستثناء وتعدِّدها، كما أنّ (أيّ) مُعْربَةٌ في كلِّ أحوالها، والتحوُّل بين الوصل والفصل هو الّذي أوهم النحاة ببنائها في بعض أحوالها.

11. جاء تعدُّد الأوجه الإعرابيّة في كثير من التراكيب بالتحوُّل من وجه إلى وجه لنكتة ما، كالتحوُّل إلى نصب المخصوص بالمدح أو الذمِّ؛ لأنّ النصب يجعل الأسلوب إنشائيّاً يتحمَّل انفعالات المقام، وكذا قطع العطف لإبراز المعطوف، وإفراده بالذكر، وغير ذلك مما هو مبسوط في أثناء الدراسة.

12. لم تستقرّ حركة التحوُّل على حال في الصيغ النحويّة التي تعرب بالحروف (الأسماء الستّة، والمثنّى، والجمع السالم)، إذ تسير أحياناً نحو توحيد علامات الإعراب، وأحياناً نحو تنويعها.

13. فسّر التحوُّل تغيُّرَ بِنَى بعض الأدوات النحويّة، ووظائفها وإعمالها وإهمالها، كما كان حمل الأدوات المتشابهة بعضها على بعض مدعاةً للتحوُّل فيها.

14. كان التحوُّل إلى الحذف أوسع من التحوُّل إلى الزيادة، لأنّ الحذف ضربٌ من التخفيف، والتخفيفُ اتّجاهٌ عامٌّ في التحوُّلِ. وصيرَ إلى الزيادة تقويةً لبعض التراكيب، كزيادة أنْ، وزيادة اللام في بعض التراكيب تأكيداً، وكذا زيادة الضمير في حال عطف الظاهر على المضمَر.

15. كان هناك تحول نحو التخلّص من الحركات الإعرابيّة القصيرة، وتقصير الحركات الطويلة باتِّجاه حذفها.

16. الاستغناء بالسياق والمقام من مسوِّغات حذف الأدوات النحويّة، وحذف الضمير الرابط أحياناً.

17. اتّجه الاستعمال في المطابقة إلى التخفُّف من علامات التأنيث ما استقام له ذلك، كما اتّجه إلى التخفف من علامات المطابقة العدديّة.

18. جنح الاستعمال نحو الإضافة في قسط من التراكيب إيثاراً للخفّة المتمثِّلة بحذف التنوين أو النون، زيادة على سبك الكلم وتعليقه بالإضافة.

19. تبيّن لي بعد أن بلغتُ غاية هذه الدراسة أنّه من الأكثر جدوى أن يُقْرَنَ المنهج التاريخيّ مع الوصفيّ قرناً أشد مما فعلتُ.

20. كما تبيّن لي أيضاً أنّ كثيراً من مسائلها يحتاج دراسة مستقلّة: تاريخيّا ووصفيّا للظفر بنتائج ثابتة وعميقة.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربيّة:

الآلوسيّ، محمود شكري،(1998م)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرحه: محمّد بهجت الأثريّ، ط1، القاهرة: دار الآفاق العربيّة.

إبراهيم، حسن إبراهيم،(1983م)، **سيبويه والضرورة الشعريّة**، ط1، القاهرة.

أحمد، عبدالعبّاس،(2001م)، **التحوّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع**، د.ط، أبو ظبي: المجمع الثقافيّ.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، 215هـ،(1985م)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبدالأمير محمّد أمين الورد، ط1، بيروت: عالم الكتب.

الأخيليّة، ليلى،(1967م)، **ديوانها**، تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة، وجليل العطيّة، د.ط، بغداد: دار الجمهوريّة.

الأزهريّ، خالد بن عبدالله، 905هـ.(د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، د.ط، د.م، دار الفكر.

الأسديّ، بشر بن أبي خازم،(1972م)، **ديوانه**، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

الأسديّ، الأُقيشر،(1991م)، **ديوانه**، تحقيق: خليل الدويْهيّ، ط1، بيروت: دار الكتاب العربيّ.

الأسلت، أبو قيس،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: حسن محمّد باجوده، د.ط، القاهرة: دار التراث.

إسماعيل، عبدالرحمن،(1984م)، مظاهر اختلاف لغات العرب، القاهرة: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، جزء 25، ص179- 210.

الأصمعيّ، عبدالملك بن قريب، 216هـ،(د.ت)، **الأصمعيّات**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، عبدالسلام هارون، ط3، مصر: دار المعارف.

الأعشى، ميمون بن قيس،(1983م)، **ديوانه**، شرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، ط7، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

الأقطش، عبدالحميد،(1995م)، الإسناد في لغة أكلوني البراغيث: تحليل بنيوي ومقاربة في المراحل الزمنية للإسناد الفعليّ، إربد: **مجلّة أبحاث اليرموك- سلسلة الآداب واللغويات**، المجلّد13، عدد2، ص367- 413.

الأنباريّ، أبو بكر، محمّد بن القاسم، 328هـ،(د.ت)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط5، مصر: دار المعارف.

الأنباريّ، أبو بكر، محمّد بن القاسم، 328هـ،(1978م)، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق: طارق عبد عون الجنابيّ، ط1، بغداد: منشورات وزارة الأوقاف، مطبعة العاني.

الأنباريّ، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمّد، 577هـ،(د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، مصر: المكتبة التجاريّة الكبرى.

الأنباريّ، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمّد، 577هـ(1969م)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقّا، د.ط، القاهرة: دار الكتاب العربيّ.

الأندلسي، أبو حيّان، محمّد بن يوسف، 745هـ،(1983م)، **تفسير البحر المحيط**، ط2، بيروت: دار الفكر.

الأندلسي، أبو حيّان، محمّد بن يوسف، 745هـ(1997م)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم.

الأندلسي، أبو حيّان، محمّد بن يوسف، 745هـ(1998م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبدالتوّاب، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسيّ، ابن عطيّة، عبدالحق بن غالب، 546هـ،(1993م)، **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمّد، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

الأنصاري، الأحوص، 1505هـ،(1990م)، **شعر الأحوص**، تحقيق: عادل سليمان حمّودة، تقديم شوقي ضيف، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأنصاريّ، حسان بن ثابت،(1929م)، **شرح ديوانه**، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، د.ط، مصر: المكتبة التجاريّة الكبرى.

الأنصاريّ، كعب بن مالك،(1966م)، **ديوانه**، تحقيق: سامي مكـــيّ العـــاني، ط1، بغداد: منشورات مكتبة النهضة.

أنيس، إبراهيم،(1975م)، **من أسرار اللغة**، ط5، مصر: مكتبة الأنجلو المصريّة.

أنيس، إبراهيم(د.ت)، **في اللهجات العربيّة**، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

أيوب، عبدالرحمن،(د.ت)، **دراسات نقديّة في النحو العربيّ**، د.ط، الكويت: مؤسّسة الصباح.

باي، ماريو،(1983م)، **أُسُس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب.

باي، ماريو(1970م)، **لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطوّرها**، ترجمة: صـــلاح العربيّ، د.ط، القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكيّة.

البخاريّ، محمّد بن إسماعيل،(د.ت)، **صحيح البخاريّ**، د.ط، دار إحيـــاء التـــراث العربيّ.

ابن بدر، الزبرقان،(1984م)، **شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم**، تحقيـــق: سعود محمود عبدالجابر، ط1، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

برامو، بو شعيب،(2006م)، ظاهرة الحذف في النحو العربيّ_ محاولة للفهم، **مجلّة عالم الفكر**، المجلّد34، العدد3، ص57.

برجشتراسر،ج،(1994م)، **التطوُّر النحويّ للغة العربيّة**، أخرجه وصحّحه وعلّـــق عليه: رمضان عبدالتوّاب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.

البروسي، وليم بن الورد،(د.ت)، **مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديـــوان رؤبة، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه**، د.ط، الكويت: دار ابن قتيبة.

بروكلمان، كارل،(1977م)، **فقه اللغات الـــساميّة**، ترجمه عن الألمانيّة: رمـــضان عبدالتوّاب، د.ط، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض.

بشر، كمال،(د.ت)، **علم اللغة الاجتماعيّ(مدخل)**، د.ط، القاهرة: دار غريب.

البطليوسي، عبدالله بن السيّد، 521هـ،(1979م)، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجيّ**، تحقيق:حمزة النشرتيّ، ط1، الرياض: دار المريخ.

البغداديّ، عبدالقادر بن عمر، 1093هـ،(1979م)، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، ط2، مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

البغداديّ، عبدالقادر بن عمر، 1093هـ(1982م)، **شرح شواهد شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.

أبو بكر، الرشيد،(1982م)، استخدام التحويلات النحويّة في دراسة اللغة العربيّة، الخرطوم: **المجلّة العربيّة للدراسات اللغويّة**، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدوليّ، السنة الأولى، العدد الأوّل، ص65-91.

بكر، السيّد يعقوب،(1969م)، **دراسات في فقه اللغة العربيّة**، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان.

البنّا، أحمد بن محمّد، 1117هـ،(1987م)، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، المسمّى: منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، بيروت، عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليّات الأزهريّة.

التبريزيّ، يحيى بن علي، 502هـ، وآخرون،(1986م)، **شروح سقط الزند**، تحقيق: مصطفى السقّا، وآخرون، بإشراف طه حسين، ط3(مصوّرة عن طبعة دار الكتب1945)، مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

تركي، فايز صبحي،(2006م)، الترخّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، الرياض: مركز الملك فيصل، **مجلّة الدراسات اللغويّة**، المجلّد8، العدد2، ص89-122.

تشومسكي، نعوم(1987م)، **البنى النحويّة**، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام- دار الشؤون الثقافيّة.

تشومسكي، نعوم(د.ت)، **جوانب من نظريّة النحو**، ترجمة: مرتضى جواد باقر، د.ط، العراق: جامعة البصرة.

التوني، مصطفى زكي،(1988م)، المدخل السلوكيّ لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة، جامعة الكويت: **حوليّـات كليّـة الآداب**،10، رسـالة64، ص11-126.

الجرجاني، عبدالقاهر، 471هـ.(1978م)، **أسرار البلاغـة**، د.ط، بيـروت: دار المعرفة.

الجرجانيّ، القاضي، علي بن عبدالعزيز، 366هـ،(د.ت)، **الوساطة بين المتنبـي وخصومه**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، علـي محمّـد البجّـاوي، د.ط، بيروت: دار القلم.

ابن الجزريّ، محمّد بن محمّد الدمشقيّ، 833هـ،(د.ت)، **النـشر فـي القـراءات العشر**، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.

الجمحيّ، محمّد بن سلاّم، 231هـ،(د.ت)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمّد شاكر، د.ط، القاهرة: مطبعة المدنيّ.

أبو جناح، صاحب،(1985م)، **الظواهر اللغويّة في قراءة الحسن البـصريّ**، ط1، جامعة البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ.

الجنديّ، أحمد علم الدين،(1983م)، **اللهجات العربيّة في التراث**، د.ط، د.م، الـدار العربيّة للتراث.

الجنديّ، أحمد علم الدين(1974م)،(1977م)، الصراع بين القرّاء والنحاة، القاهرة: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، مجلد33، ص135-160. مجلّد39 ص120-130.

ابن جنّي، عثمان، 392هـ،(د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النجّـار، د.ط، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة.

ابن جنّي، عثمان، 392هـ(1985م)، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم.

ابن جنّي، عثمان، 392هـ(2004م)، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذّ القـراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبـدالحليم النجّـار، عبـدالفتّاح إسماعيل شلبي، د.ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السُنّة.

ابن جنّي، عثمان، 392هـ(1992م)، **علل التثنية**، تحقيق، صبيح التميميّ، مراجعة: رمضان عبدالتوّاب، د.ط، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة.

الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد،(1984م)، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط3، بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر، 646هـ،(1985م)، **الكافية في النحو**، شرح: رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي(686هـ)، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر، 646هـ(1985م)، **الأمالي النحويّة**، تحقيق: هادي حسن حمّودي، ط1، بيروت: عالم الكتب.

ابن حبيب، محمد،(1982م)، **ديوان جران العود النمَيْريّ**، رواية أبي سعيد، الحسن بن الحسين السكّريّ، تحقيق: حمّودي القيسيّ، ط1، العراق: منشورات وزارة الثقافة.

ابن الحجّاج، مسلم، 676هـ،(1992م)، صحيح مسلم، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.

الحديثي، خديجة،(1985م)، **نحو القُرّاء الكوفيّين**، ط1، مكّة المكرّمة، المكتبة الفيصليّة، بيروت: دار الندوة الجديدة.

الحديثي، خديجة(1974م)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، د.ط، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

حسّان، تمّام،(د.ت)، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة.

حسّان، تمّام (1979م)، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ط2، مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

حسّان، تمّام(1985م)، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، القاهرة: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، ج 56، ص55-88.

حسّان، تمّام(2000م)، **البيان في روائع القرآن**، دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنصّ القرآنيّ، ط2، القاهرة: عالم الكتب.

ابن حسّان، عبدالرحمن،(1971م)، **شعره**، تحقيق: مكيّ العاني، ط1، بغداد.

حسن، عبّاس،(1966م)، **اللغة النحو بين القديم والحديث**، د.ط، مصر: دار المعارف.

حسين، محمد الخضر،(د.ت)، **دراسات في العربيّة**، د.ط، د.م.

الحطيئة، جرول،(د.ت)، **ديوانه**، بشرح أبي الحسن السكّريّ، تصحيح: أحمد بن الأمين الشنقيطيّ، د.ط، مصر: مطبعة التقدّم.

الحلبيّ، السمين، أحمد بن يوسف، 756هـ،(1986م)، **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، ط1، دمشق: دار القلم.

الحموي، ياقوت،(د.ت)، **معجم الأدباء**، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.

ابن حنبل، أحمد،(د.ت)، **مسند أحمد**، د.ط، د.م، دار إحياء التراث العربيّ.

ابن خالويه، 370هـ،(د.ت)، **القراءات الشاذّة**، د.ط، د.م، دار الكندي.

الخرنق، بنت بدر،(1990م)، **ديوانها**، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق: يسري عبدالغني عبدالله، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق السلميّ،(د.ت)، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: مصطفى الأعظميّ، د.ط، د.م، المكتب الإسلاميّ.

ابن الخشرم، هدبة،(1986م)، **شعره**، تحقيق، يحيى الجبوري، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

الخطفيّ، جرير بن عطيّة(د.ت)، **ديوانه**، بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمّد طه، ط3، القاهرة: دار المعارف.

ابن الخطيم، قيس،(1967م)، **ديوانه**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط2، بيروت: دار صادر.

الخفاجيّ، شهاب الدين، أحمد، 1069هـ،(1299هـ)، **شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريريّ**، ط1، القسطنطينيّة: مطبعة الجوائب.

الدارميّ، مسكين، ربيعة بن عامر 89هـ،(1970م)، **ديوانه**، تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة، وعبدالله الجبوري، ط1، د.م، دار البصريّ.

الدالي، محمّد،(1993م)، لغة أكلوني البراغيث، دمشق: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، المجلّد68، جزء3، ص399-427.

الدجنيّ، فتحي،(د.ت)، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ**، د.ط، الكويت: وكالة المطبوعات.

درويش، شوكت،(2004م)، **الرخصة النحويّة**، د.ط، عمّان: وزارة الثقافة.

دمشقيّة، عفيف،(1978م)، **المنطلقات التأسيسيّة والفنيّة إلى النحو العربيّ**، ط1، بيروت: معهد الإنماء العربيّ.

دي سوسير، فردينان،(1985م)، **علم اللغة العام**، ترجمه: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك المطّلبي، د.ط، بغداد: دار آفاق عربيّة.

الذبيانيّ، الشمّاخ بن ضرار،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: صلاح الدين الهادي، د.ط، مصر: دار المعارف.

الذبيانيّ، النابغة،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف.

ذو الرمّة، غيلان بن عقبة،(1982م)، **ديوانه**، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، صاحب الأصمعيّ، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: عبدالقدّوس أبو صالح، ط2، بيروت: مؤسّسة الإيمان.

رابين، تشيم،(2002م)، **اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة**، ترجمه وقدّم له: عبدالكريم مجاهد، ط1، بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر.

الراجحيّ، عبده،(2007م)، **اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة**، ط1، عمّان: دار المسيرة.

الرازيّ، فخر الدين، محمّد بن عمر، 604هـ،(1985م)، **تفسير الفخر الرازيّ**، المشتهر بالتفسيرالكبير ومفاتيح الغيب، ط3، د.م، دار الفكر.

ابن أبي ربيعة،عمر،(1992م)، **ديوانه**، مُصوَّرة عن ط1،(1955)، بيروت: دار صادر.

الرّقيّات، عبدالله بن قيس،(1958م)، **ديوانه**، تحقيق: محمّد يوسف نجم، د.ط، بيروت: دار صادر، دار بيروت.

الرمّالي، ممدوح،(1996م)، **العربيّة والوظائف النحويّة، دراسة في اتساع النظام والأساليب**، د.ط، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعية.

الزبيدي،أبو بكر، محمّد بن الحسن، 1205هـ،(د.ت)، **طبقات النحويّين واللغويّين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف.

الزجّاج، إبراهيم بن السريّ، 311هـ،(1988م)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب.

الزجّاجيّ، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، 340هـ،(1984م)، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، د.ط، الكويت: سلسلة تصدرها وزارة الإعلام.

زكريّا، ميشال،(1986م)، **الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة(النظريّة الألسنيّة)**، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.

الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، 538هـ،(د.ت)، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، د.ط، د.م، الدار العالمية للنشر.

الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، 538هـ(1987م)، **المُستقصَى في أمثال العرب**، ط3، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد،(1997م)، **حُجَّة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغانيّ، ط5، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

زيدان، جرجي،(1987م)، **الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربيّة**، ومعه تاريخ اللغة العربيّة، ط1، بيروت: دار الحداثة.

زيدان، جرجي(1988م)، **اللغة العربيّة كائن حيّ**، ط2، بيروت: دار الجيل.

السامرّائيّ، إبراهيم،(1978م)، **فقه اللغة المقارن**، ط2، بيروت: دار العلم للملايين.

السامرّائيّ، إبراهيم(1983م)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط3، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

السامرّائيّ، إبراهيم(1983م)، **التطوُّر اللغويّ التاريخيّ**، ط3، بيروت: دار الأندلسيّ للتوزيع.

السامرّائيّ، إبراهيم(1985م)، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، عمّان: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، السنة9، عدد مزدوج28،29، ص142.

السامرّائيّ، إبراهيم(1995م)، **النحو العربيّ في مواجهة العصر**، ط1، بيروت: دار الجيل.

السامرّائيّ، إبراهيم(1997م)، **النحو العربيّ نقد وبناء**، ط1، بيروت: دار البيارق، عمّان: دار عمّار.

السامرّائيّ، خليل إبراهيم،(2006م)، **قراءة زيد بن عليّ**، دراسة نحويّة ولغويّة، ط1، بيروت، مؤسّسة الرسالة.

السامرّائيّ، فاضل،(1974م)، ما يُخفّف من الأحرف المشبّهة بالفعل، بغداد: **مجلّة كليّة الآداب**، جامعة بغداد، العدد18، ص115-131.

السامرّائيّ، فاضل(1977م)، أسلوب الاشتغال، بغداد: جامعة بغداد، **مجلّة كليّة الآداب**، المجلّد1، العدد21، ص425-442.

السامرّائيّ، فاضل(1987م)، **معاني النحو**، د.ط، بغداد: جامعة بغداد- بيت الحكمة.

السامرّائيّ، فاضل(د.ت)، **الجملة العربيّة- تأليفها وأقسامها**، د.ط، بغداد: منشورات المجمع العلميّ.

ابن السرّاج، أبو بكر، محمّد بن سهل، 316هـ،(1985م)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

السكّريّ، الحسن بن الحسين، 275هـ،(د.ت)، **شرح أشعار الهذليّين**، تحقيق: عبدالستّار أحمد فرّاج، مراجعة: محمود محمّد شاكر، د.ط، مصر: مكتبة دار العروبة.

السكّريّ، الحسن بن الحسين، 275هـ(1950م)، **شرح ديوان كعب بن زهير**، نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب، د.ط، القاهرة: الدار القوميّة للطباعة والنشر.

السكّريّ، الحسن بن الحسين، 275هـ(1988م)، **شعر الأخطل(أبو مالك، غياث بن غوث التغلبيّ)**، رواية أبي جعفر محمّد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

السكّريّ، الحسن بن الحسين، 275هـ(1980م)، **ديوان أبي الأسود الدؤليّ**، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين،ط1، بيروت: مؤسّسة إيف للطباعة والتصوير.

ابن أبي سلمى، زهير،(1988م)، **ديوانه**، شرحه وقدّم له: علي حسن فاعور، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

سلمان، عدنان محمّد،(1981م)، ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة، بغداد: **مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ**، المجلّد32، الجزء1، 2،ص363-401.

سليمان، فكري محمّد،(2005م)، اسم الفاعل دراسة نظريّة تطبيقيّة في البنية الصرفيّة والاستعمال النحويّ، **مجلّة علوم اللغة**، المجلّد الثامن، العدد الرابع.ص249-326.

سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، 180هـ،(د.ت)، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبدالسلام هارون، د.ط، بيروت: عالم الكتب.

السيرافيّ، أبو سعيد، 386هـ،(1985م)، **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبدالتوّاب، ط1، بيروت: دار النهضة العربيّة.

السيرافيّ، أبو سعيد، 386هـ(1986م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق:رمضان عبدالتوّاب، محمود حجازي، محمّد هاشم عبدالدايم، د.ط، مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

السيرافيّ، أبو سعيد، 386هـ(1979م)، **شرح أبيات سيبويه**، د.ط، دمشق، وبيروت: دار المأمون.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ،(1984م)، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ(1987م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم(بالاشتراك مع عبدالسلام هارون في الجزء1، 2)، ط2، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ(د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى، علي محمّد البجّاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، د.م، دار الفكر.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ(د.ت)، **شرح شواهد المغني**، د.ط، بيروت: دار مكتبة الحياة.

السيّد، صبري،(1989م)، **تشومسكي، فكره اللغويّ وآراء النقاد فيه**، د.ط، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.

الشاطبيّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى،790هـ،(2007م)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط1، مكّة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، معهد البحوث الإسلاميّة.

شاهين، عبدالصبور،(1987م)، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ، أبو عمرو بن العلاء**، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشايب، فوزي،(1998م)، إعراب الأسماء الستة: أصله وتطوّره، الرياض: **مجلّة جامعة الملك سعود(الآداب2)**، المجلّد10، ص319-353.

ابن الشجريّ، هبة الله بن عليّ بن حمزة العلويّ، 542هـ،(1970م)، **الحماسة الشجريّة**، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، أسماء الحمصيّ، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

ابن الشجريّ، هبة الله بن عليّ بن حمزة العلويّ، 542هـ(د.ت)، **أمالي ابن الشجريّ**، تحقيق: محمود الطناحي، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشلوبين، أبو علي، عمر بن محمّد، 654هـ،(1994م)، **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو العتيبيّ، ط2، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

الشنتمريّ، الأعلم، يوسف بن سليمان، 476هـ،(1987م)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربيّة.

الشنتمريّ، الأعلم، يوسف بن سليمان، 476هـ(1992م)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة.

الشنقيطيّ، أحمد بن الأمين،(1981م)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، الكويت: دار البحوث العلميّة.

الصالح، صبحي،(1960م)، **دراسات في فقه اللغة**، د.ط، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.

الصبّان، محمد بن علي،1206هـ.(2003م)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، بيروت: دار الفكر.

ابن أبي الصلت، أميّة،(1934م)، **ديوانه**، جمعه: بشير يمّوت، ط1، بيروت: د.م.

صحراوي، مسعود،(2005م)، **التداوليّة عند العلماء العرب**، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة النشر.

الصغير، محمود،(1999م)، **القراءات الشاذّة وتوجيهها النحويّ**، ط1، دمشق: دار الفكر.

الصغير، محمود(2001م)، **الأدوات النحويّة في كتب التفسير**، ط1، دمشق: دار الفكر.

الصفّار، ابتسام،(1968م)، **مالك ومتمّم ابنا نُويُرة اليربوعيّ**، د.ط، بغداد: مطبعة الإرشاد.

الضبيّ، المفضّل، 178هـ،(د.ت)، **المُفَضَّليّات**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، عبدالسلام هارون، ط6، مصر: دار المعارف.

ضيف، شوقي،(د.ت)، **تحريفات العاميّة للفصحى في القواعد والبِنيات والحروف والكلمات**، د.ط، مصر: دار المعارف.

الطائيّ، يحيى بن مدرك،(1990م)، **ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائيّ وأخباره**، رواية هشام بن محمّد الكلبيّ، تحقيق: عادل سليمان حمّودة، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الطبريّ، محمّد بن جرير، 310هـ،(1992م)، **تفسير الطبريّ**، المسمّى جامع البيان في تأويل آي القرآن، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن الطبيب، عبدة،(1971م)، **شعره**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، بغداد: دار التربية.

الطويل، محمّد،(2002م)، **مشكلات نحويّة**، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

عاشور، المنصف،(2004م)، **ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ**، ط2، تونس، منوبة: منشورات كليّة الآداب.

العامريّ، عامر بن الطفيل،(1982م)، **ديوانه**، بشرح أبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، رواية أبي العبّاس ثعلب،د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

العامري، لبيد بن ربيعة،(د.ت)، **ديوانه**، د.ط، بيروت: دار صادر.

عبابنة، يحيى،(1993م)، أثر التحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعريّة، إربد: **مجلّة أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويّات، المجلّد11، العدد1، ص9-42.

العبّادي، أحمد بن قاسم،994هـ،(1983م)، **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، تحقيق: محمّد حسن عوّاد، ط1، عمّان: دار الفرقان.

عبدالتوّاب، رمضان،(1982م)، **بحوث ومقالات في اللغة**، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي.

عبدالتوّاب، رمضان(1983م)، **فصول في فقه اللغة**، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي.

عبدالتوّاب، رمضان(د.ت)، **التطوُّر اللغويّ: مظاهره وعلله وقوانينه**، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي.

عبدالتوّاب، رمضان(1984م)، من امتداد اللهجات العربيّة القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، بغداد: **مجلة المجمع العلميّ العراقي**، مجلّد35، جزء1، ص173-192.

ابن عبدالحليم، محمّد سليم بن حسين، 1138هـ،(2000م)، **موارد البصائر لفرائد الضرائر**، تحقيق: حازم سعيد يونس، ط1، عمّان: دار عمّار.

ابن العبد، طرفة،(1980م)، **ديوانه**، د.ط، بيروت: دار صادر.

عبدالكريم، صبحي عبدالحميد،(1986م)، **اللهجات العربيّة في معاني القرآن للفرّاء**، دراسة نحويّة وصرفيّة ولغويّة، ط1، القاهرة: دار الطباعة المحمّديّة.

عبداللطيف، محمّد حماسة،(د.ت)، **الضرورة الشعريّة في النحو العربيّ**، د.ط، د.م، مكتبة دار العلوم.

عبدالتوّاب، رمضان(د.ت)، **العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث**، د.ط، د.م.

عبد المقصود، حسن،(2005م)، الاستئناف في كتاب سيبويه(درس في النحو والدلالة)، القاهرة: **مجلّة علوم اللغة**، المجلّد 8، عدد 1، ص37-78.

العبسيّ، قيس بن زهير،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: عادل جاسم البيّاتي، ط1، النجف: د.ن.

العجّاج، عبدالله بن رؤبة،(د.ت)، **ديوانه**، رواية عبدالملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبدالحفيظ السطليّ، د.ط، دمشق: د.ن.

العجليّ، أبو النجم،(1981م)، **ديوانه**، تحقيق: علاء الدين آغا، د.ط، الرياض: النادي الأدبيّ.

العدوانيّ، عبدالوهاب محمّد،(1990م)، **الضرورة الشعريّة**، دراسة لغويّة نقديّة، د.ط، جامعة الموصل: كليّة الآداب.

العسكريّ، أبو هلال، الحسن بن عبدالله، 395هـ،(1984م)، **الصناعتين، الكتابة والشعر**، تحقيق: مفيد قميحة، ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة.

عشير، عبدالسلام،(2006م)، **عندما نتواصل نغيِّر- مقاربة تداوليّة معرفيّة لآليّات التواصل والحجاج**، د.ط، المغرب: أفريقيا الشرق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 669هـ،(1980م)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيّد إبراهيم محمّد، ط1، د.م، دار الأندلس للطباعة والنشر.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 669هـ(د.ت)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، د.م.

عفيفي، أحمد،(1996م)، **ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ**، ط1، د.م، الدار المصريّة اللبنانيّة.

ابن عقيل، بهاء الدين، عبدالله، 769هـ ،(1980م)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، د.ط، دمشق: دار الفكر.

العكبريّ، عبدالله بن الحسين، 616هـ،(1995م)، **اللُباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبدالإله النبهان، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.

عمايرة، إسماعيل،(1992م)، **المستشرقون والمناهج اللغويّة**، ط2، عمّان: دار حنين.

عمايرة، إسماعيل(2003م)، **دراسات لغويّة مقارنة**، ط1، عمّان: دار وائل.

عمايرة، خليل،(1989م)، **آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث**، ط1، عمّان: دار البشير.

عون، حسن،(1952م)، **اللغة والنحو**، دراسات تاريخيّة وتحليليّة ومقارنة، ط1، الإسكندريّة.

عيد، محمّد،(د.ت)، **المستوى اللغويّ للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، د.ط، القاهرة: عالم الكتب.

العينيّ، بدر الدين، محمود بن أحمد، 855هـ،(2005م)، **المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفية المشهور (بشرح الشواهد الكبرى)**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلميّة، منشورات محمّد علي بيضون.

الغنويّ، طفيل،(1997م)، **ديوانه**، بشرح الأصمعيّ، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، ط1، بيروت: دار صادر.

ابن فارس، أحمد بن زكريّا، 395هـ،(د.ت)، **الصاحبي**، تحقيق: أحمد صقر، د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ،(1984م)، **الحجّة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث.

الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ(1986م)، **المسائل العضديّات**، تحقيق: شيخ الراشد، د.ط، سوريا: منشورات وزارة الثقافة.

الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ(1969م)، **الإيضاح العضديّ**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مصر: مطبعة دار التأليف.

الفرّاء، يحيى بن زياد، 207هـ،(1983م)، **معاني القرآن**، ط3، بيروت: عالم الكتب.

الفرزدق، همّام بن غالب،(1983م)، **شرح ديوان الفرزدق**، تحقيق: إيليّا حاوي، ط1، بيروت: دار الكتاب اللبنانيّ، مكتبة المدرسة.

الفرزدق، همّام بن غالب(د.ت)، **ديوان الفرزدق**، د.ط، بيروت: دار صادر.

فريحة، أنيس،(1973م)، **معجم الألفاظ العاميّة**، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان.

فندريس،ج،(د.ت)، **اللغة**، تعريب: عبدالحميد الدواخلي، محمّد القصّاص، د.ط، د.م.

فيك، يوهان،(1980م)، **العربيّة**، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، مع تعليقات المستشرق الألمانيّ شبيتالر، ترجمه وقدّم له: رمضان عبدالتوّاب، د.ط، مصر: مكتبة الخانجي.

قباوة، فخر الدين،(2003م)، **مشكلة العامل النحويّ ونظريّة الاقتضاء**، ط1، دمشق: دار الفكر.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، 276هـ،(د.ت)، **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، د.ط، مصر: دار المعارف.

قدّور، أحمد،(1994م)، العربيّة الفصحى ومشكلة اللحن، دمشق: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، مجلد69، جزء1،ص19-89.

قدّور، أحمد(1996م)، **مصنّفات اللحن والتثقيف اللغويّ حتى القرن 10هـ**، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

القرطبيّ، محمّد بن أحمد، 671هـ،(1985م)، **الجامع لأحكام القرآن**، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.

القفطيّ، أبو الحسن، علي بن يوسف، 642هـ،(1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربيّ. بيروت: مؤسّسة الكتب الثقافيّة.

القيرواني، أبو إسحاق، إبراهيم بن عليّ الحصريّ، 453هـ،(د.ت)، **زهر الآداب وثمر الألباب**، تحقيق: زكي مبارك، ط4، بيروت: دار الجيل.

القيروانيّ، القزّاز، محمّد بن جعفر، 412هـ،(د.ت)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبدالتوّاب، صلاح الدين الهادي، د.ط، القاهرة: دار الفصحى، الكويت: دار العروبة.

القيسيَ، مكيّ بن أبي طالب، 437هـ،(1987م)، **مُشكِل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ط3، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

القيسيَ، مكيّ بن أبي طالب، 437هـ(1987م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

كُثيّر عزّة،(1995م)، **ديوانه**، شرح: قدري مايو، ط1، بيروت: دار الجيل.

الكناعنة، عبدالله،(2004م)، **الصراع بين التراكيب النحويّة، دراسة في كتاب سيبويه**، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم اللغة العربيّة وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

الكنديّ، امرؤ القيس،(2000م)، **ديوانه**، بشرح أبي الحسن السكّريّ(275هـ)، تحقيق: أنور أبو سويلم، محمّد الشوابكة، ط1، الإمارات: مركز زايد للتراث.

ليونز، جون،(1985م)، **نظريّة تشومسكي اللغويّة**، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ابن مالك، جمال الدين، محمّد بن عبدالله، 672هـ ،(1985م)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن عبدالرحمن، د.ط، العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، إحياء التراث الإسلاميّ.

ابن مالك، جمال الدين، محمّد بن عبدالله، 672هـ(1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيّد، محمّد بدوي المختون، ط1، مصر: هجر للنشر.

المبرّد، أبو العبّاس، محمّد بن يزيد، 285هـ،(1994م)، **المقتَضَب**، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، د.ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث.

ابن مجاهد، أبو بكر،(1400هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر: دارالمعارف.

المخزوميّ، الحارث بن خالد،(1972م)، **شعره**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، النجف الأشرف: مطبعة النعمان.

المخزوميّ، مهديّ،(2002م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د.ط، أبو ظبي: إصدارات المجمع الثقافيّ.

المخزوميّ، مهديّ،(1986م)، **في النحو العربيّ، نقد وتوجيه**، ط2، بيروت: دار الرائد العربيّ.

المراديّ، الحسن بن قاسم، 749هـ.(1992م)، **الجنى الداني في حروف المعـاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمّد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن مرداس، عبّاس،(1968م)، **ديوانه**، تحقيق: يحيى الجبوري، د.ط، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.

المرزوقي،أحمد بن محمّد، 421هـ،(1991م)، **شرح ديوان الحماسة**، نشره: أحمد أمين، عبدالسلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل.

المسديّ، عبدالسلام،(1981م)، **التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة**، د.ط، ليبيا، وتونس: الدار العربيّة للكتاب.

مصطفى، إبراهيم،(1937م)، **إحياء النحو**، د.ط، د.م، لجنة التأليف والنشر.

المطّلبي، غالب،(1978م)، **لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة**، د.ط، العراق: منشورات وزارة الثقافة والفنون.

المعايطة، ريم،(2008م)، **براجماتيّة اللغة ودورها في تشكيل الكلمة**، تقديم: يحيى عبابنة، الطبعة العربيّة، عمّان: دار اليازوري.

ابن معد يكرب، عمرو،(1985م)، **شعره**، جمعه: مطاع الطرابيشي، ط2، دمشق: مطبوعات مجلّة اللغة العربيّة.

مقبول، إدريس،(2006م)، **الأسس الإبستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه**، ط1، عمّان: جدارا للكتاب العالميّ، إربد: عالم الكتب الحديث.

أبو المكارم، عليّ،(1986م)، **الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ**، ط1، القاهرة.

ابن منظور،جمال الدين، محمّد بن مكرم، 711هـ،(د.ت)، **لسان العرب**، د.ط، بيروت: دار صادر.

المهيريّ، عبدالقادر،(1978م)، لِمَ أُعرِب الفعل المضارع؟ تونس: **حوليّات الجامعة التونسيّة**، عدد 16. ص7-26.

مور، تيرينس، وكارانغ، كريستين،(1998م)، **فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجّاج، مراجعة: سلمان الواسطي، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامّة(آفاق عربيّة).

الموسى، نهاد،(1971م)، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة، بيــروت: الجامعة الأمريكية، **مجلّة الأبحاث**، السنة24، الأجزاء1-4، ص55-82.

الموسى، نهاد(1972م)، في التطوُّر النحويّ وموقف النحويّين منه، عمّان: الجامعة الأردنية، **مجلّة كلية الآداب**، المجلّد3، العدد2، ص5-31.

الميدانيّ، محمد بن أحمد، 518هـ،(1955م)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، مصر: مطبعة السنّة المحمّديّة.

ميلاد، خالد،(2001م)، **الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة**، دراســة نحويّــة تداوليّة، ط1، تونس: المؤسسّة العربيّة للتوزيع.

النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد، 338هـ،(1977م)، **إعراب القرآن**، تحقيــق: زهير غازي زاهد، د.ط، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني.

النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد، 338هـ(د.ت)، **شرح القــصائد المــشهورات الموسومة بالمعلَّقات**، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.

النحّاس، مصطفى،(1983م)، ضمير الفصل، قيمه الموقعية وآثاره التركيبيــة فــي الجملة الاسمية الأصلية والمنسوخة، الكويت: جامعة الكويت، **المجلة العربيّــة للعلوم الإنسانية**، المجلّد3، العدد12، ص37-61.

النحّاس، مصطفى(1989م)، الاستئناف النحويّ ودوره في التركيب، القاهرة: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، جزء65، ص113-131.

نحلة، محمود،(1999م)، نحو نظريّة عربية للأفعال الكلاميــة، **مجلّــة الدراســات اللغويّة**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإســلاميّة، المجلّــد الأول العدد الأول، ص155-217.

ابن ندبة، خُفاف،(1967م)، **ديوانه**، تحقيق:نوري حمّودي القيــسيّ، ط1، بغــداد: مطبعة المعارف.

النعيميّ، حسام سعيد،(1980م)، **الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي**، د.ط، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد.

النميريّ، الراعي،(1980م)، **ديوانه**، تحقيق: راينهَرت فايبرت، سلــسلة يــصدرها المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقية،(24)، د.ط، بيروت: فرانتس شتاينر بفيسبادن.

نولدكه، تيودور،(د.ت)، **اللغات الساميّة**، تخطيط عـامّ، ترجمه عن الألمانيّة: رمضان عبدالتوّاب، د.ط، القاهرة: مكتبة دار النهضة.

ابن هَرمَة، إبراهيم،(1969م)، **ديوانه**، تحقيق: محمّد جبّار المعيبد، د.ط، النجف الأشرف: مطبعة الآداب.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف، 761هـ،(1987م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصريّة.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف، 761هـ(د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت:المكتبة العصريّة.

الهذليّون،(1995م)، **ديوان الهذليّين**، ط2، القاهرة: دار الكتب المصريّة.

هلال، عبدالغفّار حامد،(1990م)، **اللهجات العربيّة نشأةً وتطوّراً**، ط2، د.م.

هلبش، جرهارد،(2003م)، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ترجمه: سعيد بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

الهيتي، محمّد عبد،(2002م)، الوظيفة السياقيّة لضمير الفصل، الرياض: مركز الملك فيصل، **مجلّة الدراسات اللغويّة**، المجلّد4، العدد2، ص117-136.

الهيثميّ، علي بن أبي بكر807هـ،(د.ت)، **مجمع الزوائد**، د.ط، بيروت: دار الفكر.

هيشن، كلاوس،(2003م)، **القضايا الأساسيّة في علم اللغة**، ترجمه: سعيد حسن بحيريّ، ط1، القاهرة: مؤسّسة المختار.

وافي، علي،(د.ت)، **علم اللغة**، ط9، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

وافي، علي(د.ت)، **اللغة والمجتمع**، د.ط، القاهرة: دار نهضة مصر.

الوعر، مازن،(1988م)، **قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث**، ط1، دمشق: دار طلاس.

ولفنسون،أ،(د.ت)، **تاريخ اللغات الساميّة**، د.ط، بيروت: دار القلم.

ياقوت، أحمد،(1981م)، **ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم**، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

ابن يعيش، موفّق الدين، يعيش بن علي، 643هـ،(د.ت)، **شـرح المفـصل**، د.ط، بيروت: عالم الكتب.

ب- المراجع باللغة الإنجليزيّة:

Chomsky, N. (1997). **The Minimalist Program**, Third printing, The MIT press. USA

Sapir, E.(1949) **Language**: An Introduction to the Study of Speech. a Harvest Book, Harcourt, Brace World, Inc. New York

السيرة الذاتية

الاسم: خلف عايد إبراهيم الجرادات

الكليّة: الآداب

التخصص: لغة ونحو

السنة: 2009م

العنوان البريدي: الأردن- الكرك- الربّة

الهاتف الأرضي: 032315850

الهاتف النقال: 0777517864

البريد الإلكتروني: jaradatkh@yahoo.com